رماح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح / الأردن

العدد (49)

رماح

للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن

مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح / الأردن

العدد 49 كانون أول (ديسمبر) 2020

الورقي ISSN : 2392- 5418

الالكتروني ISSN:2520- 7423

الإيداع القانوني 24352015

إهـــــــداء

إلى روح المرحوم بإذن الله تعالى عضو الهيئة الاستشارية في المجلة الأستاذ الدكتور بلقاسم ماضي – جامعة عنابة - الجزائر

رماح للبحوث والدراسات مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن

مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح / عمان –الأردن

مدير المجلة : الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب

رئيس التحرير : الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د. خليل الرفاعي (رئيس اللجنة العلمية)	جامعة البلقاء التطبيقية	الأردن
أ.د. دراجي سعيد	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	الجزائر
أ.د. هناء الحنيطي	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	الأردن
أ.د. بالقاسم ماضي	جامعة عنابة	الجزائر
أ.د. نضال الرمحي	جامعة الزرقاء	الأردن
أ.د. كمال رزيق	جامعة بليدة	الجزائر
أ.د. سليمان الناصر	جامعة ورقلة	الجزائر
أ.د. هوام جمعة	جامعة عنابة	الجزائر
أ.د. محمود الوادي	جامعة الشرق الأوسط	الأردن
أ.د. سالي محمد فريد	جامعة القاهرة	مصر
أ.د. أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس	جامعة عين شمس	مصر
أ.د. رامز طنبور	جامعة جنان	لبنان
أ.د. عبد الرحمن صالح الغفيلي	جامعة القصيم	السعودية
أ.د. وائل جبريل	جامعة عمر المختار	ليبيا
أ.د. شاهر عبيد	جامعة القدس المفتوحة	فلسطين
أ.د سمير البرغوثي	جامعة الفلاح	الإمارات العربية المتحدة
أ.د. عبد الله سيدي محمد أبنو	جامعتي حائل / نواكشوط	موريتانيا
أ.د. نايف عبد العزيز مطاوع	جامعة شقراء	السعودية

شروط النشر

- تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.
- ألا تتجاوز صفحات البحث 20 صفحة ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية ان لم تكن هي لغة البحث، ويكتب عنوان البحث باللغة الانجليزية رفقة إسم الباحث والكلمات المفتاحية.
- تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب لمسافة 4.5 سم، وأن يكون الخط (Traditional Arabic) قياس14 باللغة العربية ويكون الخط (Times New Roman) قياس 12 باللغةالإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج (Microsoft Word)
- يرقم التهميش والإحالات ويعرض في أسفل الصفحة: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة أو ضمن البحث مع ذكر المؤلف وسنة النشر والصفحة .
- تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث؛أحدهما بلغة البحث والآخر باللغة الإنجليزية ،على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة. منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع،أسلوب إم إل أي (MLA) أو أسلوب شيكاجو (Chicago) في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي (APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوافرة على الأنترنت.
- المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبّر إلا عن آراء أصحابها .
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدّمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع
- ترسل الأبحاث على البريد الإلكتروني التالي:

remah@remahtrainingjo.com أو khalidk51@hotmail.com

إلى العنوان البريدي: شارع الجاردنز عمان الأردن

هاتف: 00962799424774 أو 00962795156512

موقع المجلة: www.remahtrainingjo.com

موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية :

- قاعدة ISI الأمريكية على الموقع
http://isindixing.com/isi/journaldetails.php ?
- قاعدة ebsco الأمريكية على الموقع: http /www. ebsco.com
- قاعدة ULRICHS الالمانية على الموقع:
http://ulrichsweb.serialssolutions.com/title/1536488677317824429
- محرك البحث العلمي جوجل سكولار google scholars على الموقع:
http://www.googlescholars.com
- قاعدة EcoLink المتواجدة على الموقع **www.mandumah.com** // http
- قاعدة بيانات المنهل **www.almanhal.com** http//
- قاعدة ASKZED على الموقع: http//www.ASKZED.com
- قاعدة معرفة على الموقع: http//www.maarifa.com
- قاعدة بوابة الكتاب العلمي: http//www.theleambook.com
- معامل التأثير العربي، قاعدة البيانات العربية الرقمية (أرسيف) 2019.
- قاعدة بيانات https://www.citefactor.org/journal/index/25867/ramah-journal-of-economic-research#.XzPCkCgzZPY

شهادة رقم (2020-007)
معامل التأثير العربي
اتحاد الجامعات العربية
مجلة رماح للبحوث والدراسات
ISSN: 2392-5418
قد حصلت على معامل التأثير العربي لعام 2019 وقدرة 1.3
الاستاذ الدكتور محمود عبد العاطي
مدير مشروع معامل التأثير العربي
15 اكتوبر 2019 م

Arab Impact Factor
خاص بالمجلات التي تصدر باللغة العربية
اتحاد الجامعات العربية
القائمة
التقارير
المجلات
تواصل معنا
الصفحه الرئيسية
تسجيل الدخول
رماح للبحوث والدراسات
اسم المجله بالانجليزيه
Research and Development of Human Recourses Center (REMAH)
ISSN
2392-5418
الدوله
الاردن
اصدارات المجله
اضغط هنا
معامل التاثير لسنه 2018
1.1
معامل التاثير لسنه 2019
1.3
معامل التاثير لسنه 2020
1.5

ASSOCIATION OF ARAB UNIVERSITIES
Office of the
Secretary General

اتحـــاد الجامعـــات العربيـــة
مكتب
الأمين العام

الرقم ٥٠٤/ ٦٧٣
التاريخ ـــــــ هـ
الموافق ٢٠١٩/١١/٠٤ م

Ref.
Date

الأستاذ الدكتور رئيس/ مدير الجامعة المحترم

تحية طيبة وبعد،

تهديكم الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية أطيب تحياتها، وانطلاقاً من دور الاتحاد في دعم التقدم العلمي العربي والنشر العلمي والابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال المعتمدة على الأفكار الابتكارية، يسرنا إرسال قائمة بالمجلات المعتمدة من اتحاد الجامعات العربية التى تصدر باللغة العربية ومصنفة طبقا لمشروع معامل التأثير العربي من خلال التقرير السنوي الخامس لمعامل التأثير العربي والذى صدر فى 15 أكتوبر 2019 والمبينة على الرابط : http://www.arabimpactfactor.com/pages/report.php?date=2018

وبهذه المناسبة يسعدنا دعوتكم للانضمام إلى المنصة التي قام بتأسيسها اتحاد الجامعات العربية للحفاظ على الإنتاج العلمى والفكري للباحثين العرب وتسهيل آلية النشر للأبحاث على المستوى الدولي لإظهار التميز الإبداعي للباحثين العرب حيث أن أحد المعايير التى يتم الأخذ بها عند حساب معامل التأثير العربي هو عدد مرات تحميل البحوث من خلال Digital Commons تمهيدا لتقدمها للحصول على تصنيف سكوبس الدولي.

يأتي ذلك ضمن الخطة الاستراتيجية الجديدة التي يتبناها إتحاد الجامعات العربية والتي تهدف إلى تطوير أداء الاتحاد وتقديم خدمات عامة ونوعية لقطاع التعليم العالى في المنطقة العربية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام...

الأمين العام

أ.د. عمرو عزت سلامة

ص.ب ١٢١ طارق ١١٩٤٧ عمان - المملكة الأردنية الهاشمية ، هاتف ٠٠٩٦٢-٦-٥٠٦٢٠٤٨ ، فاكس ٠٠٩٦٢-٦-٥٠٦٢٠٥١ برقياً : اتحاد جامعات
P.O.Box 121 Tariq 11947 Amman - Jordan, Tel. 00962-6-5062048, Fax: 00962-6-5062051 , e-mail: secgen@aaru.edu.jo
www.aaru .edu.jo

Arcif Analytics — معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي — قاعدة البيانات العربية الرقمية
Arab Citation & Impact Factor — Arab Online Database
معرفة e-MAREFA

التاريخ: 2019-10-14
الرقم: L19/317 ARCIF

المحترم
سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة رماح للبحوث و الدراسات
مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رماح) / الأردن

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم إليكم بفائق التحية والتقدير، و نهديكم أطيب التحيات وأسمى الأماني.

يسر **معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف – ARCIF)**، أحد مبادرات قاعدة بيانات "**معرفة**" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه **قد أطلق تقريره السنوي الرابع** للمجلات للعام ٢٠١٩، خلال الملتقى العلمي "**مؤشرات الإنتاج والبحث العلمي العربي والعالمي في التحولات الرقمية للتعليم الجامعي العربي**" بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٩.

يخضع معامل التأثير "ارسيف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة، جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل " **ارسيف Arcif** " قام بالعمل على جمع ودراسة و تحليل بيانات ما يزيد عن (٤٣٠٠) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (١٤٠٠) هيئة علمية أو بحثية في (٢٠) دولة عربية، (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها (٤٩٩) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "**ارسيف Arcif**" في تقرير **عام ٢٠١٩**.

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن **مجلة رماح للبحوث و الدراسات** الصادرة عن **مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رماح)**، **قد نجحت بالحصول على معايير اعتماد معامل "ارسيف Arcif"** المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها ٣١ معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria/

و كان معامل "**ارسيف Arcif** " لمجلتكم لسنة ٢٠١٩ (**٠.٠١٠٣**). مع العلم أن **متوسط معامل ارسيف في تخصص "العلوم الاقتصادية والمالية وإدارة الأعمال"** على المستوى العربي كان (**٠.١٣٩**)، وصنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (الثالثة Q3)، وهي الفئة الوسطى.

و بإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، و كذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "**ارسيف Arcif**" الخاص بمجلتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار
رئيس مبادرة معامل التأثير
" ارسيف Arcif"

معامل التأثير والاستشهاد المرجعي العربي — Arcif — Arab Citation & Impact Factor

+962 6 5548228 -9
+ 962 6 55 19 10 7
info@e-marefa.net
www.e-marefa.net
Amman - Jordan
2351 Amman, 11953 Jordan

EBSCO INFORMATION SERVICES

Tim Collins
President
EBSCO Information Services

July 9, 2017

Mari Bergeron
EBSCO Information Services
10 Estes Street
Ipswich MA 01938 USA

Prof, Dr. Khalid Al-Khatib,
Research & Development of Human Resources Center
Amman, Jordan

Dear Professor Al-Khatib,

It is our pleasure to confirm that the following publications published by Research & Development of Human Resources Center have been licensed and indexed in EBSCO*host*

- *REMAH Journal.*
- *Business Organizations Conference.*

EBSCO is the leading provider of databases to thousands of universities, business schools, medical institutions, schools and other libraries worldwide. Indexed content is available only through institutional subscription. Libraries in nearly every country subscribe to one or more EBSCO databases, and in more than 70 countries, all libraries subscribe. EBSCO hosts both peer revived and non-peer reviewed titles on our databases. The content serves educational needs of the researchers around the world as well the economic interest of the US.

You are welcome to announce your partnership with EBSCO on your website or in the front matter of your journal as soon as you like

Thank you for contributing your content to our databases.

Sincerely,

Mari Bergeron
Director of International Content Licensing Manager
EBSCO Information Services
mbergeron@ebsco.com

Headquarters: 10 Estes Street P.O. Box 682 Ipswich, MA 01938 USA
Phone: (978) 356-6500 (800) 653-2726 **Fax:** (978) 356-6565 **E-mail:** information@ebsco.com **Web:** www.ebsco.com

F. Dixon Brooke, Jr.
President & CEO
EBSCO Industries, Inc.

INTERNATIONAL
Scientific Indexing
Fresh Ideas for Growing your Citations

Certificate

This is to certify that **Remah for Research and Development Journal** is indexed in International Scientific Indexing (ISI). The Journal has Impact Factor Value of **1.201** based on International Citation Report (ICR) for the year **2017-18**. The URL for journal on our server is http://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=7707

Editor ICR Team
(ISI)

International Scientific Indexing
(ISI)

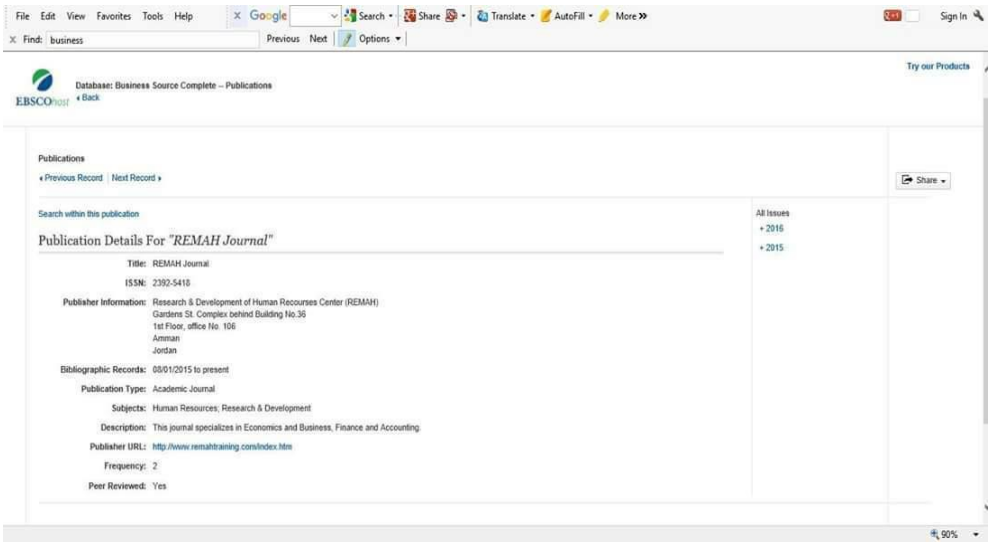

Subject	BUSINESS AND ECONOMICS
Dewey #	330

▼ Additional Title Details

Parallel Language Title	Remah - Review for Research and Studies
Key Features	Refereed / Peer-reviewed
	Website URL
Other Features	Back issues available

▼ Publisher & Ordering Details

Commercial Publisher

Al- Lugnat al-Bidagugiyat al-Wataniyat li Maydan al-Takwin fi al-'Ulum al-Iqtisadiyat wa al-Tigariyat wa 'Ulum al-Tasyir / Research and Development of Human Recourses Center

Address: Garden St., Khalaf Company, Bldg. no.36, 1st Fl., Office no.106, Amman, Jordan

Website: http://www.remahtrainingjo.com/

Corporate Author

Al- Lugnat al-Bidagugiyat al-Wataniyat li Maydan al-Takwin fi al-'Ulum al-Iqtisadiyat wa al-Tigariyat wa 'Ulum al-Tasyir / Research and Development of Human Recourses Center

Address: Garden St., Khalaf Company, Bldg. no.36, 1st Fl., Office no.106, Amman, Jordan

Website: http://www.remahtrainingjo.com/

▼ Price Data

JOD 10.00 subscription per year (effective 2018)

Save to List Email Download Print Corrections Expand All Collapse All

CiteFactor Academic Scientific Journals
Home About Us Impact Factor Publishers Suggest Contact

Categories
Articles 168369
Journals 20546

News
Journal Impact Factor Report 2018
Date: 28th Dec, 2018
Journal Impact Factor List 2014 (Now Online !!!)
Date: 02nd August, 2014
Getting Your Journal Indexed
Date: 08th May, 2014
2012 Impact Factor List
Date: 28th April, 2014

Ramah Journal of Economic Research

An international scientific, refereed journal specialized in economics and administrative sciences, issued by the Center for Research and Human Resources Development: (Jordan's spears). It was established in 2005.

URL: https://remahresearch.com/index.php/2020-03-02-13-00-36.html

Keywords: economics and administrative sciences, Research and Human Resources Development, journal

ISSN: 2392-5418

EISSN:2392-5418

Subject: Business and Management

Publisher: Remah Center

Year: 2005

Country: Jordan

Research Paper Indexed by Citefactor - Not Available

Views: 2

افتتاحية العدد

بحمد الله وفضله ارتفع معامل التأثير العربي لمجلة رماح للبحوث والدراسات الإقتصادية / الأردن وفقا لتقرير عام (2020) والصادر عن مشروع التأثير العربي باتحاد الجامعات العربية، حيث بلغ (1.5) مقارنة بالتقرير السابق عام (2019) والذي حظي (1.3).

و بعون الله وتوفيقه نزف خبر إنتلافنا وتعاوننا اعتباراً من صدور العدد (38) والأعداد التي تليه مع أكاديمية باشاك (التركية) للعلوم الإسلامية.

كما أننا نشكر الله تعالى على استمرارية العمل واستمرارية تقدم الخُطى نحو العالمية، بصدور العدد (49) حيث تم إدخال المجلة لمحرك البحث العلمي جوجل سكولار (Google Scoler)، وقاعدة بيانات المكتبة البريطانية وأولخ الألمانية وهذه خطوة تسمح لنا بالدخول إلى القواعد الأخرى بإذن الله علماً بأن المجلة موجودة على قاعدة بيانات إبيسكو الأمريكية، وحصلت المجلة بحمد الله على مُعامل التأثير العربي، وباختراق مذهل انضمت المجلة لموقع CiteFactor.

وهذا العدد (49) فيه من الأبحاث القيمة لباحثين من جامعات عربية متعددة من: الأردن، الجزائر، السعودية، العراق، قطر ...الخ.

آملين من الله العلي القدير أن تبقى مجلة رماح متميزة ببحوثها وتسعى للتطور مع كل عدد.

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور سعادة الكسواني

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	5
الهيئة الاستشارية للمجلة	7
شروط النشر	9
موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية	10
افتتاحية العدد	19
فهرس المحتويات	21
أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك دراسة تحليلية على البنوك المرخصة في الأردن د. منير وحيد قاسم جامعة الإسراء أ.د اسماعيل يونس يامين — م. حياة يحيى يامين جامعة عمان العربية — كلية الأميرة ثروت المملكة الأردنية الهاشمية	23
أثر الإفصاح عن معلومات الحاكمية المؤسسية على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية عايض عبدالله المطيري جامعة العلوم الاسلامية العالمية	43
دراسة قانون تناقص معدل الربح في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية (دراسة تطبيقية على الاقتصاد الأردني) د. عبد الحليم محمد جبران كلية الاقتصاد والعلوم الادارية (جامعة الزرقاء) بدعم من عمادة البحث العلمي المملكة الأردنية الهاشمية	65
دور وسائل الإعلام الجديد في الترويج للمنتج السياحي في المملكة العربية السعودية عبدالله معيض عبدالله القحطاني جامعة الملك خالد / عمادة الدراسات العليا كلية العلوم الإنسانية / قسم الإعلام والإتصال المملكة العربية السعودية	89
أثر القيادة الرؤيوية على فاعلية القرارات الاستراتيجية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر علي سالم الحبابي جامعة مؤته	107

السياحة المستدامة كقاعدة أساسية لإرساء تنمية اقتصادية واجتماعية: تجربة الجزائر الدكتورة: سارة مسالي جامعة محمد الصديق بن يحي. ولاية جيجل. الجزائر	149
أثر استقلالية المدقق الداخلي على تحسين تقييم المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية نواف مرزوق عويران النصافي جامعة العلوم الاسلامية العالمية	169
تقييم البطالة في الاقتصاد الأردني في ظل التحولات الديموغرافية د. ثائر احمد ابو سليم د. عبد الحليم محمد جبران بدعم من عمادة البحث العلمي – جامعة الزرقاء المملكة الأردنية الهاشمية	189
إجراءات مشروع الاندماج الاقتصادي: خيار استراتيجي للبروز في السوق الدكتورة بادي بـوقميجة نجيبة / أستاذة محاضرة أ- كلية الحقوق – جامعة الجزائر1- الجزائر	215
المعايير الاستراتيجية في إدارة الأزمات السياحية في البيئة العربية من منظور الإعلام السياحي- مقاربة نقدية نجية ضيف / أستاذة بجامعة الجزائر 2 د. اسعيداني سلامي / دكتوراه /جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر ماجستير / جامعة الجزائر02 الجزائر الجزائر	233
آليات الضبط الإداري الوقائية لحماية البيئة في الجزائر. د. فاضل إلهام: أستاذة محاضرة أ / جامعة 8 ماي 1945 / الجزائر د. ونوغي نبيل أستاذ محاضر أ / المركز الجامعي سي الحواس بريكة الجزائر الجزائر	245

أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك
دراسة تحليلية على البنوك المرخصة في الأردن

د. منير وحيد قاسم
جامعة الإسراء

أ.د اسماعيل يونس يامين — جامعة عمان العربية
م. حياة يحيى يامين — كلية الأميرة ثروت

المملكة الأردنية الهاشمية

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك المرخصة في الأردن خلال الفترة ما بين (2013-2019)، وقد تم قياس المخاطر من خلال مخاطر التعثر المالي (القروض غير العاملة \ إجمالي القروض) ومخاطر كفاية رأس المال (اجمالي رأس المال التنظيمي/ المخاطر المرجحة للموجودات)، أما ربحية البنوك فتم قياسها من خلال معدل العائد على الموجودات (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE). أظهرت نتائج الدراسة بوجود أثر لمخاطر الائتمان على ربحية البنوك؛ حيث وجدت علاقة عكسية بدلالة احصائية ما بين مخاطر الائتمان (مخاطر التعثر المالي ومخاطر كفاية رأس المال) و ROA، وعلاقة طردية ما بين مخاطر الائتمان (مخاطر التعثر المالي و مخاطر كفاية رأس المال) وROE. أوصت الدراسة بأهمية اعتماد إدارة البنوك على الأصول ذات المخاطر المنخفضة في تحقيق العوائد المناسبة مثل استغلال رصيد الاحتياطي النقدي في تمويل مشروعات حكومية أو شراء أذونات الخزينة أو سندات حكومية تتصف بالمخاطر المنخفضة والعوائد الجيدة بدلاً من الاحتفاظ بها في البنك المركزي.

الكلمات المفتاحية: مخاطر الائتمان، مخاطر التعثر المالي، مخاطر كفاية رأس المال، العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية.

Abstract

This study aimed to find out the effect of credit risk on the profitability of licensed banks in Jordan during the period between (2013-2019). The risks were measured through the risk of financial default (non-performing loans / total loans) and capital adequacy risks (total regulatory capital / Risk weighted assets), while the profitability of banks was measured through the rate of return on assets (ROA) and the rate of return on equity (ROE). The results of the study showed that there is an impact of credit risk on bank profitability, Where there was an inverse relationship with statistical significance between credit risk (financial default risk and capital adequacy risk) and ROA, and a direct relationship with statistical significance between credit risk (financial default risk and capital adequacy risk) and ROE. The study recommended the importance of bank management's reliance on low-risk assets in achieving Appropriate returns such as using the cash reserve balance in financing government projects or buying treasury bills or government bonds that are characterized by low risks and good returns instead of keeping them in the central bank.

Keywords: Credit risk, risk of financial default, adequacy capital risk, ROA, ROE

مقدمة

تعتبر البنوك العنصر الأهم في عملية النمو الاقتصادي؛ حيث تحقق التوازن بين الموارد الإدخارية والاستثمارية، وهي من أكبر المؤسسات المالية في العالم، ووظيفة البنوك تتمثل كوسيط مالي بين جهة تمتلك الأموال وتسمى وحدات الفائض وبين جهة تبحث عن الأموال لتشغيلها وتسمى وحدات العجز، وهذه الوظيفة تخلق للبنوك أنواعاً مختلفة من المخاطر بحيث تنعكس على مستوى الأداء المالي للبنوك، ومن هذه المخاطر المالية والائتمانية ومخاطر السيولة.

تعتبر مخاطر الائتمان أهم أنواع المخاطر وتساهم ما نسبته 50% من مجموع عناصر المخاطر، وفي المقابل يعتبر الائتمان المصرفي من اهم النشاطات المالية التي تنعكس نتائج عملياتها على الحسابات المالية الإجمالية للبنوك من ربح أو خسارة.

يعتمد نجاح البنوك على مدى قدرتها في إدارة ورقابة ومتابعة جودة وحجم المحفظة الائتمانية بأقل مستوى من المخاطر، وذلك لأن إدارة المخاطر الائتمانية تحقق الوصول للأهداف الاستثمارية للبنوك مثل زيادة الربح وتوظيف رأس المال في مجالات مختلفة ينتج عنها تحقيق عائد مادي يفوق الأرباح المتوقعة؛ خاصة ان حدوث الأزمات المالية أدى لتعثر البنوك وإفلاسها، فأصبح توفر الأمان المطلب الرئيسي للتعامل مع أي بنك، لذلك إدارة مخاطر الائتمان يمثل مؤشر رئيس لقوة البنك.

وفي نفس الوقت فإن الربحية من الأهداف الرئيسة التي تسعى البنوك لتحقيقها لضمان استمراريتها، وأن تحقيق الربحية في البنوك يعرضها لمخاطر يتطلب منها تجنبها أو تخفيف آثارها للحفاظ على سلامة البنك، ومن هنا تبرز أهمية وجود وحدة لإدارة المخاطر بشكل عام والمخاطر الائتمانية بشكل خاص.

مشكلة وأسئلة الدراسة

إن الجزء الأكبر من أرباح البنوك يتأتى من عملية الإقراض أو منح التسهيلات الائتمانية، وأن مخاطر الائتمان تحدث من قيام البنوك بمنح الائتمان (Basel 2000)، علماً بأن مصادر أموال الائتمان الممنوح للأفراد والشركات يتأتى من أموال المودعين والذي يمثل أكبر بند في التزامات ومطلوبات البنوك (محمد، 2014).

مما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال طرح الأسئلة الآتية:

السؤال الرئيس: هل هناك أثر لمخاطر الائتمان على ربحية البنوك المرخصة في الأردن؟، وينبثق منه الأسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الفرعي الأول: هل هناك أثر لمخاطر الائتمان ببعديه (مخاطر التعثر المالي ومخاطر كفاية رأس المال) على ربحية البنوك ببعده (ROA).

السؤال الفرعي الثاني: هل هناك أثر لمخاطر الائتمان ببعديه (مخاطر التعثر المالي ومخاطر كفاية رأس المال) على ربحية البنوك (ROE).

أهمية الدراسة

إن لإدارة المخاطر أهمية كبيرة في حفظ الاستقرار المالي والربحي للبنك، وتمثل المخاطر الائتمانية باحتمالية عجز الطرف الآخر بالايفاء بالتزاماته وفقاً للبنود المتفق عليها، ولأن منح الائتمان يمثل العمل الرئيس للبنوك فقد أصبحت إدارة مخاطر الائتمان أكثر أهمية وموضوع يستحق البحث والدراسة حوله؛ ومن هنا تستمد الدراسة أهميتها من خلال دراسة أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما تسعى البنوك لتحقيقه وهو فهم وإدراك مخاطر الائتمان وتقييمها وتحليلها ليتم إدارتها بشكل سليم، كما تهدف هذه الدراسة لمعرفة تأثير إدارة مخاطر الائتمان في ربحية البنوك.

فرضيات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية:-

الفرضية الرئيسة

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) ما بين مخاطر الائتمان وربحية البنوك.

ويتفرع من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:-

$H0_1$: **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية** ($\alpha \leq 0.05$) **ما بين مخاطر الائتمان ببعديه (مخاطر التعثر المالي ومخاطر كفاية رأس المال) وربحية البنوك ببعده** (ROA).

$H0_2$: **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية** ($\alpha \leq 0.05$) **ما بين مخاطر الائتمان ببعديه (مخاطر التعثر المالي ومخاطر كفاية رأس المال) وربحية البنوك ببعده** (ROE)

أنموذج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحثون على الأنموذج الآتي:

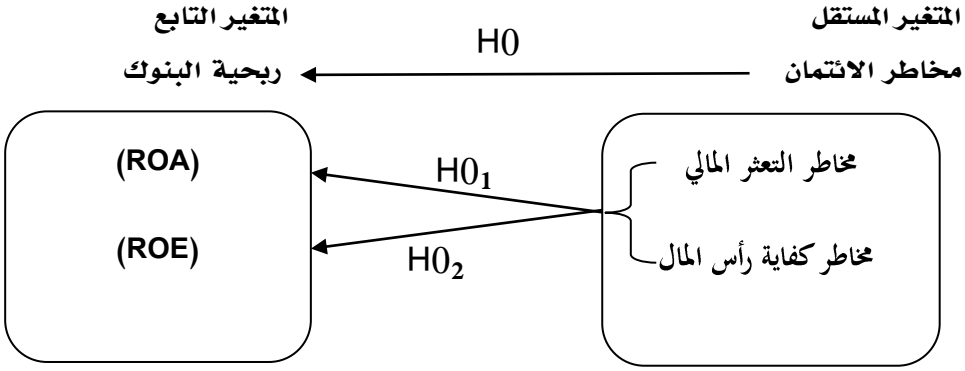

الدراسات السابقة

دراسة (عمران، 2015) **بعنوان "أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سوريا: نموذج مقترح"، هدفت هذه الدراسة الى معرفة دور التحليل المالي من خلال النسب الماليه في التنبؤ في درجه الامان المصرفي في المصارف السوريه، واستخدم نموذج الدراسه لعينة من ثمانيه مصارف خلال** (2008 – 2013) **وقد تبين من نتائج الدراسه وجود علاقه ذات دلاله احصائيه بين درجه الامان المصرفي وكل من مخاطر السيوله ومخاطر راس المال ومعدل العائد على الاصول، كما اظهرت عدم وجود علاقه بين درجه الامان المصرفي وكل من مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائده.**

دراسة (Alshatti, 2015) **بعنوان** " The effect of credit risk management on financial performance of the Jordanian commercial bank "، **هدفت الدراسه الى ايجاد العلاقه ما بين اداره المخاطر والأداء المالي في البنوك التجاريه في الاردن في الفتره ما بين** (2005 – 2013) **والمتمثله في** 13 **بنك، وتم استخدام مؤشر العائد على الملكيه والعائد على الاصول للدلاله على الاداء المالي، وتم عمل نماذج رياضيه لايجاد العلاقه، وقد خلصت الدراسه الى وجود اثر لاداره مخاطر الائتمان والاداء المالي في البنوك التجاريه وأوصى الباحث بتحسين الاداره الائتمانيه للوصول الى زياده الارباح.**

دراسه (الفواز، 2016) **بعنوان "اداره مخاطر الائتمان في البنوك الاسلاميه والبنوك التقليديه في الاردن"، هدفت الدراسه الى مقارنه عمليات اداره مخاطر الائتمان بين البنوك الاسلاميه والتقليديه في الاردن وشملت الدراسه على** 13 **بنك تجاري وثلاث بنوك اسلاميه تم استخدام** 130 **استبانه، شملت ادارات مخاطر الائتمان في هذه البنوك، وتوصلت الدراسه الى ان البنوك الاسلاميه اكثر حساسيه لعمليه اداره مخاطر الائتمان واوصت الدراسه بضروره تهيئه بيئه مناسبه لاداره تلك المخاطر في البنوك**

دراسة (فاره، 2016) **بعنوان " اثر اداره مخاطر الائتمان على جوده الارباح في القطاع المصرفي التجاري الاردني"، هدفت الدراسه الى تحليل ممارسات اداره مخاطر الائتمان التي تلزم بها البنوك التجاريه في الاردن واثرها على جوده الارباح من عام** (2009 – 2014)، **وتم الاستعانه بمؤشرات ماليه لقياس اداره مخاطر الائتمان واثرها على جوده الارباح من خلال عمل استبانه، وكانت عينة الدراسة تمثل** 8 **بنوك تجاريه، أهم نتائج الدراسه أظهرت وجود اثر لاداره مخاطر الائتمان على جوده الارباح في القطاع المصرفي التجاري الاردني، وأوصى الباحث بالتاكيد على اهميه اداره المخاطر الائتمانيه.**

دراسه (السهلاوي 2018) **بعنوان "تاثير المخاطر الماليه على ربحيه البنوك المدرجه في سوق الاسهم السعودي: دراسه قياسيه"، هدفت هذه الدراسه لتحديد اثر المخاطر الماليه على ربحيه البنوك السعوديه للفتره ما بين** (2013 – 2017) **وشملت عينه الدراسه** 12 **بنك سعودي، وتم قياس الربحيه كمتغير تابع بالعائد على حقوق الملكيه وأما المتغير المستقل فقد تم قياسه بمؤشر مخاطر الائتمان ومؤشر مخاطر السيوله**

ومؤشر مخاطر راس المال وتوصلت الدراسه الى وجود علاقه سلبيه ضعيفه بين مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكيه وجود علاقه طرديه ضعيفه لمخاطر السيولة والعائد على حقوق الملكيه كما اظهرت الدراسه وجود علاقه عكسيه قويه لمخاطر راس المال والعائد على حقوق الملكيه

دراسة (Alqisie, 2018) **بعنوان** " Does Profitability of Jordanian Commercial Banks get affected by risk management practices?"، **قام الباحث بدراسه اثر سياسات اداره المخاطر على الربحيه في البنوك التجاريه الاردنيه في الفتره ما بين** (2010 – 2018) **وذلك على** 13 **بنك تجاري؛ حيث تم تجميع البيانات من التقارير السنويه للبنوك وتم استخدام مؤشر** ROA **للدلاله على الربحيه ام السياسات فهي السيوله، التشغيل، الائتمان، ومخاطر السوق من خلال مؤشرات** EFFC / CICF / INF / CP**، وقد توصلت الدراسه الى وجود تفسير قوي لاستخدام سياسات اداره المخاطر على ربحيه البنوك مما يدل على نجاح البنوك في اداره السيوله والائتمان ومخاطر السوق خلال فتره الدراسه**

دراسة (Sheikh Mohamed, 2018) **بعنوان** " The relationship between the credit risk management and profitability in Salam Somali bank"، **هدفت الدراسه لاستنتاج اهميه اداره مخاطر الائتمان وعلاقتها بالربحيه، حيث اجريت الدراسه في الصومال من خلال عمل استبانه تقدم للمدراء والموظفين حيث تم توزيعها على** 100 **موظف، وتم عمل التحليل الاحصائي** SPSS **للاستبانات، وكانت من اهم النتائج ان هناك علاقه ما بين اداره مخاطر الائتمان والربحيه، وعليه فإن على اداره البنك لزياده الربحيه التركيز على اداره مخاطر الائتمان بشكل اكبر.**

دراسه (Oleiwi, 2019) **بعنوان** " The relationship between credit risk management practices and profitability in Malaysian commercial bank's"، **هدفت الدراسه إلى معرفه اثر اداره مخاطر الائتمان على مجموعه من البنوك التجاريه في ماليزيا وشملت العينه** 8 **بنوك خلال الفتره** (2015 – 2017)، **وتم استخدام مؤشر** ROA **للدلاله على الربحيه ومؤشر** CAR / LLPR **للدلاله على مخاطر الائتمان، وأظهرت نتائج الدراسه ان هناك علاقه قويه بين الربحيه و نسبه**

القروض المتعثره وكفايه راس المال، وقد أوصى الباحث بضروره ايجاد قواعد للاداره الائتمانية بحيث تسيطر على مخاطر الائتمان وتزيد ربحيه البنوك.

بالرجوع إلى الدراسات السابقة تلاحظ بأن أغلب الدراسات ربطت المخاطر الائتمانية بالأداء المالي أو الربحية معتمدة على أحد أبعاده (ROA,ROE)، ولكن هذه الدراسة تميزت بدراسة المخاطر الائتمانية بأبعادها على بعدي الربحية، كما تم تطبيق الدراسة على جميع البنوك في الأردن وليس عينة منها، وكذلك طول وحداثة فترة الدراسة (2013-2019).

الإطار النظري

لقد تم تعريف مخاطر الائتمان على أنها الخسائر المحتملة نتيجة رفض عملاء الائتمان للسداد أو عدم قدرتهم على سداد الدين بالكامل في الوقت المحدد (خالد امين عبد الله 2010)، كما أكد (Afriyie and Akotey ،2012) على أن ادارة مخاطر الائتمان الفعالة مهمة في تحسين الاداء المالي وفي تخفيض الاضرار المترتبة عن مخاطر الائتمان؛ حيث يعتبر الائتمان المصرفي نشاط اقتصادي في غاية الاهمية ويتوقف عليه نمو الاقتصاد وهو أداة حساسة وفعالة، ففي حالة انكماشه يؤدي للكساد وفي حالة الزيادة به يؤدي للتضخم لذلك لابد من الحرص على الادارة الصحيحة لمخاطر الائتمان (الزبيدي، 2002)، وأما (الملوك،2020) فيرى بأنها الخسارة التي تنشأ بسبب عدم قدرة أو عدم رغبة المقترض على دفع الالتزامات المالية المستحقة عليه والتي تؤدي إلى خسارة مالية.

وعادة ما يتم في البنوك قبل اتخاذ قرار منح الائتمان إلى سعي ادارة الائتمان إلى التأكد من المخاطر المحيطة بعملية منح الائتمان ومن أهمها مدى قدرة العميل على السداد في وقت الاستحقاق من خلال التدفقات النقدية للدخل، بالإضافة لمجموعة من الشروط والمعايير التي تنظم عملية منح الائتمان، وبسبب ازدياد المنافسة في العالم لابد من تقديم ارشادات لعمل سياسات ائتمانية لتقليل مخاطر الائتمان علن ان لا تكون هذه السياسات مقيدة مما يؤدي لعدم خلق الارباح وزيادتها (Aliu ،2016).

هذا وقد تنوعت انواع مخاطر الائتمان ومنها مخاطر العميل التي تتمثل بمخاطر التوقف عن السداد، مخاطر تجميد الائتمان، مخاطر السرقة والاختلاس

والتواطؤ، ومن انواع المخاطر أيضا مخاطر السياسة الائتمانية ومخاطر الظروف العامة ومخاطر الصناعة (علي شاهين، 2010).

للسيطرة على المخاطر الائتمانية يجب استخدام مجموعة من التقنيات مثل طلب ضمانات من العميل مقابل الحصول على التسهيلات وذلك لمواجهة الديون المتعثرة إن حصلت، كما قد يطلب البنك كفالات الطرف الثالث لحماية البنك في حالة تخلف العميل عن السداد(زينب، 2018)، ومن المعروف أن هدف البنك الرئيسي هو تعظيم الارباح واستمرارها على المدى الطويل لذلك عليه الحرص على وضع وتطبيق سياسات واجراءات للتحكم بالمخاطر مثل متابعة وضع العميل والقرض طوال فترة الاستحقاق والتأكد من التزام العميل بسداد قيمة الفوائد مقدما والحصول على الرهونات العقارية بالاضافة للضمانات الشخصية، وبقراءة الدرسات السابقة وجد أن البنوك المرتفعة الربحية لديها القدرة على ادارة المخاطر الائتمانية بنجاح، فالأداء المالي الجيد والحرص على الافصاح عن المخاطر الائتمانية سيؤثر بشكل ايجابي على اسهم البنوك وطمانينة المساهمين بشأن توقعات البنك مما يؤثر ايجابياً على ارباح البنوك، وأيضاً من خلال الاطلاع على هذه الدراسات السابقة وجد أن أكثر النسب استخداما لقياس الاداء المالي أو الارباح هو معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات أما بالنسبة لمخاطر الائتمان فقد تم قياسها من خلال مخاطر التعثر المالي ونسبة كفاية رأس المال وتأثير هذه المتغيرات الاخيرة على ربحية البنوك التي تم قياسها بمعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات.

نلاحظ انه يجب ادارة مخاطر الائتمان بطريقة علمية صحيحة لذلك لابد من تقييم الاداء لانه خطوة سليمة لقياس مدى نجاح ادارة المخاطر ومن المعدلات المستخدمة كما ذكرنا سابقاً لقياس الاداء المالي هي معدلات الربحية والتي يقصد بها صافي الربح بعد طرح النفقات من الايرادات كما تم تعريف الربحية على انها المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الاسواق المصرفية ولجودة ادارتها (شيخ السوق، 2017)، كما ان الربحية تعتبر مؤشر على قدرة البنك على توظيف أمواله ومن أهم نسب الربحية :

1. **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): ويقاس بمعادلة صافي الارباح/حقوق الملكية وهذه النسبة يستفاد منها في قياس مدى نجاح البنك في توظيف أموال المساهمين.**
2. **معدل العائد على اجمالي الموجودات (ROA) : ويقاس بمعادلة صافي الارباح/اجمالي الموجودات وتستخدم هذه النسبة للحكم على كفاءة الادارة في استغلال اصول البنك فكلما زاد معدل العائد على الموجودات زادت قدرة حقوق الملكية على مقابلة الاصول الخطرة.**

أما بالنسبة لمخاطر الائتمان التي تم استخدامها في الدراسة فقد تم قياسها بمؤشرات الائتمان وهي:

1. **مخاطر التعثر المالي (DR) وتقاس بمعادلة القروض غير العاملة / اجمالي القروض، فكلما زادت النسبة سيلجأ البنك لزيادة مخصص القروض الذي يجب توفيره مما يقلل من القدرة على تحقيق الارباح، وكلما قلت هذه النسبة كلما كانت الادارة الائتمانية في البنك أكثر فعالية وكفاءة.**
2. **مخاطر كفاية رأس المال (CAR) ويقصد به الوسائل المتبعة من الملاك والادارة لتحقيق التوازن بين المخاطر التي تتوقعها البنوك وحجم رأس المال من جهة أخرى، وتدل هذه النسبة على ملائمة البنك وقدرته على تحمل الخسائر (كريمة، 2015)، والهدف من كفاية رأس المال هو التأكد من أن البنك يحتفظ بحد أدنى من أمواله لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك بهدف استيعاب أية خسائر مصاحبة للعمل، وتقاس هذه النسبة بمعادلة اجمالي رأس المال التنظيمي/ المخاطر المرجحة للموجودات، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية رأس المال وبالتالي انخفاض المخاطر الائتمانية والمتمثلة بمخاطر كفاية رأس المال (وهدان، يامين، 2016).**

نتائج اختبار الفرضيات

التحليل الوصفي لبيانات الدراسة

	ROA	ROE	DR	CAR
الوسط الحساب	0.011814	0.097429	0.051571	0.180114
الوسيط	0.012000	0.096000	0.049000	0.183900
اعلى قيمة	0.014000	0.110000	0.070000	0.190600
ادنى قيمة	0.010000	0.089000	0.042000	0.169400
الانحراف المعياري	0.001214	0.007277	0.009467	0.008030
عدد المشاهدات	7	7	7	7

نلاحظ أن متوسط العائد على الأصول خلال فترة الدراسة بلغ 1% وبانحراف معياري 0.1% أي أن هناك تذبذب منخفض لنسبة العائد على الأصول بسبب ثبات الوضع الاقتصادي خلال فترة الدراسة، أما بالنسبة إلى متوسط كفاية رأس المال فقد بلغ 18% وتعد هذه النسبة جيدة، لأن متطلبات البنك المركزي تنص على الاحتفاظ بنسبة كفاية رأس المال 12% كحد أدنى مما يدل أن إدارات هذه البنوك متشددة فيما يخص مواجهة أي مخاطر محتملة كما نجد أن الانحراف المعياري لنسبة كفاية رأس المال يقارب 0.8%، أي أن هناك تذبذب منخفض جداً في هذه النسبة ويعود ذلك إلى أن معظم البنوك تحاول الالتزام بالنسبة التي حددتها لجنة بازل والبنك المركزي.

الرسم البياني للسلاسل الزمنية الخاصة بالد راسة

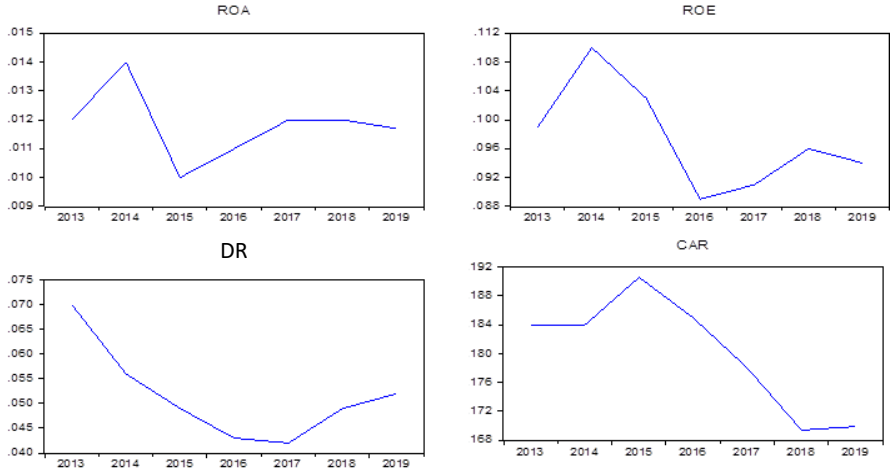

نلاحظ أن ROA و ROE يتخذوا نفس السلوك خلال فترة الدراسة مما يعني وجود علاقة قوية بينهما مما يؤكد على سلامة اختبارهم كمقياس لربحية البنوك. كما نلاحظ أيضاً انخفاض نسبة DR من عام 2013 وحتى عام 2017 لثبات الوضع الاقتصادي حتى عام 2017 ومنذ عام 2018 بدأ الوضع الاقتصادي بالسوء مما انعكس على قدرة العملاء على سداد الديون وبالتالي ارتفاع هذه النسبة في تلك الفترة .

الارتباط بين متغيرات الدراسة

	ROA	ROE	DR	CAR
ROA	1.000000	0.442405	0.325361	-0.25675
ROE	0.442405	1.000000	0.499086	0.387805
DR	0.325361	0.499086	1.000000	0.134937
CAR	-0.25675	0.387805	0.134937	1.000000

تم استخدام اختبار Correlation بين المتغيرات؛ لاختبار الارتباط ونجد من خلال الجدول أعلاه أن الارتباط بين المتغيرات المستقلة من بعضها DR,CAR هو 13,5% وهذه النسبة مقبولة لعدم وجود ارتباط خطي متعدد مرتفع بين المتغيرات (Mulicollinearity)

اختبار جذر الوحدة

Variables	ADF - st	P.value	Test unit root in
ROA	-5.2949	0.0127	Level
ROE	-4.59355	0.0323	1^{st} difference
DR	-13.0798	0	2^{nd} difference
CAR	-5.09673	0.0003	1^{st} difference

تم استخدام اختبار ADF Fisher من اجل معرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية ومعرفة الارتباط العشوائي بين المتغيرات التابعة والعوامل المستقلة المؤثرة عليها وقد تم الحصول على النتائج أعلاه وتم تعديل البيانات واستخدامها من أجل التحليل الاحصائي، حيث ان هذا التحليل ينص على انه كلما كانت قيمة P.value < 1، يدل على ان العلاقة ليست عشوائية بينما كلما اقتربت من الواحد صحيح فهذا يؤكد ان

العلاقة عشوائية، وحسب النتائج السابقة اذن العلاقة نمطية وليست عشوائية وتتغير بشكل نمطي ما بين المتغيرات مما يدل على صحة اختيار النسب المستخدمة في التحليل الاحصائي.

اختبار فرضيات الدراسة

سيتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال اختبار الانحدار الخطي المتعدد من خلال طريقة المربعات الصغرى حيث تم استخدام معادلتين عند مستوى ثقة 95%

1. ROA = a + DR + CAR + e
2. ROE = a + DR + CAR + e

نتائج اختبار النموذج الأول 1. ROA = a + DR + CAR + e

حيث يتضح أن مخاطر التعثر المالي المتمثلة بالقروض غير العاملة ترتبط بعلاقة عكسية ومعنوية عند (P.value 2% < 5%) **مع معدل العائد على الأصول لأنه في حال ارتفاع هذه النسبة فإنه وحسب تعليمات البنك المركزي يجب على البنك تعليق احتساب الفوائد، وعدم تضمينها كإيرادات، مع احتجاز نسبة من الأرباح كمخصصات لمواجهة هذه المخاطر .مما يؤدي الى أن نسبة القروض غير العاملة، تؤثر على الأرباح بشكل سلبي في حال ارتفاعها .وأن مخاطر كفاية رأس المال ترتبط بعلاقة طردية ومعنوية عند** (P.value 0.0012 < 0.05) **مع العائد على الأصول، حيث تعد نسبة الارتباط ضعيفة، وذلك لأن نسبة كفاية رأس المال وضعت لمواجهة الخسائر المحتملة، وليس الأرباح، أي أنه في حال الربح لن يؤثر ذلك على هذه النسبة بشكل كبير.**

Dependent Variable: ROA

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0298	-3.908132	0.026116	-0.102063	DR(-2)
0.0012	12.02522	0.007626	0.091699	CAR(-1)
0.011340	Mean dependent var		0.702685	R-squared
0.000853	S.D. dependent var		0.603580	Adjusted R-squared
-11.93119	Akaike info criterion		0.000537	S.E. of regression
-12.08742	Schwarz criterion		8.66E-07	Sum squared resid
-12.35049	Hannan-Quinn criter.		31.82799	Log likelihood
			2.146231	Durbin-Watson stat

نتائج اختبار النموذج الثاني 2. ROE = a + DR + CAR + e

يتضح ان العلاقة عكسية ما بين مخاطر التعثر المالي والعائد على الملكية عند درجة معنوية 5% **حيث ان** (P.value 0.019 < 0.05)، **بالإضافة الى وجود علاقة طردية بين معدل كفاية رأس المال والعائد على الملكية لأن زيادة المخاطر تؤدي الى الاحتفاظ برأس مال إضافي أعلى لمواجهة هذه المخاطر وبالتالي زيادة نسبة** (car) **أن زيادة المخاطر تؤدي الى زيادة الأرباح** (high risk high return)

Dependent Variable: ROE

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0191	- 1.683006	0.335917	-0.565350	DR(-2)
0.0312	3.836222	0.098086	0.376278	CAR(-1)
0.097800	Mean dependent var		0.526938	R-squared
0.008701	S.D. dependent var		0.369251	Adjusted R-squared
-6.822528	Akaike info criterion		0.006910	S.E. of regression
-6.978753	Schwarz criterion		0.000143	Sum squared resid
-7.241820	Hannan-Quinn criter.		19.05632	Log likelihood
			1.447272	Durbin-Watson stat

الاستنتاجات والتوصيات

هذه الدراسة هدفت لتحديد أثر مخاطر الائتمان المتمثلة بمخاطر التعثر المالي ومخاطر كفاية رأس المال على ربحية البنوك التي تم قياسها من خلال معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

تم عمل دراسة تحليلية على البنوك المرخصة في الاردن بالاعتماد على بيانات تم الحصول عليها من التقارير السنوية للبنك المركزي الاردني للاعوام 2013-2019 **وهذه البيانات خاصة بـ**(CAR ,DR ,ROA, ROE) **وقد تم بناء الدراسة على فرضية رئيسة وهي لا يوجد اثر لمخاطر الائتمان على ربحية البنوك المرخصة في الاردن ومنها انبثقت فرضيتين فرعيتين هما:**

1- **هناك اثر لمخاطر الائتمان ببعديه (مخاطر التعثر المالي وكفاية راس المال) على معدل العائد على الاصول .**

2- هناك اثر لمخاطر الائتمان ببعديه (مخاطر التعثر المالي وكفاية راس المال) على معدل العائد على حقوق الملكية.

لقد نتج عن التحليل الاحصائي عدداً من الاستنتاجات يمكن تلخيصها كما يلي :

1- ان نسبة كفاية راس المال لدى البنوك جيدة مما يؤكد ان البنوك تحرص على مواجهة اية اخطار محتملة في عملها، ووجد ان مخاطر التعثر المالي منخفضة مما يدل على كفاءة وفعالية الادارة الائتمانية في البنوك

2- بالنسبة للعائد على الاصول يعتبر المتوسط الحسابي له ثابت ومنخفض وذلك بسبب ثبات الوضع الاقتصادي خلال سنوات الدراسة، ومتوسط العائد على الملكية يعتبر جيد مما يدل على نجاح البنوك في توظيف اموال المساهمين

3- من خلال السلاسل الزمنية للدراسة لوحظ ان العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية اتخذا نفس المسار حيث ارتفعا ما بين عامي 2013-2014 ثم انخفضا خلال العامين 2015-2016، وبعدها استعادا ارتفاعهما بشكل تدريجي خلال السنوات اللاحقة مما يدل على وجود علاقة طردية وقوية بين العائدين مما يدل على سلامة استخدامهما لقياس الربحية لدى البنوك

4- لوحظ انخفاض معدل مخاطر التعثر المالي DR على مدى سنوات الدراسة حتى بدأ بالارتفاع بعد عام 2017 مما يدل على سوء الاوضاع الاقتصادية مما أثر على قدرة العملاء على السداد وبالتالي ارتفاع نسبة DR

5- بالنسبة لمعدل كفاية رأس المال CAR كان مستقرا في بداية سنوات الدراسة وبعدها بدأ بالانخفاض حتى عام 2018 ثم الاستقرار خلال عامي 2018-2019 وهذا ايضا مؤشر على سوء الاوضاع الاقتصادية لسنوات ثم محاولة الاستقرار لهذا المعدل في اخر سنتين من الدراسة

6- عند عمل اختبار الارتباط بين المتغيرات وجد ان نسبة الارتباط بين المتغيرات المستقلة DR و CAR هي نسبة مقبولة وغير مرتفعة

7- بالنسبة لنتيجة الفرضية الاولى والتي تنص على عدم وجود اثر ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% لمخاطر الائتمان المتمثلة بمخاطر التعثر المالي وكفاية راس المال على ربحية البنوك التي تم قياسها بمعدل العائد على الاصول تبين وجود علاقة عكسية ما بين مخاطر التعثر المالي DR و معدل العائد على

الاصول ROA لانه في حالة ارتفاع نسبة DR حسب تعليمات البنك المركزييجب على البنك تعليق احتساب الفوائد وعدم تضمينها كايرادات مما يؤثر على الارباح بشكل سلبي. كما يجب احتجاز جزء من الارباح كمخصص لمواجهة هذا الخطر وبالتالي تنخفض الارباح كلما ارتفعت نسبة DR مما يؤدي لانخفاض نسبة ROA وهذا يطابق نتائج دراسة (الغصين، 2013) كما يطابق النتائج في دراسة (السهلاوي، 2018) ويطابق نتائج دراسة (جمعان، 2017) ويطابق نتائج دراسة (نشوان، 2018) ويطابق دراسة (بودور ، 2019) ويطابق دراسة (Al shatti, 2015).

8- اما بالنسبة لأثر مخاطر كفاية راس المال على معدل العائد على الاصول فقد تبين بالنتائج ان هناك علاقة طردية بين كفاية راس المال ومعدل العائد على الاصول ولكنها بسيطة حيث كانت 0.1% والسبب يعود ان نسبة كفاية راس المال قد تم عملها لمواجهة اية خسائر محتملة وبالتالي في حالة تحقيق الارباح لن يكون هناك تأثير لهذه النسبة وهذه النتيجة تطابق دراسة (نشوان ، 2018) وقريبة لنتائج (سعود، 2011) لكنها مخالفة لدراسة (دبيك، 2015)

9- بالنسبة لنتيجة الفرضية الثانية والتي تنص على عدم وجود اثرذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% لمخاطر الائتمان المتمثلة بمخاطر التعثر المالي ومعدل كفاية راس المال على ربحية البنوك والتي تم قياسها بمعدل العائد على حقوق الملكية فقد اتضح وجود علاقة عكسية ما بين مخاطر التعثر المالي ومعدل العائد على حقوق الملكية لانه كلما ارتفعت نسبة المخاطر فإنه يجب على البنك تعليق احتساب الفوائد واحتجاز مخصصات لمواجهة هذه المشاكل مما يؤدي لانخفاض الارباح وبالتالي انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية وهذا مطابق لنتائج دراسة (السهلاوي، 2018) ومطابق لنتائج دراسة (بودور، 2019) ولكنه مخالف لدراسة (نشوان ، 2018) التي تقول بعدم وجود اثر للقروض المتعثرة على معدل العائد على حقوق الملكية

10- اما بالنسبة لاثر مخاطر كفاية راس المال على معدل العائد على حقوق الملكية فقد تبين بنتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة طردية ما بين معدل كفاية راس المال والعائد على حقوق الملكية حيث ان زيادة المخاطر تؤدي للاحتفاظ براس مال

اضافي أعلى لمواجهة المخاطر وكلما زادت المخاطر سيؤدي لزيادة الارباح مما يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية وقد كان هذا مطابق لنتائج دراسة (Kurawa & Garba, 2014) والذي اكد على وجود علاقة قوية بين CAR والربحية ومطابق لنتائج دراسة (Aruwa & Musa, 2014) ، وهذا مخالف لدراسة (نشوان، 2018) وبشكل عام كانت نتائج دراسة (Li & Zou, 2014) تؤكد على وجود علاقة بين DR والاداء المالي للبنوك حيث تم قياسه بـ ROA و ROE كما اكدت دراسة (كريمة، 2015) ودراسة (Shrestha, 2017) على نفس النتيجة بان هناك علاقة بين مخاطر التعثر المالي والاداء المالي.

التوصيات :

1- توفير استراتيجيات لدى البنوك ليس فقط لدراسة المخاطر الائتمانية وانما أيضا للعمل على تطوير الاداء والمنافسة مع البنوك
2- ضرورة زيادة الاهتمام لدى البنوك بالنماذج المتعلقة بالمخاطر الائتمانية وكيفية إدارتها بحيث تضمن حماية الموجودات وأموال المودعين ومنع التعثر المالي
3- أن يكون هناك متابعة مستمرة وفعالة لدى إدارة البنوك على المشاريع الممولة من خلالها للتدخل عند حدوث أي احتمالات لتعثر مالي
4- تشجيع البنوك على عقد دورات تدريبية منتظمة بهدف مواكبة اي معلومات جديدة في كيفية قياس المخاطر المتعلقة بالائتمان وكيفية استخدامها لتقدير الخسائر المتوقعة
5- أن تحرص البنوك على تنويع محفظة القروض وذلك لتجنب التركيز على قطاع معين أو عميل محدد
6- التوازن في الاعتماد على الودائع والاعتماد على حقوق الملكية لأنها تؤثر على الارباح والمخاطر
7- عمل المخصصات الكافية لمواجهة أية احتمالات تعثر مالي يؤثر على اداء البنوك

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. بودور، أيوب (2019)، تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية الاردنية (2007-2018) رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945
2. جمعان، نجاة (2017)، نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الازهرن عدد 17
3. دبيك، هاني (2015)، العلاقة بين تطبيق معيار كفاية راس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة
4. الزبيدي، حمزة, 2002, ادارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي, الاردن, عمان, مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ص 175
5. السهلاوي، عبد العزيز ، 2018، تأثير المخاطر المالية على ربحية البنوك المدرجة في سوق الاسهم السعودي، دراسة قياسية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مجلد 9، عدد 3، ص 243-229
6. شاهين، علي عبد الله احمد, 2010, مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسكين دراسة تحليلية تطبيقية, الجامعة الاسلامية, غزة, رسالة ماجستير, فلسطين
7. شيخ السوق، ريما حيدر ، 2017، أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، سوريا.
8. الطيب، مسعود. شحاتيت، محمد. (2011)، تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية – حالة الاردن، مجلة دراسات العلوم الاداريةن مجلد 38، عدد2
9. عبد الله، خالد امين, 2010, اطار ادارة المخاطر الائتمانية, الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية, عمان, الاردن
10. عمران، مجد ، 2015، أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سوريا: نموذج مقترح، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 37، عدد 1، ص 461-482

11. الغصين، راغب، العلي، احمد (2013)، أثر المخاطرة المالية على تقييم أداء المصارف ، دراسة تطبيقية على المصارف السورية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، عدد 4، ص30-39
12. فارة، محمد شريف, 2016, اثر ادارة مخاطر الائتمان على جودة الارباح في القطاع المصرفي التجاري الاردني , رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط, عمان, الاردن
13. الفواز، تركي, حسام داوود, ياسر عربيات, 2016, ادارة مخاطر الائتمان في البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في الاردن , المجلة الاردنية في ادارة الاعمال , مجلد 12 , عدد 2 , ص 289- 317
14. قاسم، زينب عبد الحفيظ احمد, 2018, أثر الافصاح عن مخاطر الائتمان على الاداء المالي للبنوك المصرية, مجلة العلوم الاجتماعية, المركز الديمقراطي العربي المانيا- برلين- عدد 6 ص 295- 313
15. كريمة، حفصة، (2015)، أثر إدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الجزائر، جامعة أم البواقي، الجزائر، رسالة ماجستير
16. كريمه، دينا عبدالعليم ، 2015، تقييم القياس المحاسبي لمعيار كفاية رأس المال في شركات التمويل العقاري: دراسة تطبيقية، مجلة المحاسبة والمراجعة، ص 279-310
17. محمد، علي، كنعان، علي، 2014، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية مجلد 30، عدد 1
18. الملوك، أنس (2020)، أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ومخاطر المصارف، دراسة تطبيقية على المصارف الاسلامية الخاصة في سوريا، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 42، عدد1
19. نشوان، اسكندر. الطويل، عصام. شحادة، محمد. (2018)، أثر مؤشرات الافصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الاداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد9
20. يامين، اسماعيل، الظهراوي، محمد، 2016، أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك CAMELS على المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الاردنية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، مجلد 16، عدد 3

المراجع باللغة الانجليزية

1. Ahmad Alqisie, 2018, Does Profitability of Jordanian Commercial Banks get affected by risk management practices?, European Journal of Scientific Research, ISSN:1450-216X V(148), NO (3), PP 319-332
2. Afriyie, H. O & Akotey, J. O. 2012, Credit risk management and profitability of selected Rural banks in Ghana, retrieved June 17-2013
3. Ali, O., Maimuna, A., Sarmad, D., Mohamed, N., 2019, The relationship between credit risk management practices and profitability in Malaysian commercial banks, International Journal of Engineering and Advanced Technology (IJEAT) ISSN:2249-8958, V(8) I(5) PP 53-60
4. Aliu, M. sahiti, A. 2016, " The Effect of Credit risk management on bank's profitability in Kosovo, European Journal of Economics Studies, 2016, V (18), I (4), pp 492-517 .
5. Aruwa, S.A and Musa, Q.A., (2014), Risk Components & the financial performance of deposit money in Nigeria, International Journal of social sciences & Enterpreurship, 1(11) p(1-8)
6. Kurawa,J.M.& Garaba,S. (2014), An Evaluation of the effect of credit risk management (CRM) on the profitability of Nigerian Banks, Journal of modern Accounting & Auditing 10(1), pp 104-115
7. Mohamed, L. (2018) The relationship between the credit risk management and profitability in Salam Somali bank", International Journal of science and research (IJSR) ISSN: 2319-7064, PP 1147-1149, V (8)(1)
8. Ritesh Shrestha, (2017), The impact of credit risk management on profitability : Evidence from Nepalese commercial banks, http://ssrn.com /abstract= 2938546
9. AL Shatti, A. Suleiman (2015) The effect of credit risk management on financial performance of the Jordanian commercial bank ", Investment Management and Financial Innovations, 12(1) pp 338-345

أثر الإفصاح عن معلومات الحاكمية المؤسسية على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية

الباحث عايض عبدالله المطيري
جامعة العلوم الاسلامية العالمية

الملخص

هدفت هذه الدراسة لبيان أثر الإفصاح عن معلومات الحاكمية المؤسسية على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية، ولتحقيق هذا الهدف تم اجراء الدراسة على عينة تكونت من ثلاث بنوك تجارية تم اختيارها عشوائيا.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود أثر ذو دلالة احصائية للافصاح عن معلومات الحاكمية المؤسسية بأبعادها (استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية المنصب، لجان التدقيق) على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية، كما بينت النتائج وجود أثر دال احصائياً لكل من استقلالية مجلس الإدارة وازدواجية المنصب ودور لجان التدقيق على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتيه.

قدمت الدراسة عدة توصيات تمثلت في ضرورة زيادة الاهتمام بالحاكمية المؤسسية والإفصاح عن نشاطاتها وكذلك العمل على تحسين استقلالية المجلس ودور لجان التدقيق باعتبارها عوامل مؤثرة في رفع كفاءة الحاكمية المؤسسية في البنوك التجارية المدرجة في بورصة الكويت.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح، الحاكمية المؤسسية، العوائد غير المحققة، البنوك التجارية الكويتية.

The effect of disclosure of corporate governance information on the unrealized returns of Kuwaiti commercial bank shares

ABSTRACT

This study aimed to demonstrate the impact of disclosure of corporate governance information on the unrealized stock returns of Kuwaiti commercial bank. To achieve this goal, the study was conducted on a sample consisting of three randomly selected commercial banks.

The study found several conclusions, including the existence of a statistically significant effect of disclosure of corporate governance information with its dimensions (board independence, , duality, audit committees) on the unrealized stock returns of Kuwaiti commercial bank, and the results also showed that there is a statistically significant impact of the independence of the board of directors, the duality of the position and audit committees on the unrealized stock returns of Kuwaiti commercial banks.

The study made several recommendations, including the necessity of increasing interest in corporate governance and disclosure of its activities, as well as working to improve the independence of the board and the role of audit committees as influential factors in raising the efficiency of corporate governance in commercial banks listed on the Kuwait Stock Exchange.

Key words: disclosure, corporate governance, unrealized returns, Kuwaiti commercial banks

المقدمة

أصبح الأهتمام بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية التي تخص الشركات من اولويات أصحاب المصالح لما لهذه المعلومات من أهمية في اتخاذهم لقراراتهم، وحيث إن الحاكمية المؤسسية من المواضيع التي لاقت اهتماما في القطاع العام والخاص بعد ان تكرر حدوث انهيارات مالية في عدة شركات هامة في الاقتصاد الوطني والعالمي على الرغم من خلو بياناتها المالية لما يشير إلى هذه الانهيارات المفاجئة،وبالتالي اصبح تحسين الإفصاح من حيث الكم والنوعية على راس اولويات أصحاب المصالح.

ان الحاكمية المؤسسية الجيدة تساهم في ضبط اداء الإدارة التنفيذية وتوجيهه نحو تحقيق اهداف كافة أصحاب المصالح وكذلك تدعم عملية الإفصاح المحاسبي والذي بدوره يؤثر على الاسعار السوقية للأسهم، مما يحسن من مستويات العوائد السوقية الناتجة عن ارتفاع أسهم البنوك التجارية، من هنا فان هذه الدراسة تسعى لبيان أثر الإفصاح عن معلومات الحاكمية المؤسسية على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية.

مشكلة الدراسة

تلعب المعلومات المالية وغير المالية دوراً هاماً في دعم قرارات المستثمرين مما حدى بهم إلى المطالبة بضرورة تماثل معلومات الشركات لدى كافة أصحاب المصالح وحيث ان الحاكمية المؤسسية لها دور مؤثر في توجيه إدارة المنشأة وبمستويات متفاوتة بين الشركات تبعا لجودة الحاكمية من اهتم أصحاب المصالح بمعرفة وضع الحاكمية المؤسسية في الشركات للإطمئنان على استثماراتهم واتخاذ قراراتهم المستقبلية، وحيث ان أسعار الأسهم تتأثر بالعديد من العوامل منها موثوقية البيانات المنشورة فقد تمثلت مشكلة الدراسة بالسؤال: ما أثر الإفصاح عن معلومات الحاكمية المؤسسية على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية.

اسئلة الدراسة :

السؤال الرئيسي: ما أثر الإفصاح عن معلومات الحاكمية المؤسسية بأبعادها (استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية المنصب، لجان التدقيق) على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية؟

السؤال الفرعي الاول: ما أثر الإفصاح عن استقلالية مجلس الإدارة على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية؟

السؤال الفرعي الثاني: ما أثر الإفصاح عن ازدواجية المنصب على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية؟

السؤال الفرعي الثالث: ما أثر الإفصاح عن لجان التدقيق على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية؟

أهمية الدراسة

تاتي أهمية هذه الدراسة من الدور الذي تلعبه الحاكمية المؤسسية في التاثير على مستويات الاداء في الشركات وتحقيق جودة في المعلومات المقدمة إلى أصحاب المصالح، وكذلك التقليل من عدم تماثل المعلومات لديهم ويأمل الباحث ان يتوصل إلى نتائج وتوصيات تساهم في دعم متخذي القرارات في البنوك التجارية الكويتية.

اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى :

- **بيان أثر الإفصاح عن معلومات الحاكمية المؤسسية على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية.**
- **بيان أثر الإفصاح عن استقلالية مجلس الإدارة على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية.**
- **بيان أثر الإفصاح عن ازدواجية المنصب على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية.**
- **بيان أثر الإفصاح عن لجان التدقيق على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية.**

فرضيات الدراسة

للاجابة على اسئلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات الاتية :

الفرضية الرئيسية

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للافصاح عن معلومات الحاكمية المؤسسية بأبعادها (استقلالية مجلس الإدارة ، ازدواجية المنصب، لجان التدقيق) على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية.

H01.1: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للافصاح عن استقلالية مجلس الإدارة على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية.

H01.2: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للافصاح عن ازدواجية المنصب على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية.

H01.3: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)للافصاح عن لجان التدقيق على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية.

انموذج الدراسة

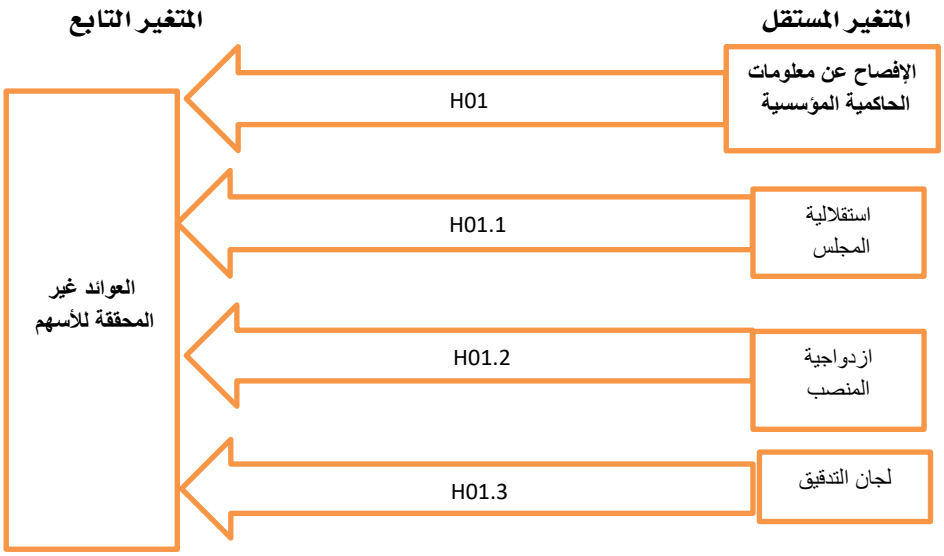

المصدر من اعداد الباحث بالاستناد إلى (Lourenco et al,2014).

الاطار النظري والدراسات السابقة

ادى التوسع في نشر المعلومات للعامة عبر شبكة الانترنت إلى زيادة وعي المجتمع المالي حول أهمية المعلومات في دعم قراراتهم بالاضافة إلى قدرته على تحديد نوعية وكم المعلومات المطلوبة، ونظرا لارتباط الإفصاح عن الحاكمية المؤسسية بشكل كبير بمؤشرات التزام الشركات بالشفافية والموضوعية فقد اتجهت الادارات لتخصيص اجزاء كاملة من تقاريرها لبيان دور الحاكمية المؤسسية وقامت اخرى باصدار تقرير مستقل حول الحاكمية وعلى الرغم من ذلك فقد بقيت مستويات الإفصاح عن الحاكمية المؤسسية ضمن الإفصاحات الاختيارية للشركات.

قام (Shleifer & Vishny,1997) بتعريف الحاكمية المؤسسية على انها الطرق والآليات، يتم فيها تقليل تكاليف الوكالة بحيث تكون الفوائد بين أعضاء الهيئة الرقابية والتنفيذية والمساهمون متوازنة.

كما قدم (Terol,2001) تعريفا اوسع لأصحاب المصالح بحيث شمل المجتمعات المحلية والعاملين والمقرضين والعملاء، واشار إلى ضرورة امتلاك المستثمرون القدرة على تقييم سياسات الحاكمية والتاكد من مستوى قبولها وخاصة في ظروف تخفيض تكاليف الوكالة.

وقد ورد في الاطر النظرية للمحاسبة العديد من المؤشرات التي تستخدم في قياس مستويات الحاكمية المؤسسية حيث اتفق معظمها استقلالية مجلس الإدارة وازدواجية المنصب وكذلك لجان التدقيق والملكية الاجنبية وقد وردت مقاييس اخرى.

فيما يتعلق باستقلالية مجلس الإدارة فقد وردت العديد من التعريفات للاستقلالية حيث اشار (Cooke &Haniffa,2002) بانها تقاس بنسبة المستقلين من اعضاء المجلس إلى العدد الكلي، وقد بين ان هذه النسبة كلما ارتفعت تكون هناك استقلالية بمستوى اعلى اما اذا تم ملاحظة انخفاض النسبة فهذا مؤشرا على عدم استقلالية المجلس او وجود ضعف في الاستقلالية، وقد بين (Fama & Jensen,1983) ان الاعضاء المستقلين يعملون كآلية حوكمة داخلية لتقليص فجوة التضاربات بين المالكين والوكلاء من خلال تشجيعهم على الكشف عن مزيد من المعلومات .

واشار(Cerboini & Parbonetti,2007) إلى اشارة العديد من الدراسات إلى ان هناك علاقة ايجابية بين استقلالية المجلس والإفصاح عن راس المال الفكري واكد على امكانية تعزيز آليات حوكمة الشركات من خلال وجود عدد من الاعضاء المستقلين في مجالس الإدارة من جهة اخرى بينت دراسة (Hidalgo et al,2011) عدم وجود علاقة بين استقلالية المجلس ومدى الإفصاح عن راس المال الفكري، ويشير ذلك إلى استمرارية الجدل في الفكر المحاسبي وعدم الارتقاء في الاطر النظرية إلى وجود نموذج نظري متكامل.

كما اشار (Sobhan &Werner,2003) إلى شكلية إستقلالية اعضاء مجلس الإدارة في بعض الدول خاصة النامية واستدل على ذلك بفشلهم في معظم الاحيان بالإفصاح عن معظم الظروف أو الاحداث ذات التأثير الهام، وبين ان معظم اعضاء مجلس الإدارة يكونون بيرقراطيون سابقون أو أصحاب مصالح ذاتية في الشركات التي يعملون بها او ممن يعينون لغايات الترضية وتحقيق منافع محددة .

ويشير (Choudhury & Uddin,2008)إلى تبعية المديرين المستقلين الذين يعينون بسبب العلاقات الشخصية بدلا من المهارات والخبرات إلى الجهات التي قامت بتعيينهم وبالتالي فان استقلالهم سيكون شكلي مما يؤثر على اداء الشركات ويساهم في زيادة سوء الإدارة وفشل عملية الإفصاح بحيث توجه المعلومات إلى فئة دون اخرى مما ينعكس سلبا على المنشأة وقد يودي إلى تصفيتها وافلاسها .

اما عنصر القياس الثاني فيتمثل في ازدواجية المنصب والتي تخص بالذات المدير التنفيذي عندما يشغل رئيس مجلس الإدارة بالاضافة إلى وظيفته الاصلية وفي مثل هذه الحالة يتم تعزيز الهيمنة الإدارية بشكل كبير مما يؤثر على توجهات بقية اعضاء المجلس ويدفعهم للتعاون مع الإدارة التنفيذية ومسايرتها على حساب مصالح المساهمين.

من هنا فان ازدواجية المدير التنفيذي ستخفض استقلالية المجلس وتقلل من قدرته على تنفيذ أدواره الرقابية والحوكمة (Finkelstein & Daveni,1994) كما ان كذلك ازدواجية المنصب للمديرين التنفيذيين تمنحهم القدرة على التفاوض مع المجالس وقد تفسح المجال لهم لتحقيق منافع ذاتية، وقد اشار (Gul & Leung,2004)

إلى أن ازدواجية الرئيس التنفيذي قد تساهم في تخفيض مستوى الإفصاح الاختياري والانعكاس السلبي على فاعلية المجلس في مراقبة الإدارة وتراجع مستويات الشفافية، وفي مجال العلاقة بين ازدواجية المنصب والإفصاح عن راس المال الفكري وردت اراء متناقضة حيث اشارت دراسة (Cerboini & Parbonetti,2007) إلى وجود علاقة سلبية بين ازدواجية الرئيس التنفيذي والإفصاح عن راس المال الفكري، في حين بينت دراسة (Hidalgo et al,2011) عدم وجود علاقة كبيرة بين ازدواجية الرئيس التنفيذي ومدى الإفصاح عن راس الفكري.

اما المقياس الثالث للحاكمية المؤسسية فتثمل في الملكية الاجنبية حيث بين (Akra et al,2010) أن هناك تاثير إلى النسبة المئوية للملكية الأجنبية في الشركات على مدى الإفصاح الاختياري واشار إلى ان ذلك قد يعزى إلى الحواجز اللغوية، ونقص المعرفة المحلية لدى الملاك الاجانب وكذلك الفصل الجغرافي بين الإدارة والمالكين، وبين انه من المرجح أن يواجه المستثمرون الأجانب مستوى أعلى من عدم التماثل في المعلومات وبالتالي، من المتوقع أن يطالب المستثمرون الأجانب بالمزيد من الإفصاحات الاختيارية، بما في ذلك راس المال الفكري، بالاضافة إلى وجود حالة من الشك لدى المستثمرين الاجانب في كفاءة وجودة المعلومات المنشورة في الاسواق الناشئة يدفع بهم للمطالبة بالتوسع في الإفصاح وتقديم معلومات اضافية اخرى لتقليص فارق عدم التماثل بالمعلومات مع المستثمرين المحليين (Akra et al,2010).

وتعد لجنة التدقيق المقياس الرابع للحاكمية المؤسسية حيث تعتبر اللجنة اداة فاعلة لحوكمة الشركات (Turley & Zaman,2007) يجب على لجنة التدقيق تحسين الرقابة الداخلية، والعمل كوسيلة التخفيف من تكاليف الوكالة، وأن تكون أداة داعمة للافصاح عن راس المال الفكري (Li et al,2012) كما أن لجان التدقيق تساهم في تحسين موثوقية التقارير المالية، كذلك تحسن الجودة وزيادة الإفصاح حيث تبين وجود علاقة ايجابية بين خصائص لجنة التدقيق، بما في ذلك الحجم وتكرار الاجتماعات ومدى الإفصاح الاختياري، كذلك بينت دراسة (Pomeroy & Thornton,2008) أن هناك علاقة إيجابية بين لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية.

عوائد الأسهم غير المحققة

تعد الأسهم احد اهم الادوات المالية الخاصة بالملكية التي يتم تداولها من قبل المستثمرين بحيث بدأت بالانتشار مع ظهور الشركات المساهمة العامة وقد استخدمت بشكل كبير في تفتت ملكية الشركات وتنوعها وعلى الرغم من انها اداة ملكية الا ان علاقة المالك بالمنشأة التي يمتلك فيها أسهم محددة بحقه بالتصويت في اجتماع الهيئة العامة وحصوله على التوزيعات النقدية وتوزيعات الأسهم بالاضافة إلى امكانية بيعها في السوق المالي متى شاء، وقد تنوعت انواع الأسهم التي يتم اصدارها فمنها الأسهم العادية التي تحصل على التوزيعات في الارباح ويتم تدولها بيعا وشراءً.

وقد اشار (السرطاوي، 2015) إلى وجود سيطرة على الاصوات من قبل فئة محددة بالنسبة للأسهم العادية، كذلك لهم حق الافضلية في الاكتتاب فاحيانا تقوم الشركة بطرح أسهم باسعار مخفضة لحملة الأسهم بحيث تكون اسعار هذه الأسهم اقل من القيمة السوقية لها، وكذلك حق الحصول على توزيعات الارباح النقدية او الأسهم او البضائع وتتم عملية التوزيع وفقا لسياسات توزيع الارباح المتبعة من قبل المنشأة وذلك بعد ان تقوم الشركة بتسديد كافة التزاماتها المستحقة تجاه الاخرين ومنها الأسهم الممتازة التي تاخذ الاولوية في الارباح ويكون لها نسب محددة من الارباح وهي تشابه السندات وينظر اليها احيانا باعتبار كجزء من الالتزامات على المنشأة.

كما بين (حداد، 2009) ان الأسهم العادية قد تكون ذات ملكية خاصة او عامة، فالأسهم الخاصة تكون لشخص واحد او مجموعة من الاشخاص تربطهم علاقات معينة كالعائلة، وعادة لا يتم تداول هذا النوع من الأسهم في الاسواق المالية، اما الأسهم ذات الملكية العامة فيتم طرحها للجمهور حيث يكون المساهمون على شكل اشخاص او مؤسسات ويتم تداولها في الاسواق المالية حيث يحدد سعرها بموجب قانون العرض والطلب.

وقد ورد في الفكر المحاسبي نوعين من الارباح التي يمكن ان تحصل عليها الأسهم العادية وهي الارباح التي يحصل عليها المساهمون كتوزيعات وتكون على شكل نقدي او أسهم جديدة تضاف إلى حصصهم، اما النوع الثاني فهي الارباح غير المحققة والناتجة عن اعادة تقييم الأسهم والتي تتم بشكل دوري عادة تكون الفترة نهاية السنة، بحيث

يتم الاسترشاد بنشرات الاصدار المتضمنه الاسعار السوقية للأسهم والتي تكون مرشدا ودليلا موثقا للاستناد له في عملية اعادة التقييم، يتم التعامل مع مكاسب اعادة التقييم طبقا للاساس الذي تم الاستثمار في الأسهم وفقا له،فاذا كانت الأسهم المستثمر بها لغايات المتاجرة والتداول في السوق بيعا وشراء وتتم في الاغلب من قبل المضاربين في السوق المالي فيتم الاعتراف بالمكاسب التي يحققها رصيد الأسهم نهاية العام كارباح ضمن قائمة الدخل، اما اذا كالنت الغاية من الاستثمار هي الاحتفاظ بالأسهم للبيع فيتم الاعتراف بالمكاسب الناتجة عن اعادة التقييم نهاية العام في قائمة الدخل الشامل الاخر.

وقد بينت دراسة (Huang et al,2015) انه في بعض الاحيان يوجه المستثمرون اهتمامهم نحو المعلومات على مستوى السوق بدلا من التركيز على الشركات نتيجة وقوع حدث معين يكون لهم حجة على أن أسعار الأسهم قد تأثرت نتيجة لهذا الحدث واصبح فيها تشتيت كبير للانتباه، مما ادى إلى المزيد من التركيز على معلومات الأسعار المتعلقة بالسوق، بدلاً من المعلومات المتعلقة بالشركات، ونتيجة لذلك سيتم ملاحظة الحركة المشتركة المرتفعة لعائد السهم ذات العلاقة بالحدث.

كما وجدت الدراسات السابقة ان هناك علاقة كبيرة بين القيمة السوقية للأسهم والمعلومات غير المالية واشارت إلى ذلك عدد كبير من الدراسات التي تطبق اختباراً لمدى أهمية المعلومات البيئية للشركات (Al-tuwaijri et al,2004) .

المنهجية :

لتحقيق اهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تقديم وصفا لمتغيرات الدراسة من خلال الاطر النظرية التي تناولتها بالاضافة إلى نتائج الاحصاء الوصفي، وكذلك تحليل البيانات المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها.

المجتمع والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الكويتية البالغ عددها خمسة بنوك اما عينة الدراسة فقد تكونت من ثلاثة بنوك تم اختيارها عشوائيا من مجتمع الدراسة.

اداة الدراسة:

تم اعداد قائمة (Index) لجمع البيانات اللازمة من التقارير السنوية للبنوك اما العوائد غير المحققة فقد تم استخراجها باستخدام نشرات الاصدار باسعار الأسهم الصادرة عن بورصة الكويت، وقد غطت الدراسة بيانات الفترة (2015-2019).

نتائج الدراسة

الاحصاء الوصفي

للتمكن من وصف متغيرات الدراسة تم استخراج الاوساط الحسابية والانحرافات المعياري للبيانات المجمعة من التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة حيث كانت النتائج كما يلي:

المتغير المستقل: الإفصاح عن معلومات الحاكمية المؤسسية وقد تكون من ثلاثة أبعاد هي استقلالية مجلس الإدارة وازدواجية المنصب ولجان التدقيق.

- **استقلالية مجلس الإدارة**

جدول رقم (1) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الخاصة بالإفصاح استقلالية مجلس الإدارة

	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يتم الإفصاح عن عدد اعضاء مجلس الإدارة	0.851	0.234	2
2	يتم الإفصاح عن طبيعة عمل مجلس الإدارة	0.635	0.023	4
3	يتم الإفصاح عن العلاقات التجارية بين اعضاء المجلس والبنك.	0.921	0.862	1
4	يتم الإفصاح عن ارتباطات عضو مجلس الإدارة مع الشركات الخارجية.	0.754	0.462	3
5	يتم الإفصاح عن اسماء اقارب اعضاء المجلس ممن يشغلون مواقع هامة في البنك	0.633	0.167	5

بينت نتائج الجدول (1) ان اعلى الاوساط الحسابية فقد بلغ (0.921) وبانحراف معياري قدره (0.862) وتعود للفقرة التي نصت على يتم الإفصاح عن العلاقات التجارية بين اعضاء المجلس والبنك.، وفي المركز الثاني للاوساط الحسابية

جاء الوسط (0.851) وبانحراف معياري قدره (0.234) ويعود للفقرة التي نصت على يتم الإفصاح عن عدد اعضاء مجلس الإدارة ثم جاء في المركز الثالث الوسط الحسابي البالغ (0.754) وبانحراف معياري قدره (0.462) ويخص الفقرة التي نصت على يتم الإفصاح عن ارتباطات عضو مجلس الإدارة مع الشركات الخارجية، ثم جاء رابعا الوسط الحسابي البالغ (0.653) وبانحراف معياري قدره (0.023) ويخص الفقرة التي نصت على يتم الإفصاح عن طبيعة عمل مجلس الإدارة، ثم جاء ادنى الاوساط بقيمة (0.633) وبانحراف معياري قدره (0.167) ويخص الفقرة التي نصت على يتم الإفصاح عن اسماء اقارب اعضاء المجلس ممن يشغلون مواقع هامة في البنك.

ازدواجية المنصب

جدول رقم (2) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الخاصة بالإفصاح ازدواجية المنصب

	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	لا تسمح التشريعات القانونية بان يكون المدير العام عضو مجلس ادارة.	0.361	0.236	5
2	لا تسمح التشريعات بان يكون عضو مجلس الإدارة موظفا في الشركة.	0.631	0.452	3
3	لا يكلف عضو مجلس الإدارة بمهمتين مترابطتين.	0.720	0.230	2
4	يتم الإفصاح عن المهام الرئيسية المناطة باعضاء مجلس الإدارة	0.851	0.162	1
5	يتم الإفصاح عن اليات توزيع المهام في المجلس	0.583	0.237	4

بينت نتائج الجدول (2) ان اعلى الاوساط الحسابية فقد بلغ (0.851) وبانحراف معياري قدره (0.162) وتعود للفقرة التي نصت على يتم الإفصاح عن المهام الرئيسية المناطة باعضاء مجلس الإدارة، وفي المركز الثاني للاوساط الحسابية جاء الوسط (0.720) وبانحراف معياري قدره (0.230) ويعود للفقرة التي نصت على لا يكلف عضو مجلس الإدارة بمهمتين مترابطتين، ثم جاء في المركز الثالث الوسط الحسابي البالغ (0.631) وبانحراف معياري قدره (0.452) ويخص الفقرة التي نصت على لا تسمح

التشريعات بان يكون عضو مجلس الإدارة موظفا في الشركة، ثم جاء رابعا الوسط الحسابي البالغ (0.583) وبانحراف معياري قدره (0.237) ويخص الفقرة التي نصت على يتم يتم الإفصاح عن اليات توزيع المهام في المجلس ، ثم جاء ادنى الاوساط بقيمة (0.361) وبانحراف معياري قدره (0.236) ويخص الفقرة التي نصت على لا تسمح التشريعات القانونية بان يكون المدير العام عضو مجلس ادارة..

- لجان التدقيق

جدول رقم (3) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الخاصة بالإفصاح عن لجنة التدقيق

	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يتم الإفصاح عن دور لجنة التدقيق	0.628	0.733	3
2	يتم الإفصاح عن اللجان التي تشارك فيها لجنة التدقيق	0.824	0.975	2
3	يتم الإفصاح عن علاقة لجنة التدقيق بالرقابة	0.532	0.258	4
4	يتم الإفصاح عن اسماء اعضاء لجنة التدقيق وخبراتهم	0.891	0.141	1
5	يتم الإفصاح عن المزايا التي تتمتع بها لجنة التدقيق	0.425	0.405	5

بينت نتائج الجدول (3) ان اعلى الاوساط الحسابية فقد بلغ (0.891) وبانحراف معياري قدره (0.080) وتعود للفقرة التي نصت على يتم الإفصاح عن اسماء اعضاء لجنة التدقيق وخبراتهم، وفي المركز الثاني للاوساط الحسابية جاء الوسط (0.824) وبانحراف معياري قدره (0.975) ويعود للفقرة التي نصت على يتم الإفصاح عن اللجان التي تشارك فيها لجنة التدقيق ثم جاء في المركز الثالث الوسط الحسابي البالغ (0.628) وبانحراف معياري قدره (0.773) ويخص الفقرة التي نصت على يتم الإفصاح عن دور لجنة التدقيق، ثم جاء رابعا الوسط الحسابي البالغ (0.532) وبانحراف معياري قدره (0.258) ويخص الفقرة التي نصت على يتم الإفصاح عن علاقة لجنة التدقيق بالرقابة، ثم جاء ادنى الاوساط بقيمة (0.425) وبانحراف معياري قدره (0.405) ويخص الفقرة التي نصت على يتم الإفصاح عن المزايا التي تتمتع بها لجنة التدقيق.

المتغير التابع : العوائد غير المحققة للأسهم

جدول رقم (4) العوائد غير المحققة

	ادنى مشاهده	اعلى مشاهده	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
2015	-0.021	0.015	0.026	0.782	5
2016	-0.033	0.142	0.094	0.023	4
2017	-0.026	0.642	0.213	0.018	2
2018	-0.044	0.311	0.132	0.116	3
2019	-0.016	0.420	0.341	0.080	1

بينت نتائج الجدول (4) ان ادنى مشاهدات العوائد غير المحققة قد بلغت (-0.044) وتعود للعام 2018 ،وبالمقابل بلغت اعلى المشاهدات (0.642) وتعود للعام 2017، اما اعلى الاوساط الحسابية فقد بلغ (0.341) وبانحراف معياري قدره (0.080) وتعود للعام 2019 ، وفي المركز الثاني للاوساط الحسابية جاء الوسط (0.213) وبانحراف معياري قدره (0.018) ويعود للعام 2017، ثم جاء في المركز الثالث الوسط الحسابي البالغ (0.132) وبانحراف معياري قدره (0.116) ويخص العوائد غير المحققة للأسهم لعام 2018، ثم جاء رابعا الوسط الحسابي البالغ (0.094) وبانحراف معياري قدره (0.023) ويخص العوائد عام 2016، ثم جاء ادنى الاوساط بقيمة (0.026) وبانحراف معياري قدره (0.782) ويخص العوائد عام 2015.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية والتي نصت على :

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للافصاح عن معلومات الحاكمية المؤسسية بأبعادها (استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية المنصب، لجان التدقيق) على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية

جدول رقم (5) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery*		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coeffecient				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
العوائد غير المحققة للأسهم	0.490	0.240	6.241	0.000	ثابت	-.263	0.312	-3.12	0.000
					استقلالية المجلس	0.097	0.052	2.191	0.023
					ازدواجية المنصب	0.442	0.046	4.622	0.010
					لجان التدقيق	0.129	0.023	1.526	0.040

بينت نتائج الجدول (5) ان هناك علاقة ارتباط ايجابية بين الإفصاح عن معلومات الحاكمية المؤسسية بأبعادها (استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية المنصب، لجان التدقيق) والعوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.640) كما بلغت قيمة معامل التحديد (24%) مما يعني ان المتغير المستقل الإفصاح عن معلومات الحاكمية المؤسسية بأبعادها (استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية المنصب، لجان التدقيق) قد تمكنت من تفسير هذه النسبة من تباين المتغير التابع العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية، اما النسبة غير المفسرة فتعود لعوامل اخرى لم تتناولها الدراسة الحالية.

كما بين الجدول ان قيمة f قد بلغت (6.241) وبمستوى دلالة احصائية قدره (0.000) مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي نصت على انه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للافصاح عن معلومات الحاكمية المؤسسية بأبعادها (استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية المنصب، لجان التدقيق) على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية وقبول الفرضية البديلة والقول انه:

يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للافصاح عن معلومات الحاكمية المؤسسية بأبعادها (استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية المنصب، لجان التدقيق) على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى والتي نصت على

H01.1: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للافصاح عن استقلالية مجلس الإدارة على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية.

جدول رقم (6) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery*		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coeffecient				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
العوائد غير المحققة للأسهم	0.530	0.280	4.231	0.000	ثابت	-0.426	0.021	4.215	0.000
					استقلالية المجلس	0.059	0.462	5.325	0.000

تبين نتائج الجدول (6) ان هناك علاقة ارتباط ذات اتجاه ايجابي بين الإفصاح عن استقلالية مجلس الإدارة والعوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.530) كما بينت النتائج ان قيمة معامل التحديد قد بلغت (0.2809) مما يعني ان المتغير المستقل الإفصاح عن استقلالية مجلس الإدارة قد استطاع تفسير هذه النسبة من تباين المتغير التابع العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية.

كما بينت النتائج ان قيمة f قد بلغت (4.231) وبمستوى دلالة احصائية قدرها (0.000) مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي نصت على انه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للافصاح عن استقلالية مجلس الإدارة على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية.

وبالتالي قبول الفرضية والبديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للافصاح عن استقلالية مجلس الإدارة على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية.

كما يتضح ان قيمة t قد بلغت (5.325) وبمستوى دلالة احصائية (0.000) مما يؤكد على وجود أثر للافصاح عن استقلالية مجلس الإدارة على العوائد غير المدققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي نصت على:

H01.2: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للافصاح عن ازدواجية المنصب على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية.

جدول رقم (7) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery*		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coeffecient				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
العوائد غير المحققة للأسهم	0.412	0.169	3.12	0.001	ثابت	-0.625	0.614	4.12	0.000
					استقلالية مجلس الإدارة	0.326	0.526	6.13	0.000

تبين نتائج الجدول (7) ان هناك علاقة ارتباط ذات اتجاه ايجابي بين الإفصاح عن ازدواجية المنصب والعوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.412) كما بينت النتائج ان المتغير المستقل الإفصاح عن ازدواجية المنصب قد استطاع تفسير ما نسبته (0.169)من تباين المتغير التابع العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية.

كما بينت النتائج ان قيمة f قد بلغت (3.12) وبمستوى دلالة احصائية قدرها (0.001) مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي نصت على انه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للافصاح عن ازدواجية على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية.

وبالتالي قبول الفرضية والبديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للافصاح عن ازدواجية المنصب على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية.

كما يتضح ان قيمة t قد بلغت (6. 13) وبمستوى دلالة احصائية (0.000) مما يؤكد على وجود أثر للافصاح عن ازدواجية المنصب على العوائد غير المدققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة والتي نصت على:

H01.3: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للافصاح عن لجان التدقيق على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية.

جدول رقم (8) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery*		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coeffecient				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
العوائد غير المحققة للأسهم	0.468	0.219	2.132	0.020	ثابت	-0.236	0.012	3.67	0.00
					لجان التدقيق	0.258	0.163	5.36	0.000

تبين نتائج الجدول (8) ان هناك علاقة ارتباط ذات اتجاه ايجابي بين الإفصاح عن لجان التدقيق والعوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون(0.468) كما بينت النتائج ان المتغير المستقل الإفصاح عن لجان التدقيق قد استطاع تفسير ما نسبته (21.9%) من تباين المتغير التابع العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية.

كما بينت النتائج ان قيمة f قد بلغت (3.12) وبمستوى دلالة احصائية قدرها (0.001) مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي نصت على انه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للافصاح عن لجان التدقيق على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية.

وبالتالي قبول الفرضية والبديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للافصاح عن لجان التدقيق على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية.

كما يتضح ان قيمة t قد بلغت (6. 13) وبمستوى دلالة احصائية (0.000) مما يؤكد على وجود أثر للافصاح عن لجان التدقيق على العوائد غير المدققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية.

مناقشة النتائج والتوصيات

مناقشة النتائج

بينت نتائج الدراسة وجود أثر دال احصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للافصاح عن معلومات الحاكمية المؤسسية بأبعادها (استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية المنصب، لجان التدقيق) على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية، كذلك بينت النتائج وجود أثر دال احصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للافصاح عن استقلالية مجلس الإدارة على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك التجارية الكويتية، وبالمثل وجود أثر دال احصائيا لكل من ازدواجية المنصب ولجان التدقيق على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك الكويتية.

وبهذا يتضح ان هناك أهمية لعملية الإفصاح عن معلومات الحاكمية المؤسسية على العوائد غير المحققة لأسهم البنوك الكويتية مما يعني ان تحسن مستوى الإفصاح عن الحاكمية المؤسسية سوف ينعكس ايجابا على العوائد غير المحققة ،مما يعبر عن وجود ثقافة مالية لدى المستثمرين المضاربين بقيم الأسهم كما ان هناك اعتمادا على المعلومات المنشورة من قبل البنوك التجارية الكويتية وهذا يعد دليلا على قوة السوق المالي في دولة الكويت، وعدم لجوء المستثمرون إلى المعلومات المسربة من السوق.

التوصيات

بناء على نتائج الدراسة تمت التوصية بضرورة زيادة الاهتمام بالحاكمية المؤسسية والإفصاح عن نشاطاتها وكذلك العمل على تحسين استقلالية المدقق ودور لجان التدقيق باعتبارها عوامل مؤثرة في رفع كفاءة الحاكمية المؤسسيةفي البنوك التجارية المدرجة في بورصة الكويت.

قائمة المراجع

1. حداد، فايز سليم (2009). "الإدارة المالية"، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان. الاردن.
2. السرطاوي، عبد المطلب محمد مصلح (2015) ، " أثر الحاكمية المؤسسية على اداء الشركات المدرجة في الاسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي ". المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، المجلد 11(3) ،705-725 .
3. Al-Akra M., Eddie I.A., Ali M.J (2010). The influence of the introduction of accounting disclosure regulation on mandatory disclosure compliance: Evidence from Jordan, **The British Accounting Review** 42, 170 -186.
4. Al-Tuwaijri, S.A., Christensen, T., and Hughes, K.E. (2004). The relations among environmental disclosure, environmental performance, and economic performance: A simultaneous approach. **Accounting, Organizations and Society**, 29(5/6), 447-471.
5. Fabrizio Cerbioni & Antonio Parbonetti (2007) Exploring the Effects of Corporate Governance on Intellectual Capital Disclosure: An Analysis of European Biotechnology Companies**, European Accounting Review**, 16:4, 791-826
6. Fama, E.F. and Jensen, M.C. (1983) Agency Problem and Residual Claims. **Journal of Law and Economics**, 26, 301-325.
7. Finkelstein, S., & D'aveni, R. A. (1994). CEO duality as a double-edged sword: How boards of directors balance entrenchment avoidance and unity of command. **Academy of Management Journal**, 37(5), 1079–1108.
8. Gul, F. A., & Leung, S. (2004). Board leadership, outside directors' expertise and voluntary corporate disclosures. **Journal of Accounting and Public Policy**, 23(5), 351–379
9. Haniffa R.M. and Cooke T.E., 2002. Culture, Corporate Governance and Disclosure in Malaysian Corporations, **ABACUS** 38, p. 27-60.

10. Li, J., Mangena, M., & Pike, R. (2012). The effect of audit committee characteristics on intellectual capital disclosure. **The British Accounting Review**, 44(2), 98–110.
11. Peterson,D(2013), Three approaches to valuing a privately held company, **financial executives international**.6(4).220-231.
12. Pomeroy, B., & Thornton, D. B. (2008). Meta-analysis and the accounting literature: The case of audit committee independence and financial reporting quality. **The European Accounting Review**, 17(2), 305–330.
13. Hidalgo, R., García-Meca, E., & Martínez, I. (2011). Corporate governance and intellectual capital disclosure. **Journal of Business Ethics**, 100(3), 483–495.
14. Huang, D., Jiang, F., Tu, J., & Zhou, G. (2015). Investor sentiment aligned: A powerful predictor of stock returns. **Review of Financial Studies**, *28*, 791–837.
15. Lourenco, I.C., Callen, J.L., Branco, M.C., Curto, J.D., (2014). The value relevance of reputation for sustainability leadership. **J. Bus. Ethics,** 119 (1), 17–28.
16. Shleifer, Andrei, and Robert W Vishny. 1997. "A Survey of Corporate Governance**." Journal of Finance** 52 (2): 737-783.
17. Sobhan, F. and Werner, W., 2003. '**Diagnostic study of existing corporate governance scenario in Bangladesh' in Sobhan, F. and Werner,** W. (ed) 'A comparative analysis of corporate governance in South Asia'. Bangladesh Enterprise Institute.
18. Turley,S., and Zaman,M(2007).Audit Committee effectiveness :informal process and behavioral effect, **Accounting ,Auditing &Accountability Journal**,20(5),765-788.
19. Uddin, S., and Choudhury, J., 2008. Rationality, traditionalism and the state of corporate governance mechanisms: illustrations from a less developed country. **Accounting, Auditing, and Accountability Journal** 21(7): 1026-1051.

دراسة قانون تناقص معدل الربح في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية
(دراسة تطبيقية على الاقتصاد الأردني)

د. عبد الحليم محمد جبران
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية (جامعة الزرقاء)
بدعم من عمادة البحث العلمي
المملكة الأردنية الهاشمية

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة الراهنة الى تحليل العلاقة بين معدلات الربح في الاقتصاد الأردني ومتغيرات النشاط الاقتصادي للفترة 2003 – 2019. وقد تطلب ذلك من الباحث اعداد مجموعة من البيانات ذات الطابع الكلي في الاقتصاد الأردني. وبسبب بعض الصعوبات في الحصول على البيانات تم استخدام متغيرات بديلة للوقوف على سلوك معدلات الربح في الاقتصاد الأردني في الفترة الزمنية المستهدفة. ولاختبار نموذج البحث وصحة العلاقة التي يطرحها الباحث تم احتساب معدلات نمو الربح في الاقتصاد الأردني وكذلك معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الأجور لذات الفترة. ومن خلال الطرق الاحصائية توصل الباحث الى مجموعة من النتائج، عكست في مجملها أهداف الباحث في هذه الدراسة. ومن بين النتائج التي توصل اليها الباحث: وجود نزعة لمعدلات الربح في الاقتصاد الأردني نحو الانخفاض، أثر الضغوطات السكانية الايجابية والسلبية في نفس الوقت على معدلات الربح ووجود الارتباط الموجب بين زيادة نسبة العمل في اجمالي رأس المال ومعدلات الربحعلى مستوى الاقتصاد الأردني.

الكلمات المفتاحية: تناقص معدل الربح، الأزمة الاقتصادية العالمية، الاقتصاد الأردني، التحولات السكانية.

Abstract

The current study aims to analyze the relationship between profit rates in the Jordanian Economy and the variables of economic activity for the period 2003-2019. This required the researcher to prepare a set of data of a macro-nature in the Jordanian Economy. Because of some difficulties in obtaining data, alternative variables were used to determine the behavior of profit rates in the Jordanian Economy in the target period of time. In order to test the research model and the validity of the relationship proposed by the researcher, the rates of profit growth in the Jordanian economy were calculated, as well as economic growth rates and wage rates for the same period. And through statistical methods, the researcher reached a set of results, which reflected in their entirety the researcher's goals in this study. Among the findings of the researcher: the existence of a tendency for profit rates in the Jordanian Economy to decline, the effect of positive and negative population pressures at the same time on profit rates, and the positive correlation between the increase in the proportion of work in total capital and the rates of profit at the level of the Jordanian economy.

Key words: Diminishing Profit Rate, Global economic Crisis, Jordanian Economy, and Demographic Changes.

المقدمة

تعتبر هذه الدراسة من المحاولات الهادفة في تقصي سلوكيات اقتصاد السوق وتسليط الضوء على معدل الربح، في إطار عمل مبادئ الرأسمالية، منذ أن أسس له الاقتصادي الانجليزي آدم سميث في نهاية القرن الثامن عشر. وتركز الدراسة الراهنة على نزعة الربح الرأسمالي نحو الانخفاض في ظل منظومة تناقضات الرأسمالية بشكل عام. وكما يعتقد الباحث فان هذه التناقضات في مجموعها تعتبر محرك الأزمات الاقتصادية ودوريتها على مستوى الانتاج وعلى مستوى القطاع النقدي في دول التقدم الصناعي وفي ودول التأخر الاقتصادي أيضا، كدول تابعة ومتلقية لتبعيات عمل الاقتصاد العالمي.

ولا شك أن معدلات الربح على مستوى النظام الاقتصادي، القائم في تفاعل على علاقات الانتاج وعلاقات الملكية كون الربح بالمفهوم الموسع هو المحدد في عملية التراكم الرأسمالي. ويرى الباحث أن عمل التناقضات لا يقتصر على الاقتصادات الرأسمالية وانما يطال الانظمة الاقتصادية الموجهة نحو السوق ايضا. فعلى سبيل المثال، كل الاقتصادات المعاصرة تتجه نحو حرية السوق ونحو افساح المجال لمبادئ المنافسة الكاملة وتأكيد دور القطاع الخاص في التنمية وتوزيع المكاسب الاقتصادية والفرص وفق آلية السوق.

وللإجابة على سؤال قد يطرح: لماذا دراسة على اقتصاد صغير كالاقتصاد الأردني؟ فقد يكون من العقلانية لبحث في تجربة الاقتصاد الأمريكي، على سبيل المثال، عوضا عن البحث في تجربة الاقتصاد الأردني، لتتبع عمل تناقضات الرأسمالية كونه الاقتصاد الناقل للازمات المالية على مدى عقود طويلة وكونه الاقتصاد الأكبر عالميا. لكن حدود البحث الراهن تضيق بهذا المستوى من التحليل نظرا لمحدودية الموارد على اختلافها.

ان ما يعول عليه الباحث من خلال هذه الدراسة هو التأسيس لقاعدة بيانات تمكننا من التنبؤ بمعدلات الربح في الاقتصاد الأردني الأمر الذي يعزز من وضع الخطط الاقتصادية طويلة الأمد بما يضمن الخروج بأقل تكاليف اقتصادية وتكاليف اجتماعية في حالة ظهور الازمات الدورية أو ما يناظرها. وهذا يمكننا أيضا من وضع سيناريوهات لمستقبل الاقتصاد. ويتجلى ذلك في السيطرة على محددات عملية الاستقرار الاقتصادي.

مشكلة الدراسة

لتسليط الضوء على منظومة تناقضات الرأسمالية واظهار أبعاد قانون تناقص معدل الربح في الاقتصاد الرأسمالي يطرح الباحث مجموعة من التساؤلات وهي على النحو الآتي:

أولا. ما هي محددات معدل الربح في ظل تنامي حجم رأس المال الثابت بشكل عام وفي القطاعات الصناعية على مستوى الاقتصاد الأردني؟

ثانيا. كيف يتأثر معدل الربح الرأسمالي على أثر نزعة الاستثمار الرأسمالي نحو الاحلال؟

ثالثا. كيف تحول بعض العوامل دون حدوث ارتدادات لتناقص معدل الربح في الاقتصاد الأردني؟

أهمية الدراسة

انطلاقا من الدور الذي تلعبه آلية السوق في تحقيق المكاسب في عملية التبادل التجاري بين أطراف السوق وفق نسق محدد من علاقات الملكية[1] يرى الباحث أن ديمومة هذه المكاسب وعلى أساس العدالة في التوزيع مشروطة بتلاشي التغلب على تناقضات البناء الرأسمالي. لكن ومع غياب الضوابط التي تقرها وتفرضها الطبيعة البشرية لتنظيم شؤون الحياة الاقتصادية، على مستوى المجتمع، لا مناص من مواجهة تناقضات السوق بكل أشكالها. وحيث تحتل" نزعة معدل الربح نحو الانخفاض " مكانتها كشكل من تناقضات الرأسمالية، فان ضبط آلية السوق سيوفر الملاذ الآمن لعمل النظام الاقتصادي اليوم وغداً. وحيث أن الربح هو بوصلة الأعمال وغايتها فحري بنا العمل على كبح جماح هذه التناقضات لضمان استمرارية هذا الربح ونموه والذي بدوره يؤسس من خلال التوسع في الانتاج لتوليد مصادر دخل أخرى، من ناحية، حيث يتعذر ظهورها على مستوى النظام الاقتصادي خارج علاقات الانتاج الحقيقي.

[1] للتعرف على منظومة علاقات الملكية كجزء من منظومة العلاقات الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي ينصح بالرجوع الى ورقة بحثية للدكتور عبد الحليم جبران بعنوان "دور منظومة علاقات الملكية كقوة محركة للنشاط الاقتصادي في اعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية "(قائمة المراجع).

وكون الربح هو مصدر التراكم الرأسمالي كمحدد لتنمية قدرات الاقتصاد القومي، من ناحية أخرى. من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة والتي يأمل الباحث أن تترجم الى سياسات اقتصادية حقيقية تعزز مفاهيم العدالة والفعالية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الأردني.

أهداف الدراسة

من خلال الإطار العام للمشكلة البحثية ومحاولة الباحث اظهار نزعة معدلات الربح الرأسمالي نحو الانخفاض يسعى الباحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف:

1. توضيح مفهوم نزعة معدل الربح الرأسمالي نحو الانخفاض في الرأسمالية.
2. تحليل معدلات الربح ومحدداته في الشركات الصناعية، على مستوى الاقتصاد الأردني، للوقوف على مسار التقلبات في هذا المفهوم.
3. تحليل العلاقة بين معدلات الربح والأجور ومتوسط عدد ساعات العمل.
3. التنبؤ بسلوكيات معدل الربح في اقتصاد موجه نحو السوق، للوقوف على سيناريوهات نزعة تناقص معدل الربح في المستقبل.
4. محاولة الربط بين السياسات السكانية، في ظل التحولات الديموغرافية، ونمو الناتج المحلي، من ناحية. وعلاقتها بمعدلات الربح وأثرها على مكتسبات التنمية الاقتصادية.

الدراسات السابقة

تناولت مجموعة من الدراسات الاقتصادية معدلات الربح الرأسمالي واتجاهاته نحو الانخفاض وفق قانون كارل ماركس ومن زوايا مختلفة كما تشير الى ذلك الأدبيات الاقتصادية. وقد كان الأثر البالغ في اظهار سلوكيات هذا المفهوم في مجموعة دراسات بحثية متخصصة والتي استطاعت رصد نزعة معدلات الربح نحو الانخفاض وتقييمها وفي فترات زمنية متباينة. وستركز الدراسة الراهنة على مجموعة منتقاة من هذه الدراسات والتي جاءت نتائجها متباينة من حيث التأكيد على وجود تناقض في الاقتصاد الرأسمالي والذي والتي يقف وراء ظهور الازمات الرأسمالية الدورية والمتعاقبة ابتداء

من أزمة الكساد العظيم (1929 - 1933) وصولاً الى أزمة(2007 – 2008)، من ناحية. أو تفنيد هذا الرأي بذريعة صرامة وقدرة الاقتصاد الرأسمالي في الاستمرار والتقدم، من ناحية أخرى. وفيما يأتي وصف هذه الدراسات ومناقشتها:

أولا. دراسات الاقتصادي كارل ماركس (1818 - 1883). في مؤلفه الشهير" رأس المال "[2] استطاع ماركس تشريح بنية النظام الاقتصادي الرأسمالي. ومن خلال مجموعة من النظريات كنظرية فائض القيمة[3] ونظرية قيمة العمل تمكن من اثبات وجود نزعة في البناء الرأسمالي على جانب الربح مفادها أن الصراع على الموارد وتركز الثروة بين عدد قليل من أصحاب رؤوس الأموال سيقود عبر الزمن الى ما يسمى ظاهرة اختفاء الربح. هذه الظاهرة ستعمل على تقويض النظام الرأسمالي كتمهيد الى سقوطه (ماركس، كارل، 2011).

كما بين ماركس أن نقص الطلب الاستهلاكي على أثر تراجع القوة الشرائية لدى السواد الأعظم من السكان سيفضي الى تقلبات في الدورة الاقتصادية وبشكل مستمر. وهذا بدوره يجعل من تراجع الطلب عنصراً رياديا في تأكيد نزعة الربح نحو الانخفاض.

ثانيا. دراسة الاقتصادي جون مينارد كينز (1936). في مؤلفه الشهير " النظرية العامة في التشغيل، النقود والفائدة ". فقد بين كينز أن انخفاض الطلب على السلع الرأسمالية عادة ما يكون مدفوعا بانخفاض معدلات الربح. وعلى أثر ذلك تنحسر الاستثمارات وبالتالي، تتقلص فرص العمل، اشارة الى العمالة الناقصة، وتزعزع النظام الرأسمالي، كون دخل العمالة هو مصدر الطلب الأساس في نظام اقتصاد السوق(كينز، جون، 2010).

ثالثا. دراسة جوان روبنسون (1956) تطرقت روبنسون الى العلاقة بين تناقضات الرأسمالية وسيطرت الاحتكارات. ومن خلال نموذج متطور لسوق المنافسة الاحتكارية حاولت جوان روبنسون التوصل الى معدل من تراكم راس المال كشرط أساس

---

[2] صدر كتاب رأس المال في ثلاثة أجزاء وبالتتابع خلال حياة كارل ماركس وبعد وفاته بمساندة صديقه فريدريك انجلز في الفترة 1867 – 1994. في الجزء الثاني من رأس المال يعالج كارل ماركس قانون تناقص معدل الربح الرأسمالي، الفصل الـ 12.

[3] تعتبر نظرية فائض القيمة من النظريات الأكثر شهرة لدى كارل ماركس والتي بين من خلالها أسس لمفهوم البناء العضوي لرأس المال ومفهوم معدل الاستغلال وعلاقة معدل الربح بهما.

للنمو الاقتصادي والذي يضمن توزيع الدخل القومي على نحو يحقق نمو الطلب الكلي بما يتناسب ونمو الناتج الكلي وبذلك نصل الى توظيف كامل للموارد الاقتصادية المتاحة(زكي، رمزي، 1997).

رابعا. دراسة جيرارد دومينيل ودومينيكو ليفي" اقتصاد معدل الربح " (1993). تناولت الدراسة الاقتصاد الأمريكي كاقتصاد قيادي على مستوى العالم، في الفترة 1869 - 1989. واستخدم الباحثان الربح كمتغير أساسي في عملية تخصيص الموارد الاقتصادية بافتراض وجود حد أدنى لهذا المعدل في النشاط الاقتصادي. وتوصلت الدراسة الى: ظهور نزعة معدل الربح نحو الانخفاض في الفترة 1869 - 1912، نزعة معدل الربح نحو الارتفاع فير الفترة 1912 – 1951، نزعة معدل الربح نحو الانخفاض من جديد منذ 1951 وحتى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات(زكي، رمزي، 1997).

محددات وحدود الدراسة البحثية

شملت الدراسة الفترة 2003 – 2019 مع تسليط الضوء على دور الأزمة المالية منذ العام 2007 – 2008 وكذلك التحولات الديموغرافية الجارية في الأردن. وقد اقتصرت الدراسة في تحليل سلوكيات معدل الربح على الاقتصاد الأردني كأنموذج في ظل سياسات التصحيح والاصلاح ضمن الفترة الزمنية المحددة.

تمثلت المحددات في العقبات التي واجهت الباحث في هذه الدراسة كمحدودية البيانات المتوفرة في الاحصائيات الرسمية وتباين بعض المؤشرات حسب مصادرها الأمر الذي تطلب ايجاد تقارب في عملية الاحتساب ومعالجة للقيم الرقمية في عملية القياس، من ناحية. غياب دراسات مماثلة في الأدبيات العربية بوجه عام ومحليا بوجه خاص الأمر الذي قلص من فرصة عمل مقارنة لدعم وجهة نظر الباحث التي تعكسها الدراسة الراهنة.

قاعدة البيانات المستخدمة في الدراسة

اعتمد الباحث، في اختبار المشكلة البحثية وتعزيز الجانب النظري بالمادة العلمية وصولاً الى الاستنتاجات المستهدفة، على مصادر البيانات الآتية:

أولا. أدبيات النظرية الاقتصادية الكلية وأدبيات اقتصاديات الربح.

ثانيا. دراسات بحثية منشورة في مجلات علمية وبعدة لغات: العربية، الروسية والانجليزية الأمر الذي عزز من أهمية المشكلة البحثية والفرضيات التي وضعها الباحث.

ثالثا. تقارير هيئة الأوراق المالية وتقارير دائرة الاحصاءات العامة وتقارير دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والتي تغطي الفترة المستهدفة من قبل الباحث، تقارير وزارة العمل والمجلس الاعلى للسكان وبغض التقارير الدوبة(ILO).

الجانب النظري للدراسة

يستهل الباحث نقاش المشكلة البحثية وتحليل مضامينها على اساس افتراض نزعة معدل الربح نحو الانخفاض مناقشة الفرضية بتحليل الجانب النظري لاقتصاديات الربح كاتجاه اقتصادي من خلال مصادره ومحدداته ومعدلاته مع التركيز على تناقضات الرأسمالية ممثلة بتناقض أطلق عليه ماركس " قانون تناقص معدلات الربح". وقد واجه الباحث بعض الصعوبات في هذا المجال والمتمثلة في تتبع التطور التاريخي لهذا الاتجاه. ويعتقد الباحث أن مثل هذه العقبات من شأنها أن تعزز الأدبيات الاقتصادية المحلية بقضية محورية لم ترى النور بعد في الأوساط الاقتصادية المحلية. وتطلب هذا الاستهلال عقد مقارنات بين ما يسعى اليه البحث وبين ما هو منجز في الأدب الاقتصادي عبر الزمن. وقد استفاد الباحث من هذه المقارنات في اظهار نقاط القوة ونقاط الضعف بين ما تم انجازه على مستوى اقتصاديات الربح. وفيما يأتي تحليل اقتصاديات الربح. تاريخيا.

ويعتبر كارل ماركس أول من طرق أبواب تحليل البناء الرأسمالي من زاوية نقدية. وقد تركزت أبحاثه، في " رأس المال "، على قضايا فائض القيمة وقانون تناقص معدل الربح. وقد استطاع من خلال اظهار تناقضات الرأسمالية التوصل الى نتائج ساهمت في تغيير مسار السياسات الاقتصادية فيما بعد. وقد اعتمد كارل ماركس في صياغة قانون تناقص معدل الربح على تحليل العلاقة الجدلية بين العمل ورأس المال. وقد قاده ذلك

الى صياغة وهو مفهوم البناء العضوي لرأس المال[4]. ومن خلال الربط بين هذه المفاهيم استطاع ماركس أن يتنبأ بسلوك الربح الاقتصادي عبر الزمن. فقد افترض ماركس لدعم أفكاره أن النشاط الاقتصادي الرأسمالي يجبر الرأسماليين على زيادة مكونات رأس المال العضوية تحت تأثير قوى المنافسة في السوق.

هذا يعني، من وجهة نظره وجود نزعة دائمة للاستثمار من قبل رجال الأعمال نحو الاحلال المكثف للآلة، احلال يستوجب تقليص الأيدي العاملة في الصناعة. ومن الأهمية بمكان، في اطار تحليل ظاهرة نزعة الاستثمار نحو الاحلال، تتبع مسار القرارات الاقتصادية التي يتخذها رجال الأعمال على مستوى النشاط الاقتصادي. ففي أسواق المنافسة يسعى الرأسماليون دائما الى تقديم اختراعات جديدة، في اطار الهدم الخلاق[5]. وهذا التوجه لا يقتصر على مرحلة دون أخرى في النشاط الاقتصادي بهدف تدنية تكاليف الانتاج.

فاذا ما استخدمت احدى الشركات تقنية موفرة للعمل، ذات كثافة رأسمالية، فمن المتوقع ظهور منتجات جديدة بأسعار منخفضة الأمر الذي يجذب مستهلكين أكثر من بين الذين يسعون الى أسعار منخفضة تعزز الفائض لديهم[6]. في الوقت ذاته، تشهد السوق زيادة في أرباح الرأسماليين، تفوق المستويات العادية.

لكن هذه الأرباح سرعان ما تتلاشى، كونها أرباح مؤقتة. وما يفسر ذلك هو استجابة المنافسين للابتكار الجديد والذي يظهر في صورة طرح منتجات منافسة. عندئذ تصل السوق الى مستوى من التشبع في الأرباح وتأخذ بالاختفاء فوائض الأرباح المتحققة. هذه النتيجة تحمل في مضمونها قضيتين محوريتين: قضية اختفاء فائض الربح وقضية التحول في الفنون الانتاجية.

---

[4] يمكن التعبير عن البناء العضوي لرأس المال من خلال العلاقة الموضحة أدناه. الآتية، حيث" C " تشير الى رأس المال الثابت، وتشير" V " الى رأس المال المتغير في النشاط الاقتصادي. فاذا افترضنا أن $Const = \frac{m}{v}$ ، فان نمو $\frac{c}{v}$ يؤدي الى تناقص معدل الربح.

$$\text{البناء العضوي} = \frac{C}{C+V}$$

[5] الهدم الخلاق – مصطلح ينسب الى الاقتصادي جوزيف شومبيتر. وهو اقتصادي أمريكي بحث في الدورات الاقتصادية وكان مروجا لما يسمى الفوضى الخلاقة. للمزيد، محاضرات غير منشورة في تاريخ الفكر الاقتصادي الاسلامي والمقارن لـ د. عبد الحليم محمد جبران.

[6] يشير فائض المستهلك الى الفرق بين السعر الذي يدفعه المستهلك فعليا مقابل السلعة والسعر الذي على كان على استعداد أن يدفعه قبل الشراء.

واذا سلمنا بما توصل اليه كارل ماركس، عندما أشار الى أن العمل مصدر القيمة وباستغلال العمل يظهر فائض القيمة لدى الرأسماليين، فان التحول في الفنون الانتاجية نحو الكثافة الرأسمالية[7] سيفقد رجال الأعمال، الرأسماليين، هذا المصدر الحيوي. ونلاحظ هنا كيف يدخل النظام الاقتصادي في أزمة: انخفاض معدلات الربح ومناخ تنافسي شديد. وللتغلب على الوضع السائد، في محاولة لاحتواء الأزمة، يلجأ الرأسماليون الى زيادة مساحة استغلال الطبقة العاملة، أي اجبار العامل على العمل لساعات أكثر.

في ظل ارتفاع معدلات البطالة(انخفاض الأجور) يتكيف العمال مع أجور أقل وساعات عمل أطول. ومن المؤسف أن تصبح مسألة الابقاء على العمال. ومع تزايد أعداد العاطلين عن العمل على أثر الاحلال المتكرر للآلة، يظهر فائض الانتاج في السوق كعقبة أمام طموح الرأسماليين، نتيجة تراجع القوة الشرائية لدى السواد الأعظم من السكان العاملين.

هذا الفائض في الانتاج يقود الى اختلالات في منظومة العلاقات الاقتصادية بشقيها علاقات الانتاج وعلاقات الملكية[8]. تظهر هذه الاختلالات في صورة تشوه العلاقة الوظيفية بين من يملكون العمل ومن يمتلكون وسائل الانتاج. وبالتزامن مع ظهور فائض الانتاج في السوق يتراجع انفاق رجال الأعمال على السلع الاستهلاكية الكمالية بهدف الحفاظ على معدلات ادخار تضمن وجود حد أدنى للتراكم الرأسمالي[9]. وباستمرار تراجع الطلب الكلي وانخفاض معدلات الربح تتناقص أعداد المنافسين في السوق.

وباشتداد الأزمة تخفق السوق في تهدئة خواطر السواد الأعظم ما يعني ظهور مطالبات متزايدة من قبل العمال في احداث تغيير نوعي في العلاقة بين رأس المال والعمل. وللوقوف على علاقة منظومة العلاقات الاقتصادية بمعدلات الربح، بهدف تحديد سلوك الأرباح الرأسمالية في ظل العمالة المتناقصة ونزعة الاستثمار الرأسمالي

---

[7] قصد الباحث بالكثافة الرأسمالية استخدام مكثف للآلة على حساب تراجع دور العمل الحي. وهذا النمط السائد في الانتاج هو ما قاد الى عمالة متناقصة عبر الزمن في النظام الاقتصادي والى يومنا هذا.

[8] للاستزادة حول علاقات الملكية ودورها في النشاط الاقتصادي أنظر بحث لـ د. عبد الحليم محمد جبران بعنوان: دور منظومة علاقات الملكية كقوة محركة للنشاط الاقتصادي في إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية.

[9] التراكم الرأسمالي – في الأدب الاقتصادي، حسب الاتجاه الاشتراكي، يشير هذا المفهوم الى تحول القيمة المضافة الى نقود في احدى مراحله.

نحو الاحلال، سنتطرق فيما يأتي الى محددات الربح في الفكر الاقتصادي باتجاهاته المختلفة ذات العلاقة.

أولا. محددات معدلات الربح في الاتجاه الاشتراكي

اعتمد كارل ماركس في صياغة نظرية فائض القيمة على توصيف قيمة العمل في إطار تحديد قيمة المنتج. فقد حاول تفسير كيف تولد النقود الفائض النقدي في السوق من خلال حركة السلع والنقود في عملية الانتاج:(نقود (رأس المال) – سلعة (المنتج) – نقود (راس المال + الفائض النقدي (ماركس، كارل، 2011).

ولتفسير فائض القيمة استخدم كارل ماركس ما يسمى ناتج العمل الضروري، أي ما ينتجه العامل في وقت العمل الضروري في يوم عمل. واستخدم أيضاً مفهوم فائض الناتج، أي ما يتحقق في جزء من وقت العمل في يوم العمل الواحد[10]. ومن خلال توصيف هذه المكونات ليوم العمل: وقت العمل الضروري + وقت فائض العمل استطاع ماركس قياس معدل فائض القيمة، أي ما ينتجه العامل في وقت فائض العمل.

وقد عبر عن هذا المفهوم من خلال قسمة وقت العمل الفائض على وقت العمل الضروري. وقد أطلق على هذا المصطلح" معدل الاستغلال ". هذا المصطلح يشير الى كيفية تأثير الرأسماليين على فائض القيمة من خلال اطالة يوم العمل أو من خلال زيادة انتاجية العمل. وللتوصل الى" قانون اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض " انطلاقا من مفهوم فائض القيمة، اعتمد ماركس على بعض المفاهيم الخاصة به مثل رأس المال الثابت، ذاك الجزء من رأس المال الذي ينقل قيمته الى السلعة بشكل جزئي وراس المال المتغير، أي الجزء الذي ينقل قيمته الى المنتجات بشكل كامل.

وقد عزز هذين المفهومين المترابطين في عملية الانتاج الرأسمالي بمفهوم آخر، أطلق عليه البناء العضوي لرأس المال(OCC). عبر كارل ماركس عن هذا المفهوم المحوري عن طريق نسبة راس المال الثابت الى مجموع مكونات رأس المال الاجمالي: رأس المال الثابت + راس المال المتغير. لاحقا هذا التحليل قاده الى التعبير عن معدل الربح

[10] مثال توضيحي: يقسم ماركس يوم العمل، من ثماني ساعات، على سبيل المثال على النحو الآتي: 6 ساعات ينتج العامل أجره، ناتج العمل الضروري وخلال الساعتين المتبقيتين ينتج فائض الناتج في وقت فائض العمل من يوم العمل الرسمي.

كنسبة فائض القيمة الى اجمالي رأس المال، بشقيه الثابت والمتغير. في المحصلة شكل هذا المفهوم حجر الأساس في تحليل ماركس لتعريف تراكم رأس المال[11].

وبما أن الانفاق على موارد العمل يحفز الأجور باتجاه الارتفاع يلجأ الرأسماليون الى تيني سياسات كابحة لهذا الارتفاع ممثلة في اطالة يوم العمل، أي زيادة عدد ساعات العمل[12] أو زيادة الانتاجية. لكن هذه السياسة الحمائية سرعان ما تنقلب على الرأسماليين أنفسهم وضد مصالحهم. فاستخدام سياسات الاحلال الرأسمالي يزيد من حجم رأس المال الثابت ما يعني تراجع حصة رأس المال المتغير في مكونات رأس المال الاجمالي وهو ما يعني فقدان الرأسمالي لمصدر فائض القيمة، وبالتالي انخفاض الربح الرأسمالي (ومعدل الربح).

ان التحليل السابق، مع الأخذ بعين الأعتبار محاولات الرأسمالية كبح اتجاه معدلات الربح نحو الانخفاض يفترض محددات قد تحول دون تحقق تنبؤات ماركس. فاذا زاد معدل فائض القيمة، نسبة فائض الى المتغير " v " أو تراجع مستوى الأجور دون مستوى سعر قوة العمل أو انخفضت أسعار عناصر رأس المال أو نشطت التجارة الخارجية للشركات فان هذه العوامل يمكن أن تضعف أو تكبح لكن لا يمكنها أن تلغي" قانون تناقص معدل الربح ".

ثانيا. محددات معدل الربح في الاتجاه الكينزي

اعتمد تحليل جون مينارد كينز في صياغة سياسات الاقتصاد الكلي، للخروج من مأزق الكساد الكبير(1929 – 1933) على تفعيل دور القطاع الحكومي في النشاط الاقتصادي بهدف التغلب على التناقض المتمثل في غزارة الانتاج الرأسمالي وعجز الرأسمالية عن تصريف المنتج.

[11] تراكم رأس المال – عملية تحول فائض القيمة المتولدة في الانتاج الرأسمالي الى رأس مال. وهذا المفهوم يعتبر شرط أساس في عملية التوسع في الانتاج الرأسمالي عبر الزمن.

[12] تشير الاحصائيات الدولية، تقارير بنك التسويات الدولية، الى تراجع مستوى الأجور واستنزاف طاقة العمال باتجاه زيادة الانتاجية للتغلب على مشكلة تناقص معدلات الربح عبر الزمن الى يومنا هذا. أنظر وتقارير منظمة العمل الدولية.

وقد اقترح كينز للتأثير على الربح الرأسمالي، لديمومة هذا المكون في الدخل القومي، تفعيل مكونات الاستثمار الكلي من خلال توسع الدولة في الانفاق الرأسمالي[13]. فمن وجهة نظره فأن الانفاق الرأسمالي الحكومي يحقق هدفين:

تحفيز الطلب على السلع الرأسمالية وتحفيز الطلب الاستهلاكي من خلال تحفيز الطلب على الأيدي العاملة القادرة على ضخ قوة شرائية في السوق. هذا التوجه الريادي يحقق نموا اقتصاديا ويولد دخولا جديدة قادرة على تعزيز عملية التراكم الرأسمالي (كينز، جون، 2010).

ان اضطلاع القطاع الحكومي بدور ريادي في مكونات الطلب الكلي من شأنه تدنية نفقات الانتاج من خلال الدعم الحكومي للصناعة ومن خلال سياسات ضريبية محفزة للاستثمار. في المحصلة، تزداد الأرباح الرأسمالية ويصبح المناخ مهيئً للتوسع في الانتاج الرأسمالي كون معدلات التراكم الرأسمالي أصبحت مرتفعة. وما يعزز اعادة الاستثمار من قبل رجال الأعمال هو أن زيادة الدخل القومي، على أثر زيادة الانتاج أو التوسع في الانتاج ستؤدي الى زيادة الميل الحدي للادخار (MPS) لدى الرأسماليين. في الوقت ذاته تنخفض الميول الحدية للاستهلاك. ولكي يحدث توازن في السوق بين المتغيرات الكلية: الادخار والاستثمار لابد من ضخ استثمارات جديدة.

في المقابل، وبتزايد الانفاق الاستثماري، تنخفض الكفاية الحدية لرأس المال، أي معدل الربح، الأمر الذي يعني دخول الاقتصاد في حالة لا توازن. هذا يعني أن بيئة الأعمال أصبحت مساعدة لانخفاض الدخل القومي وانتشار البطالة وبالتالي، دخول الاقتصاد، بمرور الوقت، في مرحلة ركود.

ثالثا محددات معدل الربح في الاتجاه الكينزي اليساري

من خلال دراسة نموذج المنافسة الاحتكارية استطاعت جوان روبنسون اظهار العلاقة بين ميول الرأسماليين الى التوسع في الانتاج ومعدلات الربح. فقد بينت أن التوسع في الانتاج الرأسمالي على حساب تخفيض معدل الأجور الحقيقي، مصدر الطلب الاستهلاكي في السوق، يقود مع الزمن الى انخفاض معدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي

[13] بظهور مؤلف كنيز (1936) يمكن القول إن الاقتصاد العالمي بدأ مرحلة جديدة من الرأسمالية هي مرحلة الرأسمالية التدخليه والتي اتسمت بتعزيز دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي.

انحسار الانتاج. وباستمرار تراجع الانتاج في الشركات تتجه الأرباح الرأسمالية نحو الانخفاض وهذا بدوره يخلق حالة عدم ثقة لدى المستثمرين.

وبعزوف المستثمرين عن زيادة استثماراتهم تتقلص فرص العمل في النظام الاقتصادي وتزداد أعداد العاطلين عن العمل. على النقيض من ذلك، يعتبر نمو معدلات الربح مشروطا بتنامي الاحتكارات في السوق. هذا يعني أن ديمومة الربح أصبحت مشروطة بقدرة المحتكر على رفع الأسعار، بغض النظر عن أداء المؤسسة وجودة المنتجات (زكي، رمزي، 1997).

رابعا. محددات الاقتصادي أوكبشيو(Nobuo Okishios)

في الستينيات من القرن الماضي(وتحديدا في سنة 1961) في اطار اقتصاديات الربح نشر الاقتصادي الياباني من جامعة كوبي اليابانية نوبيو أوكبشيو) دراسة حول اختبار اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض لإظهار أوجه القصور في نظرية قانون تناقص معدل الربح في دراسات ماركس. وقد تبنى الغرب نظرية أوكيشيو كإثبات على نقص أراء ماركس. وانطلاقا من اهمال أثر الحداثة على الأجور (ثبات تكاليف العمل) بين أوكيشيو أن معدل الربح العام في المجمل سيكون أعلى إذا أدخلنا تقنية جديدة والتي من خلالها، في ظل الأسعار السائدة في فترة احداث التغييرات، ستكون القيمة النوعية للمنتجات أقل مقارنة بقيمة الوحدة قبل التغييرات(الموسوعة السوفيتية، 1976).

الجانب العملي للدراسة

جدول" 1 ". اختبار" قانون معدل تناقص الربح " في الولايات المتحد

المتوسط السنوي للنمو (%) في أمريكا	1910 - 1869	1950 - 1910	1992 - 1950	1992 - 1869
البناء العضوي لرأس المال	0.97	-1.39	0.88	-0.05
معدل الربح	-1.66	1.44	-0.88	0.05
معدل فائض القيمة	-0.38	0.01	-0.01	-0.01

ان الاحصائيات العالمية والمحلية تبين وبشكل جلي وجه التناقض الذي يجسده النظام الرأسمالي من خلال تناقص معدلات الربح الرأسمالي. والواضح ان اتجاه معدلات الربح في المتوسط وكما أشرنا الى ذلك في الجانب النظري آخذة في الانخفاض عبر الزمن[14]. ومن الدلائل التجريبية على هذا الاتجاه البيانات المنشورة حول الاقتصاد الأمريكي، جدول" 1 ".

وللدلالة على ذلك وفي إطار اختبار هذه النزعة في الاقتصاد الاردني سنقوم بتحليل مجموعة من الاحصائيات والتي بدورها تعكس الوجه الحقيقي للرأسمالية مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المضادة التي قد تقف سدا في وجه عمل قانون ماركس.

بداية ولتبسيط تحليل البيانات التي أعدها الباحث سيشار الى العلاقة الرياضية، الموضحة في المتن، والتي توضح العلاقة النموذجية بين معدل الربح ومكونات رأس المال والبناء العضوي لرأس المال للوقوف على مجموعة من محددات معدل الربح. والسلوك المحتمل لمعدل الربح وفق التعبير الرياضي المشار اليه[15]:

1. الوفر في استخدام الموارد يؤدي الى زيادة معدل الربح.
2. انخفاض حجم رأس المال الثابت(C) وحجم راس المال المتغير يؤدي الى زيادة معدل الربح في الاقتصاد.
3. زيادة رأس المال المتغير (V) تؤدي الى انخفاض معدل الربح.
4. زيادة معدل البطالة وانخفاض الاجور (بالتزامن مع زيادة ساعات العمل) يقود الى انتعاش معدل الربح.
5. نمو $\frac{C}{V}$ يؤدي الى انخفاض معدل الربح

$$r_i = \frac{m}{C+V} = \frac{\frac{m}{V}}{1+\frac{C}{V}}$$

باستخدام المعطيات، جدول" 2 " وجدول" 3 "، وهي من تصميم الباحث، سيتم الاستناد الى نموذج رياضي – احصائي لاختبار الافتراض المستهدف حول تناقص

[14] هذه البيانات تم تجميعها من خلال المصادر التي استخدمها الباحث في الدراسة وذات العلاقة بقانون تناقص معدل الربح الرأسمالي، في الأدبيات الاقتصادية العالمية.

[15] $\frac{m}{V}$ – معدل فائض القيمة، $\frac{C}{V}$ – البناء العضوي لرأس المال، Q = C + V + m – قيمة المنتج النهائي.

معدلات الربح في الاقتصاد الأردني في إطار" قانون تناقص الربح في الرأسمالية " وفق دراسات كارل ماركس. ولتسهيل الاجراءات البحثية سيعتمد الباحث على نموذج متغيرات الدراسة والذي يراه الباحث في الشكل الآتي:

شكل" 1 ". نموذج اختبار العلاقة البحثية

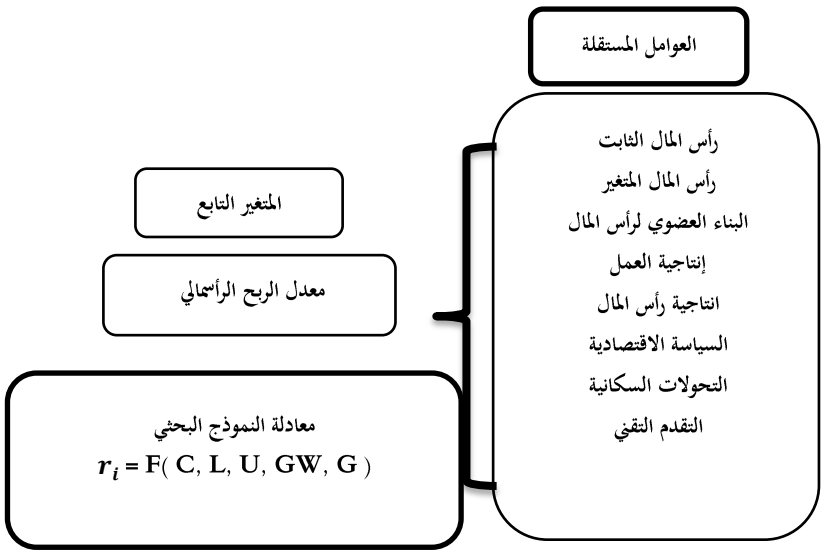

وفي إطار معالجة البيانات الأولية للتوصل الى المتغيرات اللازمة لاختبار المشكلة وابعادها يحاول الباحث الوصول الى معدلات الربح من خلال حسابات الربح في الاقتصاد الأردني. وهنا تواجه الباحث خيارات عدة. من بينها: التوصل الى حجم الأرباح من خلال الناتج المحلي الاجمالي بطريقة حسابات الدخل القومي، الشكل المرفق" 2 ". لكن العقبة هنا في الحصول على نفقات الاهتلاك بصورة دقيقة وتعذر تقدير راس المال الثابت في نظام التكوين الرأسمالي الخاص بالشركات في الاقتصاد الاردني.

شكل" 2 ". اشتقاق الربح في الحسابات القومية

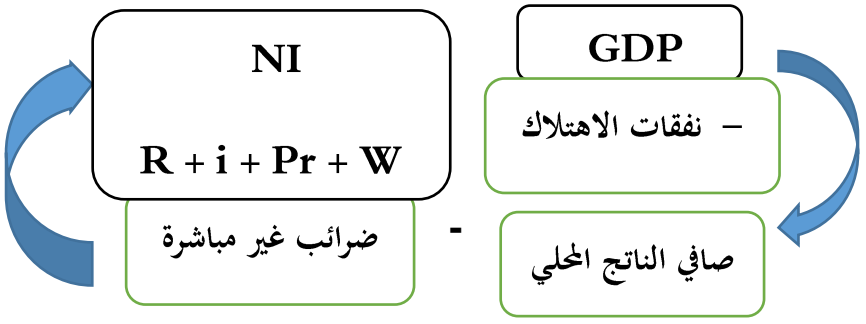

ولعل الطريقة المناسبة، ولا نقول الأفضل، تتجلى في معالجة البيانات المعدة من قبل الباحث، الجدول " 1 " والجدول " 2 " باستخدام برنامج Eviews الإحصائي لإظهار سلوك معدلات نمو الربح من ناحية. واظهار العلاقة بين محددات الربح: المحفزات والكوابح ومعدل نمو الربح، من ناحية أخرى، في ظل تبعات الأزمة المالية والتحولات السكانية على مستوى الاقتصاد الأردني

ان التحليل الأولي يظهر سلوك معدل الربح المتقلب خلال الفترة التي تشملها الدراسة. هذا السلوك غير المستقر يشير الى حقيقة نزعة معدلات الربح باتجاه عدم الثبات، من ناحية. ويشير أيضا الى النزعة نحو الانخفاض بصورة دائمة، من ناحية أخرى. ولعل الفترات التي شهدت ارتفاعا ما هي الا حالات من باب الطفرة نتيجة عوامل غير اقتصادية وتقنية في الغالب، جدول" 2 " والشكل" 3 ".

جدول" 2 ". مؤشرات النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الأردني 2003 – 2019

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)	معدل النمو الاقتصادي	الضريبة على الربح* (ألف دينار)	متوسط الضريبة على أرباح الشركات**	الارباح الاجمالية***	معدل نمو الربح****
2003	7228.8	0.063	127329	0.36	3536916667	0.08
2004	8090.7	0.119	137486	0.36	3819055556	0.08
2005	8925.4	0.103	185519	0.36	5153305556	0.34
2006	10675.4	0.196	310125	0.36	8614583333	0.67
2007	12131.4	0.135	376053	0.36	1044591667	- 0.88
2008	15593.4	0.285	456562	0.36	1268227778	0.21
2009	16912.2	0.084	585916	0.36	1627544444	0.28
2010	18762	0.109	485622	0.28	1637935714	0.006
2011	20476.6	0.096	544966	0.28	1846307143	0.12
2012	21965.5	0.072	567881	0.28	2028146429	0.10
2013	23851.6	0.085	533736	0.28	1906200000	- 0.06
2014	25595.8	0.073	612269	0.28	2186675000	0.15
2015	27396.8	0.070	677390	0.28	2419250000	0.01
2016	28323.7	0.033	752422	0.28	2687221429	0.11
2017	29400.4	0.038	743167	0.28	2654167857	- 0.01
2018	30481.8	0.036	759003	0.28	2710725000	0.02
2019	31534.4	0.034	775525	0.29	2674224138	- 0.01

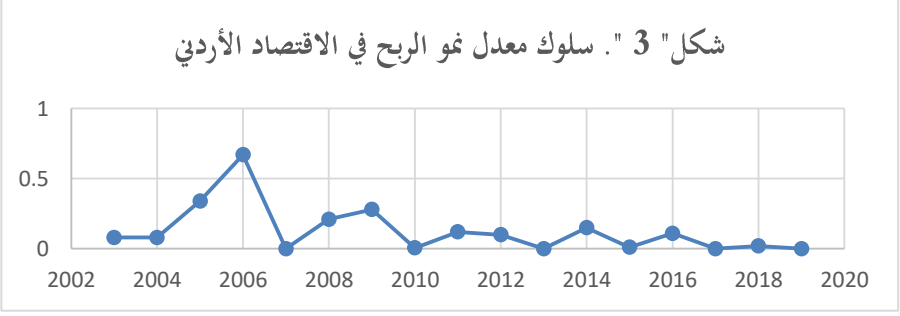

جدول" 3 ". متوسط الاجر السنوي في القطاعات الاقتصادية ومتوسط ساعات العمل[16]

السنة	متوسط الاجر السنوي	معدل نمو متوسط الأجر (سنوي)	عدد ساعات العمل (سنوية)	معدل نمو ساعات العمل	معدل البطالة
2003	❖ 4358	_____	❖ 2971	_____	14.4
2004	❖ 4353	-0.0014	❖ 2485	-0.1636	14.7
2005	3040	-0.2452	2850	-0.1468	14.8
2006	3240	0.0567	2826	-0.0084	14.1
2007	3552	0.0962	2856	0.0106	13.1
2008	4068	0.1452	2892	0.0126	12.7
2009	4236	0.0412	2280	-0.2116	12.9
2010	4572	0.0793	2304	0.0105	12.5
2011	4848	0.0603	2322	0.0078	12.9
2012	4848	0.0000	2334	0.0051	12.2
2013	5430	0.1200	2364	0.0128	12.6
2014	5454	0.0044	2310	-0.0228	11.9
2015	5670	0.0396	2316	-0.0026	13.0
2016	6168	0.0878	2298	-0.0078	15.3
2017	6306	0.2230	2352	0.0234	18.3
2018	❖ 6447	0.0224	-	-	18.6
2019	-	-	-	-	19.0

ولتأكيد الاستنتاج الاولي المشار اليه حول السلوك العام لمعدل نمو الربح في الاقتصاد الأردني قام الباحث بمعالجة البيانات احصائيا على اساس المعادلات المقترحة، أعلاه. وقد انتهت عملية المعالجة الاحصائية الى الآتي(بيانات جدول" 4 "):

[16] تطلب اعداد الجدول استخدام طريقة الوسط الحسابي المتحرك للحصول على سلسلة متكاملة للبيانات تتناسب والفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة. وتمت معالجة بيانات الجدول باستخدام بيانات دائرة الاحصاءات العامة، احصاءات العمل في الأردن: 2005 – 2009، 2006 – 2010، 2007 – 2011، 2008 – 2012، 2009 – 2013، 2010 – 2014، 2011 – 2014، 2012 – 2016، مسح الاستخدام وتعويضات العاملين 2017 (نيسان 2019). واستخدم الباحث أيضا اصدار" الأردن بالأرقام " لسنة 2018، دائرة الاحصاءات العامة.

جدول" 4 ". التحليل الاحصائي للنموذج البحثي

Dependent Variable: R
Method: Least Squares
Date: 10/08/20 Time: 18:37
Sample (adjusted): 2004 2017
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.115382	1.075710	1.966499	0.0808
UMEMP	0.141452	0.054599	2.590751	0.0292
L	-0.001869	0.000600	-3.113644	0.0124
GW	-2.723195	0.855636	-3.182655	0.0111
G	7.642648	2.322560	3.290614	0.0094

R-squared	0.599320	Mean dependent var	0.080429
Adjusted R-squared	0.421239	S.D. dependent var	0.332829
S.E. of regression	0.253204	Akaike info criterion	0.363209
Sum squared resid	0.577009	Schwarz criterion	0.591443
Log likelihood	2.457540	Hannan-Quinn criter.	0.342081
F-statistic	3.365447	Durbin-Watson stat	2.139889
Prob(F-statistic)	0.060316		

$$r_i = 2.115 + 0.141unemp - 0.002L - 2.723gW + 7.643g$$

1. **زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 1٪ تزيد من انخفاض الربح بنسبة 7.643٪. هذه الدلالة تعكس نقيض المسار النظري في الاقتصاد الكلي. فزيادة الناتج الاجمالي يجب أن تقود الى الضغط على الدخل القومي نحو الزيادة وبالتالي زيادة أشكال الدخل بما فيها الربح. لكن نسبة تزايد الربح في ظل التحولات القائمة في الاقتصاد الأردني تتجه نحو الانخفاض تحت تأثير عوامل أخرى مثل الانتاجية، معدل نمو الأجور في اجمالي الدخل القومي.**
2. **زيادة البطالة بنسبة 1٪ تزيد من انخفاض الربح بنسبة 0.141٪. هذا الاستنتاج يتسم بالواقعية اذا ما اخذنا بعين الاعتبار الضغوطات الديموغرافية على سوق العمل في الاقتصاد الأردني. فزيادة نسبة الفئة الشابة في الاقتصاد الأردني تضغط في سوق العمل نحو زيادة عدد العاطلين في ظل محدودية فرص العمل المستحدثة سنويا. من ناحية أخرى، فان زيادة معدل البطالة يتعارض مع مع مؤشرات الانتاجية في الشركات حيث تسهم الأخيرة في انخفاض معدل ناتج شركات الأعمال.**

3. **زيادة العمل بنسبة 1٪ تخفض الربح بنسبة 0.002٪. هذه النتيجة تتسم بالواقعية مقارنة بسابقتها. ما يفسر ذلك هو أن تراجع حصة رأس المال الثابت في البناء العضوي في ظل تزايد عدد ساعات العمل نتيجة تدفق موارد العمل يضغط في اتجاه زيادة معدلات االربح. وما يفسر ذلك هو زيادة حصة الأجور في الدخل القومي مقارنة بأشكال الدخل الأخرى مثل الربح والريع والفوائد.**
4. **زيادة الأجور بنسبة 1٪ تخفض الربح بنسبة 2.723٪. اذا افترضنا ثبات انتاجية العمل فان زيادة عدد ساعات العمل وقيمة الأجور في القوائم المالية لدى الشركات تعكس تراجع حصة أرباح الشركات في اجمالي الدخل.**

النتائج والتوصيات

أولا. النتائج

1. بينت الدراسة في مجملها مصداقية تراجع معدلات الربح في الاقتصاد القائم على نظام السوق أو في الاقتصاد الموجه نحو السوق، حالة الاقتصاد الأردني. وهذا ما يعزز من نزعة معدلات الربح في الاقتصاد الأردني نحو الانخفاض.
2. وجود ارتباط عكسي بين العمل ومعدلات الربح على مستوى الاقتصاد الأردني. وهذا السلوك يفسر بتراجع البناء العضوي كما أشار الى ذلك كارل ماركس في نقد البناء الرأسمالي.
3. تضغط التحولات السكانية، اذا ما استثمرت مكاسبها من خلال الفرصة السكانية، نحو زيادة معدلات البطالة وبالتالي في اتجاه انخفاض الأجور الأمر الذي يخدم معدلات الربح نحو الزيادة على حساب تراجع حصة الأجور في اجمالي الدخل القومي على مستوى الاقتصاد الأردني.
4. فشل زيادة الناتج المحلي في زيادة مستوى التوظيف وبالتالي محدودية التأثير ايجابا على اعادة توزيع الدخل القومي بين عناصر الانتاج.

ثانيا. التوصيات

1. استغلال التحولات السكانية للاستثمار في توظيف قوة العمل الآخذة في الزيادة والاستفادة من تراجع معدلات الاعالة العمرية في الاقتصاد الاردني.
2. توجيه الانظار نحو التنوع القطاعي في الاقتصاد الاردني للتغلب على نزعة معدلات الربح نحو الانخفاض بما يضمن توزيع عادل للدحل المتحقق سنويا ويسهم في عملية تراكم راس المال، المغذي الأساس للقاعدة الصناعية في الاقتصاد.
3. الحفاظ على مكتسبات انتاجية القوى العاملة من خلال رفع متوسط الأجور بما لا يتعارض مع الأهداف التجارية لشركات الأعمال وضمان تحقيق وفورات مالية.
4. تبني سياسات تقنية وتحديثية غير طاردة لعنصر العمل في شركات الأعمال كون القوى العاملة تشكل مصدر الطلب الأساس في الاقتصاد الوطني.

المراجع والمصادر

المراجع العربية

1. **زكي، رمزي** (1997). **الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة. عالم المعرفة، العدد** 226 (**تشرين أول**)، **المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت – الكويت.**
2. **كينز، جون** (1936). **النظرية العامة في التشغيل، النقود والفائدة**(**ترجمة**). **هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي – الامارات العربية المتحدة.**
3. **ماركس، كارل** (2011). **رأس المال**(**في ثباثة أجزاء.** AKCMO، **موسكو – روسيا الاتحادية.**
4. **نيغري، سينثيا** (2017). **وقت العمل: الصراع والضبط والتغيير. ط** 1. **المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات. بيروت – لبنان.**
5. **برهومه، ميسون** (2020). **ملخص تقرير حالة البلاد بما يخص قطاع العمل. وزارة العمل، وحدة السياسات والتطوير المؤسسي، عمان – الأردن.**
6. **التقرير العاملي للأجور: عدم المساواة في الأجور في أماكن العمل** (2016 - 2017). **منظمة العمل الدولية، جنيف، ص. ص.** 7 – 17.
7. **جبران، عبد الحليم. دور منظومة علاقات الملكية كقوة محركة للنشاط الاقتصادي في إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية. ورقة بحثية لمؤتمر: " الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل " برعاية كلية الاقتصاد والعلوم الادارية في رحاب جامعة الزرقاء، في الفترة** 24 – 25، **نيسان** 2013.
8. **التقرير السنوي لعام** 2018، **وزارة العمل، عمان الأردن. ص.ص.** 11 – 20
9. **تقارير سنوية للفترة** 2003 – 2020، **دائرة الاحصاءات العامة، عمان – الأردن.**
10. **احصاءات العمل في الأردن:** 2005 – 2009، 2006 – 2010، 2007 – 2011، 2008 – 2012، 2009 – 2013، 2010 – 2014، 2011 – 2014، 2012 – 2016. **دائرة الاحصاءات العامة. عمان – الأردن**
11. **مسح الاستخدام وتعويضات العاملين** 2017 (**نيسان** 2019). **دائرة الاحصاءات العامة، عمان – الأردن.**

12. نمو الاجور في القطاعين العام والخاص في الأردن(تشرين أول، 2019)، ملخص سياسات. منتدى الاستراتيجيات الأردني (JSF)، عمان – الأردن.
13. جبران، عبد الحليم وأبو سليم، ثائر (2017). الآثار المتوقعة للهبة السكانية على النشاط الاقتصادي في الأردن، في المستقبل. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة: 19(2)؛ 73 – 88.
14. شومبيتر، جوزيف (2011). الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية. ط1. المنظمة العربية للترجمة. بيروت – لبنان.
15. بيكيتي، توماس (2019). رأس المال في القرن الواحد والعشرون. التنوير، منتدى البحوث الاقتصادية.
16. جريجوري، بول وستيوارت، روبرت(1994). النظم الاقتصادية المقارنة(ترجمة). دار المريخ، الرياض – السعودية.
17. بلوم، ديفيد (2020). حياة مديدة سعيدة: العوامل الديموغرافية والرفاهية الاقتصادية. التمويل والتنمية. صندوق النقد الدولي(IMF). ص. 6 – 9.

المراجع الأجنبية

1. Mason, Paul (2015). Post Capitalism: A Guide to Our Future,
Allen lane. United Kingdom. Global Wage Report 2018/19: What lies behind gender pay gaps.
2. J.M. Gillman. *The Falling Rate of Profit*, Marx's Law and its significance to Twentieth-Century Capitalism. London, D. Dobson, 1957, XI p. 172 p., 25.
3. Moseley, The Falling Rate of Profit in the Postwar United States Economy © Fred Moseley 1991(The Decline of the Conventional Rate of Profit).
4. S. Mage. The Law of the Falling Tendency of the rate of Profit. Colombia University. Ph.D. Dissertation. N. Y., 1963.
5. زادوروجني، غريغوري(1996). الملكية والسلطة الاقتصادية(باللغة الروسية). Osnova. خاركوف – أوكرانيا

دور وسائل الإعلام الجديد في الترويج للمنتج السياحي في المملكة العربية السعودية

عبدالله معيض عبدالله القحطاني

وزارة التعليم
جامعة الملك خالد / عمادة الدراسات العليا
كلية العلوم الإنسانية / قسم الإعلام والإتصال
المملكة العربية السعودية

تمهيد:

لا شك أننا أصبحنا نعيش في عصر تطورت فيه وسائل الدعاية والإعلان عن المنتج أو الشيء المستهدف من أجل جذب المستهلك، والشيء بالشيء يذكر، فكما تطورت وسائل الدعاية والإعلان تطورت وسائل الإعلام وأصبح موجود منها كل ما هو حديث ومتطور. ولا جدال على أن وسائل الإعلام تلعب دور محوري ورئيسي في الترويج للمنتج السياحي حيث أن السياحة تعتبر من أهم عوامل جذب الاستثمار وجلب العملة الصعبة للبلاد. ومن ثم كان من الواجب التعرف على مدى تأثير الإعلام على التسويق للمنتج السياحي. ولذلك، تركز الدراسة التي بين أيدينا على دور وسائل الإعلام الجديدة في الترويج للمنتج السياحي في المملكة العربية السعودية.

مقدمة:

عندما ننظر بإمعان إلى مجال الدعاية والإعلان، نجد أن الإعلام بوسائله الحديثة المتطورة يعتبر أقوي وسائل الإتصال العصرية التى تساعد المُشاهد على معايشة الواقع المُعاصر والتفاعل والتكيف معه، كما أصبح للإعلام دوراً هاماً في تناول القضايا المختلفة ،مثل القضايا الإقتصادية والسياحية والإجتماعية وغيرها من القضايا المعاصرة، إضافة لشرحها وتفسيرها ومعالجة أبعادها المتعددة من أجل تهيئة الرآى العام إعلامياً. وليس ذلك فحسب، بل أصبح الإعلام السمة المميزة لهذا العصر وأصبح تأثيره واضحاً ومهيمناً حيث أنه لا يمكن لأي شخص يتجنب هذا التأثير وذلك لأنه يصنع العقول ويحركها ويوجهها بعد أن يغير الإتجاهات لدى الأشخاص ويصنع الأحداث. إن عملية الإعلام عبارة عن عملية ترامز بين المصدر المرسل بوسيلة من الوسائل وبين المستقبل الذي يتم حله بهذه الرموز ويفسرها. ولقد لعب الإعلام دوراً محورياً في عملية الترويج للسياحة عبر الوسائل المسموعة والمقروءة والمرئية في التنوير بأهميتها المعلوماتية والتكنولوجية التي يشهدها العالم. منذ ذلك التطور الذي يشهده العالم على قدم وساق، لم تعد السياحة بمثابة نشاط يقوم به الفرد أو الجماعة بالسفر والتنقل من مكان لآخر من أجل الترفيه واكتشاف ثقافات آخرى، بل تمدد وزاد هذا التأثير بشكل مباشر إلى الدخل القومي الدولي والسياحي لكي يخلق فرص عمل عديدة وصناعات واستثمارات متعددة ومختلفة ويرتقى بمستوى وأداء الشعوب وثقافتهم ونشر تاريخهم ويرتقى بحضارتهم وتراثهم.

وتعتبر السياحة من أكثر الصناعات نمواً في العالم وأصبحت الأقوى في مجال التجارة الدولية، وتعتبر قطاع إنتاجي يساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات وهذا من المنظور الاقتصادي، وتمثل مصدر رئيسي للعملة الصعبة وتقدم فرص لتشغيل الأيدي العاملة، وهدفاً لتحقيق برامج التنمية. ولقد ساعدت السياحة في تحسين ميزان المدفوعات للعديد من الدول، ولقد أبرزت دراسة قامت منظمة السياحة العالمية بإعدادها أن عائدات السياحة عام 1988 فاقت قيمتها عائدات كافة القطاعات الانتاجية والصناعية والزراعية على مستوى العالم كله بمتابعة التطور السريع الذي تشهده صناعة السياحة والسفر.

أوضحت الدراسة أيضاً أن حجم الطلب على السياحة ارتفع وازداد 25 مليون سائح دولي عام 1950 إلى ما يزيد عن 664 مليون سائح في عام 1999، ولقد تضاعف أكثر من سبع وعشرين مرة. ويلعب الإعلام دوراً محورياً ومهم للغاية في الترويج السياحي بمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي بالمملكة العربية السعودية ويستقطب النشاط السياحي جزء كبير من السياح الذين يأتون إلى المملكة العربية السعودية من أجل أداء مناسك الحج والعمرة والغطس تحت الماء وممارسة الأنشطة الرياضية وكل الأنشطة السياحية الترفيهية التي تستهدف السياح.

إشكالية الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في فيما حدده الباحث وذلك بعد إطلاعه واستماعه لوسائل الإعلام السعودية، ولقد لاحظ الباحث وجود مفارقات وتفاوت في نسبة التغطية الإعلامية لموضوعات السياحة في هذه الوسائل مما جعله يخلص إلى موضوعاً بحثياً يناقش من خلال دور وسائل الإعلام الحديثة في الترويج للمنتج السياحي بالمملكة العربية السعودية ومن هنا يسعى الباحث إلى التعرف على دور وسائل الإعلام الحديثة في الترويج للمنتج السياحي في المملكة العربية السعودية.

تتمثل إشكالية الدراسة أيضاً في النقص الذي وجده الباحث في البيانات والمعلومات. ومن ثم تخلص مشكلة الدراسة الثانية إلى البحث عن ما قدمته وسائل الإعلام الحديثة في الترويج للمنتج السياحي بالمملكة العربية السعودية.

تساؤلات الدراسة:

تتمثل تساؤلات الدراسة في الآتي:

1- ما هو الدور الذي يمكن أن يقوم به الإعلام في الترويج للمنتج السياحي ؟

2- كيف يستطيع الإعلام دفع المستثمرين للدخول في مجال التنمية السياحية؟

3- كيف يتم التخطيط للبرامج الإعلامية للنهوض بالسياحة؟

ما هي الصعوبات والمعوقات التي تواجه الترويج للمنتج السياحي في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في المساعي التالية:

1- **تقديم النشاط الإعلامي في المملكة العربية السعودية.**

2- **الكشف عن محتوى الرسالة الإعلامية المختلفة والخاصة بالترويج للسياحة في المملكة العربية السعودية.**

3- **التركيز على أساليب الترويج السياحي في المملكة العربية السعودية.**

4- **الوصول إلى أساليب وطرق الترويج السياحي في المملكة العربية السعودية.**

5- **الخروج بالتوصيات التي يمكن أن تساعد في تطوير وتنمية النشاط السياحي في المملكة العربية السعودية.**

أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية الدراسة في حيوية وأهمية المملكة العربية السعودية على خارطة العالم حيث أن المملكة العربية السعودية بلد كبيرة ومترامية الأطراف وتسبح في أنهار من البترول والنفط والمعادن، وتضم الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة وبالتالي لم تأخذ السياحة حقها ولا نصيبها في الترويج والإعلان عنها. وهذا ما دفع الباحث إلى تسليط الضوء على دور الإعلام الحديث في الترويج للمنتج السياحي في المملكة العربية السعودية

المنهجية:

لقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من أجل التعرف على دور الإعلام وفاعلية وسائله الحديثة في الترويج للمنتج السياحي في المملكة العربية السعودية حيث هناك أوجه نقص ومعاناة في النشاط الإعلامي الخاص بالقطاع السياحي مما يعوق القدرة العامة على جذب الاستثمارات والسياح للملكة العربية السعودية. ففي النهاية تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

مصادر جمع البيانات:

تم الإعتماد على المصادر الأولية والثانوية لجمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة وكانت المصادر على النحو التالي:

أولاً: المصادر الثانوية:

تم الإعتماد على مصادر البيانات الثانوية حتى تتم معالجة الإطار النظري للدراسة وتتمثل المصادر الثانوية في الكتب والمراجع الأجنبية والعربية، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة والمطالعة في مواقع الأنترنت المختلفة وهذا ما تناوله موضوع الدراسة وهذا يتعلق بدور الإعلام وأثره في الترويج للسياحة.

ثانياً: المصادر الأولية:

تم تصميم أداة الاستبيان من اجل جمع البيانات الأولية كأداة رئيسية للدراسة، ولقد تم تصميمه خصيصاً من أجل عرض وحصر المعلومات الضرورية الخاصة بموضوع الدراسة، حيث تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة، ومن ثم العمل على تحليلها من أجل الوصول إلى دلالات ذات قيمة في تفسيرات تدعم موضوع الدراسة.

أدوات جمع البيانات:

1- الأستبيانة:

هي عبارة عن استمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة المترابطة والمتصلة والتي يتم الإجابة عليها وتعبئتها من قبل المبحوثين بجمع البيانات والمعلومات حول الظاهرة أو المشكلة وهو من أكثر أدوات البحث شيوعاً في الاستخدام في ميادين الدراسات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية والاقتصادية والادارية والتربوية وغيرها. وتستخدم كثير من المراكز الاستراتيجية في العالم والمجالات الاكاديمية والعلمية المتعلقة بالدراسات المسحية والاستطلاعات الرأي وميول الأفراد واتجاهاتهم نحو موضوع معين بالإضافة للمعتقدات والدراسات الاجتماعية المتعلقة بالجوانب العاطفية والشخصية.

2- المقابلة:

هي عبارة عن أداة بحثية لجمع المعلومات ذات الصلة بموضوع البحث عبر المواجهة والحوار، فالمقابلة عبارة عن حواتر وتفاعل لفظي يتم بين الباحث والمبحوث وتستخدم في الدراسات المتعلقة بمسح الرأي وتعالج قضايا تخصصية علمية إدارية اقتصادية وتربوية.

3- الملاحظة:

هي الملاحظة العلمية الدقيقة لظاهرة من الظواهر بهدف معرفة خصائصها وصفاتها والعوامل الآخرى فيها ويستفاد منها في بلورة المشكلة الدراسية والاحساس بها ويقصد بها في مجال البحث العلمي المشاهدة الدقيقة لظاهرة من الظواهر أو مشكلة من المشكلات وذلك بهدف صفاتها وخصائصها والعوامل الداخلية، ولذلك استخدمها الباحث.

الفرضيات:

أولاً: ينطلق هذا البحث من مجموعة من الفرضيات وهي كالآتي:

1- **إن القطاع الإعلامي بما يتمتع به من مقومات ووسائل ووسائط متعددة بها قدرة عالية على خدمة كافة قطاعات المجتمع وبالخصوص القطاعات السياسية والإجتماعية والاقتصادية.**

2- **يمكن للإعلام أن يساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الشاملة في ظل الاقتصاد المعرفي والثورة المعلوماتية وذلك يتم عبر يعظيم العائد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في مجالات عديدة للمجتمع منها مجال السياحة الدينية والثقافية.**

3- **إن الإعلام يتمتع بالعديد من من الآليات والسمات التي يمكن أن تخدم مجال السياحة الثقافية وذلك في جانبين متكاملين وهما كما يلي:**

- **إظهار وتفعيل عوامل الجذب السياحي وبالخصوص في مجال السياحة الثقافية المعتمدة على الآثار عبر إعطاء ملمح إعلامي وإعلاني عن أهم الآثار التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية والتنويه إلى توافر المناخ السياسي والبيئي خصوصاً فيما يتعلق بالسياحة الخارجية.**
- **القضاء على عوامل الطرد السياحي والتقليل منها وخصوصاً التلوث البيئي والإرهاب عبر تعديل وتصحيح صورة العالم العربي والاسلامي خصوصاً بعد هجمات 11 سبتمبر التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال عقد المؤتمرات والندوات وإنشاء مواقع على الأنترنت من أجل تحقيق ذلك.**

4- نجد أن السياحة الدينية والثقافية والإعلام من أهم الوسائل للتقارب والتفاهم والحوار بين الشعوب، فالإعلام يبرر قيم وتقاليد وحضارات الدول، ويقوم بتصحيح المفاهيم الخاطئة ويقوم السلبيات والآثار الدينية تعتبر ما إلا وسيلة للتعبير عن الحضارات عبر العصور بتقاليدها وأعرافها ونهضتها وتراثها.

ثانياَ: تتمثل فرضيات الدراسة في الفرضية الرئيسية التالية وهي كالآتي:

(هناك تأثير جذري وكبير لوسائل الإعلام الحديثة على عملية الترويج للمنتج السياحي في المملكة العربية السعودية). ويعتبر الإعلام بوسائله الحديثة المتطورة أقوي وسائل الإتصال العصرية التى تعين المُتلقى على معايشة الواقع المُعاصر والتفاعل معة ،كما أصبح للإعلام دوراً هاماً في تناول القضايا المختلفة ،كالقضايا الإقتصادية والسياحية والإجتماعية وغيرها من القضايا المعاصرة ،إضافة لشرحها وتفسيرها ومعالجة أبعادها المتعددة من أجل تهيئة الرآى العام إعلامياً .

بدأت السياحة كنشاط إنساني ضروري للحياة بداية بسيطة ؛ في مظهرها وأسبابها وأهدافها ؛ تمثلت في البحث عن المسكن والطعام والشرب والصيد أو البحث عن تجمعات بشرية معينة بغرض الإجتماع ، وفي الوقت الحاضر أصبحت السياحة صناعة لها أبعادها وأهدافها لمساهمتها في الدخل القومي للإقتصاد الوطني لكل قطر، كما أنها أصبحت وسيلة للإتصال الفكري والإجتماعي والثقافي بين الشعوب المختلفة يشكل روح التفاهم والتعاون والتسامح والسلام ، وذلك لتطور وسائل النقل والمواصلات والأمن الذى ساعد في انتشار ظاهرة السياحة ، ونتيجة لتطور الحياة وتطور المجتمعات وظهور كثيرمن الإكتشافات والإختراعات في مختلف العلوم ، أصبحت السياحة علم له أُسسه ونظرياتة وقواعدة التى يعتمد عليها في تطويرالسياحة بمفهوم واضح مؤثر وملموس في شتى مجالات الحياة ، خاصة الأنشطة السياحية المتنوعة ، مثل النشاط الفندقي ونشاط شركات السياحة والسفر، والإرشاد السياحي وغيرها من الأنشطة السياحية المختلفة إلى جانب عوامل الجذب السياحي فكان من الضروري أن تركز تلك الدراسة على دور وفاعلية

وسائل الإعلام الحديثة على عملية ترويج المنتج السياحي داخل المملكة العربية السعودية[1].

الإطار الزماني للدراسة:

يتم إجراء الدراسة من خلال عامين 2020 : 2021 وذلك من أجل التعرف على دور وسائل الإعلام الحديثة وتأثيرها على ترويج المنتج السياحي.

الإطار المكاني للدراسة:

يتم إجراء الدراسة في المملكة العربية السعودية في الأماكن السياحية والترفيهية والتي تحمل الإثارة والجذب السياحي وكذلك السياحة الدينية والثقافية بإعتبار أن المملكة العربية السعودية تحتضن الحرمين الشريفين في مكة والمدينة وكل ذلك بهدف التعرف على دور وتأثير وسائل الإعلام حديثة على النشاط الترويجي للمنتج السياحي في المملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة : طلعت جمال البدور، (2000) :

تهدف الدراسة: الي التعرف على مساهمة قطاع السياحة في الدخل القومى مقارنةً مع قطاع الزراعة والصناعة وبقية القطاعات الأخري، الوقوف على حجم الإستثمارات السياحية ومستقبل السياحة الأردنية، اتبعة الدراسة المنهج الوصفى التحليلى توصلت الدارسة بأن قطاع السياحة يمثل نسبة مرتفعة مقارنةً مع القطاعات الآخرى كالزراعة والصناعة، أكدت الدراسة بأن المواقع السياحية والأثرية تعد السبب الرئيسى في زيارة السياح لدولة الأردن، بينت الدراسة ضعف الإمكانيات المالية والمشاكل الإدارية والتنظيمية وتداخل الصلاحيات والسياسات المتعلقة بالتنمية من أهم المشاكل التى أعاقت حركة السياحة في الأردن، أبرزت الدراسة تدنى مستوى الخدمات السياحية المقدمة للسياح ، إضافة لنقص التدريب والتأهيل للعاملين في قطاع السياحة الأردنية (طلعت ، جمال،2000م) ، دوروأهمية قطاع السياحة في الإقتصاد الأردني [2].

---

[1] آل سعود ، نايف بن ثنيان، الإعلام وترويج السياحة الثقافية : المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، كلية الآداب، 2005، المملكة العربية السعودية.

[2] طلعت ، جمال، دوروأهمية قطاع السياحة في الإقتصاد الأردني.200، رسالة ماجستير لم تنشر مقدمة لجامعة النيلين . كلية التجارة والدراسات الإقتصادية والإجتماعية السودان.

2- دراسة : عبد الرحمن بن حسن (2004) :

من أهدفها:تشجيع السفر عبر الخطوط الجوية العربية السعودية وزيارة المناطق السياحة، الكشف عن أوجه القصور التى تعيق إزدهار حركة السياحة في المملكة العربية السعودية، استخدمت الدراسة المنهج التاريخى ومنهج المسح الإجتماعى والمنهج الوصفى لجمع البيانات، توصلت الدراسة لنتائج توضح بأن السياحة رافد أساسى في تنمية الإقتصاد بعد تهيئة البنية التحتية التى تجذب السياح الأجانب وغيرهم من الأفراد، أكدت الدراسة بأن الخطوط الجوية العربية السعودية تمثل الأساس في عملية انتعاش حركة السياحة في المملكة العربية السعودية ،تحسين الخدمات المقدمة للسياح والإنضباط في مواعيد الإقلاع والهبوط من أميز العوامل التى ساعدت في تشجيع السياحة في المملكة العربية السعودية، المحافظة على قيم وعادات وتقاليد المجتمع، وحمايتها من التأثيرات الخارجية التى لا تتفق مع منهج الشريعة الإسلامية، بينت الدراسة أفضلية العناصر المدربةً خاصة في مجال اللغات المختلفة لتسهيل مهمة التخاطب مع السياح الأجانب [1].

3- دراسة:سعد أحمد عثمان : (2004):

هدفت الدراسة : للتعرف على المناطق السياحية في السودان ، والدور الذى تقوم به العلاقات العامة في عملية الترويج للسياحة في السودانية ، التعرف على الوسائل التى تستخدمها أجهزة العلاقات العامة في الترويج للسياحة وبيان أهمية الترويج لقطاع السياحة، عملت الدراسة بالمنهج الوصفى التحليلى لجمع البيانات ، من النتائج التي توصلت لها:أن العلاقة بين وزارة السياحة ووسائل الإعلام المحلية غير قوية ، عدم الإهتمام من قبل العلاقات العامة بالترويج للسياحة في السودان ، عدم وجود إستراتيجية واضحة للسياحة في السودان[2] .

---

[1] عبد الرحمن، دور الخطوط الجوية العربية السعودية في تنمية السياحة المحلية . 2004، رسالة ماجستير لم تنشرمقدمة لجامعة النيلين . كلية التجارة والدراسات الإقتصادية والإجتماعية، السودان.

[2] سعد ، أحمد، دور العلاقات العامة في الترويج السياحي في السودان . رسالة ماجستيرلم تنشر، 2004 . كلية الإعلام، السودان.

4- دراسة : محمد حسن سعيد : (2004):

من أهداف الدراسة :الوقوف على أساليب الترويج السياحى التى تقدم عبر الإتصال المقروء، الكشف عن موضوعية المواد السياحية المقدمة عبر وسائل الإتصال المقروء، التعرف على الدور الترويجى لوسائل الإتصال المقروء وأثره على النظام السياحى في السودان، منهج الدراسة المنهج الوصفى التحليلى ،من أهم نتائجها ، عدم إهتمام السلطات المسئولة عن السياحة في السودان ،وذلك مماتسبب في تردى تقديم الخدمات في الأماكن السياحية في السودان ، الجهل التام لأهمية وسائل الإتصال المقروء لدى القائمين على أمر السياحة في السودان وقلة المعلومات لديهم عن الأماكن السياحية وطبيعتها ، عدم وجود تنسيق بين وزارة السياحة ووسائل الإتصال المقروء ، غياب وزارة السياحة وقيامها للدور المنوط لها وتركها أمر الترويج السياحى لجهات أخرى (القطاع الخاص)[1].

5- دراسة : حنان فضل يوسف (2003):

لقد هدفت تلك الدراسة إلى التركيز على المعوقات التي تؤثر على استغلال المعوقات السياحية في جبل مرة. وكذلك هدفت الدراسة إلى التعرف على دور السكان والسلطات القومية والمحلية تجاه السياحة في جبل مرة.

ولقد استخدم الباحث في تلك الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. ولقد خلصت الدراسة إلى خلو المنطقة من أماكن الإيواء. وأثبتت الدراسة ندرة وقلة المؤسسات الصحية والتي تنعكس على نسبة تدفق السياح. وأشارت الدراسة إلى وجود مقدرات ترويجية بسبب قلة وإنعدام الإمكانيات المادية[2].

6- دراسة : أحمد زيدان (1988):

جاءت تلك الدراسة بعنوان " دور الدعاية في تنشيط السياحة مع دراسة تطبيقية على جمهور السائحين في مصر عام 1988. ولقد هدفت تلك الدراسة إلى التعرف على دور وسائل الإعلام السياحي في جمهورية مصر العربية برغم أن الباحث

---

[1] محمد، حسن، الإتصال المقروء ودورة في الترويج السياحي في السودان . رسالة ماجستير لم تنشر، 2004 . كليةالإعلام، السودان

[2] حنان فضل يوسف، معوقات السياحة في جبل مرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، 2003، كلية الإعلام، السودان.

استخدم كلمة الدعاية للدلالة على الإعلام السياحي حيث أن قام بتحليل محتوى الوسائل الإعلامية السياحية وتحديداً المطبوعات السياحية والتي صدرت عن الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي، وأكدت هذه الدراسة على الأهمية العظمى للإعلام السياحي ودوره في جذب أكبر عدد ممكن من السياح إلى البلاد، والعمل على إطالة فترة إقامتهم، ورفع معدلات إنفاقهم داخلها، وبالتالي هذا يزيد من معدلات النمو في الدخل المحلي القومي المصري. وأثبتت الدراسة أن الجمهور يعتبر العامل الأهم والمتغير الأكبر في متغيرات الجذب السياحي، لكونه الهدف الأساسي الذي يسعى القائمون بالإعلام السياحي إلى الوصول إليه والتأثير به من أجل إقناعه والعمل على حثه في الزيارة وشملت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها أن يدرك القائمون على إنتاج المطبوعات الهدف من وراء تلك الأوراق حتى لا يتم العمل بالنتائج العكسية بينما أوضحت الدراسة أن الدعوة المباشرة للسائحين لزيارة مصر لم تحتل سوى 20 % من الدوافع التي تقف وراء زيارة الأفراد في عينة الدراسة في مصر، وبينت الدراسة أن هناك الكثير من الصعوبات يمكن أن تواجه عمل الدعاية السياحية ومن تلك العوائق، المالية، ثم الفنية، ثم الإدارية.

لقد خلصت الدراسة إلى تحديد العناصر الرئيسية اللازم توافرها في القائمين على الإعلام السياحي، وهي الشخصية، والقدرة على الإتصال، والمستوى الثقافي والتعليمي[1].

7- دراسة : ياسر على الشهري (1999):

جاءت تلك الدراسة بعنوان " إعلام السياحة الداخلية في المملكة العربية السعودية دراسة للانتاج والمطبوع واستخدام الجمهور له خلال عام 1999. وكان الهدف من تلك الدراسة التركيز على الإعلام السياحي المطبوع، ودوره في تنشيط السياحة الداخلية في المملكة العربية السعودية. ولقد ركز الباحث على دراسة الموضوعات السياحية الداخلية المنشورة في الصحف السعودية اليومية (الرياض – عكاظ – اليوم)، وكذلك الانتاج الإعلامي المطبوع للجان التنشيط السياحي، من حيث المادة المقدمة، ومدى

[1] زيدان، أحمد، دور الدعاية في تنشيط السياحة مع دراسة تطبيقية على جمهور السائحين في مصر، رسالة دكتوراة، 1988، جامعة القاهرة، مصر.

استخدام السياح لهذه الوسائل الإعلامية. ولقد قام الباحث برصد، وتقويم مدى عناية الصحف السعودية بالسياحة الداخلية، من خلال : ما نشر فيها من موضوعات سياحية وطبيعتها، وقد قام أيضاً الباحث برصد وتقويم الانتاج الاعلامي المطبوع للجان في هيئة تنشيط السياحة من حيث أنواع الإصدارات المقدمة، وما تحمله هذه الإصدارات من مضامين، وشمل ذلك الشعارات والأفكار، والقوالب التحريرية، والأشكال الإخراجية التي تقدم هذه المضامين وأيضاً قام بدراسة مدى استخدام الجمهور للمواد الصحفية المتعلقة بالسياحة الداخلية المنشورة في الصحف السعودية اليومية إضافة إلى مدى استخدامها للانتاج الإعلامي المطبوع لهيئة تنشيط السياحة السعودية. ولقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك نسبة كبيرة من مستخدمين الإعلام السياحي للسياحة الداخلية يستخدمون موضوعات السياحة الداخلية في الصحافة السعودية وتحمل هيئة وتنشيط السياحة مسؤولية كبيرة في إشباع رغبات جمهور الإعلام السياحي في المملكة العربية السعودية[1].

8- دراسة : نايف بن ثنيان بن محمد (2005):

جاءت تلك الدراسة بعنوان " الإعلام وترويج السياحة الثقافية : المملكة العربية السعودية"، لقد هدفت تلك الدراسة إلى إبراز دور وأهمية الإعلام بالنسبة للمجال السياحي عامة، والسياحة الثقافية المعتمدة على الآثار خاصة، مع بيان دستور عمل الإعلام في مجال الآثار، وذلك يتوافر له كافة متطلبات النجاح في زيادة عوامل الجذب السياحي، والقضاء والتخفيف من حدة عوامل الطرد السياحي.

وخلصت الدراسة إلى أن تجربة المملكة العربية السعودية تعتبر ثرية وغنية سواء في مجال الآثار لكثرة الممالك والحضارات القديمة، والتي عاشت على أرضها منذ سالف العصور والتي كان من نتاجها وجود العديد من الآثار القديمة في المملكة العربية السعودية، والتي ما زالت ماثلة للعيان حتى الآن كآثار مدائن صالح، ولعل هذا ما حدث بالمملكة العربية السعودية إلى القيام بحركة مستمرة في مجال الاستكشاف الأثري، نظراً لكثرة عدد المواقع الأثرية في المملكة العربية السعودية وليس ذلك فحسب، بل قامت المملكة العربية السعودية بإنشاء العديد من المتاحف من أجل الحفاظ على

[1] الشهري، ياسر، إعلام السياحة الداخلية في السعودية، رسالة ماجستير، 1999، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

المقتنيات الأثرية والتي أسفرت عنها عمليات التنقيب والاستكشاف، إضافة إلى قيام السعودية بعمليات الترميم، والإصلاح، والتجديد لها من أجل المحافظة عليها وصيانتها. وأشارت الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية قامت بتفعيل إعلامها بطافة وسائله التقليدية (الإذاعة، التلفزيون، الصحف، المجلات) أو الحديث مثل (الأقمار الصناعية، الفضائيات، والإنترنت، ووسائل الاتصال الحديثة) وذلك من أجل خدمة الحركة الأثرية في المملكة ترويجاً، وتثقيفاً، وتنشيطاً، وحماية هذا إلى جانب الحماية القانونية لتلك المعالم والمواقع الأثرية[1].

9- دراسة : وائل منصور (2010):

لقد جاءت تلك الدراسة بعنوان (الفعالية الاقتصادية لسياسات التسويق والترويج السياحي في سورية)، تناولت الدراسة التعرف على عناصر المزيجين التسويقي والترويجي المؤثرة على قرارات السياح وقناعاتهم في اختيار المقصد السياحي وتقييمهم لمستوى الخدمة المقدمة، مع الإشارة إلى نقاط الضعف والقوة التي تتمتع بها سورية في المجال السياحي[2].

10- دراسة : ناهد حسن محمود (2004):

لقد جاءت تلك الدراسة بعنوان (تأثير القيم الثقافية على إدراك نزلاء الفنادق لجودة الخدمة دراسة ميدانية على القطاع الفندقي في سورية)، اقتصر البحث على دراسة الأبعاد الخمسة لجودة الخدمة، والتعرف على دور القيم الثقافية كعامل مؤثر على توقعات النزلاء وإدراكهم لجودة الخدمة المقدمة في الفنادق السورية من أجل تحديد الأسواق المستهدفة، واقتصر البحث على نزلاء الفنادق السابقة وعلى بعض الجنسيات العربية وقد تم استبعاد أي جنسية أجنبية لا تمت للثقافة العربية بصلة[3].

---

[1] آل سعود ، نايف بن ثنيان، الإعلام وترويج السياحة الثقافية : المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، كلية الآداب، 2005، المملكة العربية السعودية.

[2] منصور، وائل. الفعالية الاقتصادية لسياسات التسويق والترويج السياحي في سورية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة تشرين 2010.

[3] حسن محمود، ناهد، تأثير القيم الثقافية على إدراك نزلاء الفنادق لجودة الخدمة دراسة ميدانية على القطاع الفندقي في سورية- رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2004

11- دراسة : سليم العيسى (2007):

لقد جاءت تلك الدراسة بعنوان (السياحة في سورية) تنول فيها البحث إبراز الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة والتركيز على الواقع الجغرافي الطبيعي والبشري لسورية إبراز الإمكانات السياحية التي تتمتع بها سورية وتقييم حركة القدوم السياحي وأنماط السياحة في سورية مع تحديد أهم العوامل والمقومات البشرية للجذب السياحي[1].

مفاهيم الدراسة:

الإعلام:

في اللغة: يعرف الإعلام على أنه التبليغ أو الإيصال، ويقال بلغت بلاغاً أو أوصلتهم الشيء المطلوب، والبلاغ ما بلغك إلى أوصلك بالحديث: (بلغوا عني ولو آية).

وفي الإصطلاح: الإعلام هو عملية تعريف عام بقضايا العصر وبمشكلة وكيفية معالجة هذه القضايا في ضوء النظريات والمبادىء التي اعتمدت لدى كل نظام أو دولة من خلال وسائل الإعلام المتاحة داخلياً وخارجياً.

إجرائياً: هو إيضاح الحوادث الإيجابية المفيدة وعناصر الجذب السياحي وزوايا الإثارة الطبيعية والتنظيمية وبصمتها التاريخية والتراثية للجمهور في الداخل والخارج وإبراز الجوانب التطويرية والاستثمارات التي تحصل في الإطار السياحي، وكل ما يتعلق بالطلب والعرض السياحي وعواملها ومفرداتها أمام الناس من أجل تحفيزهم على الإتجاه نحو الحركة السياحية واستقطاب السائح إلى مراكز الترفية والإثارة السياحية[2].

الترويج السياحي:

في اللغة: الترويج مشتقة من روج ، وروج الشيء معناه عرف بالشيء.

وفي الإصطلاح: يعرف الترويج على أنه المهارة الإتصالية بين المسوقين والمشترين بهدف جمع وتوصيل المعلومات عن المنشأة والسلعة والمروج التسويقي.

---

[1] العيسي، سليم. السياحة في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، 2007.

[2] البكري، فوائدة، الإعلام السياحي، الطبعة الأولى، نهضة الشروق ، 2001، القاهرة.

إجرائياً: تعتبر عملية الترويج السياحي جميع الأدوات التسويقية المدموجة معاً، وهي جزء رئيسي في عملية الإتصال.

يعرف مفهوم الترويج السياحي على أنه النشاط الإداري والفني الذي تقوم به المنظمات السياحية داخل الدول وخارجها لتحديد الأسواق السياحية المرتقبة والتعرف عليها والتأثير فيها بهدف تنمية وزيادة الحركة السياحية القادمة منها[1].

السياحة:

في اللغة: ساح، يسيح، سياحة، وسوحاً وسياحاً أي ذاهب واصله يسح الماء الجاري.

في الإصطلاح: تعرف السياحة على أنها النشاط الذي يقوم به الأشخاص الذين يميلون إلى السفر وربما الإقامة في غير بيئتهم لفترة قصيرة أو طويلة سوى الإقامة الدائمة بهدف أساسه هو التمتع بوقت فراغهم على درجة لا يمكن تحقيقها في بيتهم، مع استعدادهم لتحمل مخاطر في إطار إمكانياتهم المادية والمعنوية.

إجرائياً: تعتبر السياحة من أنشطة الأشخاص المسافرين، والبقاء في خارج بيئتهم المعتادة لفترة لا تقل عن 24 ساعة، ولا تزيد عن سنة واحدة على التوالي، لقضاء وقت الفراغ، والأعمال التجارية، وأغراض آخرى لا علاقة لها بأداء النشاط المدفوع في المقام يزورها[2].

أنواع السياحة:

للسياحة عدة أنماط يمكن تحديدها وفقا لعدة معايير، فمثلا تحدد أنواع السياحة وفقا لمعيار القدوم كما يلي:

1- **السياحة الوافدة: وهم السياح من مختلف جنسياتهم الذين يقصدون بلد ما بعدة دوافع ويقضون فيه مدة تزيد عن 24 ساعة بأي قصد عدا قصد الإقامة والعمل.**
2- **السياحة الداخلية: قيام أفراد البلد بالتنقل ضمن بلدهم وزيارة المقاصد والمناطق وبعدة دوافع ومن ثم الإنفاق على شراء الخدمات والمنتجات السياحية.**

---

[1] عبد السميع، صبري، أصول التسويق السياحي، جامعة حلوان، مصر، 1995.

[2] نفس المرجع السابق.

وهنا لابد من توضيح الفرق بين السياحة المحلية والسياحة الشعبية دفعا للالتباس الذي يرد في بعض الدراسات والتي تخلط بين المفهوم العلمي لكل منهما، فالسياحة المحلية هي توجه المواطن للسفر بدافع من دوافع السفر المعروفة (ثقافية- بيئية- اجتماعية- دينية – ترفيهية) لقضاء ليلة خارج محل إقامته، وهي جزء من الطلب السياحي، بينما السياحة الشعبية وتسمى التنزه فهي توجه الأفراد أو الزوار إلى مواقع طبيعية داخل المدن أو الحدائق أو المتنزهات العامة وتتمثل بخدمة عامة يجب أن تقدم من قبل الدولة مثلها مثل الصحة والتعليم، والأمن وبأسعار رمزية، وهي لا تحتسب ضمن الطلب السياحي لذا درج العرف الاقتصادي السياحي على إدخال السياحة المحلية ضمن الصناعة السياحية[1].

الإطار النظري للدراسة:

الفصل الأول: الإطار المنهجي:

- المقدمة.
- أهمية البحث.
- مشكلة البحث.
- تساؤلات البحث.
- منهج البحث.
- مصادر جمع البيانات والمعلومات.
- أدوات جمع البيانات والمعلومات.
- الإطار المكاني.
- الإطار الزماني.
- الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: مفاهيم الإعلام ووسائله ومفهوم السياحة:

- المبحث الأول: مفهوم الإعلام ووسائله.
- المبحث الثاني: مفهوم السياحة.

[1] خضرة جلال. التسويق السياحي، مكتبة نينوي، دمشق، 2007، 140

الفصل الثالث: السياحة في المملكة العربية السعودية:

- **المبحث الأول: المواقع الأثرية والسياحية في المملكة العربية السعودية.**
- **المبحث الثاني: السياحة الدينية والثقافية.**

الفصل الرابع: الإعلام السياحي:

- **المبحث الأول: دور الإعلام في الترويج السياحي.**
- **المبحث الثاني: جهود المملكة العربية السعودية في الترويج السياحي.**

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية:

- **أولاً: الإجراءات المنهجية.**
- **ثانياً: تحليل الدراسة.**
- **ثالثاً: النتائج والتوصيات والخاتمة.**
- **رابعاً: المصادر والمراجع.**
- **الملاحق.**

المراجع

- آل سعود ، نايف بن ثنيان، الإعلام وترويج السياحة الثقافية : المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، كلية الآداب، 2005، المملكة العربية السعودية.
- طلعت ، جمال، دوروأهمية قطاع السياحة في الاقتصاد الأردني.200، رسالة ماجستير لم تنشر مقدمة لجامعة النيلين . كلية التجارة والدراسات الإقتصادية والإجتماعية السودان.
- عبد الرحمن، دور الخطوط الجوية العربية السعودية في تنمية السياحة المحلية . 2004، رسالة ماجستير لم تنشرمقدمة لجامعة النيلين . كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، السودان.
- سعد ، أحمد، دور العلاقات العامة في الترويج السياحي في السودان . رسالة ماجستيرلم تنشر، 2004 . كلية الإعلام، السودان.
- محمد، حسن، الاتصال المقروء ودورة في الترويج السياحي في السودان . رسالة ماجستير لم تنشر، 2004 . كلية الإعلام، السودان
- حنان فضل يوسف، معوقات السياحة في جبل مرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، 2003، كلية الإعلام، السودان.
- زيدان، أحمد، دور الدعاية في تنشيط السياحة مع دراسة تطبيقية على جمهور السائحين في مصر، رسالة دكتوراة، 1988، جامعة القاهرة، مصر.
- الشهري، ياسر، إعلام السياحة الداخلية في السعودية، رسالة ماجستير، 1999، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- منصور، وائل. الفعالية الاقتصادية لسياسات التسويق والترويج السياحي في سورية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة تشرين 2010.
- حسن محمود، ناهد، تأثير القيم الثقافية على إدراك نزلاء الفنادق لجودة الخدمة دراسة ميدانية على القطاع الفندقي في سورية- رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2004
- العيسي، سليم. السياحة في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، 2007.
- البكري، فوائدة، الإعلام السياحي، الطبعة الأولى، نهضة الشروق ، 2001، القاهرة.
- عبد السميع، صبري، أصول التسويق السياحي، جامعة حلوان، مصر، 1995.
- خضرة جلال. التسويق السياحي، مكتبة نينوي، دمشق، 2007، سوريا.

أثر القيادة الرؤيوية على فاعلية القرارات الاستراتيجية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر

علي سالم الحبابي
جامعة مؤته

الملخص

هدفت هذه الدراسة لبيان اثر القيادة الرؤيوية في فاعلية القرارات الاستراتيجية ولتحقيق هدف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث وزعت استبانة على عينة تكونت من (81) مستجيبا من العاملين في الادارة العليا بهيئة الجمارك القطرية،وقد بينت النتائج ان هناك اثر دال احصائيا للقيادة الرؤيوية على فاعلية القرارات الاستراتيجية كما هناك اثر دال احصائيا لكل من الرؤية والتمكين والالهام على فاعلية القرارات الاستراتيجية،كما بينت النتائج عدم وجود اثر دال احصائيا للقيم عند قياس اثره مع مجموعة الابعاد .

بناء على نتائج الدراسة تمت التوصيه بضرورة زيادة التركيز على القيم المنظمية كاحد ابعاد القيادة الرؤيوية من خلال تعزيز دور ادارة الموارد البشرية في ذلك،بالاضافة الى اقتراح دراسات مستقبلية تتضمن ابعاد اخرى للقيادة ومقارنتها مع النتائج الحالية.

الكلمات المفتاحية: القيادة الرؤيوية، فاعلية القرارات الاستراتيجية، الهيئة العامة للجمارك.

The impact of the visionary leadership on the effectiveness of strategic decisions in the General Customs Authority in the State of Qatar

Abstract

This study aimed to demonstrate the impact of visionary leadership on the effectiveness of strategic decisions and to achieve the goal of the study, the descriptive and analytical approach was followed, whereby a questionnaire was distributed to a sample consisting of (81) respondents working in the senior management of the Qatar Customs Authority, and the results showed that there is a statistically significant effect of the visionary leadership on The effectiveness of strategic decisions. There is also a statistically significant effect of each of the (vision, empowerment and inspiration) on the effectiveness of strategic decisions. The results also showed that there is no statistically significant effect of values when measuring its impact with the set of dimensions.

Based on the results of the study, it was recommended to focus more on organizational values as one of the dimensions of visionary leadership by strengthening the role of human resources management in this, in addition to proposing future studies that include other dimensions of leadership and comparing it with the current results.

Key words: visionary leadership, effectiveness of strategic decisions, the General Authority of Customs.

1-1 مقدمة

أضحت المنظمات في بيئة الأعمال المعاصرة في أشد الحاجة الى اتخاذ قراراتها الاستراتيجية المستقبلية لمواكبة التغيرات المشهودة والتي باتت تتسم بالتعقيد البيئي الكبير، اذ أدت هذه التغيرات الى صعوبة في التكيف معها من قبل المنظمات قاطبة بغض النظر عن حجمها او طبيعة نشاطها اذ فرض الطابع الديناميكي عليها المزيد من الأعباء التي قد تثقل كاهلها وتحد من ديمومة نشاطها وعليه وجراء هذا الأمر لا بد من المنظمات من اتخاذ قراراتها ذات البعد الاستراتيجي بشكل يدعم من استراتيجياتها المرسومة ويوظف مواردها المتنوعة ويسخرها نحو تحقيق أهدافها وغاياتها ودعم رؤيتها على نحو يتسم بالكفاءة والفاعلية (Kearney et al., 2019)، وعليه فإن قيام المنظمات بالنظر الى مستقبلها يتم من خلال وضع الرؤية الواضحة واتخاذ القرارات حيال أعمالها ببعد استراتيجي، ومن هذا المنطلق تعد القيادة الرؤيوية أداة منظمة وممنهجة تكفل من خلالها التنفيذ السليم للرؤية من خلال الالهام واستشراف المستقبل بكل استباقية وعبر التمكين الفعّال لكوادرها البشرية ومشاركة الرؤية معهم في سبيل تنفيذ أعمالها (Mumford & Strange, 2013; Durmaz & İlhan, 2015)

ونتيجة لتطور الأنماط القيادية جاءت القيادة الرؤيوية كنمط حديث يراعي التوصل الى اتفاق صريح حول أهداف المنظمة المستقبلية والاستراتيجية (Mupa, 2015)، حيث تعكس هذه القيادة أسمى معاني التفكير القيادي بعيد المدى والمستقبلي وذلك عبر ما تقوم به القيادات العليا من وضع تصوراتها حول المستقبل القريب والبعيد واتخاذ القرارات الاستراتيجية حيال أعمالها وأنشطتها (Hong, 2015 ; Zepeda, 2014, 51)، وفي السياق ذاته ولأهمية القرارات الاستراتيجية والتي ينظر اليها على أنها المحرك الرئيسي للمنظمات نحو تحقيق الأهداف او حل المشكلات او مواجهة التغيرات (Abuzaid et al., 2019) من هنا تأتي هذه الدراسة الى بيان أثر القيادة الرؤيوية في فاعلية القرارات الاستراتيجية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر، حيث تلعب الجمارك القطرية دوراً محوري في القطاع الحكومي لما تقدمه من خدمات متعددة تخدم الدولة وتسهم في حماية الاقتصاد الوطني والمجتمع.

1-2 مشكلة الدراسة أسئلتها.

أدت البيئة المعاصرة وما تكتنفه من تغيرات بيئية متواترة الى توجه المنظمات الى إعادة النظر في رؤيتها وأهدافها الاستراتيجية، حيث أن التغيرات الشديدة في بيئة الأعمال والأحداث الطارئة يمكن لها بأن تؤدي في أثر سلبي على نشاط المنظمات بشكل عام والهيئة العامة للجمارك في دولة قطر بشكل خاص، حيث أن للظروف الأخيرة الحادثة على صعيد الدولة دور كبير في احداث نقلة نوعية في عمل الهيئة وعليه ومن واقع عمل الباحث فيها، حيث تتمتع الهيئة في القيادات العليا التي أثبتت جدارتها في تصريف الأعمال بكل اقتدار، واتخاذ القرارات الاستراتيجية المشهود في كفائتها، من هنا ولطبيعة عمل الهيئة فإن مشكلة هذه الدراسة تتجلى في محاولتها لبيان أثر القيادة الرؤيوية في فاعلية القرارات الاستراتيجية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر حيث يمكن التعبير عن هذه المشكلة من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية.

1-3 أسئلة الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة التي تم صياغتها في ضوء مشكلة الدراسة كالآتي :

1- ما ما مستوى القيادة الرؤيوية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر؟
2- ما مستوى فاعلية اتخاذ القرارات الاستراتيجية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر؟
3- ما أثر القيادة الرؤيوية بأبعادها المتمثلة في (الرؤية، القيم، الإلهام، التمكين) على فاعلية القرارات الاستراتيجية بأبعادها المتمثلة في (الملاءمة، القبول، الجودة) في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر؟

1-4 فرضيات الدراسة.

بالاعتماد على ما تم التوصل إليه في الدراسات السابقة وفي ضوء ما سبق، تسعى الدراسة الى اختبار الفرضيات الصفرية (H0) الآتية :

- الفرضية الرئيسية الأولى :

H01 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للقيادة الرؤيوية بأبعادها مجتمعة في (الرؤية، القيم، الإلهام، التمكين) على فاعلية القرارات الاستراتيجية (الملاءمة، القبول، الجودة) في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر.

وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية :

- الفرضية الفرعية الأولى :

H01-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرؤية على فاعلية القرارات الاستراتيجية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر.

الفرضية الفرعية الثانية :

H01-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للقيم على فاعلية القرارات الاستراتيجية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر.

الفرضية الفرعية الثالثة :

H01-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للإلهام على فاعلية القرارات الاستراتيجية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر.

الفرضية الفرعية الرابعة :

H01-4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتمكين على فاعلية القرارات في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر.

1-5 أهمية الدراسة.

تكمن أهمية الدراسة وتتجلى في النقاط الآتية:

- تنبع أهمية الدراسة في تناولها لهيئة الجمارك القطرية والتي تعد من أهم الهيئات العاملة في دولة قطر لما تلعبه من دور جوهري في الكثير من الجوانب لعل من أبرزها حماية الأسواق ورفد خزينة الدولة ودفع عجلة الاقتصاد بشكل عام.
- تتجلى أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول لموضوعات حديثة في القيادة من جانب القيادة الرؤيوية، والإدارة الاستراتيجية من ناحية فاعلية القرارات الاستراتيجية، حيث يمكن لها بأن تسهم في تعزيز قدرات الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر على مواجهة التأثيرات والتحديات الملمة بها، والتحوط لها عبر النظرة

ذات الرؤية بشكل يدعم من استباقيتها على التعامل مع الأحداث التي قد تنشأ مستقبلاً.

- تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها ستقوم على الربط بين متغيرات حديثة ومفاهيم تعد حديثة نسبياً وظاهرة جديدة في المنظمات بالبيئة المعاصرة، وهي كل من القيادة الرؤيوية وأثرها على فاعلية القرارات الاستراتيجية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر.
- تبرز أهمية الدراسة أيضاً بما ستتناوله من عناصر وأبعاد فرعية لمتغيراتها الرئيسية والتي تسهم في تحسين مدى ترجمة الخطط المرسومة لمستقبل ملموس وواقعي، إضافة الى تركيزها على رأس المال البشري المتمثل في القادة وفاعلية القرارات الاستراتيجية المتخذة على صعيد الإدارة العليا في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر والتي لا يمكن الوصول اليه الا بوجود كوادر بشرية ذات كفاءة عالية.

1-6 أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة الى السعي قدماً في تحديد أثر القيادة الرؤيوية على فاعلية القرارات الاستراتيجية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر، حيث أنها ستحقق الأهداف الآتية :

1- التعرف الى مفهوم القيادة الرؤيوية كأحد المواضيع الحديثة في علم الإدارة وإبراز أهم ما يتعلق بها من مواضيع فرعية، إضافة الى بيان دورها في تعزيز أعمال الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر.
2- التعرف الى مفهوم القرارات الاستراتيجية وفاعليتها ومفهومها وخصائصها ومؤشراتها ومراحلها الأساسية والتي تخدم الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر.
3- محاولة التعرف على الأهمية النسبية للقيادة الرؤيوية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر.
4- السعي الى التعرف على أثر القيادة الرؤيوية بأبعادها المتمثلة في (الرؤية، القيم، الالهام، التمكين) على فاعلية القرارات الاستراتيجية بأبعادها (الملاءمة، القبول، الجودة) في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر.

5- السعي الى التوصل الى حزمة من النتائج والاستنتاجات والتوصيات والتي قد تساهم في زيادة وتعزيز ممارسات القيادة الرؤيوية في تحسين فاعلية القرارات الاستراتيجية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر.

7-1 أنموذج الدراسة المقترح

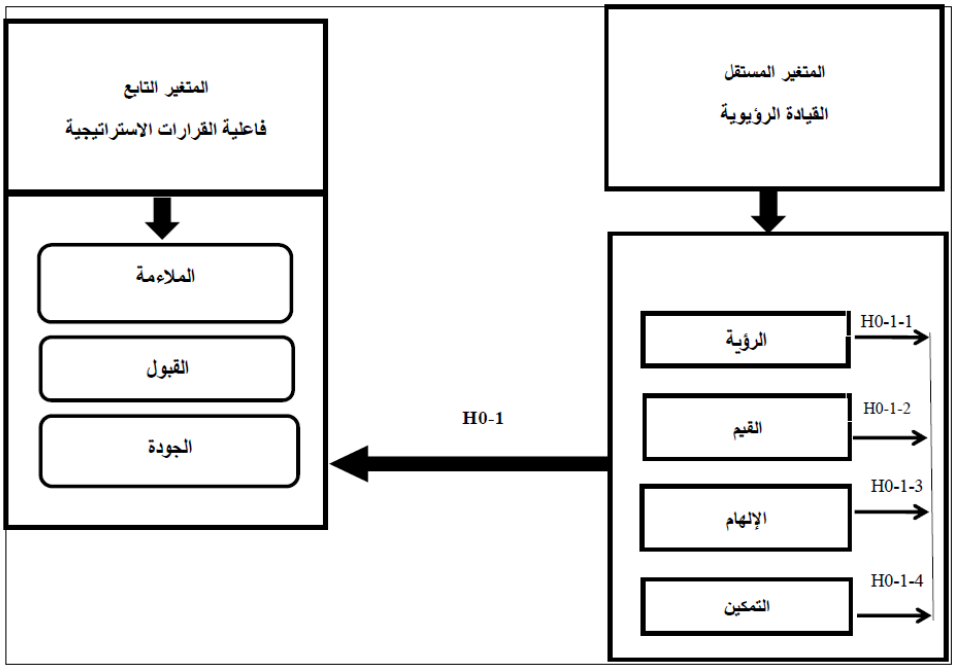

يبين الشكل الآتي أنموذج الدراسة لمتغيرها المستقل المتمثل في القيادة الرؤيوية وأبعاده الفرعية (الرؤية، القيم، الإلهام، التمكين)، ومتغيرها التابع المتمثل في فاعلية القرارات الاستراتيجية بأبعاده التالية (الملاءمة، القبول، الجودة) كما هو في الانموذج التالي :

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى الدراسات السابقة.

8-1 حدود الدراسة.

- الحدود الزمانية : خلال شهر أيلول سبتمبر من عام 2020م.
- الحدود البشرية : استقصاء آراء العاملين بالإدارة العليا في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر.
- الحدود المكانية : الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر.

- **الحدود الموضوعية العلمية : قامت الدراسة بتناول موضوع القيادة الرؤيوية بأبعادها المتمثلة في (الرؤية والالهام والقيم والتمكين)، وفاعلية القرارات الاستراتيجية بأبعادها المتمثلة في (الملاءمة، والقبول، والجودة).**

2 الاطار النظري والدراسات السابقة.

2-1 الإطار النظري.

- **القيادة الرؤيوية.**

تعد القيادة الرؤيوية من الأنماط القيادية الحديثة في علم الإدارة، حيث تعتبر حالة استشرافية للمستقبل من قبل القائد الذي يقوم من خلالها في تحديد ورسم التصورات الإيجابية لمنظمته من خلال تحفيز مواردها البشرية والكوادر العاملة ضمنها للتأكيد على حتمية الوصول الى المستقبل المشرق المرغوب به (Stam et al., 2010)، **إضافة الى أنه يمكن النظر اليها على أنها تلك القيادة التي يتم من خلالها تجنب أي تهديدات أو مواقف ذات طابع سلبي من منظور الافراد أو منظور المنظمة ككل** (Jing & Avery, 2008). **كما ويمكن تعريفها على أنها مقدرة القادة ذوي الحكمة على إقامة عملية التغيير في ثقافة منظماتهم السائدة وتسخيرها للتتوافق مع رؤيته المستقبلية** (Nguyen, 2016)، **في حين يرى البعض الى أن القيادة الرؤيوية يمكن تعريفها مفاهيمياً على أنها ذلك النمط أو الأسلوب القيادي الذي يسلط الضوء على حاجات الأفراد في المنظمة ويولي الاهتمام لقيمهم ويوضح لهم الرؤية التي قد تلبي حاجاتهم وتؤثر بهم لتنفيذ كل ما هو في المستقبل بشكل يتلائم مع الثقافة التنظيمية والاستراتيجيات المرسومة مسبقاً** (Bryman, 2011 ; Dhammika, 2016).

وتتميز القيادة الرؤيوية بالعديد من السمات والخصائص التي تجعل منها قيادة ذات خصوصية ومختلفة عن الأنماط الأخرى في القيادة، حيث أن هذا النوع من القيادة يزيد من قدرة القادة على تشجيع الأفراد على الانفتاح والتغيير التطوري، إضافة الى قدرته على تعظيم الذات وتعزيز قيم النزاهة والتعبير في الأعمال الموكلة لهم (Marques & Dhiman, 2018)، **كما وأن للقيادة الرؤيوية دور كبير في تحسين النماذج الفكرية لدى القادة وأتباعهم على حد سواء** (Margolis & Ziegert, 2016)، **اذ أنها تعزز من التواصل المفتوح وذو الفاعلية في بيئة العمل الديناميكية**

المتغيرة باستمرار، إضافة الى أنها من أبرز مظاهر وأدوات القيادة المشتركة والتي تعد من القيادات التي تتوجه في تطبيقها بيئة الأعمال المعاصرة (Sweeney et al., 2019).

- أبعاد القيادة الريؤيوية .

قامت الأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوع القيادة الرؤيوية في تحديد بعض الأبعاد الرئيسية، حيث تم اجراء بعض الدراسات الحديثة والتي تناولت هذا الموضوع في الآونة الأخيرة اذ اشارت الى أن القيادة الرؤيوية تجسدت من خلال تطور علم القيادة وأنماطها وجاءت حصيلة للدراسة المتراكمة حولها، اذ يمكن تحديد الأبعاد الرئيسية كالآتي (Cheema et al., 2015; Li & Shao, 2015; Podsakoff et al., 2016 ; McShane & Glinow, 2017; Zhou et al., 2018) :

- الرؤية : تعرف الرؤية على أنها جملة سياقية تحاول أن تعكس مستقبل المنظمة بشكل وصفي بحيث توضح شكل هذه المنظمة في الأيام المقبلة (Anshar, 2017)، في حين يمكن النظر اليها على أنها بيان رسمي يصف ما ترغب أن تحققه المنظمة على المدى الطويل وتوضح الاطار الزمني للوصول الى ما تصبوا اليه (Almog-Bareket, 2012)، في حين يمكن أن تعرف الرؤية على أنها تصور يحدد اتجاهات المنظمة في المستقبل ويمكن الوصول اليه من خلال التخطيط الاستراتيجي السليم بشكل يغطي كافة المستويات فيها(Van Knippenberg & Stam, 2014).

وتتميز الرؤية في العديد من العناصر لعل من ابرزها الاستباقية، والالهام والتحفيز، بحيث تعكس قيم المنظمات وثقافتها التنظيمية السائد (Lefkowitz, 2017)، إضافة ال ذلك فإن الرؤية تسهم بشكل كبير في تحديد توجهات المنظمة ذات الطابع المستقبلي، إضافة الى الدور الجوهري التي تلعبه في تحقيق التطوير التنظيمي في كافة أشكاله (Zhou et al., 2018). كما ويمكن حصر أهمية الرؤية في المنظمات في دورها المحوري في دعم قيم الانتماء والولاء لدى أفرادها وتحسين المواطنة التنظيمية على نحو فعال (Cheema et al., 2015)، في حين تبرز أهميتها أيضاً في اعتمادها دليل استرشادي يوضح الأهداف المستقبلية للمنظمة مما يساعدها على تحسين استغلالها للموارد (Marques & Dhiman, 2018)، أما البعض فيرى في أهمية القيم على أنها

تلعب الدور المساند والمعزز للمنظمات على اتخاذ قراراتها الاستراتيجية وتزيد من فاعليتها على نحو كبير (Van Knippenberg & Stam, 2014).

- القيم : تعد القيم من ابرز مكونات وأبعاد القيادة الرؤيوية في علم الإدارة الحديث، حيث تؤثر هذه القيم في المنظمات ككيان خاص والافراد العاملين فيها نحو تنفيذ الرؤية وتحقيقها (Bryman, 2011)، وعليه يمكن أن تلعب القيم دوراً هاماً في تعزيز المنظمات لمواردها البشرية بهدف الوصول الى أنظمة عالية الأداء، وتحسين الأداء التنظيمي برمته اذ أشارت بعض الدراسات الى وجود علاقة إيجابية بين كل من القيم السائدة لدى أفراد المنظمات وانتاجيتهم (Wang, et al., 2010)، من هنا فإن للقيادة الريؤيوية وما تحمله من قيم تعد محفزاً ايجابياً للأفراد من خلال ما تساهم به من تعرف القائد لما يمتلكه الافراد التابعين من قيم جوهرية وبالاعتماد عليها يمكنها من توجيههم للأداء بشكل استثنائي وغير متوقع (Podsakoff, et al., 2016)، وتعرف القيم من منظور آخر على انها المزيج او الخلطة السرية التي تحتوي على جميع المبادئ والمعتقدات والمعايير المكتسبة لدى الافراد والتصرفات الصادرة من قبلهم جراء تفاعلهم مع موقف معين، إضافة الى أنها الخبرة التراكمية المكتسبة اذ يمكن لها بأن تتمثل وتظهر من خلال اهتمامات الافراد وسلوكياتهم بشكل مباشر او غير مباشر(Kurland, Peretz & Hertz-Lazarowitz,, 2010)، وتتمثل أهمية القيم في المنظمات كأحد العناصر الرئيسية في تشكيل شخصية الافراد واتجاهاتهم الفردية في حين يمكن الإشارة لها على أنها جميع المعتقدات والأفكار المتصلة بالأهداف المرسومة بشكل وثيق والتي تساعد القادة على الأنماط السلوكية المرغوب بها في بيئة العمل (ميرخان وأومر، 2015).
- الإلهام : يعتبر الالهام كمكون رئيس للقيادة الرؤيوية، اذ أن القائد ذو القدرة الالهامية يعد قادراً على التأثير بالآخرين بكل اقتدار ويسهم في تغيير سلوكياتهم الحالية الى أخرى (Avramenko, 2013)، حيث يتم ذلك عبر تنشيط وتحفيز الآخرين لتقبل التغيير والتكيف مع الوضع الجديد وغرس الايمان لديهم بالرؤية الخاصة به (Daft, 2015, 434)، ويمكن الإشارة الى العملية الالهامية على انها جهد تشاركي يتم من خلال التعاون الجماعي بين

القادة والموظفين في المنظمة وذلك من خلال تزويد القادة لهم من دعم تحفيزي ومعنوي وتمكين يساعدهم من تحمل المسؤوليات بكل ثقة ويسهم في تحقيق النجاح (Rowe, 2012, 231)، وتكمن أهمية الإلهام كسمة قيادية بارزة بحيث يتم من خلالها تعزيز الاحترام وضمان الكرامة للأتباع إضافة الى إرساء مبادئ النزاهة والشفافية في العمل حيث أن القدرة الالهامية لدى القائد تساعده من احداث التغيير المنشود وتحقيق التطوير للممارسات العلية جميعها (Li & Shao, 2015). كما ويضمن الالهام ضمن القيادة الرؤيوية إيجاد التغيير الجذري والتحول المستمر بكل مرونة ويسر للمنظمات (Avramenko, 2013).

- التمكين : يعد التمكين ابرز الأمور الواجب ضمانها في القيادة الرؤيوية اذ ينظر اليه على أنه مفهوم مساند للرؤية وذلك من خلال توزيع المهام والصلاحيات للافراد وجعلهم جزء محوري في المنظمات (Berraies et al., 2014)، حيث يمكن الإشارة الى مفهوم التمكين على أنه حزمة من الممارسات التشجيعية للموظفين ضمن بيئتهم وتشمل ثقافتهم التنظيمية، حيث يعظم هذا المفهوم قيمة المسؤولية الفردية في كافة المستويات (McShane & Glinow, 2017)، إضافة الى ذلك يعد التمكين السلطة الإدارية الهادفة الى تحقيق جملة من المصالح المنظمية على الأمد الطويل والمتصلة في تحقيق الأهداف المستقبلية بكل اقتدار (Voegtlin, et al., 2015)، في حين يرى البعض الى أن مفهوم التمكين يعد على أنه ذلك الشعور المتصف بالقوة والهادف لاتخاذ القرارات حيال الأعمال في المنظمات (Brown & Harvey, 2006, 241)، أما البعض فإنه يعتبر التمكين استراتيجية إدارية وقيادية تتضمن الحوافز المشجعة لاطلاق العنان للقوى الكامنة عند الافراد بغية اشراكهم ضمن العمليات التخطيطية الرامية لرسم مستقبل المنظمة (Voegtlin, et al., 2015)، ويتضمن التمكين العديد من العناصر المتمثلة في المعلومات والمعرفة والقوة والمكافئات، اذ أن ابرز مظاهر التمكين يمكن ايجازها في تفويض الصلاحيات والتدريب والتعليم، والمشاركة في اتخاذ وصنع القرارات، والعمل على تنفيذ الرؤية (الدوري وصالح، 2009، 34)، إضافة الى ذلك فإن للتمكين أهمية بالغة في تحسين المشاركة

الداخلية، ودعم استقلالية الافراد، وتعزيز فاعلية تأثيرهم في المنظمة ككل (Alazzaz & Whyte, 2015)، وللتمكين عدة تصنيفات لعل من ابرزها التمكين الهيكلي، والتمكين النفسي والمعنوي ويتم التنوع في تبني هذه الأنواع بحسب المنظمة ومجال عملها وطبيعة نشاطها، وتتجلى أهمية التمكين كبعد من أبعاد القيادة الرؤيوية في العديد من الجوانب لعل من ابرزها التأثير الإيجابي، وتحسين جودة الأعمال المقدمة، وتعزيز رضا العاملين (Kim & Yi, 2017)، إضافة الى ذلك فإن التمكين يزيد من ثقة الافراد بأنفسهم، ويرفع الإنتاجية ويحقق النمو على نحو فعال (Appelbaum et al., 2015)

1.1-2 فاعلية القرارات الاستراتيجية.

تعرف عملية اتخاذ القرارات على أنها الآلية التي يتم من خلالها تحويل الإرادة او الرغبة الى فعل معين، حيث أن عملية اتخاذ القرارات تعد المرحلة الوسيطة بين البدء بالتفكير والتطبيق بالفعل، إضافة الى أنها تعني المفاضلة والاختيار بين الأفعال الممكنة أو حتى المحتملة (Rousseau, 2018)، ويتمخض عن هذه العملية مجموعة من القرارات الاستراتيجية وغير الاستراتيجية حيث يرى كل من (جميل واحمد، 2019) أن القرارات الاستراتيجية تعد بمثابة مرجع يتم من خلاله تحديد رسالة المنظمة وتوجهها ويتم اعتمادها من قبل الإدارة العليا وتعتبر عالية المخاطر والأهمية لانها قد تمس كيان المنظمات ووجودها حتى، في حين يرى (طالب، 2020) في القرار الاستراتيجي على أنه ذلك القرار الذي يتطلب اتخاذه دراسة جادة ودقيقة للبيئة الداخلية والخارجية للمنظمات والقيام بتحليلها على نحو سليم بحيث يتم اتخاذه في الأحداث المؤثرة على مستقبل المنظمة ولا يقع ضمن القرارات الروتينية المتكررة.

وعليه يمكن النظر الى هذا النوع من القرارات على أنه ذلك القرار الذي يساهم في حل المشاكل ذات التعقيد البيئي العالي والتي تحقق أهداف المنظمة وتزيد من قيمتها بحيث يتم تنفيذها في كافة المستويات الإدارية (Rousseau, 2018)، في حين تعرف على أنها تلك القرارات ذات البعد الاستراتيجي والتي تعد طويلة الأجل في محتواها، وتستند الى الخطط الاستراتيجية المرسومة مسبقاً في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعة

(Leiblein et al., 2018)، أما Haessler (2020) يؤكد أن القرارات الاستراتيجية تعرف على أنها تلك القرارات الاستثنائية التي يتم صياغتها في المنظمات بالوقت الحالي لمواجهة التحديات المستقبلية في البيئة المحيطة بها وتركز على فهم انسيابية صنع القرار من خلالها وتتطلب مهارات قيادية إبداعية ورؤيوية للاحاطة في هذه المتغيرات على النحو المطلوب (Haessler, 2020)، وتمر عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية في عدة مراحل بشكل عام والتي تتمثل في تحديد المشكلة، وتحديد معايير القرار، ووضع أوزان لهذه المعايير، ووضع الحلول البديلة، ومن ثم تحليل البدائل، واختيار البديل الأفضل، وتنفيذ البديل الذي تم اختياره (القرار) وأخيراً تأتي مرحلة تقييم فاعلية القرار (Judge & Talaulicar, 2017).

- أهمية القرارات الاستراتيجية واتخاذها للمنظمات

تمت الإشارة الى أهمية القرارات الاستراتيجية في الكثير من الأدبيات السابقة والتي تباينت في مضمونها بحسب المجال التي تم النظر اليها من خلاله، وعليه يمكن حصر أهمية القرارات الاستراتيجية في المنظمات كما يلي :

- تسهم في تحديد الرؤية المستقبلية للمنظمات من خلال تأثيرها في مستقبل المنظمة وخططها بعيدة المدى (Samba et al., 2018).
- تساعد الإدارة العليا على رسم الأهداف التنظيمية المستقبلية الطامحة الى تحقيقها مما يحفزها على الدخول في استثمارات جديدة مضمونة النجاح (Lovallo & Sibony, 2018).
- يمكن اعتبارها وسيلة أساسية تركز على جوهر العمليات الإدارية في المنظمات مما يضمن لها تحقيق أهدافها ذات البعد المستقبلي (Dinçer et al., 2019).
- تساهم في زيادة أرباح المنظمات وتعزيزها لميزتها التنافسية من خلال ما تطرحه من أهداف واقعية يمكن تنفيذها بكل اقتدرا (Galavotti, 2019).
- يمكن من خلالها تحسين التنبؤ البيئي للمنظمات وزيادة قدرتها على استشعار كل ما يحيط بها (Bourgoin et al., 2018).
- تعد أداة فعالة لتحسين مستويات الجودة المقدمة من قبل المنظمات سواء كانت خدمات او منتجات (Kauppila, 2018).

- **خصائص القرارات الاستراتيجية**

وتختلف القرارات الاستراتيجية عن القرارات غير الاستراتيجية أو العادية الروتينية في العديد من الجوانب، حيث يسعى هذا النوع من القرارات الى الاهتمام بالعملاء او الزبائن من خلال السعي الى زيادة رضاهم عن الخدمات او المنتجات المقدمة لهم (Judge & Talaulicar, 2017)، **إضافة الى سعي المنظمات الى اشباع حاجاتهم ورغباتهم على نحو فعال** (Leiblein et al., 2018)، **وعليه فإن القرارات الاستراتيجية تعتم بطبيعتها بالمتغيرات البيئية الداخلية والخارجية، وتأثيراتها على المنظمة على المدى الطويل، اذ تعد هذه القرارات مستقبلية صرفة** (Haessler, 2020). **كما ويركز هذا النوع من القرارات في منظورها الاستراتيجي على التحول الجذري في ممارسات المنظمات وتتعلق بالميزة التنافسية اذ يعتمد القرار الاستراتيجي على الجودة والالتزام وتقديم التسهيلات اللازمة** (Galavotti, 2019).

ويمكن الإشارة الى خصائص القرارات الاستراتيجية في ما تتضمنه من سرعة المنظمة في تطبيقها للاستراتيجيات وملائمة التوقيت (Samba et al., 2018)، **إضافة الى تشجيعها لأفراد المنظمة على المشاركة في تصميم وصياغة الاستراتيجية بغض النظر عن مستوياتهم الوظيفية والإدارية** (Kauppila, 2018)، **إضافة الى أن هذه القرارات الاستراتيجية تتسم بالمرونة في تحديد خياراتها الاستراتيجية التي يمكن إعادة صياغتها** (Leiblein et al., 2018)، **وأخيراً فإن القرارات الاستراتيجية تعنى بالابتكار والتجديد الاستراتيجي اذ لا بد من القيام بتخصيص موارد كافية لضمان نجاحها وديمومتها** (Dinçer et al., 2019).

- **أبعاد القرارات الاستراتيجية.**

هنالك العديد من الابعاد الخاصة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتي تم التوصل اليها من خلال الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، حيث يمكن الإشارة الى أهم هذه الابعاد كالآتي (Hautz et al., 2017; Leiblein et al., 2018; Khalifa, 2020) :

1- **البعد الرقابي : وذلك من خلال مقارنة النتائج المتحققة بالأهداف المخطط لها بشكل يحدد الانحرافات الإيجابية أو السلبية لأداء المنظمات.**

2- **البعد التنبؤي: حيث أن القرارات الاستراتيجية يمكن لها أن تلعب دور كبير في عملية التنبؤ من خلال صحتها وسهولة استخدامها.**

3- **البعد الواقعي : ويعني أن القرارات الاستراتيجية لا بد منها أن تجعل المنظمات قادرة على رسم صورة دقيقة حول وضعها والتركيز على القيام بسلوكيات متوازنة لحشد طاقاتها.**

4- **البعد التنافسي: ويمكن الإشارة الى أن القرارات الاستراتيجية لا بد من أن تعكس المهارات والموارد والتقنيات بشكل متناسق للوصول الى أكبر قدر من المنافع لخدمة عملاءها وتحقيق رضاهم وإيجاد الاختلاف والانفرادية عن المنافسين الآخرين.**

- **مؤشرات فاعلية القرارات الاستراتيجية**

يمكن أن تنحصر المؤشرات الخاصة في تحديد فاعلية القرارات الاستراتيجية في المنظمات من خلال ما تركيزها على ما هو معم في صنع القرار المستقبلي بعيد المدى (Ibatova et al., 2018)، بحيث لا بد لها من أن تتضمن معلومات تتسم بالمنطقية والتناسق اذ لا بد من أن تكون مناسبة وملائمة ومناسبة للمنظمات وطبيعة عملها (Drobyazko et al., 2019)، إضافة الى أن تكون مبنية على التفكير الموضوعي المرتكز على البديهة والشخصية لدى أفراد الإدارة العليا والمقدرة على توظيف الخبرات المعرفية لديهم (Mumford et al., 2017). كما ويمكن الإشارة الى فاعليتها من خلال قدرتها على التحليل الدقيق للمشكلات بحيث لا بد أن تعتمد على معلومات صحيحة وسليمة ومن مصادرة موثوقة (Borissova et al., 2019)، وعليه لا بد أن تتسم بالموثوقية والمرونة لتكون سهلة الاستخدام والتطبيق الصحيح (Galavotti, 2019)، وأن تتضمن لأكبر قدر ممكن من المعلومات والتي تدعم بدورها وجهة رأي صانع القرار المستنيرة وأن تتمتع بالملاءمةالكافية للاستخدام في الظروف الطارئة وأن تتمتع بالقبول الكافي (Kauppila, 2018).

وفي السياق ذاته فقد اعتمدت الدراسة الحالية على ثلاثة مكونات خاصة رئيسية كمتغيرات فرعية لفاعلية القرارات الاستراتيجية والمتمثلة في الملاءمة، القبول، الجودة كما يلي :

- **الملاءمة: وينظر الى الملاءمةكأحد أبعاد فاعلية اتخاذ القرارات الاستراتيجية بأنها لا بد من أن تكون مركزية أي يتم اتخاذها من قبل المستويات العليا** (Mack & Szulanski, 2017)**، وأن تكون ملائمة من حيث الزمان أي تكون طويلة الأمد وتغطي فترات زمانية طويلة، وأن تكون حتمية أي لا بد من اتخاذها لكي تتمكن المنظمات بناء قراراتها الجوهرية بالاعتماد عليها سواء كانت قارات تمويلية أو تشغيلية أو إدارية** (Gratton & Scott, 2017)**. كما وينظر الى مدى ملائمتها بالنسبة للمنظمات من جانب تضمينها لتحمل المخاطرة كون أن القرارات بعيدة المدى تحدد النجاح او الفشل للمنظمات** (طالب، 2020)**، في حين لا بد من ان تتسم القرارات الاستراتيجية بالرشد والعقلانية وأن تكون متوائمة وملائمة من ناحية تخصيصها للموارد بكل اقتدار** (Crespo & Aurélio, 2020)
- **القبول: يعتمد قبول القرارات الاستراتيجية وفاعليتها على العديد من العناصر المهمة في المنظمات، حيث لا بد من أن يتم قبولها لعدة مسببات لعل من ابرزها الانسجام مع السياسات والإجراءات المتبعة فيها (جميل واحمد، 2019)، إضافة الى أن بعض المنظمات تقوم في تحليل هذه القرارات وتضمينها لأكبر قدر ممكن من المعلومات** (Dinçer et al., 2019)**، اذ يتوقف قبول هذه القرارات على مدى قدرتها على عكس انطباع متخذ القرار حول آثارها** (Samba et al., 2018)**، إضافة الى أن القبول يعتمد أيضاً على عنصر التوقيت بحيث لا بد من أن يتم اللجوء اليها في الوقت الصحيح (عبد النور، 2018). كما ويرى كل من** Robbins & Judge (2013, 182) **الى أن قبول القرارات الاستراتيجية المتخذة من قبل الإدارة يعتمد على بعض مواصفات للقرار ذاته، حيث لا بد منه أن يراعي البعد النفسي والأخلاقي لدى الافراد في المنظمات، إضافة الى أن يتسم بالتفكير الرؤيوي الدقيق بحيث يتم قبوله بشكل أكبر من قبل العاملين مما يجعل المنظمة اكثر كفاءة وفاعلية في حل مشكلاتها القائمة أو المشكلات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها في مضمار عملها.**
- **الجودة: تعد الجودة من أهم أبعاد فاعلية القرارات الاستراتيجية، والتي تم الإشارة اليها في الدراسات ذات الصلة اذ يمكن النظر الى الجودة وارتباطها في**

فاعلية هذا النوع من القرارات في اعتماديتها على المعلومات المجمعة حول البيئة الداخلية والخارجية للمنظمات (Wu & Tiao, 2018)، وعليه فإن الإدارة الاستراتيجية لا بد من أن توجه جهودها لتحديد احتياجاتها الفعلية من المعلومات والت لا بد منها أن تتمتع بخصائص محددة يمكن لها بأن تؤثر في جودة القرارات التي سيتم اتخاذها من قبل الإدارة العليا وعلى المستوى الاستراتيجي (Judge & Talaulicar, 2017). كما وأن جودة القرارات الاستراتيجية تزيد من فاعلية القرارات الاستراتيجية في سياقها الرامي الى تحسين كافة العمليات والأنشطة في المنظمات، وعليه فإن جودة القرارات ذات البعد الاستراتيجي يمكن أن تتمثل في مجموعة من الخصاص والتي بدورها ترفع من فاعلية محتوى القرار ومضمونه، اذ لا بد من أن تكون القرارات من ناحية الجودة دقيقة بحيث تكون خالية من الأخطاء (Kearney et al., 2019)، وأن تكون ذات شمول واسع النطاق حيث لا بد لها أن تغطي جميع جوانب القرار والموضوع قيد الدراسة (Ugoani, 2019)، إضافة الى ضرورة بأن تكون واقعية وذات تكلفة منخفضة بحيث تكون كلفة المعلومات أقل من كلفة القرار (Tornjanski et al., 2017).

2-2 الدراسات السابقة.

اشارت العديد من الدراسات الى موضوع القيادة الرؤيوية وأخرى تناولت فاعلية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وعليه يمكن ذكر بعض الدراسات السابقة ذات الصلة في موضوعات الدراسة كالآتي :

أولاً : الدراسات التي تناولت القيادة الرؤيوية.

قامت دراسة (البلوي، 2011) الى بيان دور القيادة ذات الرؤية في تحديد التوجه الاستراتيجي: دراسة تطبيقية على المؤسسات العامة في دولة قطر، اذ خلصت بنتائجها الى أن تصورات العاملين في المؤسسات المبحوثة للقيادة الرؤيوية جاءت بمستويات متوسطة، في حين كانت تصوراتهم حول أبعاد التوجه الاستراتيجي مرتفعة. كما وقد اشارت الدراسة الى وجود أثر إيجابي للقيادة الرؤيوية في التوجه الاستراتيجية.

أما دراسة الزعبي (2012) والتي سعت الى بيان أثر الرؤية الاستراتيجية للمنظمة وعلاقة القادة الإداريين بالتابعين على عملية اتخاذ القرار في الشركات الصناعية فقد أظهرت في نتائجها الى وجود اثر إيجابي للرؤية الاستراتيجية للشركات الصناعية وابعادها الفرعية المتمثلة في تحديد الأهداف الاستراتيجية، ورسالة الشركة ورؤيتها وعلاقة القادة الإداريين بالأتباع على عملية اتخاذ القرارات في الشركات المبحوثة.

في حين أكدت دراسة فندي وآخرون (2013) والهادفة الى بيان أثر تطبيق أساليب إدارة الانطباع على أدوار القيادة الرؤيوية: دراسة وصفية تحليلية في وزارة النقل والمواصلات في نتائجها الى وجود علاقة ارتباطية بين أساليب إدارة الانطباع وأدوار القيادة الرؤوية، إضافة الى أن التطبيق السليم لأساليب إدارة الانطباع يساهم في تعزيز أدوار القيادة الرؤيوية ونجاحها.

أما دراسة (Taylor et al., 2014) فقد قامت على بيان القيادة الرؤيوية وعلاقتها بالفعالية التنظيمية في المنظمات غير الربحية في أمريكا، حيث خلصت في نتائجها الى وجود علاقة ذات تأثير إيجابي للقيادة الرؤوية على الفعالية التنظيمية المتصورة، إضافة الى وجود علاقة لسلوكيات القيادات العليا على الفعالية التنظيمية، وأن القادة الرؤيويون يقومون في تسهيل أهداف الفعالية التنظيمية للأفراد المرؤوسين بشكل أكبر في منظماتهم، وأن استخدام وتبني أسلوب القيادة الرؤيوية يساهم في تطوير الممارسات العملية لدى الافراد المرؤوسين يمكن الوصول اليه من خلال التدريب والتطوير لصقل مهاراتهم للتأثير بشكل أكبر على الفعالية التنظيمية في المنظمات المبحوثة.

في حين أظهرت دراسة ميرخان وأومر(2015) والهادفة الى بيان دور أبعاد القيادة الرؤيوية في تفعيل عمليات إدارة المعرفة: دراسة تحليلية لآراء عينة من أعضاء الهيئة التدريسية في كليات جامعة صلاح الدين- أربيل في نتائجها الى وجود أثر إيجابي للقيادة الرؤيوية على تفعيل عمليات المعرفة في الجامعة المبحوثة، ووجود تفاوت في اللجوء الى القيادة الرؤيوية كاسلوب فيها حيث جاءت بمستويات منخفضة نسبياً، إضافة الى وجود تطبيق كبير لعمليات المعرفة لدى عينة الدراسة.

وقد قدمت دراسة (Mupa, 2015) التي سلطت الضوء على القيادة الرؤيوية لإدارة مؤسسات التعليم العالي المبتكرة: مسارات القيادة في بيئة متغيرة في نتائجها الى

أن القيادة الرؤيوية تتطلب مهارات خاصة لدى القادة للتغيير المنهج والابتكاري، وأنه لا بد من أن تتمتع القيادة بالقدرة على إيجاد وانشاء ثقافة عمل تنظيمية تجعل من كل فرد يفكر في طرق القيام بالعمل بأساليب جديدة، وقد أظهرت الدراسة الى أن تشجيع التطوير المهني الأكاديمي يعتبر طريق مفيد للقيادة الرؤيوية ويتم ذلك عبر وضع برامج تلبي كل حاجات المؤسسات التعليمية، إضافة الى ان القيادة الرؤيوية يمكن اعتبارها من الاستراتيجيات التحفيزية والتطويرية في المنظمات مع تضمينها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخلق المناخ الملائم للابتكار.

وقد عكفت دراسة (Cheema et al., 2015) الى هدفت الى تناول موضوع إشراك الموظفين والقيادة الرؤيوية: التأثير على رضا العملاء والموظفين والتي أظهرت في نتائجها لوجود علاقة كبيرة لمشاركة الموظفين وتوجيه الرؤية والالتزام العاطفي على رضا العملاء والموظفين، إضافة الى أن الالتزام العاطفي له تأثير أكبر من توجيه الرؤية على الموظفين من توجيه الرؤية في المطاعم المبحوثة.

وبينت نتائج دراسة (Dhammika, 2016) والتي هدفت الى تناول القيادة الرؤيوية والالتزام التنظيمي: التأثير الوسيط لتبادل الأعضاء القياديين الى وجود علاقة إيجابية وهامة بين القيادة الرؤيوية والالتزام التنظيمي، إضافة الى اكتشاف أثر غير مباشر متباين يفسر من تبادل الأدوار القيادية في العلاقة بين القيادة الرؤيوية والالتزام التنظيمي

كما وأظهرت نتائج دراسة (Anshar, 2017) والتي سعت الى بيان تأثير كل من القيادة الرؤيوية، والتعلم المنظمي والسلوك المبتكر في أداء الجمارك الأندونيسية الى أن القيادة الرؤيوية وتعلم المنظمة والسلوك المبتكر كعوامل رئيسية لها تأثير مباشر وايجابي على الأداء، وأن لكل من أسلوب القيادة الرؤيوية والتعلم المنظمي تأثير إيجابي على السلوك المبتكر وأن للعوامل السابقة أثر كبير في تحسين أداء الموظفين في الجمارك مما يحسن من ممارسة أعمالهم الروتينية وفقاً للرؤية المرسومة لهم.

أما دراسة (عذيب، 2019) والهادفة الى بيان دور الإدارة بالرؤية المشتركة بأبعادها المتمثلة في (الاتصال الفعال، والرؤية بالاعتقاد، والمرونة) في تعزيز التسويق الإبداعي بأبعاده المتمثلة في (الطلاقة والمرونة، والأصالة) في الشركة العامة للصناعات الكهربائية، حيث خلصت في نتائجها الى وجود اثر دال احصائي لابعاد الرؤية المشتركة

على عناصر التسويق الإبداعي في الشركة المبحوثة وأن الموظفين يدركون هذه الرؤية ويقومون بتطبيقها في خططهم وقراراتهم الاستراتيجية.

أما دراسة (Zhou et al., 2018) والتي هدفت الى بيان مدى العلاقة بين القيادة الرؤيوية وابداع الموظفين في جمهورية الصين الشعبية فقد خلصت في نتائجها الى وجود علاقة إيجابية ارتباطية بين القيادة الرؤيوية وابداع الموظفين في الشركات المبحوثة، وأن العلاقة تتوسط بشكل إيجابي من خلال تبادل معارف الموظفين ومشاركتها، إضافة الى أن التوجه نحو هدف التعلم للموظف يعزز من العلاقة بين القيادة الرؤيوية وتقاسم المعارف ومشاركتها، في حين ان التوجه نحو الأداء للموظفين يضعف في هذه العلاقة.

ثانياً: الدراسات التي تناولت فاعلية القرارات الاستراتيجية.

هدفت دراسة عثمان (2017) الى اختبار أثر عناصر الذكاء الاستراتيجي بأبعاده المتمثلة في (الاستشراف والرؤية الاستراتيجية وتحفيز العاملين والتفكير النظامي والتحالفات الاستراتيجية) على فاعلية اتخاذ القرارات، اذ توصلت بنتائجها الى وجود أثر إيجابي للذكاء الاستراتيجي بأبعاده على فاعلية اتخاذ القرارات ولا سيما الرؤية الاستراتيجية .

أما دراسة عبد النور (2018) والهادفة الى طرح تحليل الأسس النظرية لمداخل اتخاذ القرارات الاستراتيجية فقد توصلت في نتائجها الى أن مدخل الحدس يلعب دوراً مهم وأساسي في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية لا سيما عنصر السرعة في اتخاذ القرارات، ووجود دور كبير للمعرفة المبنية على الخبرات والمعارف الضمنية والوقائع والنماذج والمفاهيم في فاعلية القرارات الاستراتيجية. في حين توصلت دراسة دراسة جميل وأحمد (2019) والهادفة الى التعرف لأثر أنماط الاتصالات الإدارية كمتغير تفسيري وسيط في فاعلية القرارات الاستراتيجية في المديرية العامة للتربية في محافظة الأنبار في العراق، حيث أشارت في نتائجها الى وجود أثر إيجابي لأنماط الاتصالات الإدارية في القرارات الاستراتيجية وفاعليتها.

كما وهدفت دراسة (Abuzaid et al., 2019) الى معرفة تأثير القيادة التحويلية على فعالية القرار الاستراتيجي اذ خلصت في نتائجها الى أن القيادة التحويلية تؤثر بشكل إيجابي على فعالية القرار الاستراتيجي. وعليه يجب أن تستثمر

المنظمات أكثر لبناء قدرة القيادة التحويلية لمديريها وتزويدهم ببرامج تدريبية مناسبة في جوانب مختلفة من القيادة، إضافة الى ضرورة بأن تسعى إلى تعزيز فعالية القرارات الاستراتيجية من خلال جذب وتعيين المديرين الذين لديهم سمات القيادة الرئيسية.

أما دراسة (Tilba & Baddeley, 2019) والهادفة الى بيان فاعلية اتخاذ القرارات الاستراتيجية من منظور سلوكي في إدارة صندوق المعاشات التقاعدية في المملكة المتحدة، اذ خلصت في نتائجها الى القادة يواجهون قيودًا معلوماتية واجتماعية نفسية عندما يتخذون القرارات الاستراتيجية ، مما يؤدي غالبًا إلى فقدان القيمة داخل استثمارات صندوق التقاعد إضافة الى وجود اثر إيجابي للتحيزات السلوكية والتفكير الجماعي على اتخاذ القرار بشأن نتائج المستثمرين.

أما دراسة طالب (2020) والتي سعت الى بيان أثر إعادة هندسة العمليات (الهندرة) بأبعادها المتمثلة في (دعم والتزام القيادة، وإعادة بناء الهيكل التنظيمي، وتمكين العاملين، وتكنولوجيا المعلومات، والاستعداد للتغيير) في عملية اتخاذ القرارات بأبعادها المتمثلة في (الرشد والشمول، ودرجة الاتفاق، والسلوك السياسي) كدراسة ميدانية على كلية التربية في الجامعة المستنصرية في جمهورية العراق، حيث توصلت في نتائجها الى وجود علاقة ارتباط معنوية بين أبعاد الهندرة مجتمعة على عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية وفاعليتها.

فيما يرى كل من (Annushkina & Regazzo, 2020) في نتائج دراسته حول القرارات الاستراتيجية الفعالة في الأعمال التجارية الدولية الى ضرورة أن يتم اتخاذ القرارات الاستراتيجية حيال التوسع والتدويل في ظروف يكتنفها عدن اليقين وذلك من خلال النظر الى الفرص المتاحة في المستقبل، واستخدام التأثير على الآخرين بغية تحقيق الأهداف من قبل القادة، إضافة الى اتخاذ القرارات البنية على الاجماع والقرارات ذات البعد العملي والمبتكرة والريادية مما يتيح وجود استراتيجية تخدم رؤية المنظمات

3 الطريقة والاجراءات.

3-1 منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بغية جمع البيانات واخضاعها للتحليل الاحصائي اللازم، اذ يتميز هذا المنهج في وصف الظواهر في المجتمع المبحوث للتوصل الى نتائج الدراسة والهادفة الى بيان أثر القيادة الرؤيوية على فاعلية القرارات الاستراتيجية في الهيئة العامة للجمارك القطرية حيث سيتم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لاختبار الفرضيات.

3-2 مجتمع وعينة الدراسة : تكون مجتمع الدراسة الحالية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر، حيث بلغ عدد العاملين فيها بحسب دائرة الموارد البشرية (3000) موظف تقريباً، في حين تكونت عينة الدراسة من العاملين في الهيئة بمسميات وظيفية محددة والبالغ عددهم (81) من أصل المناصب الادارية العليا والبالغ عددها (201) وبنسبة (40%) تم اختيارهم بأسلوب العينة القصدية.

3-3 وحدة المعاينة: تألفت وحدة المعاينة في هذه الدراسة في كل من (رئيس الهيئة، مساعدي الرئيس، المدراء الاداريون، رؤساء الأقسام) في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر، والبالغ عددهم (201) كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (1) توزيع وحدة المعاينة.

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
رئيس الهيئة	1	%1
مساعد رئيس الهيئة	4	%5
مدير إدارة	12	%15
رئيس قسم	37	%46
وظائف إدارية أخرى	27	%33
المجموع	81	%100

3-4 أداة الدراسة : بهدف جمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات هذه الدراسة قام الباحث بتطوير استبانة معتمدة على مقياس ليكارت الخماسي لقياس مدى موافقة المستجيب مع فقرات الإستبانة وضمن الأوزان التالية: موافق بشدة (5) علامات، وموافق (4) علامات، وموافق بدرجة متوسطة (3) علامات، وغير موافق

علامتان، وغير موافق بشدة علامة واحدة. ويبين الجدول رقم (3) مجالات الإجابة وأوزانها:

جدول (2) مجالات الإجابة وأوزانها

الدرجة	5	4	3	2	1
مستوى الموافقة	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة حيادية	غير موافق	غير موافق بشدة

3-5 صدق الأداة : ليتمكن الباحث من التأكد من الصدق الظاهري وصدق المحتوى قام في عرض الاستبانة على نخبة من الأكاديميين في الجامعات الأردنية للاستئناس برأيهم حول مناسبة صياغة فقراتها لغوياً وعلمياً، وعليه قد قام الباحثان باختبار الصدق الظاهري بغية التعرف على ارتباطية الأسئلة ومدى صلتها بمتغيرات الدراسة، حيث تم وضع تقديرات بحسب المعادلة الآتية (Sekaran, 2010):

طول الفئة = الحد الأعلى (5) – الحد الأدنى (1) / عدد الفئات (3).

$$(5-1)/3 = 3/4 = 1.33$$

وبذلك تكون المستويات المعتمدة لاتخاذ القرار كما هو مبين في جدول (3) على النحو الاتي:

الجدول (3): المعيار الإحصائي لتفسير المتوسطات الحسابية وتقديراتها

المستوى	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
الأول	من 1.00 – أقل من 2.34	بدرجة منخفضة
الثاني	من 2.34 – أقل من 3.68	بدرجة متوسطة
الثالث	من 3.68 – أقل من 5.00	بدرجة مرتفعة

6-3 ثبات أداة الدراسة: قام الباحث في اختبار صدق أداة دراستها من خلال اللجوء الى استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) ، حيث تعد النسبة المقبولة علمياً 60% فأكثر في الدراسات الإنسانية والاجتماعية.

جدول (4) نتائج اختبار كرونباخ الفا

الرقم	المتغير	عدد الفقرات	قيمة الفا
1	الرؤية	5	0.795
2	القيم	5	0.841
3	الإلهام	5	0.896

4	التمكين	5	0.901
5	الملاءمة	6	0.866
6	القبول	6	0.848
7	الجودة	6	0.891
	المجموع العام	38	0.863

يتبين من الجدول السابق الخاص بنتائج اختبار كرونباخ الفا ان كافة قيمة الفا هي اعلى من 60% وهي النسبة المقبوله لاعتماد ان هناك ثبات في اجابات افراد العينة، وقد بلغت قيمة الفا للمجموع العام للفقرات (0.863).

7-3 متغيرات الدراسة :

- **المتغير المستقل : القيادة الرؤيوية بأبعاده المتمثلة في (الرؤية، القيم، الإلهام، التمكين).**
- **المتغير التابع : فاعلية القرارات الاستراتيجية بأبعاده المتمثلة في (الملاءمة، القبول، الجودة)**

4-عرض النتائج واختبار الفرضيات

- **الاحصاء الوصفي**
  - **الخصائص الديموغرافية**

بعد أن تم توزيع الاستبانة على المستجيبين واسترجاعها منهم وللتأكد من قدرتهم على الإجابة على فقراتها يمكن عرض الخصائص الديموغرافية الخاصة بهم بعد استخدام الإحصاء الوصفي للتعرف على تكرارات المتغيرات الديموغرافية للعينة ونسبها كما يلي :

جدول رقم (5) : الخصائص الديموغرافية

النوع الاجتماعي	التكرار	النسبة%
ذكر	75	%92
انثى	6	%8
المجموع	81	%100
العمر	التكرار	النسبة %
اقل من 25	12	%15
25-الى اقل من30 سنة	21	%26
من 30 – الى أقل من 35 سنة	14	%17
من 35 -الى أقل من 40 سنة	23	%28
40 سنة فاكثر	11	%14

المجموع	81	%100
سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
5 سنوات فاقل	14	%17
من 5-الى أقل من 10 سنوات	19	%23
من 10 -الى أقل من 15 سنة	32	%40
15 سنة فاكثر	16	%20
المجموع	81	%100
المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة %
رئيس الهيئة	1	%1
مساعد رئيس	4	%5
مدير إدارة	12	%15
رئيس قسم	37	%46
وظائف إدارية اخرى	27	%33
المجموع	81	%100

من واقع الجدول أعلاه وفي جانب النوع الاجتماعي بلغت نسبة الاناث (8%) بينما بلغت نسبة الذكور (92%) بالمقارنة مع اجمالي العينة يلاحظ ان نسبة الذكور اعلى بكثير ويستدل من هذه النسبة على اهتمام الهيئة بالتعيين من كلا الجنسين وقد تعود نسبة الزيادة في الذكور لطبيعة عمل الهيئة، أما من ناحية العمر، يبين الجدول السابق ان اعلى نسبة قد كانت للفئة العمرية (35-40) حيث بلغ عددهم 23 فردا يشكلون ما نسبته (28%) من اجمالي العينة اما ادنى نسبة فقد كانت لمن تزيد اعمارهم عن اربعين سنة حيث بلغ عددهم 11 وبنسبة (14%) وتراوحت بقية الاعمار بين الفئتين ، يلاحظ ان معظم افراد العينة من الشباب ويعود ذلك لحرص الهيئة واهتمامها باستقطاب فئة الشباب لطبيعة أعمالها وأنشطتها .

أما بجانب الخبرة يبين ان غالبية افراد العينة من فئة الخبرة (من 10- 15 سنة) حيث بلغ عددهم 32 فردا يشكلون ما نسبته (40%) بالمقارنة مع اجمالي العينة اما ادنى فئة خبرة فقد كانت لمن خبراتهم (5 سنوات فأقل) ويبلغ عددهم 14 فردا يشكلون ما نسبته (17%)، ويعزى ذلك لاعتماد الهيئة على خبرات ومهارات محددة في المناصب الإدارية العليا بأعمالها.

وأخيراً من ناحية المسمى الوظيفي يبين الجدول السابق ان غالبية افراد العينة من فئة المسمى الوظيفي (رئيس قسم) حيث بلغ عددهم 37 فردا يشكلون ما نسبته (46%) تقريباً بالمقارنة مع اجمالي العينة اما ادنى فئة مسمى وظيفي فقد كانت (رئيس ومساعد رئيس) ويبلغ عددهم 5 أفراد يشكلون ما نسبته (6%) مجتمعين، ويعزى ذلك لمحدودية المناصب الإدارية بحسب الهيكل التنظيمي في الهيئة، في حين تعزى نسبة الموظفين الإداريين لنمط الإدارة السائد في الهيئة والذي يعتمد على تنويع المهام الموكلة لأفرادها وطبيعة الأعمال المتغيرة بشكل مستمر، وهذا يعني بأن الهيئة تحرص على وجود كوادر كفؤة وقادرة على إتمام وإنجاز المهام الموكلة اليها بكل كفاءة.

- المتغير المستقل : القيادة الرؤيوية

ويتضمن هذا المتغير كل من الابعاد الآتية:

- الرؤية

جدول رقم(6) الاوساط الحسابية والانحراف المعيارية للمتغير الرؤية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاهمية
1	لدى الهيئة رؤية تمتاز بالوضوح وتعكس أهدافها المستقبلية.	4.21	0.213	2	مرتفعة
2	ترتبط رؤية الهيئة بحدود زمنية وتعاد صياغتها بشكل دوري.	4.36	0.785	1	مرتفعة
3	يتم شرح الرؤية وايصالها لجميع موظفي الهيئة وهم بدراية بها.	3.95	0.698	4	مرتفعة
4	تعد رؤية الهيئة المعتمدة تحفيزية وتشجعنا على تنفيذها.	3.89	0.881	5	مرتفعة
5	تسهم رؤية الهيئة في تعزيز قيم الانتماء لدينا.	4.11	0.864	3	مرتفعة

يتبين من الجدول اعلاه ان اعلى الاوساط الحسابية قد بلغ (4.36) وبانحراف معياري قدره (0.785)،ويعود لاجابات الفقرة التي نصت على ترتبط رؤية الهيئة بحدود زمنية وتعاد صياغتها بشكل دوري. اما ادنى الاوساط الحسابية فقد بلغ (3.89) وبانحراف معياري قدره (0.881) ويعود لاجابات الفقرة التي نصت على تعد رؤية الهيئة المعتمدة تحفيزية وتشجعنا على تنفيذها. وقد تراوحت بقية الاوساط الحسابية لاجابات

المبحوثين بين هذين المتوسطين مما يشر الى ان كافة الاوساط الحسابية قد كانت مرتفعة .

- القيم

جدول رقم (7)الاوساط الحسابية والانحراف المعيارية للمتغير القيم

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاهمية
6	للهيئة قيم جوهرية خاصة بها تقوم في غرسها في ذواتنا.	3.861	0.968	3	مرتفعة
7	تحرص الهيئة على تعزيز بعض القيم السلوكية لدينا لعكسها ضمن أعمالنا.	3.76	0.774	4	مرتفعة
8	تسعى الهيئة الى ترجمة فلسفتها من خلال مجموعة من القيم الجوهرية لدينا.	3.52	0.874	5	متوسطة
9	تلعب قيم الهيئة دوراً محوري في تعزيز اخلاقيات العمل لدينا.	4.101	0.116	1	مرتفعة
10	تؤمن الهيئة أن لقيم العمل الجماعي دور كبير في تحقيق أهدافها الاستراتجية.	3.961	1.23	2	مرتفعة

يتبين من الجدول اعلاه ان اعلى الاوساط الحسابية قد بلغ (4.101) وبانحراف معياري قدره (0.116)،ويعود لاجابات الفقرة التي نصت على تلعب قيم الهيئة دوراً محوري في تعزيز اخلاقيات العمل لدينا. اما ادنى الاوساط الحسابية فقد بلغ (3.52) وبانحراف معياري قدره (0.874) ويعود لاجابات الفقرة التي نصت على تسعى الهيئة الى ترجمة فلسفتها من خلال مجموعة من القيم الجوهرية لدينا.. وقد تراوحت بقية الاوساط الحسابية لاجابات المبحوثين بين هذين المتوسطين مما يشر الى ان كافة الاوساط الحسابية قد كانت مرتفعة .عدا ادنى الاوساط الحسابية فقد كان متوسط الاهمية.

- الالهام

جدول رقم (8)الاوساط الحسابية والانحراف المعيارية للمتغير الالهام

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاهمية
11	تقوم الهيئة باعتبار الالهام مصدر هام لإحداث التأثيرات في سلوكياتنا على النحو المرغوب به.	4.250	1.23	1	مرتفعة
12	يوظف قادة الهيئة الالهام كأحد الممارسات العملية في أعمالنا.	4.222	1.36	2	مرتفعة

13	يحرص القادة في الهيئة على الهامنا بشكل فردي مما يحقق لدينا تحفيزاً داخلياً اتجاه التغيير.	4.10	0.895	3	مرتفعة
14	تسعى الهيئة الى الهامنا بكيفية التعامل مع المشكلات اليومية التي تواجهنا في بيئة العمل.	3.790	0.663	5	مرتفعة
15	تسهم استراتيجية الهيئة المتبعة من خلال توظيف الالهام وتجسيده ببناء ثقافة ملهمة لنا.	3.952	0.636	4	مرتفعة

تبين من الجدول اعلاه ان اعلى الاوساط الحسابية قد بلغ (4.250) **وبانحراف معياري قدره** (1.230)**،ويعود لاجابات الفقرة التي نصت على تقوم الهيئة باعتبار الالهام مصدر هام لإحداث التأثيرات في سلوكياتنا على النحو المرغوب به. اما ادنى الاوساط الحسابية فقد بلغ** (3.790) **وبانحراف معياري قدره** (0.663) **ويعود لاجابات الفقرة التي نصت على تسعى الهيئة الى الهامنا بكيفية التعامل مع المشكلات اليومية التي تواجهنا في بيئة العمل. وقد تراوحت بقية الاوساط الحسابية لاجابات المبحوثين بين هذين المتوسطين مما يشر الى ان كافة الاوساط الحسابية قد كانت مرتفعة**

- **التمكين .**

جدول رقم (9)الاوساط الحسابية والانحراف المعيارية للمتغير التمكين

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاهمية
16	لدى الهيئة سياسات وإجراءات محددة لتفويض الصلاحيات وتوزيعها علينا.	3.91	0.895	5	مرتفعة
17	تسعى الهيئة الى منحنا التمكين اللازم لقيامنا بأعمالنا باستقلالية تامة.	4.350	0.758	2	مرتفعة
18	تؤمن الهيئة بأن التمكين يعتبر عنصر استراتيجي يسهم في تحقيق أهدافها الرؤيوية من خلالنا.	4.22	0.635	4	مرتفعة
19	تدرك الهيئة بأن التمكين الناجح لنا يساهم في تعزيز ثقتنا بأنفسنا مما يؤدي الى زيادة جدارتنا الوظيفية.	4.25	0.857	3	مرتفعة
20	يزيد التمكين الممنوح لنا من قبل الهيئة بزيادة الرضا الوظيفي لدينا.	4.61	0.966	1	مرتفعة

يتبين من الجدول اعلاه ان اعلى الاوساط الحسابية قد بلغ (4.610) **وبانحراف معياري قدره** (0.966)**،ويعود لاجابات الفقرة التي نصت على يزيد التمكين**

المنوح لنا من قبل الهيئة بزيادة الرضا الوظيفي لدينا. اما ادنى الاوساط الحسابية فقد بلغ (3.91) **وبانحراف معياري قدره** (0.895) **ويعود لاجابات الفقرة التي نصت على لدى الهيئة سياسات وإجراءات محددة لتفويض الصلاحيات وتوزيعها علينا وقد تراوحت بقية الاوساط الحسابية لاجابات المبحوثين بين هذين المتوسطين مما يشر الى ان كافة الاوساط الحسابية قد كانت مرتفعة**

المتغير التابع : فاعلية القرارات الاستراتيجية

ويتضمن هذا المتغير كل من الأبعاد الفرعية الآتية:

- **الملاءمة**

جدول رقم(10) الاوساط الحسابية والانحراف المعيارية للمتغير الملاءمة

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاهمية
21	تعد القرارات التي يتم اتخاذها من قبل قادة الهيئة ملائمة من ناحية التوقيت.	4.325	0.587	3	مرتفعة
22	يقوم القادة في الهيئة باتخاذ القرارات الملاءمةللثقافة التنظيمية السائدة في الهيئة.	4.221	1.236	4	مرتفعة
23	تسهم القرارات المتخذة من قبل قادة الهيئة في تطوير إجراءات العمل والأساليب المتبعة لدينا.	4.652	0.985	1	مرتفعة
24	تعد القرارات المتخذة من قبل القادة في الهيئة ملائمة للظروف الحالية.	4.111	0.868	5	مرتفعة
25	يمكن للقرارات الاستراتيجية المتخذة من قبل القادة في الهيئة في حل المشكلات التي تواجهها.	4.361	0.745	2	مرتفعة
26	يتم اتخاذ القرارات الاستراتيجية من قبل قادتنا بالاعتماد على المعلومات المجمعة حول بيئة العمل بشكل يجعلها شاملة لكافة جوانب الهيئة.	3.92	0.855	6	مرتفعة

يتبين من الجدول اعلاه ان اعلى الاوساط الحسابية قد بلغ (4.652) **وبانحراف معياري قدره** (0.985)**،ويعود لاجابات الفقرة التي نصت على تسهم القرارات المتخذة من قبل قادة الهيئة في تطوير إجراءات العمل والأساليب المتبعة لدينا. اما ادنى الاوساط الحسابية فقد بلغ** (3.92) **وبانحراف معياري قدره** (0.855) **ويعود لاجابات الفقرة التي نصت على يتم اتخاذ القرارات الاستراتيجية من قبل قادتنا بالاعتماد على المعلومات المجمعة حول بيئة العمل بشكل يجعلها شاملة لكافة جوانب الهيئة وقد**

تراوحت بقية الاوساط الحسابية لاجابات المبحوثين بين هذين المتوسطين مما يشر الى ان كافة الاوساط الحسابية قد كانت مرتفعة.

- القبول

جدول رقم (11)الاوساط الحسابية والانحراف المعيارية للمتغير القبول

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاهمية
27	تعد القرارات الاستراتيجية التي يتم اتخذاها من قبل القادة واقعية.	4.223	1.223	3	مرتفعة
28	تتوائم القرارات الاستراتيجية المتخذة من قبل الهيئة مع معتقداتنا وقيمنا الذاتية.	4.251	0.968	2	مرتفعة
29	يمكن الاعتماد على القرارات الاستراتيجية التي يتم اتخاذها من قبل القادة بشكل كبير.	4.331	0.977	1	مرتفعة
30	تتناسب القرارات الاستراتيجية المتخذة من قبل قادة الهيئة مع خبراتنا المعرفية.	3.986	0.865	4	مرتفعة
31	يتم تنفيذ القرارات الاستراتيجية المتخذة من قبل الهيئة في حدود الموارد المادية والتكنولوجية المتاحة فيها.	3.921	0.748	5	مرتفعة
32	تعد القرارات الاستراتيجية المتخذة من قبل القادة عقلانية وتسهم في تعزيز الحكم الرشيد في الهيئة.	3.785	0.698	6	مرتفعة

يتبين من الجدول اعلاه ان اعلى الاوساط الحسابية قد بلغ (4.331) وبانحراف معياري قدره (0.977)،ويعود لاجابات الفقرة التي نصت على يمكن الاعتماد على القرارات الاستراتيجية التي يتم اتخاذها من قبل القادة بشكل كبير. اما ادنى الاوساط الحسابية فقد بلغ (3.785) وبانحراف معياري قدره (0.698) ويعود لاجابات الفقرة التي نصت على تعد القرارات الاستراتيجية المتخذة من قبل القادة عقلانية وتسهم في تعزيز الحكم الرشيد في الهيئة وقد تراوحت بقية الاوساط الحسابية لاجابات المبحوثين بين هذين المتوسطين مما يشر الى ان كافة الاوساط الحسابية قد كانت مرتفعة.

- الجودة

جدول رقم (12)الاوساط الحسابية والانحراف المعيارية للمتغير الجودة

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاهمية
33	تلعب القرارات الاستراتيجية المتخذة من قبل قادة الهيئة في تحسين جودة العمل لدينا.	4.521	0.954	1	مرتفعة
34	يقوم قادة الهيئة في وضع معايير خاصة للقرارات الاستراتيجية على سبيل المثال (خفض التكاليف، الاعتمادية، المواصفات ..الخ(	4.36	0.025	2	مرتفعة
35	تسعى الهيئة في اتخاذ قرارات استراتيجية ذات بعد ابداعي بحيث يمكن اعتبارها من البدائل القابلة للتطبيق.	4.021	0.451	4	مرتفعة
36	تتسم القرارات الاستراتيجية التي يتم اتخاذها من قبل قادتنا في المرونة الكافية.	4.332	0.962	3	مرتفعة
37	تأخذ القرارات الاستراتيجية نهجاً إدارياً شاملاً يقوم على أساس احداث التغيرات الإيجابية الجذرية لكافة جوانب الهيئة.	3.787	0.874	6	مرتفعة
38	تسعى الهيئة باستمرار الى المحاولة للوصول الى الرضا لدى المتعاملين معها من خلال اشباع حاجاتهم ورغباتهم وفقاً لتوقعاتهم.	3.958	0.886	5	مرتفعة

يتبين من الجدول اعلاه ان اعلى الاوساط الحسابية قد بلغ (4.521) **وبانحراف معياري قدره** (0.954)**،ويعود لاجابات الفقرة التي نصت على تلعب القرارات الاستراتيجية المتخذة من قبل قادة الهيئة في تحسين جودة العمل لدينا اما ادنى الاوساط الحسابية فقد بلغ** (3.787) **وبانحراف معياري قدره** (0.874) **ويعود لاجابات الفقرة التي نصت على تأخذ القرارات الاستراتيجية نهجاً إدارياً شاملاً يقوم على أساس احداث التغيرات الإيجابية الجذرية لكافة جوانب الهيئة وقد تراوحت بقية الاوساط الحسابية لاجابات المبحوثين بين هذين المتوسطين مما يشر الى ان كافة الاوساط الحسابية قد كانت مرتفعة.**

- اختبار فرضيات الدراسة

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية التي نصت على:

H01 : **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية** ($\alpha \leq 0.05$) **للقيادة الرؤيوية بأبعادها مجتمعة في (الرؤية، القيم، الإلهام، التمكين) على فاعلية القرارات الاستراتيجية (الملاءمة، القبول، الجودة) في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر.**

جدول (13) رقم نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

المتغير	B	Std.error	Beta	t	Sig
ثابت	0.450	0.421		4.621	0.000
الرؤية	0.631	0.695	0.231	3.261	0.000
القيم	0.016	1.324	0.040	0.821	0.510
الالهام	0.336	2.364	0.211	3.162	0.000
التمكين	0.821	0.481	0.312	4.21	0.000
R: .640 R2 0.409 ,F: 6.244 Sig (0.000)					

بينت نتائج الجدول اعلاه ان هناك علاقة ايجابية بين القيادة الرؤيوية بابعادها (الرؤية، القيم، الإلهام، التمكين) و فاعلية القرارات الاستراتيجية (الملاءمة، القبول، الجودة) في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.640)، كما بينت النتائج ان القيادة الرؤيوية بابعادها (الرؤية، القيم، الإلهام، التمكين) استطاعت تفسير ما نسبته (40.9%) من تباين فاعلية القرارات الاستراتيجية (الملاءمة، القبول، الجودة).

ويتضح من الجدول ان قيمة f قد بلغت (6.244) وبمستوى دلالة احصائية (0.000) مما يعني عدم قبول الفرضية الصفرية التي نصت على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للقيادة الرؤيوية بأبعادها مجتمعة في (الرؤية، القيم، الإلهام، التمكين) على فاعلية القرارات الاستراتيجية (الملاءمة، القبول، الجودة) في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر، وبالتالي قبول الفرضية البديلة والتاكيد على ان هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للقيادة الرؤيوية بأبعادها مجتمعة في (الرؤية، القيم، الإلهام، التمكين) على فاعلية القرارات الاستراتيجية (الملاءمة، القبول، الجودة) في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر.

وكذلك يتبين من الجدول ان كافة ابعاد المتغيرلا المستقل القيادة الرؤيوية لها اثر دال احصائيا على فاعية القرارات الاستراتيجية عدا بعد القيم والذي لم يكن له اثر دال احصائي.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى التي نصت على:

H01-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرؤية على فاعلية القرارات الاستراتيجية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر.

جدول رقم(14) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى

المتغير	B	Std.error	Beta	t	Sig
ثابت	-0.210	1.625	-	-1.241	0.021
الرؤية	0.031	.0632	0.214	2.145	0.036
R: 0.421 R2:0.177 ,F: 3.427 Sig (0.021)					

يتبين من الجدول اعلاه ان هناك علاقة ارتباط ايجابية بين الرؤية وفاعلية القرارات الاستراتيجية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.421)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (0.177) مما يعني ان المتغير المستقل استطاع تفسير هذه النسبة من تباين المتغير التابع .

ويتضح من الجدول ان قيمة f قد بلغت (3.427) وبمستوى دلالة احصائية قدرها (0.021) مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي نصت على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرؤية على فاعلية القرارات الاستراتيجية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرؤية على فاعلية القرارات الاستراتيجية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية التي نصت على:

H01-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للقيم على فاعلية القرارات الاستراتيجية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر.

جدول رقم (15) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

المتغير	B	Std.error	Beta	t	Sig
ثابت	.621	2.614		3.65	0.00
القيم	0.531	1.961	0.246	3.680	0.00
R: 0.523 R2 :0.273 ,F: 7.321 Sig (0.000)					

يتبين من الجدول اعلاه ان هناك علاقة ارتباط ايجابية بين القيم وفاعلية القرارات الاستراتيجية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.523)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (0.273) مما يعني ان المتغير المستقل استطاع تفسير هذه النسبة من تباين المتغير التابع .

ويتضح من الجدول ان قيمة f قد بلغت (7.321) وبمستوى دلالة احصائية قدرها (0.000) مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي نصت على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للقيم على فاعلية القرارات الاستراتيجية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للقيم على فاعلية القرارات الاستراتيجية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة التي نصت على :

H01-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للإلهام على فاعلية القرارات الاستراتيجية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر.

جدول رقم (16) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

المتغير	B	Std.error	Beta	t	Sig
ثابت	0.287	1.365		4.325	0.000
الالهام	0.634	2.634	0.524	4.682	0.000
R: 0.580 R2:0.336 ,F: 6.389 Sig (0.000)					

يتبين من الجدول اعلاه ان هناك علاقة ارتباط ايجابية بين الالهام وفاعلية القرارات الاستراتيجية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.580)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (0.336) مما يعني ان المتغير المستقل استطاع تفسير هذه النسبة من تباين المتغير التابع .

ويتضح من الجدول ان قيمة f قد بلغت (6.389) وبمستوى دلالة احصائية قدرها (0.000) مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي نصت على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للالهام على فاعلية القرارات الاستراتيجية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للالهام على فاعلية القرارات الاستراتيجية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة التي نصت على :

H01-4 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتمكين على فاعلية القرارات في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر.

جدول رقم (17) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

المتغير	B	Std.error	Beta	t	Sig
ثابت	-0.361	1.689		-2.698	0.010
التمكين	0.824	0.236	0.428	-3.628	0.000
R: 0.369 R2: 0.136 ,F: 4.870 Sig (0.000)					

يتبين من الجدول اعلاه ان هناك علاقة ارتباط ايجابية بين التمكين وفاعلية القرارات الاستراتيجية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.369)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (0.136) مما يعني ان المتغير المستقل استطاع تفسير هذه النسبة من تباين المتغير التابع .

ويتضح من الجدول ان قيمة f قد بلغت (4.870) وبمستوى دلالة احصائية قدرها (0.000) مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي نصت على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتمكين على فاعلية القرارات الاستراتيجية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتمكين على فاعلية القرارات الاستراتيجية في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر.

مناقشة النتائج

بينت نتائج الدراسة وجود اثر دال احصائيا للقيادة الرؤيوية بأبعادها مجتمعة في (الرؤية، القيم، الإلهام، التمكين) على فاعلية القرارات الاستراتيجية (الملاءمة، القبول، الجودة) في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر، كما يتضح ان القيم لم تكن دالة احصائيا عند ادخال تاثيرها بشكل مجتمع مع الابعاد الاخرى الا انه عند اختبار تاثير القيم على فاعلية القرارات الاستراتيجية كان لها اثر دال احصائياً.

بينت النتائج وجود اثر دال احصائيا للرؤية على فاعلية القرارات الاستراتيجية (الملاءمة، القبول، الجودة) في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر

بينت النتائج وجود اثر دال احصائيا للالهام على فاعلية القرارات الاستراتيجية (الملاءمة، القبول، الجودة) في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر

بينت النتائج وجود اثر دال احصائيا للتمكين على فاعلية القرارات الاستراتيجية (الملاءمة، القبول، الجودة) في الهيئة العامة للجمارك في دولة قطر.

التوصيات :

بناء على نتائج الدراسة تمت التوصيه بضرورة زيادة التركيز على القيم المنظمية كاحد ابعاد القيادة الرؤيوية من خلال تعزيز دور ادارة الموارد البشرية في ذلك،بالاضافة الى اقتراح دراسات مستقبلية تتضمن ابعاد اخرى للقيادة ومقارنتها مع النتائج الحالية.

المراجع

المراجع باللغة العربية

البلوي، عوض. (2011). *دور القيادة ذات الرؤية في تحديد التوجه الاستراتيجي: دراسة تطبيقية على المؤسسات العامة في دولة قطر*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

جميل، عمر وأحمد، سامر (2019). أنماط الاتصالات الإدارية وتأثيرها في فاعلية اتخاذ القرارات الاستراتيجية: دراسة تحليلية لآراء عينة من المدراء في المديرية العامة لتربية الأنبار، مجلة الدنانير، 15 (1). 206- 235.

الزعبي، فيصل. (2012). *أثر الرؤية الاستراتيجية للمنظمة وعلاقة القادة الإداريين بالتابعين على عملية اتخاذ القرار في الشركات الصناعية*، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان ، الأردن.

طالب، مصطفى (2020). إعادة هندسة العمليات الإدارية (الهندره) وأثرها في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية: دراسة ميدانية على كلية التربية في الجامعة المستنصرية- العراق، مجلة العلوم الإدارية والمالية، 26 (117)، 255-274.

عبد النور، دحاك (2018)، تحليل الأسس النظرية لمداخل اتخاذ القرارات الاستراتيجية، مجلة الاقتصاد الصناعي، 14 (1)، 242-260.

عثمان، مزمل (2017). اختبار أثر عناصر الذكاء الاستراتيجي على فاعلية اتخاذ القرارات : دراسة حالة في مؤسسة الشرق للصحافة والنشر- المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، 1(1)، 165- 181.

عذيب، عامر. (2019). الإدارة بالرؤية المشتركة وانعكاساتها على التسويق الإبداعي: بحث استطلاعي لعينة من موظفي الشركة العامة للصناعات الكهربائية، *مجلة الإدارة والاقتصاد*، جامعة بغداد، 14(25)، 152-167.

فندي، علي و كاظم، هديل و طه، أسماء. (2013). اثر تطبيق أساليب ادارة الانطباع على ادوار القيادة الرؤيوية .*مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*، 1(34)، 87-118.

ميرخان، خالد، وشيروان، أومر (2015). دور أبعاد القيادة الرؤيوية في تفعيل عمليات إدارة المعرفة: دراسة تحليلية لآراء عينة من أعضاء الهيئة التدريسية في كليات جامعة صلاح الدين في أربيل، *مجلة جامعة دهوك العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 18(1)، 352-377.

المراجع باللغة الانجليزية

Abuzaid, A. N., Al-Ma'aitah, N., Al-Haraisa, Y. E., & Al-Tarawneh, K. I. (2019). Examining the Impact of Transformational Leadership on the Strategic Decisions Effectiveness of Jordanian Microfinance Companies. *International Review of Management and Marketing*, *9*(2), 76.

Alazzaz, F., & Whyte, A. (2015). Linking employee empowerment with productivity in off-site construction. *Engineering, **Construction and Architectural Management***, *22*(1), 21-37.

Almog-Bareket, G. (2012). Visionary leadership in business schools: an institutional framework. ***Journal of management development***, *31*(4), 431-440.

Annushkina, O. E., & Regazzo, A. (2020). Strategic Decisions in International Business. In *The Art of Going Global* (pp. 131-153). Palgrave Macmillan, Cham.

Anshar, M. (2017). The impact of visionary leadership, learning organization and innovative behavior to performance of customs and excise functional. ***IJHCM (International Journal of Human Capital Management)***, *1*(02), 52-60.

Appelbaum, S. H., Karasek, R., Lapointe, F., & Quelch, K. (2015). Employee empowerment: factors affecting the consequent success or failure (Part II). ***Industrial and commercial training***, *47*(1), 23-30.

Avramenko, A. (2013). Inspiration at work: is it an oxymoron?. ***Baltic Journal of Management***, *9*(1), 113-130.

Berraies, S., Chaher, M., & Yahia, K. B. (2014). Employee empowerment and its importance for trust, innovation and organizational performance. ***Business Management and Strategy***, *5*(2), 82-103.

Borissova, D., Korsemov, D., & Mustakerov, I. (2019, September). Multi-criteria decision making problem for doing business: comparison between approaches of individual and group decision making. In *IFIP International Conference on Computer Information Systems and Industrial Management* (pp. 385-396). Springer, Cham.

Bourgoin, A., Marchessaux, F., & Bencherki, N. (2018). We need to talk about strategy: How to conduct effective strategic dialogue. *Business Horizons*, *61*(4), 587-597.

Brown, D. R. and Harvey, D., (2006), ***An Experimental approach to organization development***, 7th Edition, Pearson Prentice Hall, New Jersey, U.S.A.

Bryman, A. (2011). ***The SAGE handbook of leadership***. Sage Publications.

Cheema, S., Akram, A., & Javed, F. (2015). Employee engagement and visionary leadership: Impact on customer and employee satisfaction. ***Journal of Business Studies Quarterly***, *7*(2), 139-152.

Cheema, S., Akram, A., & Javed, F. (2015). Employee engagement and visionary leadership: Impact on customer and employee satisfaction. ***Journal of Business Studies Quarterly***, *7*(2), 139-152.

Crespo, N. F., & Aurélio, D. (2020). Between domestic and international new ventures: the relevance of entrepreneurs' and firms' characteristics. *European Journal of International Management*, *14*(1), 28-54.

Daft, R. L. (2015). ***Organization theory and design***. Cengage learning.

Dhammika, K. (2016). Visionary Leadership and Organizational Commitment: The Mediating Effect of Leader Member Exchange (LMX). ***Wayamba Journal of Management***, *4*(1).121-143.

Dinçer, H., Yüksel, S., & Çetiner, İ. T. (2019). Strategy selection for organizational performance of Turkish banking sector with the integrated multi-dimensional decision-making approach. In *Handbook of research on contemporary approaches in management and organizational strategy* (pp. 273-291). IGI Global.

Drobyazko, S., Okulich-Kazarin, V., Rogovyi, A., Goltvenko, O., & Marova, S. (2019). Factors of influence on the sustainable development in the strategy management of corporations. *Academy of Strategic Management Journal*, *18*, 1-5.

Galavotti, I. (2019). Strategic Decisions: Theoretical Foundations of Organizational Decision-Making. In *Experience and Learning in Corporate Acquisitions* (pp. 1-39). Palgrave Macmillan, Cham.

Gratton, L., & Scott, A. (2017). The corporate implications of longer lives. *MIT Sloan Management Review*, *58*(3), 63.

Haessler, P. (2020). Strategic Decisions between Short-Term Profit and Sustainability. *Administrative Sciences*, *10*(3), 63.

Hautz, J., Seidl, D., & Whittington, R. (2017). Open strategy: Dimensions, dilemmas, dynamics. *Long Range Planning*, *50*(3), 298-309.

Ibatova, A., Kuzmenko, V., & Klychova, G. (2018). Key performance indicators of management consulting. *Management Science Letters*, *8*(5), 475-482.

Jing, F. F., & Avery, G. C. (2008). Missing links in understanding the relationship between leadership and organizational performance. ***International Business & Economics Research Journal***, *7*(5)., 115-139.

Judge, W. Q., & Talaulicar, T. (2017). Board involvement in the strategic decision making process: A comprehensive review. *Annals of Corporate Governance*, *2*(2), 51-169.

Kauppila, O. P., Bizzi, L., & Obstfeld, D. (2018). Connecting and creating: tertius iungens, individual creativity, and strategic decision processes. *Strategic Management Journal*, *39*(3), 697-719.

Kearney, E., Shemla, M., van Knippenberg, D., & Scholz, F. A. (2019). A paradox perspective on the interactive effects of visionary and empowering leadership. *Organizational Behavior and Human Decision Processes*, *155*, 20-30.

Khalifa, A. S. (2020). Strategy, nonstrategy and no strategy. *Journal of Strategy and Management*.1 (2), 28-41.

Kim, D. S., & Yi, S. G. (2017). The Effects of Job Characteristics and Empowerment on Job satisfaction of ERP System Users of Small/Medium Businesses. ***Journal of Digital Convergence***, *15*(3), 119-128.

Kurland, H., Peretz, H., & Hertz-Lazarowitz, R. (2010). Leadership style and organizational learning: the mediate effect of school vision. ***Journal of Educational Administration***, *48*(1), 7-30.

Leiblein, M. J., Reuer, J. J., & Zenger, T. (2018). What makes a decision strategic?. *Strategy Science*, *3*(4), 558-573.

Leiblein, M. J., Reuer, J. J., & Zenger, T. (2018). What makes a decision strategic?. *Strategy Science*, *3*(4), 558-573.

Li, J., & Shao, J. (2015). Literature review on increasing association of modern-day leadership with charisma and inspiration. ***Industrial Engineering and Manufacturing Technology***, 12(4), 131-134.

Lovallo, D., & Sibony, O. (2018). Broadening the frame: How behavioral strategy redefines strategic decisions. *Strategy Science*, *3*(4), 658-667.

Mack, D. Z., & Szulanski, G. (2017). Opening up: how centralization affects participation and inclusion in strategy making. *Long Range Planning*, *50*(3), 385-396.

Margolis, J. A., & Ziegert, J. C. (2016). Vertical flow of collectivistic leadership: An examination of the cascade of visionary leadership across levels. ***The Leadership Quarterly***, *27*(2), 334-348.

Marques, J., & Dhiman, S. (2018). ***Engaged Leadership***. Springer International Publishing.

McShane, S., & Glinow, M. A. V. (2017). ***Organizational behavior***. USA: McGraw-Hill Education.

Mumford, M. D., Todd, E. M., Higgs, C., & McIntosh, T. (2017). Cognitive skills and leadership performance: The nine critical skills. *The Leadership Quarterly*, *28*(1), 24-39.

Nguyen, Q., Kuntz, J. R., Näswall, K., & Malinen, S. (2016). Employee resilience and leadership styles: The moderating role of proactive personality and optimism. ***New Zealand Journal of Psychology*** , 45(2), 13.

Podsakoff, P. M., Mackenzie, S. B., & Podsakoff, N. P. (2016). Organizational citizenship behavior: introduction and overview of the handbook. ***In The Oxford Handbook of Organizational Citizenship Behavior***. New York, NY: Oxford University Press.

Pollanen, R., Abdel-Maksoud, A., Elbanna, S., & Mahama, H. (2017). Relationships between strategic performance measures, strategic decision-making, and organizational performance: empirical evidence from Canadian public organizations. *Public Management Review*, *19*(5), 725-746.

Rousseau, D. M. (2018). Making evidence-based organizational decisions in an uncertain world. *Organizational Dynamics*, *47*(3), 1-12.

Rowe, W. G., & Guerrero, L. (2012). ***Cases in leadership***. Sage.

Samba, C., Van Knippenberg, D., & Miller, C. C. (2018). The impact of strategic dissent on organizational outcomes: A meta-analytic integration. *Strategic Management Journal*, *39*(2), 379-402.

Stam, D. A., Van Knippenberg, D., & Wisse, B. (2010). The role of regulatory fit in visionary leadership. ***Journal of Organizational Behavior***, *31*(4), 499-518.

Sweeney, A., Clarke, N., & Higgs, M. (2019). Shared leadership in commercial organizations: A systematic review of definitions, theoretical frameworks and organizational outcomes. ***International Journal of Management Reviews***, *21*(1), 115-136.

Taylor, C., J. Cornelius, C., & Colvin, K. (2014). Visionary leadership and its relationship to organizational effectiveness. ***Leadership & Organization Development Journal***, *35*(6), 566-583.

Tilba, A., & Baddeley, M. (2019, July). UK Pension Fund Governance and Effectiveness of Strategic Decision-Making: A Behavioral Perspective. In *Academy of Management Proceedings* (Vol. 2019,

No. 1, p. 11683). Briarcliff Manor, NY 10510: Academy of Management.

Tornjanski, V., Marinkovic, S., & Jancic, Z. (2017). Towards sustainability: Effective operations strategies, quality management and operational excellence in banking. *Amfiteatru Economic*, *19*(44), 79.-92.

Ugoani, J. (2019). Effective Management Decision Making and Operational Effectiveness in Nigeria. *Amity Business Journal*, 7 (2), 1-8.

Van Knippenberg, D., & Stam, D. (2014). Visionary leadership. ***The Oxford handbook of leadership and organizations***, *241*, 259.

Voegtlin, C., Boehm, S. A., & Bruch, H. (2015). How to empower employees: using training to enhance work units' collective empowerment. ***International Journal of Manpower***, *36*(3), 354-373.

Wang, D., Waldman, D. A., & Zhang, Z. (2014). A meta-analysis of shared leadership and team effectiveness. ***Journal of applied psychology***, *99*(2), 181.

Wu, J. Z., & Tiao, P. J. (2018). A validation scheme for intelligent and effective multiple criteria decision-making. *Applied Soft Computing*, *68*, 866-872.

Zhou, L., Zhao, S., Tian, F., Zhang, X., & Chen, S. (2018). Visionary leadership and employee creativity in China. ***International Journal of Manpower***, *39*(1), 93-105.

Zhou, L., Zhao, S., Tian, F., Zhang, X., & Chen, S. (2018). Visionary leadership and employee creativity in China. ***International Journal of Manpower***, *39*(1), 93-105.

السياحة المستدامة كقاعدة أساسية لإرساء تنمية اقتصادية واجتماعية: تجربة الجزائر

الدكتورة: سارة مسالي
جامعة محمد الصديق بن يحي. ولاية جيجل.
الجزائر

الملخص:

يشكل القطاع السياحي العصب الرئيسي المحرك لاقتصاديات عدة بلدان صناعية، وكذا البلدان في طور النمو، وتختلف نظرة كل من الدول المتقدمة والدول النامية إلى السياحة كتطور المناطق المعزولة، تحقيق التكامل الاقتصادي، تحقيق رفاهية مجتمعاته... بينما تعتبر الثانية السياحة إحدى قواعد إرساء التنمية الاقتصادية وهذا بتشجيع السياحة الخارجية التي تحقق فائضا من العملة الصعبة الضروري لتمويل عملية التنمية. من جهة أخرى، فإن سرعة نمو هذا النشاط له اثار إيجابية وسلبية ملموسة على مختلف جوانب البلد السياحي خاصة الجانب البيئي، كون زيادة عدد السياح له ارتباط مباشر مع استنزاف الثروات الطبيعية وتلويث المتاحات السياحية الطبيعية.

من هنا تحاول ولاية جيجل، وهي إحدى أجمل الوجهات الساحلية في الجزائر التي تجمع بين جمال الطبيعة الخضراء وسحر شواطئها، العمل على تطوير السياحة في إطار الاستدامة بهدف الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية، وذلك حتى ترقى لمتطلبات السياح فتحافظ على جاذبيتها من جهة، وتتمكن من تحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية المحلية وحفظ حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية المتجددة من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: السياحة المستدامة، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، اثار السياحة، ولاية جيجل.

Abstract

The tourism sector is considered to be the main nerve for the economy of several industrial countries and the developing countries as well. Both of the developing and the developed countries view tourism in a different way. The developed countries seek to use tourism to develop the remote areas, achieve an economic sufficiency, and assure the well-being of its societies. On the other hand, the developing countries consider tourism as a solid base to establish economic development by encouraging the external tourism that achieves the necessary currency surplus to fund the process of development. However, the excessive paste of this activity has positive and negative effects on different sides of the country; especially the environmental one. The increase in the number of tourists has a direct link to the severe exploitation of natural resources and the pollution of natural spaces as well.

On this note, Jijel city, which is one of the most memorizing travel destination in Algeria that joins the beauty of the green nature and the charm of the blue beaches, seeks to develop tourism on the long term and use the natural resources rationally so as to rise to the expectations of the tourist and maintain its appeal on one side, and achieve economic prosperity, social and local well-being, and preserve the rights of the upcoming generations to enjoy renewable natural resources on the other side.

Keywords: Sustainable tourism, economic development, social development, tourism effects, Jijel city.

المقدمة:

تعتبر السياحة نشاطا واسع الأفق مما جعلها ظاهرة اقتصادية واجتماعية في عالمنا، والملاحظ عليها هو تطورها ونموها ما مكنها من احتلال المراتب الأولى بين الصناعات الأخرى. أصبح النظر في ماهية السياحة ضرورة ملحة أمام كل باحث مهتم بهذه الصناعة الرائدة لما لها من عوائد كبيرة إذا ما تم توفير حاجات ورغبات السياح من مناطق جذابة وخدمات ترتقي إلى تطلعاته فتلقى الوجهة السياحية استحسانه. إن الاهتمام بالقطاع السياحي لا يقتصر فقط على توفير مقاصد سياحية ممتازة وخدمات متنوعة، بل يجب دراسة اثاره، فككل الظواهر له سلبيات يمكن التحكم بها وتخفيضها بالتحكيم والتنظيم وسن قوانين وضوابط ردعية للحفاظ على العرض السياحي، وآثار إيجابية عديدة على البيئة إذا ما تم حسن استغلالها. وفي هذا الصدد تعد الاستدامة الهدف الأسمى للنشاطات السياحية، كونها تحافظ على تطور الأنشطة بتوفير احتياجاتها وتحترم خصائص البيئة خاصة حساسية بعضها.

من جهة أخرى، فإن التدهور البيئي المتفاقم في معظم دول العالم لم يعد محور اهتمام المنظمات التي تعنى بالحفاظ على البيئة فقط، بل توسع ليشمل كافة القطاعات النشطة المستفيدة من الموارد الطبيعية خاصة القطاع السياحي كونه قائم أساسا على المقومات الطبيعية للبلد بغية التقليل من الاثار السلبية وكذا استمرارية نشاطاتها، حيث أنها أصبحت واعية بأن خطر استنزاف الموارد الطبيعية وتلويثها يعتبر خطرا على استمرار نشاطها. من هنا تظهر أهمية دراسة اثار السياحة لمعرفة جذور مشاكلها والبحث عن سبل جديدة كفيلة بتحقيق أهدافها على أسس صحيحة. من هذا المنطلق، قامت ولاية جيجل بالبحث عن أهم أسباب التدهور البيئي خاصة التناقص المعتبر للثروة السمكية اخر عشر سنوات، فكان الصيد المفرط والتلوث البيئي أهم عنصران وجب العمل على تحسينهما وإيجاد حلول مثلى دون الحاق الضرر الاقتصادي بالسكان المحليين الذين يزاول معظمهم مهنة الصيد البحري والحفاظ على التدفق السياحي الذي يقوم على السياحة البيئية، فرغم وجود مقومات سياحية تاريخية وثقافية إلا أن السياح يفضلون المتاحات الطبيعية خاصة الشواطئ، فالسياحة في ولاية جيجل هي سياحة موسمية.

سوف نتعرف من خلال هذه الورقة البحثية عن أهم النتائج الإيجابية والسلبية لتطور السياحة في العالم على الصعيد الاقتصادي، الصعيد الاجتماعي وكذا الصعيد

البيئي، بهدف استنتاج أهمية بناء صناعة سياحية على أسس التنمية المستدامة. قمنا باختيار ولاية جيجل كمثال نموذجي عن السياحة المستدامة كونها تزخر بمقومات طبيعية أهلتها لتكون قطبا سياحيا بامتياز الا أن هشاشة إقليمها تحول دون تطور السياحة في المنطقة.

ولنا أن نتساءل عن كيف استطاعت ولاية جيجل التوفيق بين متطلبات السياحة البيئية والحفاظ على النظم الإيكولوجية؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الورقة البحثية أهميتها من المكانة التي يحتلها الموضوع محل الدراسة، فالمتتبع لتطور السياحة يلاحظ وعي البلدان المضيفة بأهمية الحفاظ على مواردها الطبيعية ليس فقط للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة بل يعد العامل الأساسي لاستمرار نشاطها السياحي.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- إدراك أهم مفاهيم السياحة التي تمكننا من فهم صناعة السياحة والوقوف على مبادئ السياحة المستدامة؛
- تشخيص العرض السياحي في ولاية جيجل لتبيان أهمية تبني استراتيجية سياحية مستدامة؛
- عرض تجربة محمية تازة كتجربة سياحية مستدامة بامتياز.

أولا: السياحة صناعة متكاملة:

عرفت الظاهرة السياحية (السفر والتنقل من مكان إلى آخر) منذ العصور القديمة، حيث لم تكن هناك حدود إقليمية أو حواجز كما هو الحال في الوقت الراهن، وكانت السياحة بدائية وبسيطة في كل جوانبها (أسبابها، أهدافها...) فكانت أنواع الرحلات أما أنواع الرحلات التي قام بها الإنسان في عصور ما قبل الميلاد فكانت عديدة ارتكزت إجمالا على: تحقيق الفائدة التجارية، حب الاستطلاع، الدافع الديني، الداع العلاجي، الدافع الرياضي أما في العصور الوسطى فقد اقتصر على الطبقات الغنية لعدة أسباب أهمها عدم الاستقرار السياسي ومحدودية وقت الفراغ[1] [2]، بينما عرفت مرحلة

العصور الحديثة زيادة مستمرة وبداية فعلية للنشاط السياحي بفصل تطور سبل النقل كما هو موضح في الشكل التالي.

الشكل 01: تدفق السياح في العالم للفترة 1995-2019

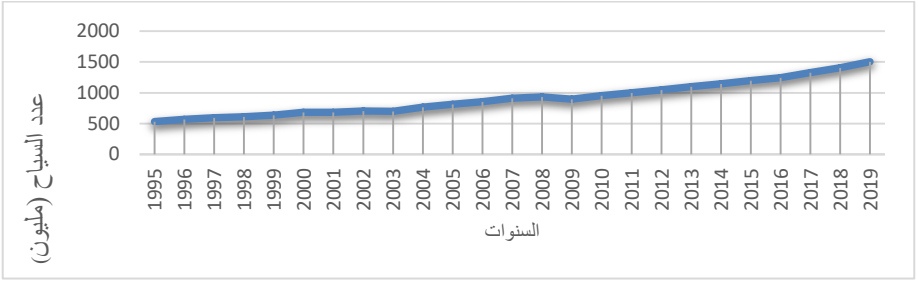

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للسياحة 2015، 2018، 2019، 2020.

تجدر الإشارة إلى أن السياحة العالمية تواجه تحديات خلال هذه الفترة لتفشي فيروس كوفيد 19، إلا أن المنظمة العالمية للسياحة تتنبأ بارتفاع كبير للسياح خلال الفترات القادمة وتشجع الدول والمؤسسات السياحية لتبني خطط إنعاش للنهوض بالسياحة. [3]

للسياحة آثارها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية الملموسة، فيم يلي نعرض أهم ايجابيات السياحة التي ينبغي تطويرها، لنقوم بعد ذلك بتبيان النتائج السلبية للسياحة التي يتوجب إيجاد حلول لها.

1. اثار السياحة الإيجابية على الصعيد الاقتصادي:

ركزت الدراسات الأولى في السياحة على الجانب الاقتصادي على المستويين القومي والدولي، فعلى سبيل المثال نجد الدراسات على المستوى القومي مثل دراسة "أندرسون" عام 1975، "وال وكنايبر" عام 1981...أما على المستوى الدولي فنجد "جراى" عام 1970، "ثيونز" عام1976 ... على الرغم من وجود دراسات قديمة كدراسة "أوجلفاي" 1933 التي تعد من أقدم الدراسات [4]. ويمكن تقسيم الاثار الاقتصادية للسياحة إلى اثار اقتصادية مباشرة واثار اقتصادية غير مباشرة.

من أهم الآثار الاقتصادية المباشرة للسياحة على اقتصاديات الدول نذكر:

- للسياحة نصيب في تحسين ميزان مدفوعات الدول من خلال ما ينفقه السائح الأجنبي خلال فترة إقامته؛
- يعتبر قطاع السياحة أكبر قطاع مكون للناتج المحلي في كثير من الدول غير البترولية، كما أن بعض الدول المصدرة للبترول أعطته أهمية كقطاع رئيسي في الاقتصاد [5]؛
- إن الهدف أو الأهداف الرئيسية المبتغاة من تطوير السياحة هي خلق مناصب شغل وتطوير المناصب الموجودة. يوفر قطاع السياحة ثلاثة أنواع من العمالة:

العمالة المباشرة: وهي مجموع الوظائف الممنوحة من طرف الوحدة الإنتاجية السياحية في حد ذاتها مثل: الفنادق، المطاعم، النقل، التنظيم السياحي...

العمالة غير المباشرة: هي الوظائف الناتجة عن نشاطات وقطاعات لها علاقة بالقطاع السياحي مثل: البناء، التأثيث...

العمالة المضافة أو الفرعية: تنتج من ظهور نشاطات تعتبر أساسية بفضل السياحة، وتنتج من إنفاق السكان المحليين لما اكتسبوه من السياحة مثل: التعليم، التكوين المهني، التغذية..[6].

أما فيم يخص الآثار الاقتصادية غير المباشرة للسياحة على اقتصاديات الدول فنجد:

- المساهمة في تنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق: في حالة قيام الدولة بتوزيع أوجه إنشاء المشروعات السياحية الجديدة سواء كانت وطنية خاصة أو عمومية أو أجنبية في المناطق المختلفة من الوطن فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى تنمية وتطوير هذه الأقاليم أي أنه يؤدي مثلا إلى خلق فرص عمل جديدة، تحسين مستوى المعيشة استغلال الموارد الطبيعية المتوافرة في هذه المناطق، تنمية وخلق مجتمعات حضارية جديدة إعادة توزيع الدخول بين المناطق الحضرية والريفية .. الخ وهذا يؤدي بدوره إلى خلق توازن إقليمي وعدالة اجتماعية [7]؛
- تنمية بعض المرافق الأساسية: يظهر هذا الأثر جليا في البلدان التي في طور النمو والتي لم ترتقي فيها المرافق الأساسية إلى المستوى المطلوب، بسبب تطلب تنميتها

إلى رؤوس أموال ضخمة، لذا فتطور السياحة يزيد من قدرة الدولة على زيادة كفاءة مرافقها الأساسية [8]؛

- فتح أبواب الاستثمار: ويتم ذلك بإشراف الدولة بغية توجيه الاستثمارات الوطنية والأجنبية بما يخدم استراتيجيتها المحلية [9]؛

2. اثار السياحة الإيجابية على الصعيد الاجتماعي:

- الاهتمام بالتعليم والتدريب لتطوير السياحة ينعكس ايجابيا على المستوى الثقافي للسكان؛
- تعتبر السياحة وسيلة اجتماعية لاكتساب معارف وخبرات ومهارات جديدة من السياح كاللغة؛
- تمثل السياحة نافذة تطل منها مختلف الشعوب على بعضها إذ يساهم الاحتكاك المباشر بين الشعوب التعرف على أفكار وثقافات المجتمعات، مما يساهم في الانفتاح على العالم الخارجي؛
- التحول الطبقي: والمقصود به انتقال بعض فئات المجتمع التي تكتسب دخلها من السياحة من طبقة اجتماعية أدنى إلى طبقة اجتماعية أعلى بفضل مكاسب العمل السياحي [10].

3. اثار السياحة الإيجابية على الصعيد البيئي: نذكر ما يلي:

- تضافر الجهود العالمية للحفاظ على الموروث الطبيعي والتاريخي من خلال اتفاقيات ومعاهدات دولية رغم صعوبة ذلك أثناء الحروب. نذكر على سبيل المثال المعاهدة الدولية لحماية قائمة الموروث الطبيعي والثقافي لمنظمة اليونيسكو التي ترجع إلى سنة 1972 [11].
- تساهم السياحة في تحفيز الحكومات للاهتمام بترميم أثار البلد من أجل جذب السياح ومنه تزداد المداخيل السياحية، فالمحرك الرئيسي وراء أعمال الصيانة والترميم وحفظ التراث يرجع إلى الجذب السياحي في المقام الأول؛
- إن تدفق السياح إلى المسارح وغيرها من المناطق السياحية يشكل مصدر ا رئيسيا للدخل ويساعد على إجراء عمليات الترميم والصيانة من خلال الرسوم المدفوعة؛

- إن الحدائق العامة والغابات لا توفر فقط تسهيلات ومناطق جذب للسياح، ولكنها أيضا وسيلة فعالة للحفاظ على سلالات نادرة وفصائل من النباتات والحيوانات [12]؛
- تراقب بعض أنواع السياحة كالسياحة المسؤولة والسياحة المستدامة أثر السياحة وتقيمه وتديره، كما أنها تطور أساليب موثوقة للمحسوبية البيئية وتتصدى لأي أثر سلبي؛
- تدمج السياحة بين التخطيط وتقسيم المناطق بما يضمن تنمية سياحية متوازنة [13].

رغم مساهمة السياحة الإيجابية إلا أن لها آثارا غير مرغوبة على البلد المضيف وسكانه، نذكر منها:

1. اثار السياحة السلبية على الصعيد الاقتصادي:

- السياحة والمستوى العام للأسعار: القطاع السياحي كباقي القطاعات الإنتاجية يزيد من الإنتاج والاستهلاك، وبذلك تميل الأسعار إلى الارتفاع نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الطلب على أنواع جديدة من السلع والخدمات مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية تنعكس على ارتفاع الأسعار فتولد آثارا عامة أهمها استبعاد شريحة محلية عن شراء بعض السلع المتاحة في سوق الدولة المصدرة للسياحة لمصلحة القادرين على الدفع. من جهة أخرى يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى حالات عدم التأكد ومنه صعوبة التوقع من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بإقامة مشاريع استثمارية سياحية جديدة [14].
- عندما تحدث التنمية السياحية، فإن المكاسب الاقتصادية توزع عادة وفق توزيع غير متكافئ، هناك دلائل توحي بأن المستفيدين هم في المعتاد أعداد صغيرة وأن أكبر المستفيدين هم الذين كانت لهم ميزة اقتصادية منذ البداية خصوصا ملاك الأراضي، أما في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر فإن كثيرا من المكاسب تحول إلى البلد الأجنبي الأصلي؛
- قد يحدث تضارب مباشر بين السياحة واحتياجات وتطلعات السكان المحليين كانتقاص حقهم في دخول المناطق السياحية بسبب كثرة السياح.

- اتسام معظم أنواع السياحية بالموسمية يشكل تحديا للعديد من الوظائف السياحية[15].

2. اثار السياحة السلبية على الصعيد الاجتماعي:

- الخلل الاجتماعي: حيث ينتج عن توسع الأنشطة السياحية ظهور أعراض كثيرة كالتأثير على عادات وتقاليد البلد المضيف؛
- التصادم الثقافي: وهذا ينتج عن اختلاف الأفكار والاتجاهات والمعارف واللغة بين السياح وسكان البلد المستقبل كتصادم الثقافة وانعدام التفاهم بينهما، وقد يكون هذا التنازع سبيلا لفقدان الهوية الثقافية لسكان المنطقة السياحية [16]؛
- يمكن أن تكون السياحة ذات خطورة كبيرة إذا لم تلق التخطيط والتنظيم والرقابة الفعالة لتتناسق مع الأنماط الاجتماعية السائدة. فتدفق السياح من المناطق الغنية إلى مناطق أخرى فقيرة غالبا ما يؤدي إلى مشاكل اجتماعية كبيرة مثل: الغش، الاحتيال، العنف، الجريمة، الشعور بعقدة النقص، وهذا بدوره يؤدي غالبا إلى الفساد الاجتماعي [17]؛
- كون بعض الوظائف التي تخلقها السياحة لا تتطلب مهارة كبيرة، فإن أغلب من يقبل بهذه الأعمال هم الشباب صغار السن، وتعتبر السياحة عاملا لتفاقم ظاهرة عمل الأطفال، حيث لا توجد هذه النسبة في البلدان النامية فقط بل تمس البلدان المتطورة أيضا [18]؛

3. اثار السلبية للسياحة على الصعيد البيئي:

- الاستخدام المباشر للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في توفير المرافق السياحية كاستخدام الأرض للإيواء وتوفير البنيات الأساسية الأخرى كالطرق؛
- من أهم سلبيات السياحة هو آثارها على الموارد المائية، فالماء العذب يواجه طلبا متزايدا من الزراعة والصناعة والأغراض المنزلية، وفي كثير من الأحيان في الدول النامية يتم استخراج هذه الثروة جوفيا مما يؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي. بالنسبة لنوعية المياه فإن استخدام المراكب ذات المحركات للانتقال بحرا قد يؤدي إلى تآكل الشواطئ ونشر الأعشاب المائية الضارة، وإلى تلويث كيميائي واضطراب المياه السطحية؛

- التنافس الشديد في استخدام الأرض بين السياحة والقطاعات الأخرى يؤدي إلى رفع الأسعار مما يزيد على الضغوط على الأراضي الزراعية مثلا؛
- يتميز السوق السياحي العالمي بالتنافس فيعمل الكثيرون بهوامش ربح قليلة. لهذا السبب كثيرا ما يحاول المستثمرون تقليص تكاليف إضافية ترتبط بمحاولة تحسين الظروف البيئية، فبدلا من تحمل هذه التكاليف يقومون بنقل أعمالهم إلى موقع آخر؛
- تفضيل مواقع بعوامل جذب كالبحيرات لتشييد المباني يحدث أضرارا على التنوع البيولوجي [19].

من هنا تولدت الحاجة إلى تبني مفهوم الاستدامة في التنمية السياحية بغية التقليل من الاثار السلبية للسياحة في كل الجوانب، خاصة الجانب البيئي.

تعرف المنظمة العالمية للسياحة السياحة المستدامة على النحو التالي: [20]

" السياحة المستدامة هي السياحة التي تأخذ بعين الاعتبار كل الاثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية من جهة، وتلبي حاجيات الزوار، المهنيين والبيئة والسكان المحليين من جهة أخرى" .

تهدف التنمية السياحية المستدامة إلى جملة من الأهداف نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: أهداف التنمية السياحية المستدامة وفق أبعادها الثلاثة.

الأهداف الاقتصادية	الأهداف الاجتماعية	الأهداف البيئية
- الجدوى الاقتصادية؛ - التنمية المحلية؛ - جودة الوظائف.	- العدالة الاجتماعية؛ - رضا السائح؛ - الرفاهية الاجتماعية؛ - الثروة الثقافية.	- حماية التنوع البيولوجي؛ - الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية؛ - نقاء البيئة.

المصدر:

Leroux, E. (2010). Vers un Tourisme Durable ou un écotourisme. *Management & Avenir*. 4. (34), 234-238. p.235, 236.

يجب أن يستند التطور السياحي إلى معايير التنمية المستدامة فيكون استخدام الموارد الطبيعية وفق ضوابط وقوانين صارمة بحيث لا يؤثر على البيئة ويعمل على تجديد الموارد المستنزفة. وأن يكون ناجعا اقتصاديا وعادلا بين السكان المحليين من الناحية الأخلاقية والاجتماعية، وغالبا ما كانت تتم الإشارة إلى الإطار المرجعي

لترقية السياحة في إطار التنمية الدائمة في مختلف الاتفاقات والمواثيق العالمية أو القارية مثل الميثاق الأوربي لتهيئة (الإقليم) والإنفاق الخاص بالثروات العالمية وبيان مانيلا.

ثانيا: المقومات السياحية في ولاية جيجل:

تقع ولاية جيجل في الشمال الشرقي الجزائري حيث تتربع على مساحة 2.396,63 كلم^2، وحوالي 80% من هذه المساحة جبلية بارتفاع ما بين 0 و500 متر. يحد ولاية جيجل من الشمال البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي طوله 120 كلم.[21]

1. الموروث التاريخي:

نظرا لتاريخ الولاية العريق فإنها تتمتع بمخلفات وآثار تبرز حضارة الولاية وتمنحها طابعا ثقافيا مميزا إضافة إلى كونها تنمي السياحة الثقافية والعلمية، تتمثل أهم هذه الواقع فيما يلي: [22]

- الكهوف العجيبة: تقع بين العوانة وزيامة منصورية على بعد 35 كلم عن مدينة جيجل، تم اكتشافها سنة 1917 عند شق الطريق الوطني رقم 43، وتعد من عجائب الطبيعة من حيث الشكل والنقوش التي صنعتها الصواعد والنوازل.
- غار الباز: اكتشف سنة 1917 ويعود تشكله إلى حوالي 180 مليون سنة يضم تجهيزات تعطي نظرة مبسطة للزائرين عن مختلف مراحل الحياة التي مر بها الإنسان والحيوان. يستقبل كل فئات الزوار من أجل تطوير السياحة العلمية والتربوية.
- المنار الكبير (رأس العافية): تم إنجازه سنة 1865 من طرف الحربي "شارل سالف" الذي كانت مهنته النقش على الحجارة. هدفه الأساسي هو توجيه البواخر إلى بر الأمان. وعدة مغارات مهيأة لاستقبال المجاهدين، مستشفيات ومخابئ للجيش ترجع لعهد الاستعمار الفرنسي.

قصد التعريف بهذا الموروث الحضاري والثقافي وتثمينه لدى السياح المهتمين بالآثار وتاريخ البشرية تقوم ولاية جيجل بتوزيع دليل للمواقع الأثرية يعرف بهذه الاثار وأماكنها ويعطي ملخصا عنها كما نجد في نفس الدليل تاريخ ولاية جيجل.

2. الهياكل الثقافية والرياضية: [23]

- **متحف كتامة: وهو المتحف الوحيد على مستوى الولاية، كان في الأصل مدرسة قرآنية أسسها الشيخ عبد الحميد بن باديس عام 1939، وبعد الحرب التحريرية أصبحت مقرا للمكتب الثاني للجيش الفرنسي، وبعد الاستقلال عادت لنشاطها الأول، ثم مدرسة لصغار الصم البكم إلى غاية 1993 حيث حولت إلى مقر لمتحف جيجل.**
- **المراكز الثقافية: تحتوي الولاية على تسع مراكز ثقافية أهمها دار الثقافة عمر أوصديق تضم 3 ورشات: ورشة للمسرح، ورشة للموسيقى وورشة للفنون التشكيلية. كما تضم قاعة مطالعة وأخرى للانترنيت إضافة إلى قاعة محاضرات وقاعة عروض فنية تحتوي 1080 مقعد وأيضا تحوي عدة مكاتب كمكتب النشاطات الثقافية.**
- **كما تحتوي الولاية على أربع قاعات للسينما، أربع مكتبات، ثلاث مركبات جوارية، مسبحين، أربع قاعات متعددة الرياضة، اثنين وعشرون ملعبا لكرة القدم، عشر قاعات متخصصة، قاعة للتربية البدنية، ثمانية عشر ميدان متعدد الرياضات وثلاث وثلاثون ساحة لعب.**
- **نضيف إلى ما سبق إبداع الحرفيين التقليديين في صناعة عدة أنواع من الأدوات التقليدية أهمها: صناعة الأواني الخشبية، صناعة السلات، الصناعات الجلدية، صناعة الفخار والمزهريات.**

3. المقومات الطبيعية السياحية: [24]

- **الشواطئ: تتوفر الولاية على خمسين (50) شاطئا أغلبهم شواطئ مسموح بالسباحة؛**
- **الجزر وشبه الجزر: أهم ما يميز الجهة الغربية للشريط الساحلي بولاية جيجل هو وجود الجزيرة الصخرية وشبه الجزيرة الصغيرة؛**
- **الكورنيش: متمثل في أجراف صخرية ملامسة للبحر تتخللها غابات الفلين. يمتاز بندرة جماله فهو يعد من أجمل المواقع على المستوى العالمي؛**
- **البحيرات الطبيعية: نجد بحيرة بني بلعيد التي تحتل 120 هكتار وتحتوي ما لا يقل عن 23 نوع من الطيور وهي معروفة على المستوى العالمي، بحيرة غدير بني**

حمزة تحتل مساحة حوالي 36 هكتار وبها ما لا يقل عن 32 نوع من الطيور وبحيرة غدير المرج المتميزة بجمالها الفريد، تتربع على مساحة 05 هكتار؛

- الغابات: حيث تتميز ولاية جيجل بغابات كثيفة تمتاز بمناظرها الخلابة المشجعة على السياحة الجبلية والصيد، إذ تقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 115.000 هكتار ومن أهم غاباتها: غابة قروش، غابة تامنتوت، غابة إيدم، غابة بوحنش، غابة بني فرقان ومشاط، غابة الماء البارد، غابة القرن. يعد الصنف الرئيسي لغابات الولاية هو البلوط الفليني حيث تقدر المساحة الإجمالية بـ43700 هكتار. أما باقي الأصناف فتتمثل في بلوط الزرن الأخضر–الصنوبر البحري. تتميز هذه الغابات بثروة نباتية وحيوانية متنوعة يمكن بفضلها لعب دور هام في تنمية أنواع للسياحية غير الشاطئية كالسياحة الطبيعية، العلاجية، الثقافية؛
- منبع سلمى بن زيادة المسمى المشاكي: هذا المنبع الطبيعي الجذاب تكون مياهه العذبة والصالحة للشرب باردة ومنعشة في الأيام الحارة في فصل الصيف، أما في فصل الشتاء فتكون دافئة. والمثير للانتباه في المنبع هو كيفية تدفقه المميزة والخاصة جدا، حيث يبدأ الماء في التدفق بغزارة ثم تتناقص سرعة التدفق تدريجيا، وبعد عشر دقائق يتوقف تماما، وبعد أربعين دقيقة تبدأ الدورة من جديد وهكذا؛
- حديقة الحيوانات والتسلية: من أفضل المواقع السياحية في ولاية جيجل والأكثر قصدا من طرف السكان المحليين لولاية جيجل والسياح القادمين إلى الولاية. حازت الحديقة على الجائزة الأولى للهندسة المعمارية المقدمة من طرف وزارة السكن والعمران سنة 2008، ذاع صيت جمال الحديقة في كافة أرجاء الوطن، أهم ما ميز الحظيرة هو احتضانها لعدة أنواع من الحيوانات النادرة والمحمية من طرف القانون وأشكال مختلفة من الطيور موزعة بين الجوارح والطيور المائية وكذا احتواؤها لأماكن واسعة للراحة، وهذا ما جعلها محطة لتهافت العديد من الزوار؛

4. متاحات طبيعية أخرى تندرج تحت إطار السياحة المستدامة:

بالإضافة إلى المواقع السياحية الطبيعية السابقة الذكر، فولاية جيجل تزخر بمواقع أخرى لا تقل شأنا عن سابقتها رغم صرامة قوانين حماية التنوع البيولوجي، نذكر الآتي: (25)

أ. المحمية الطبيعية لبني بلعيد

أنشأت هذه المحمية بالقرار الولائي رقم: 786/97 المؤرخ في: 1997/11/08، تقع بمنطقة رطبة على ساحل بلدية خيري واد عجول على بعد 32 كلم عن مدينة جيجل تتربع على مساحة 122 هكتار، تتمركز داخل محيط منطقة التوسع السياحي لبني بلعيد، تم اختيارها عام 1996 في إطار مشروع MEDWET من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية. تتميز هذه المحمية باحتضانها طيور ونباتات جد نادرة.

ب. الحظيرة الوطنية لتازة

هي محطة لجذب السياح الباحثين عن الترفيه والراحة، فالطابع المتميز لغابات الحظيرة الوطنية يساهم في تطوير السياحة الجبلية. تتربع الحظيرة على مساحة 3807 هكتار، تتميز بتنوع غطائها النباتي وتركيبتها الحيوانية حيث تحتوي على 137 نوع من النباتات العطرية وأخرى ذات أهمية طبية، 20 نوع من النباتات ذات الاستعمال الزخرفي والتزييني، 17 نوع من الأشجار والشجيرات ذات الأهمية البيئية والاقتصادية، 135 نوع من الفطريات و15 نوع من الثدييات من بينها 11 نوع محمي من طرف القانون و 134 نوع من الطيور موزعة بين الجوارح و الطيور المائية.

ج. المحمية البحرية للحضيرة الوطنية لتازة: تعد مثالا ناجحا لمشروع السياحة المستدامة، إذ استطاعت بفضل التزام المسؤولين بتطبيق جل تعليمات المخططات السنوية بالتعاون مع الجهود الأكاديمية، وكذا اتفاقيات دولية تجسيد مبادئ السياحة المستدامة نتناولها في العنصر الموالي.(26)

ثالثا: المحمية البحرية للحضيرة الوطنية لتازة: مشروع نموذجي للسياحة المستدامة

تضم المنطقة البحرية تازة ثروة حيوانية ونباتية تفوق 600 نوع، معرضة للخطر بسبب التدهور البيئي الناتج عن ضغوطات النشاطات الممارسة من قبل السكان

أهمها: السياحة الجماعية، السياحة الموسمية، الصيد المفرط، والصيد العشوائي غير القانوني. الأمر الذي استدعى العمل على نشر الوعي البيئي وإنشاء المحمية ضمن مشاريع الصندوق العالمي للطبيعة لبلدان البحر الأبيض المتوسط.

تتكون المحمية البحرية من ثلاثة مناطق رئيسية:

المنطقة المركزية: أين يمنع كل نشاط بغية الحفاظ على النظم الإيكولوجية؛

المنطقة العازلة: تحيط بالمنطقة السابقة ويمكن الوصول إليها بتراخيص؛

المنطقة المحيطة: يتم فيها نشاطات سياحية وغيرها في إطار الاستدامة البيئية. [27]

الشكل التالي يوضح المناطق الثلاثة.

الشكل 02: حدود وتقسيم المحمية البحرية للحظيرة الوطنية لتازة.

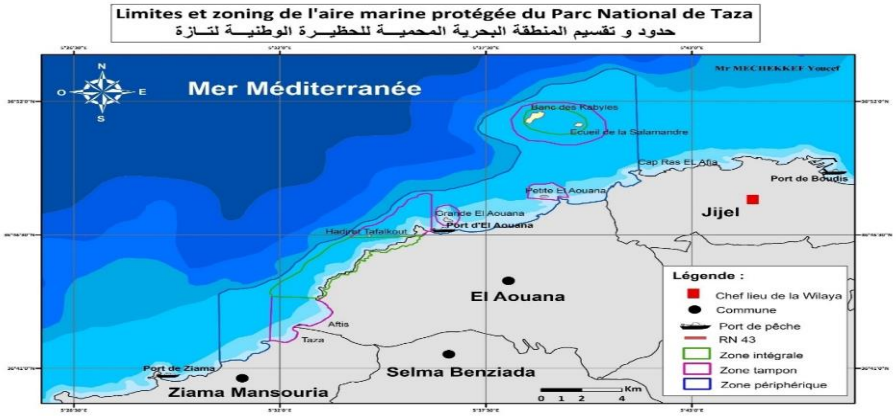

المصدر: مخطط تسيير الحظيرة الوطنية لتازة، مديرية الحظيرة الوطنية لتازة، 2018.

النتائج السياحية لتبني مشروع المحمية البحرية للحضيرة الوطنية لتازة

نلخصها في الجوانب الثلاث الرئيسية التالية:

الجانب البيئي: [28]

- حماية الموروث البحري حيث أثبتت المحمية البحرية نجاعتها في الحفاظ على استقرار بيئي وتناقص استنزاف الموارد الصيدية بصفة معتبرة؛
- توفير بيئة مناسبة لتجديد النظم الايكولوجية المتضررة، إذ أن نتائج تبني مشروع المحمية البحرية تؤكد تجديد كلي للموارد المستنزفة على المدى المتوسط والبعيد؛

الجانب الاجتماعي: [29]

- **نشر الوعي والثقافة البيئية من خلال الحملات التحسيسية المقدمة من طرف مسؤولي المحمية؛**
- **التعريف بأهمية المحميات البحرية سواء من الجانب البيئي وكذا الجانب الاقتصادي الذي طالما كان مبهما بسبب ظهور نتائجه الملموسة على المدى المتوسط والطويل؛**
- **تنظيم الأنشطة الاقتصادية لتجسيد مبدأ العدالة الاجتماعية المحلية؛**
- **تثمين مهنة الصيد التقليدي كتراث محلي وحمايتها من الزوال.**

الجانب الاقتصادي:

- **تنظيم أنشطة الصيد البحري من خلال اتفاقيات دولية كاتفاقية برنامج الأمم المتحدة لقوانين البحار وسن قوانين وكذا تضافر الجهود المحلية: حراس السواحل، وزارة الفلاحة التنمية الريفية والصيد البحري ووزارة تهيئة الأقاليم والبيئة** [30]**؛**
- **خلق أنشطة سياحية جديدة مثل: رحلات الغوص في المسارات البحرية الجديدة، مسابقات الصور الفوتوغرافية للحياة البحرية، مسابقة البحث عن الكنز،النزهات البحرية، إلخ.** [31]

نضيف إلى ما سبق أهم نشاط مبتكر كان له قيمة مضافة على الأصعدة الثلاث كونه يجمع بين قطاع السياحة وقطاع الصيد البحري: البيسكاسياحة، عرفه المشرع بأنه " عملية إركاب المسافرين على متن سفن مجهزة للقيام بالصيد البحري أو السفن المائية باعتبارها نشاطا تكميليا للنزهة من أجل اكتشاف مهنة البحار الصياد أو مربي المائيات وكذا الوسط البحري"[32]**. حيث يساهم هذا النشاط السياحي بشكل ملموس في رفع مداخيل الصيادين المحليين** [33]**.**

الخاتمة

السياحة حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان، بمعنى أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب، ومحصلة طبيعية لتطور المجتمعات السياحية وارتفاع مستوى معيشة الفرد، والسياحة تسهم في إبراز إمكانات الدول – خاصة النامية منها- الطبيعية والتاريخية والحضارية، وتعمل على تدعيم التفاهم بين الشعوب والاهتمام بتراثها الحضاري وحماية القيم الثقافية للمجتمعات على مر الزمن. يجمع النشاط السياحي بين طياته مختلف النشاطات ويشكل اتحاد القطاعات الخدمية جعلته يكتسي أهمية بالغة في عدة مجالات، يبدأ تطوير السياحة من نشر الوعي الثقافي والقناعة التامة بأهمية هذه الصناعة في المجتمعات المحلية ليصل إلى تنمية العرض السياحي المتمثل في مجموع الخدمات والإمكانيات والمغريات السياحية للمنطقة التي تؤهلها لتصبح وجهة سياحية مفضلة بغية استمرار المد السياحي. وكغيره من الصناعات فإن له آثارا سلبية وخيمة على مستوى جميع الأصعدة إذا لم يتم تسييرها بما يتماشى ومقومات المنطقة السياحية. من هنا وجب تبني مفهوم الاستدامة، حيث تساهم السياحة المستدامة في تنمية الأبعاد الثلاث الرئيسية، من خلال الحفاظ على التنوع البيولوجي، خلق مناصب شغل جديدة واكتساب معارف وثقافات جديدة. وقد استفادت ولاية جيجل من نتائج تطوير السياحة المستدامة من خلال تبني مشروع المحمية البحرية للحظيرة الوطنية لتازة، خاصة وأنها تتميز بامتلاكها مقومات طبيعية ممتازة ومتاحات سياحية كثيرة، غير أن البعض منها فقط يقصده السائح مما ولد ضغطا كبيرا على هذه المتاحات ذات الطابع الهش والحساس، الشيء الذي خلق آثارا سلبية على التنوع البيولوجي للأنظمة البيئية. قدمت البيسكاسياحة قيمة مضافة للسياحة في ولاية جيجل من حيث حفظ النظم الإيكولوجية وتجديد المتضررة منها، رفع المردود الاقتصادي، إضافة إلى تقديم تجربة سياحية جديدة وفريدة من نوعها لاقت استحسان وإقبال السياح عليها، الشيء الذي ساهم في زيادة جاذبية هذا الإقليم السياحي. استنادا لما سبق، يمكن القول أن البيسكاسياحة قامت بتحسين واقع السياحة في الولاية وتمثل نوع السياحة المستدامة الأمثل للمناطق الساحلية الهشة والمتضررة.

قائمة المراجع

(1) نعيم الظاهر، سراب إلياس، *مبادئ السياحة*، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2007، ص ص 14، 15.

(2) محمد صبحي عبد الحكيم، حمدى أحمد الديب، *جغرافية السياحة*، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية للنشر، مطبعة أبناء وهبه حسان، القاهرة، مصر، 2001، ص ص 24- 27.

(3) منظمة السياحة العالمية، *كوفيد 19، منظمة السياحة العالمية تدعو لأن تكون السياحة جزءا من خطط الإنعاش*، 2020

https://www.unwto.org/ar/news/covid-19-unwto-calls-on-tourism-to-be-part-of-recovery-plans

(4) محمد صبحي عبد الحكيم، حمدى أحمد الديب، مرجع سبق ذكره، ص 133.

(5) البرنامج الاقتصادي، *الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة: حالة المملكة العربية السعودية*، ورقة عمل الهيئة العليا للسياحة لندوة الأثر الاقتصادي للسياحة مع تطبيقات على المملكة، 19-2001/6/21.

(6) Miitchell, J., Ashley, C. (2010). ***Tourism and poverty reduction: pathways to prosperity.London***: Earthscan. –(Tourism, environment and development series), p 4, 6, 7.

(7) Sharpley, R., Telfer, D.J. (2010). ***Tourism and development: concepts and issues.*** 2nd ed. UK: Bristol.-(Aspects of tourism 63th collection). p.91-92.

(8) محمد صبحي عبد الحكيم، حمدى أحمد الديب، مرجع سبق ذكره، ص ص 161، 162.

(9)؛ أحمد الكردي، *التنمية السياحة*، تاريخ التصفح 2012/03/20،

http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics/68667/posts/127772

(10) Aliouat, B. (2010). ***Les pôles de compétitivité : gouvernance et performance des réseaux d'innovation***. Paris : Lavoisier. - (Collections : IC2. Traité Technologies et développement durable), p331.

(11) Duthion,B.,Walker, L., Gross. E. (2014). *Les patrimoines touristiques : naturels, historiques, culturels. 1re éd. Louvain-la-Neuve* (Belgique) : De Boeck. -(Collections : Tourisme, compétences & métiers). p. 39.

(12) محمد البنا، *اقتصاديات السياحة والفندقة*، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص 258، 259.

(13) إبراهيم خليل بظاظو، *الجغرافيا والمعالم السياحية*، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص 154، 155.

(14) Vanhove, N. (2005). ***Economics of tourism destinations***. Oxford: Elsevier Butterworth-Heinemann. p.175.

(15) Gloaguen, Ph. (2014). ***Tourisme responsable***. Paris : Hachette. - (Collections : Le Routard), p16.

(16) Mesplier, A., Bloc-Duraffour, P. (2009). Le tourisme dans le monde. 7e éd. Paris : Bréal. p.61.

(17) خالد مقابلة، *سلسلة السياحة والفندقة (3) فن الدلالة السياحية*، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 34.

(18) زيد منير سلمان، *الاقتصاد السياحي*، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص 96-103.

(19) عامر عيساني، *الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر*، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، ص ص 35، 36.

(20) OMT. ***Sustainable Development of Tourism: definition.*** http://sdt.unwto.org/fr/content/definition.

(21) مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل، *المونوغرافيا السياحية لولاية جيجل*، 2019، ص 4.

(22) نفس المرجع السابق، ص ص 48، 49.

(23) مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل.

(24) Parc National de Taza**, *La nature, le tourisme et la beauté***, catalogue, ,2015, P 2.

(25) مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل، *المونوغرافيا السياحية لولاية جيجل*، 2019، ص ص 4، 6.

(26) Messali Sara. (2019). ***Le rôle de l'intelligence territoriale dans la gouvernance des aires marines protégées et le développement touristique : étude comparative Algérie- Canada***. Thèse de Doctorat. Université de Jijel. 2019. P 222-225.

(27)Chakour, S-C. Chaker, A. (2013). ***Investissement public et projets environnementaux en Algérie : Réalité ou utopie*** ? Colloque international : Évaluation des effets des programmes d'investissements

publics 2001-2014 et leurs retombés sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique. 11 et 12 mars 2013. Sétif.

(28) Chakour, S-C. (2013). ***Étude plan bleu : effet de la création d'une AMP à Taza sur le développement local***. Algérie

(29) Messali Sara, Chakour Said Chaouki. (2018). ***Gouvernance de l'environnement littorale et aires protégées en Algérie: quels instruments pour quels objectifs?*** Revue de droit et des sciences humaines. 35 (02).480-489.Université Zian Achour. Djelfa. **PP 288, 289.**

(30) Chakour, Said Chaouki. (2015). ***Réflexion autour de la relation : aires marines protégée, écotourisme et développement durable des territoires littoraux***. Revue des sciences économiques et de gestion. Vol15. 51-74.

(31) **مسالي سارة، *دور الذكاء الإقليمي في حوكمة المحميات البحرية والتنمية السياحية؛ دراسة مقارنة حول الجزائر – كندا*، عرض وترجمة لملخص أطروحة دكتوراه. مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مجلة علمية دولية محكمة، العدد 05، 2020، لبنان. ص ص** 147-149.

(32) **المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم** 16-203 **المؤرخ في** 22 **شوال** 1437 **الموافق ل** 27 **جويلية** 2016 **المحدد *لشروط وكيفيات ممارسة نشاطات النقل البحري الحضري والنزهة البحرية*.**

(33) Guedri, SE., Chakour, SC. (2015). ***Pescatourism contribution to sustainable development of artisanal fisheries in Algeria***. Journal of Economics and Sustainable Development. 6 (12).

أثر استقلالية المدقق الداخلي على تحسين تقييم المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية

نواف مرزوق عويران النصافي
جامعة العلوم الاسلامية العالمية

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى بيان اثر استقلالية المدقق الداخلي على تحسين تقييم المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية، ولتحقيق هدف الدراسة اجريت على عينة تكونت من (120) مدققا داخليا يعملون بالشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويتية حيث وزعت عليهم استبانه احتوت على (16) فقرة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

بينت نتائج التحليل ان هناك أثر ذات دلالة احصائية لاستقلالية المدقق الداخلي بابعادها (الاستقلال في المظهر، الاستقلال الذهني) على تحسين تقييم المخاطر في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الكويت كما بينت ان هناك اثر دال احصائيا للاستقلال في المظهر للمدقق الداخلي على تحسين تقييم المخاطر في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الكويت وكذلك وجود اثر دال احصائياً للاستقلال الذهني للمدقق الداخلي على تحسين تقييم المخاطر في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الكويت، وقد اوصت الدراسة بضرورة دعم التوجه العام باستقلالية المدقق الداخلي ليكون له تاثير اكبر في تقييم المخاطر، وخاصة ان الاتجاه المعاصر للمجالس المهنية والشركات الكبيرة بدعم هذه الاستقلالية لتساهم بشكل اشمل في تحسين جودة التدقيق الداخلي بما لها من انعكاسات على عمل وانشطة الشركة بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: استقلالية المدقق الداخلي، تقييم المخاطر، الشركات الصناعية الكويتية.

ABSRACT

This study aimed to demonstrate the impact of the independence of the internal auditor on improving risk assessment in Kuwaiti industrial companies, and to achieve the goal of the study, it was conducted on a sample consisting of (120) internal auditors working in industrial companies listed on the Kuwaiti Stock Exchange, where a questionnaire was distributed to them containing (16) paragraphs to collect necessary data.

The results of the analysis showed that there is a statistically significant effect of the independence of the internal auditor with its dimensions (independence in appearance, independence of mind) on improving the risk assessment of public shareholding industrial companies in Kuwait, and also showed that there is a statistically significant effect of the independence in appearance of the internal auditor on improving the risk assessment, as well as the existence of a statistically significant impact of the independence of mind of internal auditor on improving the risk assessment of public shareholding industrial companies in Kuwait, and the study recommended the need to support the general trend of the independence of the internal auditor to have a greater impact on risk assessment, especially since the contemporary trend of professional councils and large companies is supported This independence to contribute in a comprehensive manner to improving the quality of internal audit, with its implications for the work and activities of the company in general.

Key words: independence of the internal auditor, risk assessment, Kuwaiti industrial companies.

المقدمة

تعد استقلالية المدقق الداخلي من المواضيع التي لاقت اهتماما كبيرا من قبل المجالس المهنية والجهات المعنية بتطوير الاطر النظرية للمحاسبة والتدقيق وخاصة بعد ظهور الحاجة الى تعزيز دور الرقابة والتدقيق على حسابات الشركات بعد ان تكررت عملية حدوث ازمات مالية مفاجئة لكبريات الشركات.

وحيث ان تمتع المدقق الداخلي بالحرية في ادائه لمهامه دون وجود اية عوامل تؤثر على حياديته في اتخاذ الاجراءات الواجبه عند ملاحظته ما يستدعي ذلك، فان الاستقلالية تعد عنصرا هاما في تعزيز هذه الحرية، وقد نصت قواعد السلوك الاخلاقي لمهنة التدقيق والواردة في معايير التدقيق الدولي على أن الإستقلالية هي أحد البنود في تقييم مدى التزام المدقق بقواعد السلوك الاخلاقي (جعفراوي، 2016).

ان استقلالية المدقق الداخلي في الدول النامية ما زالت تواجه مشاكل عديدة نظرا لارتباط المدقق بالادارة التنفيذية وعدم وجود اليات واضحة تتعلق برقابة الاداء على الرغم من التوسع الاعلامي في سياسات الحاكمية والاهتمام الحكومي بالشفافية والافصاح لذا فان هذه الدراسة تسعى للتعرف على الدور الذي تلعبه استقلالية المدقق الداخلي في تحسين تقييم المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية.

مشكلة الدراسة

تلعب الاستقلالية دورا هاما في مصداقية التقارير التي يقدمها المدقق الداخلي ،ونظرا لزيادة الحاجة لتحسين ادارة الشركات للمخاطر التي قد تمر بها فان تقييم هذه المخاطر يرتبط بمدى توفر الظروف الملاءمة التي تساهم في دعم الجودة المعلومات التي يستند لها متخذو القرارات الخاصة بهذه المخاطر.

من هنا تتمثل مشكلة الدراسة بالاجابة على السؤال: ما أثر استقلالية المدقق الداخلي على تحسين تقييم المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية؟

اسئلة المشكلة :

السؤال الرئيسي: ما أثر استقلالية المدقق الداخلي بابعادها (الاستقلال في المظهر، الاستقلال الذهني) على تحسين تقييم المخاطر في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الكويت.

ويتفرع عنه الاسئلة الاتية:

ما أثر الاستقلال الذهني للمدقق الداخلي على تحسين تقييم المخاطر في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الكويت.

ما أثر الاستقلال في المظهر للمدقق الداخلي على تحسين تقييم المخاطر في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الكويت.

اهمية الدراسة

تاتي اهمية هذه الدراسة من مستوى التاثير الذي قد يلحق بالشركات عند فشلها في ادارة المخاطر المحدقة بها، وبما ان استقلالية المدقق الداخلي تعزز من جودة المعلومات التي يقدمها للادارة ،فانها تساهم في دعم وتحسين المعلومات التي تحتاجها الادارة عند اتخاذ قراراتها الخاصة بالمخاطر، هنا يامل الباحث ان يقدم توضيحا لاثر الاستقلالية للمدقق الداخلي في تحسين تقييم المخاطر مما يساعد الادارة في الشركات الصناعية بالتعرف على مستوى الاستقلالية للمدققين والواجبات المطلوبة منها لتعزيز الاستقلال والاستفادة المثلى من تقارير المدقق الداخلي.

اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى بيان اثر استقلالية المدقق الداخلي على تحسين تقييم المخاطر في الشركات الصناعية المساهمة العامة وينبثق عن هذا الهدف هدفين فرعيين هما:

- **اختبار اثر الاستقلال في المظهر على تقييم المخاطر.**
- **اختبار اثر الاستقلال الذهني على تقييم المخاطر.**

فرضيات الدراسة :

للاجابة على اسئلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات الاتية

H01: لا يوجد أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستقلالية المدقق الداخلي بابعادها (الاستقلال في المظهر، الاستقلال الذهني) على تحسين تقييم المخاطر في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الكويت.

H01.1: لا يوجد أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للاستقلال في المظهر للمدقق الداخلي على تحسين تقييم المخاطر في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الكويت.

H01.2: لا يوجد أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للاستقلال الذهني للمدقق الداخلي على تحسين تقييم المخاطر في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الكويت.

أنموذج الدراسة

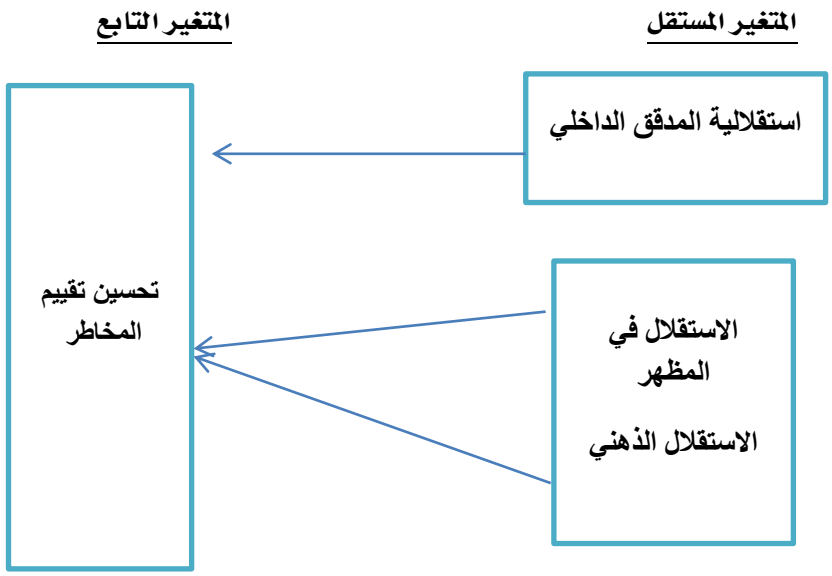

المصدر من اعداد الباحث بالاسترشاد (AICPA,2015)

الاطار النظري والدراسات السابقة

اولاً: استقلالية المدقق الداخلي:

تعد استقلالية المدقق الداخلي من المتطلبات التي بدأ التركيز عليها في الاونة الاخيرة حيث كانت في السابق احد اوجه الاختلاف بين المدقق الخارجي والداخلي باعتبار ان المدقق الخارجي مستقلا والمدقق الداخلي غير مستقل ونظرا لزيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية والمطالبة بتهيئة الظروف الملاءمة لها للقيام بدور اكبر في المنشأة – هنا تجدر الاشارة ان التدقيق الداخلي يقع تحت مظلة الرقابة الداخلية – ويستدل على هذا الاهتمام بصدور قانون ساربنس اوكسلي عام 2002 في الولايات المتحدة الامريكية والاسترشاد به في معظم دول العالم والذي طالب بضرورة ان يقدم المدقق الخارجي تقريرا حول نتائج تقييمه لنظام الرقابة الداخلية بالاضافة الى تقرير يوجه من ادارة الشركة الى هيئة البورصة حول نظام الرقابة المطبق في الشركة، كما تمت الاشارة الى ضرورة استقلالية المدقق الداخلي بهدف توفير الظروف الملاءمة وعدم وجود جهات مؤثره على نتيجة اعماله، حيث كان يرتبط اداريا بالادارة التنفيذية ويرسل تقاريره لها ويخضع للمساءلة والتوظيف وتجديد التعاقد معه لسلطة الادارة التنفيذية .

ادت حالة عدم وجود اتفاق واضح ومحدد على مفهوم الاستقلالية للمدقق الى خلق مساحات واسعة للنقاش والجدل بين المهتمين وتاتي هذه الصعوبة في ايجاد مفهوم واضح ومحدد للاستقلالية نظرا لارتباطها بالقيم المنظمية والمجتمعية للمدقق و كذلك بالعلاقات السلوكيه التي تربطه بالعاملين في الشركة واصحاب المصالح ومدى تاثيرها على حفاظه على سرية المعلومات التي يطلع عليها نتيجة لعمله وخاصة في ظل وجودجهل لدى البعض باهمية المعلومات التي قد يتم تداولها (لطفي، 2009).

وقد اهتمت العديد من الجهات باستقلاليه المدقق واصبحت الاستقلالية تعد احد الادلة الهامة على موثوقية البيانات المالية،وتخفض مستوى الشك الذي قد يحصل لدى اصحاب المصالح حول سلامة هذه المعلومات (زريقات، سلامة، كلبونة، 2010).

يرى (عبدالباسط ،2016) ان استقلالية المدقق يقصد بها امتلاكه القدرة على العمل بنزاهه، ولكي يتمكن من اداء عمله بحيادية كاملة وابداء رأيه بحريه فيجب أن

يكن مستقلاً ذهنياً، حيث ان توافر هذه الخاصية لديه تساهم في دعم موثوقية المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها من قبل اصحاب المصالح كافة كالدائنين والمستثمرين والجهات الحكومية وذلك لاتخاذ قراراتهم المتعلقة بالشركة.

وقد عرف (Arens, 2012) الاستقلالية بأنها الإبتعاد عن الظروف التي تخلق بيئة ملاءمة للتحيز عند تقييم النتائج وأصدار تقارير التدقيق، واشار الى ان تعارض المصالح بين الاطراف المختلفة تساهم في التاثير على استقلالية المدقق من قبل طرف معين لتصب نتائج التدقيق في مصلحته،وما زالت مشكلة عدم تماثل المعلومات لهذه الاطراف من المشاكل التي تؤرق المستثمرين وبالتالي فان رفع كفاءة المدقق وتوفير الظروف الملاءمة التي تدعم استقلاليته هي مطلب عام من قبل كافة اصحاب المصالح حيث ان ذلك يزيد من مسؤوليته في محاولته وسعيه لإصدار تقرير يستند على المعايير المهنية لاثبات النتائج الايجابية لاستقلاليته وخاصة ان المدقق يدرك ان العلاقات بين الجهات المختلفة هو أمر أساسي لتقييم متطلبات الاستقلالية.

وقد بين (الباز، 2012) أن تجرد المدقق من القيود التي قد تفرض عليه من الجهات الداخلية والخارجية ذات العلاقة برأيه او طبيعة عمله تعني امتلاكه الاستقلالية، لذا تبرز الحاجة الى ضرورة توخي العلاقات الشخصية التي يقوم بها المدقق مع اية اشخاص تربطهم علاقات معينة من انشطة الشركة تحسبا لانعكاس هذه العلاقة على اداء المدقق لعمله.

كما بين (Wang, Hay, 2013) أن استقلالية المدقق لا تعد مطلبا فرديا من قبل جهة او طرف معين بل التزاما تشريعيا نصت على معايير التدقيق الداخلي التي اشارت بوضوح الى الاستقلالية والموضوعية واكدت على الابتعاد عن اية ظروف تشكك في امانته ونزاهته وحياديته.

وقد اشار (لطفي،2008) ان استقلال المدقق يعد الركن الاساسي في تطوير مهنة التدقيق الداخلي ، فمن المفترض ان يواجه اية تهديدات او ضغوطات تؤثر على عمله وان يتمتع بالاستقلال والابتعاد عن اية مصالح تربطه بالشركة التي يعمل بها سواء كانت مباشرة او غير مباشرة .

اما قواعد السلوك المهني الصادره عن المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (American Institute Of Certified Public Accountants, AICPA, 2015) **فقد اشارت الى وجود عنصرين اساسيين لتحقيق الاستقلاليه للمدقق وهما:**

1- الاستقلال الذهني: وهو حاله ذهنيه تسمح للمدقق باداء خدماته بنزاهة وموضوعية والشك المهني بدون وجود مؤثرات على حكمه المهني .

2- الاستقلال في المظهر: ويتحقق الاستقلال في المظهر عند تجنب المدقق للظروف التي تسمح لطرف ثالث بالتشكيك في ادائه او نتيجة اعماله .

كما اشار (الاتحاد الدولي للمحاسبين،2007) الى ضرورة وجود هذه العناصر لاستقلالية المدقق حيث بين ان استقلاليه التفكير هي حالة التفكير التي تتيح تقديم الرأي دون التعرض لأية مؤثرات قد تؤثر على حيادية الحكم المهني فيتمتع المدقق بالتصرف باستقامه وممارسه الموضوعيه والشك المهني.

اما فيما يتعلق باستقلالية المظهر فقد اشار الى توصل طرف ثالث عاقل ولديه المعرفه بكافة المعلومات ذات الصله والتي تشمل الاجراءات الوقائية المتبعه إلى حقيقة تأثر الاستقامة والموضوعية والشك المهني لدى فريق التدقيق.

اما اصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، 2008 فقد اكدت كذلك على هذين النوعين كشرط للاستقلالية واشارت الى ان إستقلال الفكر هي حالة ذهنية يتم من خلالها طرح الأراء دون التعرض لأية تأثيرات قد تضعف الحكم المهني، مما يدعم نزاهة وموضوعية المدقق وتزيد من قدرته على ممارسة الشكك المهني اما الاستقلال في المظهر فهو تجنب المدقق لبعض الحالات عند ادائه لمهمته والتي قد تكون مبررا حال وجودها لطرف ثالث مطلع وعاقل، يتمتع بمعرفة كافة المعلومات المتعلقة بالمهنه، للتشكيك بنزاهة أو موضوعيتة أو الشك المهني للمدقق.

وقد ركز (IIA,2013) على ضرورة التحول نحو استقلالية المدقق الداخلي من خلال فك ارتباطه الاداري مع الادارة التنفيذية في الشركة وتحويل الارتباط الى جهة اعلى من الادارة التنفيذية والتي تكون في الغالب مجلس الادارة حيث ان هذا الاجراء

يقلص من سيطرة الادارة على المدقق الداخلي ويمنحه حرية التعبير عن رايه والابلاغ عن نتائج اعماله بدون اية مؤثرات او ضغوطات.

وهنا تجدر الاشارة الى ان مفهوم الاستقلالية يختلف بين المدقق الداخلي والخارجي حيث تعني استقلالية المدققين الداخليين الاستقلال داخل المنشأة ولكن ليس الاستقلال عن المنشأة لأن المدققين الداخليين هم موظفين في المنشأة ولذلك لا ترتقي استقلاليتهم الى المستوى من الاستقلالية الذي يتمتع به المدققون الخارجيون، ولكن على الرغم من ذلك فإن استقلالية التدقيق الداخلي مهمة للغاية. يجب أن يكون المدققون الداخليون محترفين وغير متحيزين وأن يتجنبون أي تعارض محتمل.

يعتمد المدققون الداخليون في العديد من الشركات بشكل شبه كامل على المديرين التنفيذيين للشركات وفي مثل هذه الحالات، يكون المدققون الداخليون مجرد مستشارين تجاريين للمديرين التنفيذيين

ثانياً: تحسين تقييم المخاطر:

تعد ادارة المخاطر من الوظائف الرئيسية التي تم الاهتمام بها بشكل كبير في الاونة الاخيرة وخاصة في ظروف تسارع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية ودخول اقتصاد المعرفة يسمح للمنشأة بالنظر في تأثير الأحداث واحتمالية وقوعها وتحليل المخاطر باستخدام كل من المناهج الكمية والنوعية. وتفحص الآثار الإيجابية والسلبية للأحداث المحتملة في جميع أنحاء المنشأة (COSO,2013).

يجب أن تختار الإدارة رد الفعل المناسب الذي يتماشى مع تحمل المخاطر والرغبة في المخاطرة لدى المنشأة وقد اشار الاطار الى اربعة احتمالات قد تقرر الادارة احدها للتعامل مع المخاطر وهي كما يلي:

- تجنب الخطر: تتخذ المنشأة القرار بتجنب الخطر في حال تاكدها من ان المنفعة التي ستحقق من النشاط المرتبط بالخطر تقل عن كلفة الاجراءات التي ستتبعها لمواجهة الخطر.
- تقليل الخطر: تلجأ المنشات احيانا لاتخاذ اجراءات محددة للحد من الخطر وتخفيض تاثيراته من خلال الاستفادة من نظام الرقابة الداخلية بحيث يتم زيادة التركيز على مسببات هذا الخطر.

- قبول الخطر: يتم قبول الخطر بعدم اتخاذ اية اجراءات لمنع وقوعه في الظروف التي تزيد فيها كلف المواجهة عن الاثار المتوقعه حال حدوث الخطر وتظهر هذه الحالة في المخاطر التي تكون اثارها منخفضة ولا تشكل اهمية سلبية على انشطة المنشأة.
- تقاسم الخطر: تعد المشاركة في الخطر من اكثر الاساليب التي تتبعها المنشات في مواجهة المخاطر التي قد تحدث لديها وتتم المشاركة بعدة طرق مثل التامين على الممتلكات بحيث تنقل جزءاً من المخاطر على شركة التامين،وكذلك استخدام ادوات التحوط.

منهجية الدراسة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهداف الدراسة حيث قدم وصفا متكاملا لمتغيرات الدراسة من واقع الاطر النظرية السابقة ومن ثم اجراء التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة ومناقشة نتائجها وتقديم التوصيات اللازمة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تمثل مجتمع الدراسة بالشركات الصناعية المساهمة العامة في الكويت البالغ عددها (29) شركة مدرجة في بورصة الكويت، اما عينة الدراسة فقد بلغت (120) مدققا داخليا من العاملين في هذه الشركات تم اختيارهم عشوائياً من قبل الباحث.

الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة :

للتعرف على طبيعة عينة الدراسة ومدى قدرتهم على الاجابة على اداة الدراسة تم جمع المعلومات المتعلقة ببعض الخصائص كالمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والشهادة المهنية حيث ظهرت النتائج كما يلي:

جدول رقم (1) تكرارات ونسب الخصائص الديموغرافية للعينة

المتغير		التكرار	النسبة %
المؤهل العلمي	بكالوريس	85	70.8
	ماجستير	20	16.7
	اخرى	15	12.5
	المجموع	120	100
الخبرة	اقل من 5 سنوات	20	16.7
	من 5- الى اقل من 10 سنوات	50	41.6
	من 10 الى اقل من 15 سنة	30	25
	15 سنة فاكثر	20	16.7
	المجموع	120	100
التخصص العلمي	محاسبة	90	75
	ادارة	12	10
	اقتصاد	8	6.7
	اخرى	10	8.3
	المجموع	120	100

يتبين من الجدول (1) ان ما نسبته (70.8%) من افراد العينة يحملون درجة البكالوريس وان ما نسبته (16.7%) يحملون درجة الماجستير في بلغت نسبة حملة الدرجات العلمية الاخرى (12.5%)، كما بلغت نسبة من خبرتهم العملية تقع ضمن الفئة (5-10) سنوات (41.6%)، ثم تساوت النسبة البالغه (16.7%) لمن خبراتهم تقل عن خمسة سنوات والتي تزيد عن (15) سنة، اما من تقع خبراتهم ضمن الفئة (10-15) سنة فقد بلغت نسبتهم (25%) من اجمالي العينة، كما يلاحظ ان ما نسبته (75%) من افراد العينة يحملون الدرجة العلمية في تخصص المحاسبة اما النسبة المتبقية من افراد العينة فقد توزعت بين تخصصي الادارة والاقتصاد والتخصصات الاخرى، وبهذا يتضح ان افراد العينة يتمتعون بالتاهيل العلمي والخبرة العملية التي تمكنهم من الاجابة على فقرات الاستبانة وتعزز من موثوقية هذه الاجابات مما ينعكس على نتائج الدراسة.

اداة الدراسة:

تم استخدام الاستبانة التي اعدت وفقا لاسلوب ليكرت الخماسي وقد تضمنت عدد من الفقرات لقياس متغيرات الدراسة وجمع البيانات اللازمة ،ولقياس ثبات الاداة تم استخراج معامل كرونباخ الفا والذي بموجبة قبول وجود ثبات في اداة الدراسة اذا بلغت قيمة الفا 60% فاكثر .وقد ظهرت النتائج كما يلي:

جدول رقم (2) معامل كرونباخ الفا

نوع المتغير	اسم المتغير	عدد الفقرات	قيمة الفا
المستقل	الاستقلال في المظهر	5	0.891
	الاستقلال الذهني	5	0.796
التابع	تحسين تقييم المخاطر	6	0.854
	المجموع	16	0.920

يتبين من الجدول اعلاه ان قيم الفا جاءت لكافة المتغير ضمن النسب التي تتناسب مع وجود ثبات في اداة الدراسة حيث زادت عن 60% ويشار هنا الى النسبة لاجمالي الفقرات بلغت (0.920).

نتائج الدراسة

اولاً : الاحصاء الوصفي:

للتعرف على طبيعة متغيرات الدراسة والتمكن من تقديما وصفا شاملا لها تم استخراج الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات العينة على فقرات الاستبانة حيث ظهرت النتائج كما يلي:

المتغير المستقل: استقلالية المدقق الداخلي وتم قياسهما من خلال الاستقلال في المظهر والاستقلال الذهني.

- **الاستقلال في المظهر للمدقق الداخلي**

جدول رقم (3) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات العينة على فقرات الاستقلال في المظهر

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاهمية النسبية
1	يتم مراعاة عدم وجود اقارب للمدقق في مواقع هامه في الشركة.	4.10	1.213	3	مرتفعة
2	يتم اخضاع المدقق للمنافسة قبل تعيينه.	4.43	0.968	2	مرتفعة
3	يتم التركيز على كفاءة المدقق وقدراته المهنية.	4.45	1.662	1	مرتفعة
4	يتم مراعاة التوافق بين مخصصات المدقق المالية وقدراته المهنية	3.95	0.856	4	مرتفعة
5	توفر الشركة الظروف الملاءمة للمدقق للقيام بمهمته.	3.92	0.897	5	مرتفعة

نلاحظ من الجدول اعلاه بان الاوسط الحسابية قيمها متقاربة لحد كبير حيث كانت اعلى الاوساط الحسابية للفقرة التي يتم فيها التركيز على كفاءة المدقق وقدراته المهنية يساوي (4.45) وبانحراف معياري (1.662) ،يعود المركز الثاني للفقرة التي يتم فيها اخضاع المدقق للمنافسة قبل تعيينه وقدره (4.43) وبانحراف معياري يبلغ (0.968)، اما الوسط الحسابي الذي يحتل المركز الثالث بقدر (4.10) يعود للفقرة الاولى التي يتم فيها مراعاة عدم وجوب اقارب للمدقق في مواقع هامه في الشركة وبانحراف معياري قدره (1.213) ،ويحتل المركز ما قبل الاخير الوسط الحسابي للفقرة الرابعة والتي يتم فيها مراعاة التوافق بين مخصصات المدقق المالية وقدراته المهنية بوسط حسابي يبلغ (3.95) وانحراف معياري (0.856) ،أما ادنى وسط حسابي وقدره (3.92) كان للفقرة التي توفر فيها الشركة الظروف الملاءمة للمدقق للقيام بمهمته وبانحراف معياري يبلغ (0.897).

- **الاستقلال الذهني للمدقق الداخلي**

جدول رقم (4) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات العينة على فقرات الاستقلال الذهني

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاهمية النسبية
1	لا يتردد المدقق الداخلي بالانسحاب من عمله اذا واجه ضغوطا من قبل اية طرف.	3.840	0.875	4	مرتفعة
2	يتابع المدقق الاجراءات المتخذه على نتائج اعماله.	3.832	1.423	5	مرتفعة
3	لا يهتم المدقق ببناء علاقات شخصية داخل الشركة.	4.231	0.954	2	مرتفعة
4	يهتم المدقق بمتابعة التطورات في مهنة التدقيق	4.040	0.762	3	مرتفعة
5	يراعي المدقق سمعة المهنة اثناء ادائه لعمله	4.326	0.624	1	مرتفعة

نلاحظ من جدول الاستقلال الذهني بفقراته الخمسة بأن اعلى الاوساط الحسابية كانت للفقرة التي تنص على ان يراعي المدقق سمعة المهنة اثناء ادائه لعمله بقدر يبلغ (4.326) وانحراف معياري (0.624) ،ويليه المركز الثاني للوسط الحسابي (4.321) الذي يعود للفقرة الثالثة التي لا يهتم المدقق فيها ببناء علاقات شخصية داخل الشركة بانحراف معياري يبلغ (0.954)، أما الفقرة التي يهتم المدقق فيها بمتابعة التطورات في مهنة التدقيق تحتل المركز الثالث بوسط حسابي قدره (4.040) وانحراف معياري (0.762)،وكان المركز ما قبل الاخير كان للفقرة الاولى والتي لا يتردد المدقق الداخلي بالانسحاب من عمله اذا واجه ضغوطا من قبل اية طرف بوسط حسابي قدره (3.840) وانحراف معياري (0.875) ،أما ادنى وسط حسابي في مركزه الخامس يبلغ (3.832) وانحراف معياري (1.423).

- المتغير التابع :تحسين تقييم المخاطر

جدول رقم (5) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات العينة على فقرات تحسين تقييم المخاطر

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاهمية النسبية
1	تحدد الشركة الاثار المحتملة لكل خطر	3.832	0.974	5	مرتفعة
2	تحدد الشركة تكلفة الوسائل اللازمة لمواجهة المخاطر	3.542	0.685	6	متوسطة
3	تفاضل الشركة بين حجم المخاطر ومنفعة النشاط المرتبط به.	4.320	1.346	2	مرتفعة
4	تسعى الشركة لمواجهة المخاطر بكلف مقبولة	4.446	1.002	1	مرتفعة
5	يتم قبول المخاطر اذا كانت في حدود التحمل	4.130	0.845	3	مرتفعة
6	تستخدم الشركة ادوات التحوط ضد المخاطر المحتملة.	3.964	0.952	4	مرتفعة

يلاحظ من جدول تحسين تقييم المخاطر بفقراته الستة أن أعلى وسط حسابي (4.446) يعود للفقرة الرابعة والتي تنص على ان تسعى الشركة لمواجهة المخاطر بكلف مقبولة وبانحراف معياري (1.002)،أما المركز الثاني كانت تحتله الفقرة الثالثة بوسط حسابي قدره (4.320) وبانحراف معياري (1.346) ، والفقرة التي يتم فيها قبول المخاطر اذا كانت في حدود التحمل تحتل المركز الثالث بوسط حسابي قدره

(4.130) وانحراف معياري (0.845)، وفي المركز الرابع نجد الفقرة السادسة والتي تنص على ان تستخدم الشركة ادوات التحوط ضد المخاطر المحتملة بوسط حسابي يبلغ (3.964) وبانحراف معياري (0.952)، واما المركز ما قبل الاخيركان للفقرة الاولى التي تحدد الشركة الآثار المحتملة لكل خطر بوسط حسابي يبلغ (3.832) وبانحراف معياري (0.974)، أما ادنى وسط حسابي (3.542) يعود للفقرة التي تنص على ان تحدد الشركة تكلفة الوسائل اللازمه لمواجهة المخاطر بانحراف معياري قدره (0.685).

ثانياً: نتائج اختبار الفرضيات

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

H01: لا يوجد أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستقلالية المدقق الداخلي بابعادها (الاستقلال في المظهر، الاستقلال الذهني) على تحسين تقييم المخاطر في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الكويت.

جدول رقم (6) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

المتغير التابع	تحليل التباين ANOVA				جدول المعاملات Coeffecient				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
تقييم المخاطر	0.750	.562	15.622	0.000	ثابت	-0.264	0.687	-0.322	0.750
					الاستقلال في المظهر	0.486	0.141	3.824	0.00
					الاستقلال الذهني	0.230	0.115	3.621	0.00

يتبين من الجدول (6) ان هناك علاقة ارتباط ايجابية بين استقلالية المدقق الداخلي بابعاده (الاستقلال في المظهر والاستقلال الذهني والمتغير التابع تحسين تقييم المخاطرحيث بلغ معامل ارتباط بيرسون بينهما (0.750) ،كما يتبين ان استقلالية المدقق الداخلي بابعادها استطاعت تفسير ما نسبته (56.2%) من تباين تحسين تقييم المخاطرفي الشركات الصناعية الكويتية.

كذلك يتبين ان قيمة f قد بلغت (15.622) وبمستوى دلالة احصائية قدرها (0.00)،مما يعني عدم قبول الفرضية الصفرية التي نصت على انه لا يوجد أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستقلالية المدقق الداخلي بابعادها

(الاستقلال في المظهر، الاستقلال الذهني) على تحسين تقييم المخاطرفي الشركات الصناعية المساهمة العامة في الكويت. وبالتالي قبول الفرضية البديلة والتي تنص على:

يوجد أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستقلالية المدقق الداخلي بابعادها (الاستقلال في المظهر، الاستقلال الذهني) على تحسين تقييم المخاطر في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الكويت.

- نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى

H01.1: لا يوجد أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للاستقلال في المظهر للمدقق الداخلي على تحسين تقييم المخاطرفي الشركات الصناعية المساهمة العامة في الكويت.

جدول رقم (7) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery*		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coeffecient				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
تقييم المخاطر	.621	38.5	12.321	0.000	ثابت	4.487	0.432	4.312	0.000
					الاستقلال في المظهر	0.561	0.123	4.825	0.000

يتبين من الجدول (7) ان هناك علاقة ارتباط ايجابية بين الاستقلال في المظهر للمدقق الداخلي والمتغير التابع تحسين تقييم المخاطرحيث بلغ معامل ارتباط بيرسون بينهما (0.621) ،كما يتبين ان الاستقلال في المظهرللمدقق الداخلي قد استطاع تفسير ما نسبته (38.2%) من تباين تحسين تقييم المخاطرفي الشركات الصناعية الكويتية.

كذلك يتبين ان قيمة f قد بلغت (12.321) وبمستوى دلالة احصائية قدرها (0.00)،مما يعني عدم قبول الفرضية الصفرية التي نصت على انه لا يوجد أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للاستقلال في المظهرللمدقق الداخلي على تحسين تقييم المخاطرفي الشركات الصناعية المساهمة العامة في الكويت. وبالتالي قبول الفرضية البديلة والتي تنص على:

يوجد أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للاستقلال في المظهر للمدقق الداخلي على تحسين تقييم المخاطر في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الكويت.

- **نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية**

H01.2: لا يوجد أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للاستقلال الذهني للمدقق الداخلي على تحسين تقييم المخاطر في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الكويت.

جدول رقم (8) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery*		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coeffecient				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
تحسين تقييم المخاطر	0.412	16.9	8.312	0.00	ثابت	2.310	0.124	3.120	0.000
					الاستقلال الذهني	0.431	0.325	2.41	0.00

يتبين من الجدول (8) ان هناك علاقة ارتباط ايجابية بين الاستقلال الذهني للمدقق الداخلي والمتغير التابع تحسين تقييم المخاطرحيث بلغ معامل ارتباط بيرسون بينهما (0.412) ،كما يتبين ان الاستقلال الذهني للمدقق الداخلي قد استطاع تفسير ما نسبته (16.9%) من تباين تحسين تقييم المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية.

كذلك يتبين ان قيمة f قد بلغت (8.312) وبمستوى دلالة احصائية قدرها (0.00)،مما يعني عدم قبول الفرضية الصفرية التي نصت على انه لا يوجد أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للاستقلال الذهني للمدقق الداخلي على تحسين تقييم المخاطر في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الكويت. وبالتالي قبول الفرضية البديلة والتي تنص على:

يوجد أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للاستقلال الذهني للمدقق الداخلي على تحسين تقييم المخاطر في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الكويت.

الاستنتاجات

بينت نتائج الدراسة وجود أثر ذات دلالة احصائية لاستقلالية المدقق الداخلي بابعادها (الاستقلال في المظهر، الاستقلال الذهني) على تحسين تقييم المخاطر في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الكويت ، وكذلك وجود اثر لكل من الاستقلال في المظهر والاستقلال الذهني للمدقق الداخلي على تحسين تقييم المخاطر، وبهذا يستنتج ان عملية تحسين تقييم المخاطر التي تعد من المكونات الهامة في نظام الرقابة الداخلية والتي تتاثر اصلا براي وظيفة التدقيق الداخلي المعنية بابداء الراي في منظومة الرقابة الداخلية وحيث ان استقلالية المدقق الداخلي تعزز من حياديته في ابداء الراي فانها تنعكس على جودة التدقيق الداخلي والذي يساهم في تحسين عملية تقييم المخاطر عندما يكون جيداً.

كما يستنتج ان الاستقلال الذهني للمدقق الداخلي ايضا يؤثر على عملية التقييم الداخلي وبالمثل الاستقلال في المظهر حيث ان هذين العنصرين يشكلان تكامل عملية الاستقلال وقد يؤثر احدهما على جودة التدقيق ويضعف تاثير العنصر الاخر في تقييم الرقابة باعتبارهما يحسنان استقلالية المدقق الداخلي.

التوصيات :

بناء على نتائج الدراسة يتم التوصية بضرورة دعم التوجه العام باستقلالية المدقق الداخلي ليكون له تاثير اكبر في تقييم المخاطر،وخاصة ان الاتجاه المعاصر للمجالس المهنية والشركات الكبيرة بدعم هذه الاستقلالية لتساهم بشكل اشمل في تحسين جودة التدقيق الداخلي بما لها من انعكاسات على عمل وانشطة الشركة بشكل عام.

قائمة المراجع

الاتحاد الدولي للمحاسبين، (2007). "*اصدارات المعايير الدولية لممارسة اعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة*"، (ترجمه المجمع العربي للمحاسبين القانونيين)، عمان، الأردن.

الباز، عماد، (2012). "مدى استقلال مراجع الحسابات الفلسطيني دراسه تطبيقيه على مكاتب وشركات المراجعه في قطاع غزة" . رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة ابو بكر بلقايد، الجزائر

الجعفراوي، عدنان، (2016). "مدى التزام مدققي الحسابات في قطاع غزة بتطبيق الإطار المفاهيمي للاستقلالية عند تقديم خدمات التأكيد الأخرى وفقا لقاعدة الأخلاق الدولية*291*- دراسة ميدانية"،رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين.

زريقات، عمر، ومحمود، رأفت، وكلبونة، أحمد، (2010). "علم تدقيق الحسابات النظري" . (ط. 1). الاردن: دار الميسره للنشر والتوزيع والطباعه.

عبد الباسط، بومهيدي، (2016). "العوامل المؤثرة على استقلالية المراجع الخارجي في الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

لطفي، أمين، (2008). "المراجعة وخدمات التأكيد بعد قانون Sarbanes-Oxley القاهرة"، مصر: دار النهضة

American Institute Of Certified Public Accountants ,AICPA, 2015, **Consulting Services**:https://www.aicpa.org/research/standards.html

Arens, A., Elder, R., & Beasley, M. (2012). **Auditing and assurance Services** : An Integrated Approach 14th Edition Pearson Education, Ltd, UK-London

Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO), 2013. Internal Control—Integrated Framework

Institute of Internal Auditors (IIA) (2013). Practice advisory 2120-2: Managing the risk of the internal audit activity. Practice Advisories Under International Professional Practice Framework (IPPF): Altamonte Springs, FL.

Sekaran, U. (2003). **Research methods for business** (4th ed.). Hoboken, NJ: John Wiley & Sons.

Wang, S., & Hay, D. (2013). Auditor independence in New Zealand :Further evidence on role of non-audit services**. Accounting and Management Information Systems**, 12, pp. 235-262

تقييم البطالة في الاقتصاد الأردني في ظل التحولات الديموغرافية

د. ثائر احمد ابو سليم

د. عبد الحليم محمد جبران

بدعم من عمادة البحث العلمي – جامعة الزرقاء

المملكة الأردنية الهاشمية

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة الى تقييم البطالة في الاقتصاد الاردني من خلال تحديد أثر بعض المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي، حجم القوى العاملة، صافي فرص العمل وعدد السكان على معدل البطالة في الفترة 2007 – 2019. وقد استخدم الباحثان في تحليل العلاقة المنهجين الوصفي والاستدلالي للوقوف على طبيعة هذه العلاقة وتبعياتها على الاقتصاد الأردني.

وقد قاد تحليل البيانات التي تم تجميعها ومعالجتها من قبل الباحثين الى مجموعة من النتائج، تمثلت في وجود أثر سلبي لعدد السكان على البطالة، مع الاشارة الى ما يبرر هذه النتيجة. وفي ظل محدودية صافي فرص العمل المستحدثة تبين وجود أثر ضعيف لهذا المتغير على البطالة وأيضا، وجود اتجاه طردي بين القوى العاملة ومعدل البطالة في ظل التحولات السكانية وتغير التركيبة السكانية في فترة رصد الفرصة السكانية في الاقتصاد الأردني.

الكلمات المفتاحية: البطالة، حجم السكان، حجم القوى العاملة، صافي فرص العمل المستحدثة والتحولات السكانية.

Abstract

The study aims to assess unemployment in the Jordanian economy by determining the impact of certain economic variables such as GDP, the size of the labor force, net employment and population on the unemployment rate in 2007-2019. In the analysis of the relationship, the researchers used descriptive and inference approaches to determine the nature of this relationship and its consequences for the Jordanian economy.

The analysis of the data collected and processed by the researchers led to a set of results, namely, a negative impact of the population on unemployment, with this result justified. With limited net employment opportunities created, there has been a weak impact on unemployment and, as well, a trend between the labor force and the unemployment rate in light of population shifts and changing demographics in the period of population opportunity monitoring in the Jordanian economy .

Keywords: unemployment, population size, workforce size, net jobs created and population shifts.

المقدمة

ان قضية البطالة في الأدبيات الاقتصادية تعتبر من القضايا المتجددة على مستوى البحث العلمي في مجال العلوم الاقتصادية. هذا المفهوم يحاكي كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي على مستوى الدولة.وخلال هذه الدراسة سيتم تسليط الضوء على جانب مظلم من هذه الظاهرة، على مستوى الاقتصاد الأردني، عندما تتداخل مجموعة عوامل اقتصادية وعوامل سكانية (ديموغرافية) في ظروف الاصلاحات الاقتصادية وصولا الى فترة احتواء جائحة فايروس كورونا.

البطالة لا تظهر في وسط انعزالي ولا تختفي ولا تجتث من جذورها، ما يعني أن الاقتصاد، أي النظام الاقتصادي، يعمل وسيظل يعمل بوجودها ولا يمكن أن نتقدم الى الأمام بدونها. فقد باتت وظيفية، أي أنها تقوم بوظيفة البقاء. فمن خلال هذه الدراسة البحثية يسلط الباحثان الضوء على نزعة معدلات البطالة نحو الزيادة في ظل تباطؤ عمل السياسات الاقتصادية والاجراءات الداعمة والضابطة لتحركات السكان في فترة ترقب الفرصة السكانية[1]. هذا يتطلب من الباحثين معالجة مستفيضة ودقيقة للبيانات المتاحة، على مستوى الاقتصاد الاردني، فيما يتعلق بهيكل سوق العمل، معدلات البطالة، التحركات السكانية مثل معدلات نمو السكان، التركيبة العمرية للسكان ومعدلات الاعالة.

وعلى جانب النشاط الاقتصادي هناك البيانات الخاصة بفرص العمل المستحدثة والمتوقعة مقابل الفاقد من فرص العمل في فترة جائحة كورونا. مما يساعد في الوصول إلى تحقيق ما يسمى بإدارة البطالة.

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا البطالة، ما الذي يبرر دراسة هذه الظاهرة؟ إن أية قضية اقتصادية، في الوقت الراهن، تحمل طابعا مشتركا من حيث المنشأ والآثار. والبطالة، تحظى باهتمام بين الاقتصاديين والسياسيين دائما وأبدا. فعندما نتحدث عن البطالة نشير الى قدرات الاقتصاد القومي في كبح اختلالات الية السوق ومخلفات

[1] الفرصة السكانية تتجلى من خلال المكاسب الديموغرافية التي تتحقق للمجتمع. فهذا المصطلح يشير الى الهيكل العمري للسكان الذي من خلاله يتعزز النمو الاقتصادي في مرحلة ما. ويظهر ذلك، في صورة: زيادة حصة الدخل مقابل تراجع الخصوبة، اعادة توزيع أو تخصيص الموارد من اعالة اطفال ومسنين الى النهوض بقطاعات اقتصادية أخرى ودعم عرض العمل في السوق من النساء. للتعرف على تفاصيل أكثر عن الفرصة السكانية أنظر الآثار المتوقعة للهبة السكانية على النشاط الاقتصادي في الأردن (أنظر قائمة المراجع).

الدورة الاقتصادية، مستويات الأجور النقدية، خط الفقر، معدلات الاعالة. فمن خلال تقدير معدلات البطالة الفعلية نستطيع اعادة هيكلة مساهمة العاملين على مستوى الاقتصاد القومي، هذه الشريحة التي تعيل من تنطبق عليهم شروط الاعالة. فاذا اختل التناسب بين عدد المعيلين وعدد المعالين فنحن أمام معضلة ارتفاع معدل الاعالة ما يعني استنزاف أكثر لقدرات الاقتصاد القومي.

هذا الترابط بين المتغيرات، عند تقديرها، يمكننا من الفصل بين تكلفة اعالة فئة المتقاعدين وفئة المشتغلين، من ناحية. وبين تكلفة رعاية الأفراد دون سن الـ 15والمتقاعدين معا نسبة الى المشتغلين، من ناحية أخرى. ولا شك أن التغيرات الديموغرافية على مستوى الدولة تسهم في اعادة هيكلة هذه الفئات عبر الزمن. وهذا يعني اعادة هيكلة حجم الاعالة في كل مرحلة. ما يعزز هذا الرأي ما تشير اليه الاحصائيات الدولية (بلوم، ديفيد. 2016).

اذا تباينت التيارات الفكرية حول مصدر البطالة فان نقطة الالتقاء بين جل الافكار السائدة هو ان الاختلال القطاعي في النظام الاقتصادي يؤسس لظهور البطالة دائما. وغياب التناسب بين القطاعات على مستوى النظام الاقتصادي في الاردن لابد وان يمهد لاستقبال جيوش متزايدة من أعداد العاطلين عن العمل.

لقد فشلت سياسات الاصلاح الاقتصادي وما تلاها من سياسات تصحيحية لمسار الاقتصاد الاردني في التأسيس لتعددية قطاعية بين الزراعة، الصناعة، التجارة بانواعها والخدمات. وما زال الاقتصاد الاردني الى يومنا هذا يحتفظ بالنمط الخدماتي والمعول عليه في توليد القيمة المضافة. لكن غياب مساهمة فاعلة لقطاع الصناعة، حيث تنتج النقود كما اشار الى ذلك جون مينارد كينز في مؤلفه" النظرية العامة في التوظيف، النقود والفائدة "، والذي يجب أن نعول عليه في تحقيق الرفاه الاقتصادي.

ان البيانات الاحصائية الرسمية وغير الرسمية تبين وبشكل جلي مدى اضطلاع قطاع الخدمات في رفد الناتج القومي وفي تامين الجزء الاكبر من الوظائف. لكن هذا القطاع لا يتحمل تدفق عمالة متزايدة في ظل محدودية نطاق التخصصية في العمل والذي لا يتسع بزيادة الناتج الكلي كما لو كان المنتج صناعياً بدلا من الخدماتي.

الخطر ليس في وجود البطالة كظاهرة ملازمة لعمل النظام الاقتصادي بغض النظر عن نمط الانتاج السائد وانما في تكاليفها المرتفعة والمتزايدة والتي تطال المجتمع

افرادا ومؤسسات. فهي تحملنا عبئا في مكان وندفع ثمنا في مكان آخر. البطالة سيف ذو حدين. قد يكون كبحها الدواء والداء في نفس الوقت. فقد نستخدمها ضمن برامج اقتصادية لتنفيذ أجندة سياسية. وقد تكون موضوع مقايضة، الى جانب التضخم، في اطار رسم السياسات النقدية والمالية.

يحتل الاردن، بين الدول العربية، مركزا متقدما في الشفافية الاقتصادية، وفي القدرة على تصحيح اختلالات السوق، وفي مستوى الحرية الاقتصادية، حيث يحتل المرتبة الثالثة عربيا. وعلى مستوى مساهمة المرأة في سوق العمل، يحتل الاردن المرتبة 139 بين 142 دولة على مستوى العالم وهي مشاركة متدنية جدا. وفي ظل محدودية الموارد الاقتصاددية وثقل المديونية يسعى الاردن الى احداث تقدم في بنية الاقتصاد الوطني من خلال توجيهات القيادة وتكاثف جهود المؤسسات الوطنية على المستويين الرسمي والمدني حيث تشير الاحصائيات الرسمية الى استقرار نسبي في معدل البطالة في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، فقد بلغ المتوسط الحسابي لمعدلات البطالة للفترة بين 2009 – 2013 حوالي 12.6%. والى نهاية الربع الثاني من عام 2014 قدر معدل البطالة بـ 12.00%. الا أن جائحة كورونا قلبت الموازين راسا على عقب(تقارير الاحصاءات العامة، 2007 – 2019).

مشكلة الدراسة

على مستوى الاقتصاد الأردني تعتبر البطالة من المتغيرات الأساس في التحليل الاقتصادي، من ناحية. وهي، أي البطالة، أداة السياسة المالية في برامج التنمية الاقتصادية، من ناحية أخرى. وهي، منظور آخر، غاية الباحث في احتوائها وتخفيف أعبائها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. من هذا المنطلق، تتحدد المشكلة البحثية في التساؤل الآتي: هل السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الأردني تخدم مستوى توظيف يحاكي الزيادة في القوى العاملة في ظل التحولات السكانية بحيث يحصل الأفراد على فرص عمل، بمعدلات تناسب الزيادة في حجم القوى العاملة؟

أهداف الدراسة

يسعى الباحثان الى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم طبيعة المشكلة. وفيما يأتي أهمها:

1. الوقوف على السمات الحقيقية لسوق العمل في الأردن والتي تعكس مدخلات ومخرجات مفهوم البطالة بشكل عام.
2. تحليل معدلات البطالة في اطار تراجع معدلات فرص العمل ومعدلات الاعالة.
3. وضع آلية تحدد متطلبات ادارة البطالة في الاقتصاد الأردني في المستقبل.
4. تحليل العلاقة بين انخفاض معدل الاعالة ومعدل البطالة.

محددات الدراسة

تغطي الدراسة الحالية الفترة الممتدة من 2010 الى 2020 مع التطرق الى متغير مستجد متمثل في الأزمة الصحية العالمية الراهنة" Covid – 19 " ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. ومكانيا، هذه الدراسة موجهة لتحليل البطالة في الاقتصاد الاردني. ومن العقبات التي واجهت الباحثين في تنفيذ هذه الدراسة محدودية دقة البيانات الخاصة بمعدلات البطالة وطريقة حسابها وكذلك أعداد فرص العمل المستحدثة وفي الوقت ذاته المستلمة فعليا على أرض الواقع في السنوات التي شملتها الدراسة.

الدراسات السابقة

من باب تعزيز أهمية حداثة الدراسة الراهنة وبهدف اظهار بعض الجوانب المظلمة في تحليل البطالة يناقش الباحثان دراسات سابقة حديثة ذات علاقة على مستوى الاقتصاد الأردني. وهذا يخدم الدراسة في رصد وتتبع الاتجاه البحثي في النتاج العلمي ذي العلاقة بالمشكلة التي يطرحها الباحثان. فمن خلال اطلاع الباحثين ومراجعة الأدبيات الاقتصادية قي مجال التحولات الديموغرافيو والبطالة على المستويين المحلي والدولي يناقش الباحثان القضايا ذات العلاقة بموضوع المشكلة

المطروحة في الدراسة الراهنة. وانطلاقا من تفرد الدراسة الراهنة بالعلاقة قيد الدراسة يناقش الباحثان بعضا منها.

دراسة (سوزان رزاز، 2017) تركز على آلية تشغيل الأردنيين في ظل تزايد أعداد المهاجرين الى الاردن وامكانية توفير فرص عمل لائقة للشباب كي لا تكون فرص العمل المستحدثة عاملا طاردا في مواجهة البطالة.

وعلى مستوى الدراسات الشرق أوسطية قدمت أحدى الدراسات (المطيري، 2018) من خلال تقرير مؤتمر منظمة العمل العربية اتجاه تحولات ومسار التقدم قي أسواق العمل العربية تم التركيز على وكيفية رفع كفاءة أداء أسواق العمل العربية وعلى وجود تناقض بين تنوع برامج التنمية وتراجع تحقيق الأهداف فيما يتعلق بالتشغيل ومواجهة البطالة. وتطرق التقرير أيضا الى دور ظاهرة " البروز الشبابي "، في اطار التحولات الديموغرافية، في تغذية سوق العمل بقوى عمل شابة.

على مستوى الادبيات العالمية فقد رصد الباحثان مساهمات لديفيد بلوم، المتخصص في الاقتصاد والديموغرافيا في جامعة هارفارد، في مقالة بعنوان" طفرة ديموغرفية " (بلوم، 2016) تمثلت في الاشارة الصراع العالمي بين شيخوخة السكان والهجرة والتوسع الحضريين مع مقارنة على مستوى تغير الفئات العمرية حيث تواجه الدول الأقل حظا من النمو تحديا في احتواء قوة العمل المتزايدة في ظل محدودية فرص العمل المستحدثة.

في مساهمة أخرى (بلوم، 2020) بعنوان " السكان في عام 2020 " يؤكد ديفيد بلوم على دور العوامل الديموغرافية في تشكيل التحديات والصعوبات التي تواجهها المجتمعات والتي يرتبط بها النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. في المقابل، وهذا على درجة من الأهمية، فان المسارات الديموغرافية تتأثر بالحافز الاقتصادي وبالاصلاح التغيرات المؤسسية.

وبين أيضا كيف أن التحولات الديموغرافية ستكون مواتية أكثر لتحقيق الرفاه الاقتصادي اذا ما استثمرت السياسات اللازمة لهذا الاستحقاق. وهذا الراي ينسجم مع رأي الباحثين في اطار الفرصة السكانة المرتقبة في الأردن اذا ما استغلت الدولة كافة القطاعات في هذا الاتجاه.

وتشير دراسة (سونداراراجان، أرون، 2017) الى عوامل التقنية والاقتصاد الرقمي في اضعاف وتقوقع العلاقة التقليدية بين العمل وراس المال. ولا شك أن هذا التجاه يشكل تحديا كبيرا لاسواق العمل في الدول االقل حظا من النمو، في ظل تزايد أعداد البطالة والقوى العاملة في الدول. وقد بينت الدراسة أن المخاوف من المستقبلية ليس فقط ارتفاع معدلات البطالة بل في الوظائف التي ستكون قليلة بفعل التقدم التقني واتساع مساحة الثورة الصناعية الرابعة.

الجانب النظري

اعتمد الباحثان، في عرض الدراسة في مجملها، على طريقة غير تقليدية في تثبيت الأفكار الأساس حول موضوع البطالة. وهذا يتجلى من خلال طرح هذه الأفكار في صورة قضايا بحيث تعكس كل قضية مفصل في اظهار المشكلة البحثية قيد الدراسة. هذا يعني الوقوف على مدخلات ومخرجات مفهوم البطالة كما يراها الباحثان.

القضية الأولى: سوق العمل. خصائصه وبنيته في الاقتصاد الاردني. سوق العمل كجهاز اقتصادي يقوم على عنصرين اساسيين: عرض العمل والطلب على العمل. وهذه السوق الاقتصادية، في اطار تدخل حكومي وبما يتناسب مع مبادئ الحرية الاقتصادية لا تعمل بمنآى عن تشريعات وضوابط تنظم عملها. على جانب العرض يعتبر القطاع الخاص المزود الأساس لفرص العمل الجديدة. في المقابل، تتناقص مساهمة القطاع العام في طرح وظائف جديدة يوما بعد يوم. وتتميز سوق العمل بـ:

1. تعتبر سوق العمل في الاردن المرسل والمستقبل للعمالة في نفس الوقت. فالاردن من خلال هذه السوق يصدر عمالة ماهرة ومدربة في الغالب الى دول اخرى ويستقبل عمالة وافدة بمهارات متباينة لاعتبارات اقتصادية وأخرى. في الغالب هذا التدفق من العمالة الوافدة الى الاردن يتسم بمهارات متواضعة ومحدودة على أساس معايير تنظيمية تناسب بعض القطاعات في الاقتصاد الاردني كخدمة القطاع الزراعي ومساندة القطاع التجاري.
2. اختلالات في توزيع القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية على المستوى الجغرافي، المهني والتعليمي والجندري. وهذا من أحد الاسباب التي تعيق تدفق فرص العمل

بشكل متوازن على مستوى الاقتصاد ككل الأمر الذي يعزز انحسار الاستثمارات في مناطق تنموية على حساب أخرى.

3. محدودية الوظائف المستحدثة من قبل القطاع العام وتوزيع اعتباطي لهذه الفرص بذريعة الحماية الاجتماعية. لعل من جملة الأسباب التي تقف وراء ذلك هو وجود مساحة للنفوذ السياسي في بنية القطاع العام لتحقيق مآرب اقتصادية. هذه التوجهات عززت من تفاقم البطالة المقنعة في مؤسسات القطاع العام ودون استثناء وساهمت وتساهم في تراجع متوسط الانتاجية على مستوى القطاعات الاقتصادية والمدنية ككل.
4. تدفق كبير من القوى العاملة على أثر التحولات الديموغرافية وتبلور ما يسمى ظاهرة "البروز الشبابي"[2].
5. انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة، بشكل خاص[3]. فعلى المستوى العالمي تحتل الاردن المرتبة 139 بين 142 دولة. ويشير هذا المعدل الى قوة العمل من النساء الى اجمالي عدد السكان في الفئة العمرية 15 – 65 سنة.
6. عدم تكامل السياسات الاقتصادية مع سياسات التشغيل. فالاستثمار في النى التحتيى لا يحاكي معدلات النمو السكاني، على سبيل المثال (نصار، هبة، 2006، 2 – 43).

القضية الثانية: الملامح العامة للبطالة في الاردن والجوانب المظلمة في القياس[4].

استنادا الى مسوحات وتقارير ودراسات وزارة العمل الأردنية تتسم البطالة في تعريفها الاقتصادي ببعض الخصائص. وعندما نتحدث عن خصائص البطالة نتكلم في الوقت ذاته عن أسبابها. فالبطالة ظاهرة دائمة ومتجددة ومدخلاتها كذلك في تجدد.

ان الخوض في اسباب البطالة. وفيما يأتي الزي الذي تظهر فيه البطالة:

2 ظاهرة البروز الشبابي – أنظر مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والأربعون، 2018.

3 وللتغلب على هذا القصور في سوق العمل تبنى المجلس الاعلى للسكان بالتعاون مع اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة وثيقة سياسات حيث تطرح الوثيقة بدائل حلول لتفعيل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي: التوسع في انماط العمل المرن. ويعني ذلك زيادة مساحة العمل الجزئي للمرأة، توفير فرص عمل من المنزل او توفير ساعات دوام مرنة. ومن الاهمية بمكان ان هذا البديل يجد صداه في الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (2011 – 2020).

4 لا يمنع في التحليل الرجوع الى الدراسات الدولية في تحليل البطالة بمسبباتها في دول غرب آسيا، حسب تقارير الاسكوا، منظمة الامم المتحدة للتنمية الاقتصادية لدول غرب آسيا.

اولا. سلوكية. ناتجة عن عزوف الافراد عن بعض الوظائف والمهن. لكن هذا التفسير يحتمل معنيين. المعنى الاول: رفض الفرد الفرصة المتاحة والتي تتناسب ومؤهله العلمي او مهاراته. والمعنى الثاني: رفض الفرصة المتاحة كونها لا تتناسب والمؤهل او المهارات بسبب طبيعة الوظيفة أو بسبب تدني العائد المنشود (الأجور).

ثانيا. هيكلية. عدم تناسب المؤهلات بين العمل واصحاب العمل، اي عدم تناسب المؤهل لدى الذين يبحثون عن فرصة عمل ومتطلبات الحصول على وظيفة.

ثالثا. احتكاكية. ناتجة عن نقص العلومات في السوق عن الوظائف المتاحة بالنسبة للباحثين عن عمل ولدى من يبحثون عن عمالة.

رابعا. المقنعة (المستترة). في التحليل الاقتصادي التقليدي ينظر الى البطالة المقنعة كظاهرة ملازمة للقطاعات الحكومية. لكن التحليل الاقتصادي الحديث يشير الى توسع نطاق هذا المفهوم ليشمل مؤسسات القطاع الخاص.

والاختلاف هنا يكمن في التقييم. فالمنظور الحديث يستند في تشخيص البطالة الى مستوى انتاجية العاملين. فاذا انحرفت مؤشرات الانتاجية في قطاع خاص عن متوسط الانتاجية المعيارية فالعامل في مثل هذه الحالات يعتبر في عداد العاطلين عن العمل. هذا يعني أن مساهمة هذه الشريحة من العمال لم تترك أثرا ايجابيا واضحا على الناتج الكلي في القطاع قيد الدراسة.

ان مصدر القلق الذي يثير الاهتمام في الاوساط الاقتصادية والاوساط السياسية لا يكمن فقط في ارتفاع معدلات البطالة بالمطلق. ان المخاوف تاتي اذا ما رجعنا الى الشرائح المتضررة من ارتفاع معدل البطالة: الشباب في الفئة العمرية 15 – 24. والخطر يكمن في أن هذه الشريحة، والتي في اوج عنفوانها، قادرة على العطاء أكثر من الفئات العمرية الأخرى في اجمالي القوى العاملة. ولا ينطبق ذلك على كل القطاعات ولا ينطبق كذلك على كل المهن.

من ناحية أخرى، ان تعطل هذه الشريحة يكون سببا في انخراطها في الاقتصاد غير الرسمي ودخول عالم الاحباط والانطواء على الذات. فقد قدرت احدى الدراسات الاجتماعية على مستوى العالم، ان ما يقارب من 69% من اجمالي من يقدمون على الانتحار في دول العالم هم افراد متعطلون عن العمل.

فاذا سلمنا بهيكلية البطالة الحالية ومواصفاتها فما الذي يقف وراء تفاقم معدل البطالة بالنسبة للمعدل الطبيعي (4.5% – 5%). هذا بالتأكيد يقودنا الى مجموعة من العوامل التي سنستعرضها فيما يأتي:

1. تحولات ديموغرافية: معدلات سكانية مرتفعة تضغط على الانتاجية، من ناحية. وعلى الانفاق الحكومي، من ناحية ثانية. اضافة الى ذلك، ارتفاع اعداد الهاجرين الى الاردن من الدول العربية. وأيضا، هجرات داخلية باتجاه مراكز النشاط الاقتصادي ومناطق الاكتظاظ السكاني. في ظل هذه التحولات يواجه الاردن معضلات ثلاث: معضلة السير بخطى ثابتة نحو الاستثمار في الفرصة السكانية [5] بحلول العام 2030، معضلة المهاجرين السوريين ومعضلة احتواء جائحة كورونا. هذه المتغيرات، ان صح التعبير، تضغط كقوى شد عكسي باتجاه زيادة الأعباء التي يتحملها الأردن في الاستفادة من مكاسب الفرصة السكانية.

لكي نتمكن من اعطاء تصور عن مدى ارتباط هذه المتغيرات الثلاثة بموضوع البطالة، لا بد من الوقوف على حيثيات هذه المتغيرات من حيث صافي الأثر على سوق العمل وموازنة ذلك بالمكاسب المرجوة وبالتالي تحديد حجم صافي الأثر على الاقتصاد الأردني بشكل عام.

ان السياسات التي تبنتها الحكومة الأردنية في اطار الاستثمار في الفرصة السكانية، نشر وتنفيذ سياسات التوعية الانجابية، ساهمت في اعادة هيكلة الهرم السكاني على مستوى الأردن. تجلى ذلك في انخفاض معدلات الزيادة السكانية وبالتالي انخفاض معدل الاعالة العمرية والاضطلاع بفئة عمرية فتية تشكل جيشا كبيرا من القوى العاملة يكتسح سوق عمل محدود الامكانيات من حيث توليد فرص عمل جديدة لاستيعاب هذا التدفق من العمالة المتزايدة. هذا التغير في الهرم السكاني يخدم جانب النفقات الحكومية من حيث تحقيق الوفر في مخصصات التعليم والصحة.

[5] ينصح الباحثان بالرجوع الى الورقة البحثية بعنوان: تقييم أثر تدفق اللاجئين على المكاسب الاقتصادية للفرصة السكانية المقدمة للمؤتمر الثالث للاجئين في الشرق الأوسط (قائمة المراجع). وأيضا، دراسة حديثة، أشير اليها في هامش سابق للباحثين، بعنوان: الآثار المتوقعة للهبة السكانية على النشاط الاقتصادي في الأردن، في المستقبل. بحث في المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، المجلد 2/19 /2017 .

فمراجعة سريعة لاحصائيات التعليم والصحة في الأردن تبين حجم العبء الحالي لخدمة هذه القطاعات الحيوية[6] على المستوى الفردي وعلى مستوى المؤسسات. في المقابل، يطرح تساؤل: ما مقدار الوفر الذي تحققه الدولة نتيجة انخفاض أعداد المعالين؟ على المستوى الفردي، أو على مستوى الأسرة، فان انخفاض متوسط عدد أفراد الأسرة الأردنية على أثر مكتسبات سياسات التوعية الانجابية، يسهم في توجيه ذات الموارد لتغطية احتياجات عدد أقل من الأفراد الأمر الذي يعني تلقائيا الانتقال من الكم في ادارة الأسرة الى استهداف النوعية في تنشئة الافراد.

على المستوى الكلي، تعتبر التغيرات في الهرم السكاني (انخفاض أعداد المعالين) ذات مكاسب ونفقات في نفس الوقت. فاستقبال أعداد أقل في التعليم الأساسي يعني تخصيص موارد مالية أقل. وهذا ينطبق على القطاع الصحي. لكن الوفر المتحقق هنا يمكن أن يوجه لأهداف تعليمية وصحية أخرى ذات مردود أعلى على مستوى الدولة. في المقابل، هناك نفقات غير منظورة قد تترتب على عدم قدرة الجهاز الاقتصادي في احتواء القوى العاملة المتزايدة، نتيجة تزايد أعداد فئة الشباب، اذا ما استثمرت هذه القوى في قطاعات الاقتصاد الحقيقي. وهنا يواجه الاقتصاد الأردني مشكلتين: المشكلة الأولى تتمثل في الحفاظ على القوى العاملة الموظفة والمشكلة الثانية تتمثل قدرة الاقتصاد على احتواء القوى العاملة التي تنتظر دورها في التوظيف.

فالمستخدمين في قطاعات الاقتصاد القومي تهددهم المزاحمة من قبل نظرائهم ممن ينتظرون الفرصة، أي جيش العاطلين عن العمل، أي الأفراد الذين ينتظرون من قبل والقادمين الجدد الى سوق العمل. من ناحية أخرى، زيادة أعداد العاطلين عن العمل، من ينتظرون الالتحاق بفرص عمل، يشكلون قوة ضغط على مستوى الأجور بشكل عام (نتيجة زيادة عرض العمل حيث يضغط فائض العمل على الأجور نحو الانخفاض). في المحصلة يصبح خيار السياسة الاقتصادية بين هدفين متناقضين: تأمين أو استحداث فرص عمل جديدة والحفاظ على متوسط الأجور السائد في ظل تزايد معدلات البطالة. هذان الهدفان سيقودان الى الاختيار بين البقاء والفناء، بالمعنى الباطن لهذين المفهومين.

---

[6] نفقات التعليم والصحة على مستوى المملكة الأردنية، دائرة الاحصاءات العامة: التقرير السنوي. تشير التقارير السنوية للفترة التي تشملها الدراسة حجم الوفر في نفقات التعليم والصحة وحجم التوسع في استثمارات جديدة تعزز المسار الصحي والتعليمي في الأردن.

2. ارتفاع سن التقاعد الفعلي. لعل من السمات الباطنة لسوق العمل الاردني على جانب ممثلي القوى العاملة هو التباين الصارخ بين سن التقاعد القانوني (65+) وسن التقاعد الفعلي والذي يتراوح بين 70–85 سنة[7]. ولعل ما يعزز هذا التباين هو صعوبات الحياة فيما يتعلق بتأمين احتياجات الانسان، انخفاض الأجور والمعاشات التقاعدية بعد نهاية الخدمة ومحدودية الحوافز المطروحة. لذلك يفضل الأفراد الاستمرار في العمل لفترة أطول متجاوزين بذلك السن القانونية التي تنص عليها التشريعات.

فوفق الهرم السكاني في المملكة الأردنية تشمل فئة المتقاعدين الأفراد الذين تجاوزا سن ألـ 65، ويحق للفرد الخروج الى التقاعد بتجاوز هذه السن القانونية وفق سنوات الخدمة التي أداها في مؤسسته. لكن ترك العمل بتجاوز هذه السن مرتبط، في حالات خاصة وهي كثيرة، باعتبارات مجتمعية واقتصادية. هذا الامتداد في هذه السن يسهم في تقليص امكانية حصول القادمين الجدد الى سوق العمل على فرص جديدة. ان ما يفسر ذلك هو عجز بعض المؤسسات، التي تحتضن هذه العمالة، ماليا في اطار التسويات وتصويب أوضاع العاملين، ممن تجاوزا سن التقاعد القانونية.

3. ضعف الموائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. هذا ناتج عن ضعف الارتباط بين مؤسسات التعليم ومؤسسات المجتمع (عامة وخاصة). هذه الاشكالية قائمة منذ زمن طويل لكن تزداد حدة في ظل عودة المغتربين الى الديار، مزاحمة العمالة الوافدة على فرص العمل في المجتمع المحلي. فالأردن تفتقد لسياسة تعليم عالي موحدة، تحاكي قطاعات الأعمال في الاقتصاد الأردني.

فما تطرحه الجامعات الحكومية من تخصصات برسوم جامعية رمزية لا ينسجم مع ما تطرحه الجامعات الخاصة لكن برسوم جامعية أعلى، هذا من ناحية. مخرجات الخريجين في الغالب قائمة على نمط تعليم تقليدي، حيث يفتقد الخريجون في المجمل الى مهارات حياتية الى جانب ضعف المهارات المهنية في الغالب.

4. العمالة الوافدة والمزاحمة على المهن والاجور. من جدول " 1 " نلاحظ حجم المشكلة الاقتصادية التي تلازم سوق العمل في الأردن. فقد وصلت نسبة الوافدين الى سوق العمل من الدول العربية في اجمالي القوى العاملة الى 23.9%. مقارنة بالاقتصاد

[7] سن التقاعد في الأردن – سن نهاية العمل بتجاوز ألـ 65 سنة. لكن على أرض الواقع تمتد هذه السن أكثر فأكثر. أنظر دراسات منظمة العمل الدولية، التقارير السنوية.

الامريكي، تصل نسبة المهاجرين الى 15%. فالوضع القائم في الأردن يكاد يكون كارثيا بالمقاييس العالمية. هذا الخلل مرده ضعف السياسات التشريعية والاقتصادية المنظمة لعمل الوافدين في الأردن. يستثنى من ذلك حالات الهجرة القسرية الى الأردن والمحكومة بتوافق واتفاقيات دولية.

ان ما يعزز وجود هذا العدد الكبير من العمالة الوافدة أيضا هو وجود شريحة ليست بالقليلة في تركيبة القوى العاملة التي تبحث عن فرصتها غير الموجودة في قطاع الاعمال. هذا يعني عزوف هذه الشريحة عن قبول أي وظيفة لا تتناسب ومكانتها الاجتماعية ومؤهلاتها. في ظل سيطرة " ثقافة العيب " تصبح الظروف مواتية للمزاحمة على المهن، مهما كانت، من قبل الوافدين. على المدى البعيد، تسيطر على القوى العاملة حالات الاحباط والتوقف عن البحث عن فرصة في سوق العمل.

جدول" 1 ". تدفقات الوافدين الى سوق العمل في الأردن

الدولة	المغادرون		القادمون	
	2000	2013	2000	2013
مصر	2 305 000	3 466 000	169 000	297 000
العراق	1 154 000	2 322 000	147 000	96 000
الاردن	391 000	632 000	1 928 000	2 926 000
لبنان	545 000	689 000	693 000	850 000
فلسطين	2 685 000	3 635 000	275 000	257 000
سوريا	486 000	674 000	832 000	1 394 000
اليمن	545 000	907 000	144 000	315 000

المصدر: تقرير الامم المتحدة، صافي الهجرة العالمية، 2000 – 2020

عند تحليل سوق العمل لا يمكننا تجاهل مجموعة من التناقضات والتي تواجه الباحثين في اظهار البنية الحقيقية لسوق العمل، وبالتالي اظهار البطالة في ثوبها الحقيقي بين ابعاد اقتصادية وأخرى اجتماعية. من بين هذه التناقضات: الأثر المزدوج للتوظيف في ظل نمو اقتصادي حقيقي. هذا يطرح تساؤلا غاية في الأهمية: هل بامكان فرص العمل المستحدثة والمتزايدة أن تسهم في زيادة معدلات الاجور؟ أم أننا حبيسون مصيدة المقايضة بين فرص أكثر لكن باجور أقل؟ ولكي تكتمل الصورة فيما يتعلق بسوق العمل من الضرورة بمكان تحليل المشهد الدولي على مستوى اقتصادات الدول الأخرى. فاتجاهات سوق العمل في الوقت الراهن تبشر البعض بفردوس ولكن الغالبية ينذرون بما

هو خارج الحسبان. فعلى مشارف انتشار جائحة كورونا، مطلوب اليوم أكثر من 600 مليون وظيفة على مدار العقد القادم لاحتواء العاطلين عن العمل والمقدر عددهم 201 مليون عاطل على مستوى العالم[8]. وقد أدى هذا العدد المتزايد الى ركود الأجور في ظل تزايد معدلات الانتاجية.

اذا تزامن ذلك مع انخفاض اعداد القوى العاملة، في الفترة القادمة، هنا يمكن استثناء الاردن في ظل الاستعداد للفرصة السكانية، فان هذا الحدث سيعمل على تقييد النمو الاقتصادي وبالتالي، انخفاض عدد الفرص المطلوبة لاحتواء جيوش المتعطلين. ان التحليل الدقيق للاتجاهات العامة لسوق العمل تشير الى ان هناك تحولات جارية في الوظائف: من وظائف تخص الطبقة المتوسطة مثل مجال الصناعة التحويلية والخدمات الى مهن مرتفعة المهارات ومهارات منخفضة في نفس الوقت. والصراع القائم ياخذ الشكل التالي: افراد يتنافسون للحصول على مهن اكثر اجرا وبمواصفات اعلى واخرون يتنقلون بين مهن اقل مهارة بمكاسب اقل. النتيجة في المحصلة: تفريغ الطبقة الوسطى من محتواها وجفاف في مهن يدوية او انقراضها (الزراعة، على سبيل المثال).

حسب تقديرات ILO 30% من الفرق بين مستوى البطالة قبل الازمة الاقتصادية (2008) وبعد الازمة عائد الى انعدام اليقين في قطاع الاعمال، حيث في ظل الازمة شهد العالم انخفاضا في حجم الاستثمار بالتزامن مع تفاوت حاد في الأجور، وتباطؤ نمو القوى العاملة ادى الى انخفاض الوظائف. وقد ترتب على ضعف افاق الوظائف بطء معدل دوران سوق العمل، أي عدد الموظفين الذين يتركون الشركات لاقتناص فرصة عمل في أماكن اخرى.

5. انتشار ظاهرة البطالة المقنعة. هذا المفهوم يحتمل معنيين. على مستوى القطاع العام تتجلى البطالة المقنعة في وجود فئة من العاملين بانتاجية صفرية تحقيقا لأهداف مجتمعية. على مستوى القطاع الخاص، فالمفهوم يتجلى في ظهور عمالة بانتاجية منخفضة مقارنة بالمعيارية الدولية للقطاعات.

فلماذا اليوم لا تزال البطالة مرتفعة. لان النمو ضعيف. وسبب ضعف النمو عدم كفاية الطلب. ولذلك فهم يطرحون: تيسير السياسة النقدية والتنشيط المالي بهدف

8 المصدر: مجلة التمويل والتنمية لصندوق النقد الدولي، 2015، (مارس)، ص. 20 – الباحث: ايكيهارد ايرنست، منظمة العمل الدولية.

دفع النمو المطلوب عند مستويات بطالة مرتفعة في ظل تشابك عوامل الهجرة والتقدم التقني. أما على مستوى المنظمات الدولية، وبحسب دراسات صندوق النقد الدولي، يعزى 50% - 70% من ارتفاع البطالة الى ضعف النمو الاقتصادي (يتجلى ذلك في تعطل جزء كبير من فئة الشباب).

القضية الثانية: أثر الهجرة على البطالة المحلية وعلى الدول المستضيفة للمهاجرين. سؤال يطرح في الادب الاقتصادي الغربي: هل الهجرة تخلق وظائفا ام تدمرها. فاوروبا وامريكا تستحوذ على ثلثي المهاجرين والدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق تستأثر بالثلث. وفي دراسة اجراها" Peri & Ottaviano " للاعوام 1999-2006 تبين ان الهجرة الى امريكا ساهمت في زيادة الاجور بنسبة 6%.

فالعمالة الوافدة كانت سببا في تفرغ الامريكيين لممارسة بعض المهن التي تتطلب نشاطا ابداعيا. من ناحية اخرى، اعتماد السيدات في الولايات المتحدة على خدمات منزلية يقوم بها الوافدون (المهاجرون)، سهلت من انجاز انشطة لدى هذه السيدات بتكلفة مالية اقل.

في المقابل، وعلى مستوى الوظائف، يعتبر ثمن الهجرة مرتفعا، لدى بعض فئات السكان في امريكا: كبار السن ومن هم دون المنافسة امام المهاجرين. ما بين الرأيين، هناك حقيقة في الاوساط الاقتصادية وهي ان موضوع الهجرة واثره السلبي على الوظائف، كمعنقد لدى الشعب الامريكي، ما هو الا واجهة يستخدمها السياسيون بهدف ابعاد الضوء عن اثر التقنية في قتل الوظائف يوما بعد يوم. لا يمكن القول ان المواطن العادي لا يكسب من الهجرة. لكن هل يطرح هذا المواطن هذا السؤال. لا يكترث او قد لا يلحظ ان العمالة الرخيصة في قطاع الزراعة سبب في انخفاض اسعار مشترياته. في المقابل، لا يكترث عندما يجد اسعار منخفضة وذات جودة نتيجة مشاركة عمالة مهاجرة في مصانع دولته. ولا يمكن تجاهل مشكلة الهجرة غير الشرعية واثرها على الاقتصادات القومية.

ففي ظل تزايد اعداد الشيوخ تبقى الحاجة ملحة الى تجدد الاجيال في دول الشمال لكن وفي ظل قيود السياسيين على الهجرات فمن المتوقع تزايد اعداد المهاجرين

غير الشرعيين. حينئذ، سيكون صافي الاثر للهجرة على الاقتصاد القومي لصالح اقتصاد الظل[9].

في دراسة، أنظر الهامش، تستطلع حجم الهجرة العربية العربية وابعادها في الفترة 2000–2014 باستثناء دول الخليج العربي التي تعتبر الدول العربية مصدرة ومستوردة للعمالة في نفس الوقت. وللحصول على تصور ادق عن حركة الهجرة العربية العربية واثارها الاقتصادية يقسم الباحثان الوطن العربي الى فئات: دول المشرق العربي، دول المغرب العربي، دول الخليج والدول الاخرى. فيما يلي صافي تدفقات المهاجرين في دول المشرق العربي.

ما تجب الاشارة اليه هو أهمية صافي التحويلات في الدولة بالنسبة لحجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة. فقد بلغت صافي التحويلات الى اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن 371% في سنة 2013 مقارنة بـ 231% في العام 2010.

القضية الثالثة: اتجاه البطالة في اقتصادات ذات معدلات متزايدة في القوى العاملة وذات طبيعة استهلاكية[10]. هل نحن نقترب من الاحادية التكنولوجية؟ طرح هذا السؤال من قبل فيرنور فينغ. تنويه:. قد تسهم التقنية في ازاحة عمال من وظائفهم الى وظائف جديدة دون ان تقضي على الوظائف بالكامل. عندما ظهرت استخدامات الصراف الالي في مجال الاعمال المصرفية (في البنوك) لم تكن هذه الابتكارات لتقضي على وظيفة الصراف المصرفي. فقد زاد عدد الموظفين مقابل زيادة عدد اجهزة الصرافة المنتشرة في فروع المصارف في الولايات المتحدة[11].

فقد تطلب نشاط المصارف، بهدف الاستحواذ على العملاء من خلال نشر خدمات الصراف الآلي، موظفين اضافيين ممن يجيدون مهارات التفاعل الانساني لكسب رضى العملاء بهوامش مرتفعة في حين يعجز الصراف الاي عن القيام بذلك. فالتفاعل

---

9 توقعات عن الهجرة المصدر: ندوة الهجرة وتنقل العمالة العربية لدعم فرص التشغيل (تونس 19 – 11/20/ 2014). في ورقة لـ بهجت ابو النصر بعنوان " دور ومساهمة العمالة المهاجرة في تحقيق التنمية في بلدان الارسال والاستقبال معا ".

10 العمل والتقنية: أو الكدح والتقنية المصدر: مجلة التمويل والتنمية، (اذار، 2015). الصفحات: 6 – 7 & 16.

11 ان المخاوف التي يحملها المستقبل ليس في تزايد أعداد العاطلين عن العمل وانما في التقدم التقني الذي سيبقي على وظائف قليلة. من تقرير التكنولوجيا والاقتصاد الأمريكي الذي أعدته اللجنة الوطنية. خلاصة الفكرة مقتبسة من كتاب قيد الاصدار لـ جيمس بيبسين، محاضر في جامعة بوسطن. عنوان الكتاب" الصلة الحقيقية بين الابتكار، والاجور والثروة "Learning by Doing: The real Connection between Innovation, Wages and Wealth". أنظر مستقبل العمل. مجلة التمويل والتنمية، حزيران 2017، IMF.

الانساني اهم من التفاعل النقدي في استقطاب العملاء. في عام 2010 ادى استخدام 400 ألف صراف في امريكا الى الاستعانة بـ 600 الف عامل صراف.

بالعودة الى التاريخ، وان كانت المقارنة بعيدة نسبيا، في القرن التاسع عشر عندما ادت اتمتة الات الغزل في صناعة الاقمشة الى تقليص تكلفة العمل الامر الذي ادى الى انخفاض اسعار القماش في السوق.

وصاحب ذلك تزايد الطلب على القماش مما ادى الى استجابة الشركات لهذا التدافع من خلال التوسع في الانتاج وتوظيف عمال جدد. وقد ادى التزاحم في طلب العمال الى تحسن اجورهم ان لم نقل زيادة واضحة في هذه الاجور. وفي مجال صناعة الكتب والتغليف، ادى استقدام التقنية الى تقليص عدد عمال القص والتغليف الى زيادة الطلب على مهارات في مجالات اخرى: عمال الجرافيكس. فالاقتصاد يفقد قطاعيا وظائفا لكن ككل يستحدث وظائف اربما تكون أكثر مع الوقت.

القضية الرابعة: التكاليف الاقتصادية للبطالة. ان اكبر ثمن ندفعه على مستوى النظام الاقتصادي هو عندما ننتج اقل من اللازم. فعندما يعجز الاقتصاد عن خلق فرص عمل لمن يريد ان يعمل ويستطيع العمل فان جزءا من الانتاج الممكن من السلع والخدمات يذهب بلا رجعة. فالبطالة تعيق المجتمع بشكل دائم التحرك بمنحنى امكانيات الانتاج الى اعلى. والمفقود في الناتج يصوره الاقتصاديون كتراجع في حجم الناتج القومي الاجمالي. وهذا التراجع ينشأ عند حجم من الناتج الفعلي مقارنة بالحجم الكامن وهو، من البدهي، اقل. ويتحدد الناتج القومي الكامن على افتراض ان الاقتصاد يعمل عند معدل طبيعي للبطالة في ظل معدلات نمو اقتصادي اعتيادية.

وخلافا لذلك فان زيادة معدل البطالة تقود الى تراجع اكبر في الناتج الفعلي. ان الهدف من تحليل البطالة ينبثق من الاهداف العامة للاستقرار الاقتصادي: نمو اقتصادي حقيقي، عمالة كاملة واستقرار في الاسعار. واذا كان محور التحليل هو البطالة فيجب ان ناخذ بعين الاعتبار ان البطالة لا تعني القعود عن العمل. وقبل التعرض لتكاليف البطالة الاقتصادية لابد من الاشارة الى مفهوم المعدل الطبيعي للبطالة.

لا يوجد اختلاف بين الاقتصاديين حول توصيف مستوى التوظيف الكامل. فمستوى توظيف الموارد الاقتصادية، وكحد ادنى لتعريف مستوى الناتج الكامن اقل من 100%، مستوى توظيف موارد العمل. ويستند هذا اللاخلاف الى وجود نسبة من التعطل

تحت مسمى التعطل الاحتكاكي ونسبة من التعطل الهيكلي. وعليه، فان مجموع معدل التعطل الاحتكاكي والتعطل الهيكلي يعكس معدل البطالة الطبيعي (NRU)؛ معدل البطالة الاحتكاكية + معدل البطالة الهيكلية = معدل البطالة الطبيعي.

وعند هذا المستوى يتحدد مستوى من الناتج القومي الاجمالي والذي يعرف بالكامن وهو متقلب بالفترات الزمنية المختلفة تحت تاثير عوامل ديموغرافية بالدرجة الاولى. ويشير رمزي زكي في كتابه" الاقتصاد السياسي للبطالة " الى مستويات مختلفة لمعدل البطالة الطبيعي عبر الزمن.

ففي الفترة الممتدة من بعد الحرب العالمية الثانية الى السبعينيات اعتمد الاقتصاديون معدل طبيعي عند مستوى عند مستوى 3 % - 4 %. في العقود اللاحقة والى نهاية القرن العشرين اعتمد مستوى اخر لمعدل البطالة الطبيعي قدر بـ 5 % - 6%.

ان العلاقة بين الاستخدام ومعدل البطالة واثر ذلك على مستوى الناتج في قالب ذي دلالة احصائية تستمد جذورها من ابحاث الاقتصادي الشهير والراحل ارثر اوكن، الباحث في مجال قضايا التحليل الكلي. فقد استطاع ارثر[12] اوكن اظهار العلاقة التجميعية بين الناتج القومي الاجمالي والبطالة. وهي عملية ربط بين مستوى النشاط في سوق السلع والخدمات ومستوى النشاط في سوق العمل. هذه العلاقة اخذت اسم" قانون اوكن "والذي ينص على: " اذا كان المعدل الفعلي للبطالة اعلى من المعدل الطبيعي بمقدار 1%، فان حجم التراجع في الناتج القومي الاجمالي المتوقع يعادل 2.5%. هذا التناسب في صورة 1:2.5 يسمح في حساب الضياع المطلق للمنتجات في ظل اي معدل للبطالة. بمعنى اخر" فان تخفيض معدل البطالة بنسبة 1% كفيل بزيادة الدخل القومي الاجمالي بنسبة 2% ". وقد اكدت هذا الاستنتاج ابحاث روبرت جوردن[13] في السبعينيات. فقد بينت دراساته ان انخفاض معدل البطالة في الولايات المتحدة بمقدار 1% كان من الممكن.

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل من الممكن ان يتخطى الناتج القومي الاجمالي الفعلي الحجم الكامن؟ في فترة الحرب العالمية الثانية (1941 –1945) رصد معدل

[12] Arthur Okun. The Political Economy of Prosperity, North New York. 1990, p. 102
[13] Robert J. Gordon. Recent Developments in the Theory of Inflation and Unemployment, in: Journal of Monetary Economics, 2(1976).

البطالة عند مستوى 2% وذلك على اثر دمج عمالة اضافية في الصناعة من خلال ورديات اضافية وعن طريق استخدام مكثف للالة فوق طاقتها. ان الخطر الذي يرتبط بمشكلة البطالة ودورها في السيطرة على حجم الفاقد من الناتج هو ان تكاليف البطالة تتوزع بشكل غير متساوي. على سبيل المثال، من السهل تقبل لزيادة في معدل البطالة فوق مستوى 6% الى حدود 9% - 10% لو ان يوم العمل والاجر لكل عامل انخفضا بتناسب.

في ظل تباين المنظومات الاحصائية المستخدمة لحساب معدلات البطالة، حري بنا ان نبحث عن مؤشرات اخرى مساندة او بديلة اذا استطاعت ان تعكس الوجه الحقيقي لحالة عدم الاستقرار على مستوى النظام الاقتصادي.

وهذا الراي يدعمه التساؤل التالي: هل نحن بحاجة الى عمالة كاملة اذا كان جزء من العمل موظف في اعمال غير انتاجية. نحن اذا بين طريق صراع: نعم لمعامل البطالة ام لا او نعم لمعامل العمالة.

اذا استطعنا تغيير توجهات السياسات الاقتصادية الحالية فنحن امام هدف جديد في القالب والمضمون: استهداف معدل عمالة. ويمكن الحصول على هذا المؤشر من خلال قسمة عدد المشتغلين في سن العمل، اي الافراد فوق 15 سنة الى سن 64 سنة على حجم القوى العاملة المدنية. ما يميز هذا المؤشر مقارنة بمعدل البطالة هو انه لا يحتمل المغالطة في القياس كونه يبتعد عن الاحكام الذاتية في تقدير القيم المستهدفة اذا ما علمنا ان فئة من يشملهم مفهوم البطالة غير متجانسة بشدة.

القضية الخامسة. لماذا تخفق السياسات الاقتصادية في علاج البطالة[14]؟ ان الخلل القائم، وبما يتعلق بالاقتصاد الاردني تحديدا، ان السياسات المستخدمة يشوبها القصور. ومن بين أوجه القصور: لا ياخذ معدل البطالة في الحسابات من هم في بطالة جزئية او من يعملون في الاقتصاد غير الرسمي ومن يتقاضون صدقات في صورة اجور، حيث الاجر اقل من الحد الادنى الرسمي. في الدول النامية 28% من مجموع العاملين يقعون في فئة "الفقراء العاملون" اي المشتغلون الذين يتقاضون اقل من 2 دولار في اليوم، هناك عدد لاباس به من افراد المجتمع يقعون في فئة "المحبطون"، اي الذين توقفوا عن البحث عن

[14] المصدر: التمويل والتنمية: (اذار، 2015)، صفحة: 32 لـ شارلن بارو، الامين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال. ما هو المطلوب كي يبحر المركب في وجهة محددة؟

عمل بعد محاولات مضنية من السعي غير المثمر، تحرير الاسوق واضعاف المساومة الجماعية في برامج ضبط الوضاع التي يدعمها صندوق النقد الدولي على مستوى الدول.

على الجانب الآخر، هناك عدم تكامل في سياسات التوظيف وسياسات الاقتصاد الكلي الأخرى، المالية والنقدية، الأمر الذي يضعف تحديد الأهداف التنموية. من ناحية أخرى، ما زالت قائمة مشكلة اختلال التناسب القطاعي. فلا قادرين على التقدم بالصناعة الى الأمام ولا قادرين في الوقت ذاته على النهوض بالقطاع الزراعي الحاضر الغائب.

الجانب العملي

في هذه الجزئية يتناول الباحثان البطالة من حيث التقييم الموضوعي في ظل التحولات الديموغرافية على أساس تفاعل متغيرات ثلاثة: معدل التغير في القوى العاملة، معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي، معدل التغير في معدل الاعالة وصافي فرص العمل المستحدثة. ومن خلال هذه المتغيرات سيتمكن الباحثان من صياغة العلاقة على النحو الآتي:

وللخوض في جوهر العلاقة تطلبت الدراسة بيانات احصائية من تقارير رسمية على مستوى الاقتصاد الأردني من مؤسسات ذات علاقة بموضوع الدراسة: نشرات وتقارير دائرة الاحصاءات العامة، نشرات وتقارير المجلس الأعلى للسكان تقارير وزارة العمل الأردنية، وتقارير دولية. ومن الأهمية بمكان في معالجة وتحليل البيانات الوقوف على سلوك معدل الاعالة ونمو القوى العاملة. والجدول الأتي يوضح هذا السلوك، جدول" 2 ".

جدول" 2 ". سيناريوهات معدل الاعالة ونمو القوى العاملة في المستقبل[15]

السنة	معدل الاعالة (%) (السيناريو المرتفع)	معدل الاعالة (%) (السيناريو المتوسط)	معدل الاعالة (%) (السيناريو المنخفض)
2015	63.5	63.5	63.5
2020	61.2	60.1	57.7
2025	59.5	55.7	54.5
2030[16]	63.1	55.0	52.4
2030	63.1	55.0	52.4
2035	64.1	52.5	49.0
2040	64.3	50.1	47.1
2045	64.1	50.8	48.2
2050	64.2	50.6	48.9

جدول" 3 ". متغيرات اقتصادية في الاقتصاد الأردني للفترة 2017 – 2020 [17]

السنة	عدد السكان	القوى العاملة	معدل نمو القوى العاملة	معدل البطالة (%)	معدل الاعالة	مليون دينار	النمو الاقتصادي معدل نمو	صافي فرص العمل[19]	معدل نمو فرص العمل
2007	6106	1312649	0.0040	13.1	0.6891894	12131.4	0.135	70356	_____
2008	6293	1342815	0.0220	12.7	0.67953047	15593.4	0.285	69092	0.018
2009	6490	1400805	0.4310	12.9	0.67224151	16912.2	0.084	76317	0.104
2010	6698	1412134	0.0080	12.5	0.68219469	18762	0.109	62813	-0.18
2011	6993	1435020	0.0160	12.9	0.68354472	20476.6	0.096	50888	-0.19
2012	7427	1443577	0.0060	12.2	0.68217895	21965.5	0.072	49068	0.072
2013	8114	1444699	0.0008	12.6	0.73565217	23851.6	0.085	48571	0.010
2014	8804	1460338	0.0108	11.9	0.682177986	25595.8	0.073	49935	0.028
2015	9959	1607599	0.1008	13.0	0.6139217	27396.8	0.070	48309	0.032
2016	9798	1660256	0.0327	15.3	0.613918108	28323.7	0.033	50853	0.052
2017	10053	1817820	0.0949	18.3	0.613918259	29400.4	0.038	53969	0.061
2018	10309	1734248	0.0459	18.6	0.61392083	30481.8	0.036	38906	0.279
2019	10554	_____	_____	19.0	0.613916937	31534.4	0.034	42036	0.080

[15] الاسقاطات السكانية للأفراد المقيمين في المملكة للفترة 2015 – 2050 . تقارير ومسوحات دائرة الاحصاءات العامة، 2016.

[16] – الفرصة السكانية المرتقبة بحلول عام 2030.PG

[17] الجدول من تصميم الباحثين باستخدام تقارير المصرف المركزي الأردني ودائرة الاحصاءات العامة، نشرات سوق العمل الوطنية: سوق العمل الأردن، 2019، 2018، 2017، 2016، 2010، 2009، 2008، وزارة العمل الأردنية + مسوحات فرص العمل المستحدثة لعدة سنوات، سوق العمل بالأرقام.

مناقشة النتائج

يتطلب تفسير النتائج التي توصل اليها الباحثان الاستناد الى معدلات النمو السكاني في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة التي تغطيها الدراسة. وفيما يأتي سلوك معدل النمو السكاني خلال هذه الفترة، جدول" 4 ".

جدول" 4 ". معدلات النمو السكاني لفترة مختارة

السنوات	معدل النمو السكاني[18] (%)
1961 – 1952	4.8
1979 – 1961	4.8
1994 – 1979	4.4
2004 – 1994	2.6
2015 – 2004	5.3
2016	2.4 ❖
2017	2.4
2018	2.4
2019	2.4 ❖

فمن خلال تحليل البيانات، جدول" 5 " يتضح سلوك العلاقة المستهدفة. فقد بين التحليل وجود علاقة سالبة بين معدل البطالة والضغوطات السكانية المدفوعة بوتيرة الاستهلاك واثر ذلك على التوظيف. من ناحية أخرى، رصد الباحثان اثرا ضعيفا لصالح فرص العمل المستحدثة.وهذا الاتجاه ناتج عن ضعف معدل نمو فرص العمل مقابل تزايد معدل نمو القوى العاملة في ظل التغيرات السكانية التي تشهدها الأردن خلال فترة الدراسة.

جدول" 5 " تحليل العلاقة البحثية احصائيا

Dependent Variable: LOG(UNEMP)
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 10/15/20 Time: 20:50
Sample (adjusted): 2009 2018
Included observations: 10 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth= 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG(POP))	-0.903301	0.383750	-2.353877	0.0652
LOG(DEPENDENCY)	0.638670	0.390173	1.636889	0.1626
LOG(GDP)	-0.348975	0.151448	-2.304263	0.0694
LOG(LABORFORCE)	2.525435	0.445298	5.671334	0.0024
C	-29.50567	5.029946	-5.866001	0.0020
R-squared	0.930188	Mean dependent var		2.627472
Adjusted R-squared	0.874338	S.D. dependent var		0.165723
S.E. of regression	0.058747	Sum squared resid		0.017256
Long-run variance	0.001377			

[18] **الأردن بالأرقام (2016-2019). دائرة الاحصاءات العامة. تجدر الأشارة الى أن بعض القيم مقدرة.**

النتائج والتوصيات

أولا. النتائج:

1. يتضح من التحليل السابق أن عدد السكان ذو اثر سلبي على معدل البطالة. حيث أن زيادة عدد السكان تؤدي إلى زيادة المستهلكين وهذا بدوره يتطلب زيادة الإنتاج وبالتالي ارتفاع مستوى الاستغلال للموارد الاقتصادية بما فيها الأيدي العاملة.
2. الناتج المحلي الأجمالي فهو ذو أثر سلبي على معدل البطالة حيث أن زيادة GDP تؤدي إلى زيادة مستوى التشغيل وبالتالي انخفاض معدل البطالة. وهذا ما يتفق مع قانون أوكن.
3. أما قوة العمل فزيادتها تؤدي إلى زيادة معدل البطالة، وذلك في ظل محدودية نمو صافي فرص العمل المستحدثة.
4. وأخيرا معدل الإعالة نلاحظ من جدول التحليل أنه لا أثر له حيث أن اختبار t=1.636889 قليل نسبياً و P=0.1626 كبيرة نسبيا.

ثانيا. التوصيات

1) الحفاظ على معدلات نمو سكانية تنسجم مع مكتسبات سياسات التوعية الانجابية بما يضمن الحفاظ على معدلات اعالة مناسبة لتجنب انحسار مكاسب الفرصة السكانية المرتقبة اذا ما اتخذت التدابير الاقتصادية اللازمة في احتواء تدفقات القوى العاملة الى سوق العمل في الأردن.
2) الاستفادة من وفورات الاستثمار في ادارة التحولات التحولات السكانية في تعزيز التطوير والتحديث الذي يعزز القاعدة التصنيعية ويضمن تناسبا قطاعيا، يخدم الحد من البطالة مع ضرورة الاستثمار في زيادة فرص العمل من خلال تعزيز التنوع القطاعي على مستوى الأردن.
3) تعديل قانون التقاعد وتشريعات التوظيف على نحو يسمح باعطاء الأولوية للقادمين الجدد الى سوق العمل. ولعل ذلك يتطلب اعطاء فرص عمل أكثر للشباب.
4) للحد من عدم تكامل التعليم ومتطلبات سوق العمل لا بد من ضرورة تبني نظام مزدوج (الطريقة الالمانية)، من خلال ربط المدرسة بسوق العمل وصولا الى المرحلة الجامعية مع الأخذ بعين الاعتبار نمو القوى العاملة والذي يتفوق بكثير على معدلات النمو السكاني الأمر الذي يشكل تحديا ومصدرا للمكاسب الاقتصادية في نفس الوقت.

المراجع

1) رزاز، سوزان، 2017. سوق عمل محفوف بالتحديات يغدو أكثر تحديا. منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمي للدول العربية.

2) المطيري، فايز، 2018. ديناميكية أسواق العمل العربية: التحولات ومسارات التقدم. مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والأربعون (8 – 15 نيسان). القاهرة – جمهورية مصر العربية. ص. 20 – 28.

3) سوندارارجان، أرون، 2017. مستقبل العمل. التمويل والتنمية، حزيران 2017، IMF. ص.ص. 7 – 11.

4) لقمان، أحمد،2011. المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ... قاطرة النمو الداعمة للتشغيل. تقرير مؤتمر العمل العربي، الدورة 38: 15 - 22 أيار، 2011. منظمة العمل العربية.

5) سنابلة، نهى،2018. دراسة اتجاهات الشباب المقبلين على سوق العمل. دراسات وأبحاث المجلس الاعلى للسكان. المجلس الأعلى للسكان، عمان – الأردن.

6) خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني 2018 – 2020. مجلس السياسات الاقتصادية، عمان – الأردن.

7) سوق العمل الأردني بالأرقام. مديرية السياسات والتعاون الدولي. قسم السياسات والمسوحات. وزارة العمل خلال الفترة 2000 – 2019.

8) احصاءات العمل في الأردن (2011 - 2015). مديرية الاحصاءات الاقتصادية – قسم احصاءات العمل، تشرين ثاني 2016. دائرة الاحصاءات العامة (DOS).

9) مؤشرات سوق العمل الوطنية (2013 – 2017). مديرية السياسات والتعاون الدولي – قسم بيانات سوق العمل، حزيران 2018.

10) الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2011 – 2020. وزارة العمل الأردنية.

11) واقع وانجازات سوق العمل، 2016. وزارة العمل. وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي.

12) مسح فرص العمل المستحدثة السنوي 2016، تشرين أول 2018. مديرية المنهجيات والأبحاث، قسم التحليل والدراسات.

13) 13.كرافتس، سكولاس (2017). الى أين يتجه النمو الاقتصادي. التمويل والتنمية 54 آذار 2017. صندوق النقد الدولي(IMF).

14) أوغريدي، فرانسيس، 2018. لكي لا يترك عامل وراء الركب. التمويل والتنمية 53 كانون أول 2016. صندوق النقد الدولي (IMF).

15) زكي، رمزي، 1997. الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلة الرأسمالية المعاصرة. عالم المعرفة، العدد 226. المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب ص.ص. 43، 416 – 448. الكويت – الكويت.

16) افهيلد، هورست،2007. اقتصاد يغدق فقرا. عالم المعرفة، العدد 335. المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب ص.ص. 59 - 73. الكويت – الكويت.

17) بيكيتي، توماس، 2014. راس المال في القرن الحادي والعشرون. مكتبة الفكر الجديد. ص. 232 250.

18) شيفر، اولريش، 2010. انهيار الرأسمالية: أسباب اخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود. عالم المعرفة، العدد 371. المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب. الكويت – الكويت.

19) بلوم، ديفيد، 2016. طفرة ديموغرافية. التمويل والتنمية، مارس 2016. صندوق النقد الدولي (IMF). ص.ص. 6 – 9.

20) بلوم، ديفيد، 2020. السكان في عام 2020. التمويل والتنمية، مارس 2020. صندوق النقد الدولي. ص.ص. 6 – 9.

21) نصار، هبة، 2006. التحول الديموغرافي والتشغيل وهجرة العمالة في المشرق. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا). من تقرير اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص. بيروت، 15 – 17 أيار، 2006. ص. ص. 2 – 43.

22) الاسقاطات السكانية للأفراد المقيمين في المملكة للفترة 2015 – 2050. دائرة الاحصاءات العامة (DOC). 2016.

23) فرص العمل المستحدثة، نصفي (2020). دائرة الاحصاءات العامة (DOS).

إجراءات مشروع الاندماج الاقتصادي: خيار استراتيجي للبروز في السوق

الدكتورة بادي بـــوقميجة نجيبة
أستاذة محاضرة" أ"- كلية الحقوق –جامعة الجزائر1-
الجزائر

ملخص:

أوجدت التشريعات الاقتصادية سبل لمواجهة المنافسة في السوق، من بينها الاندماج الاقتصادي، الذي يبدأ بمشروع الاندماج، باعتباره مرحلة وسيطة بين المرحلة التمهيدية للاندماج والقرار النهائي المتعلق بالموافقة على الاندماج.

حيث ينتج مشروع الاندماج عن جملة المفاوضات والإجراءات التي تسبق عملية الاعداد، وتصبغها السرية والصفة الشكلية، باعتبارها صفات رئيسية في مشروع الاندماج. كما تشترط الموافقة عليه بعد تناول كافة المباحثات والدراسات الأولية، وفق مراحل محددة. تبدأ بالمرحلة التمهيدية، في شكل "بروتوكول الاندماج"، مقترنا بإجراء الإشهار، حتى يعتد به كحجة في المواجهة، وبالتالي ينعقد مشروع الاندماج صحيحا.

الكلمات المفتاحية: مشروع الاندماج، الإجراءات، العقد، الشركات، المراحل.

Abstract

Economic legislation has created means of dealing with competition in the market, among which is economic integration, which begins with the merger project, as it is an intermediate stage between the preliminary phase of the merger and the final decision to approve the merger.

Where the merger project results from all the negotiations and procedures that precede the preparation process, and is tinged with confidentiality and formal character, as major characteristics of the merger project.

It must also be approved after all discussions and preliminary studies have been covered, according to specific steps. It starts with the preliminary step, in the form of a "merger protocol", coupled with the publicity procedure, so that it is used as an argument in the confrontation, and thus the merger project is correctly concluded.

Keywords : Merger project, procedures, contract, companies, phases.

مقدمة:

نتيجة لتنامي الاقتصاد المعاصر في غضون الفترة من 1980 حتى 1999، ظهرت الحاجة إلى ما يعرف بالتركز والاندماج كمصطلحين جديدين على الساحة الاقتصادية، فأفضى الأمر إلى نشوء موجتين للاندماج.

بدأت الأولى في الفترة من 1988 حتى 1990، وبدأت الثانية من عام 1995 والتي لا زلنا نبصر آثارها حتى اليوم. وتزايدت معدلات عمليات الاندماج في المتوسط بنسبة 42% سنويا، لتصل قيمة صفقات الاندماج عام 1999 إلى 2.3 تريليون دولار، وتتصاعد عام 2000 حتى 3.5 تريليون دولار (يوسف، 2014، ص51).

حيث أن للاندماج متطلبات يفترض وجودها حتى ينشأ، وبالتالي تكون له بيئة مناخية مناسبة. فيفترض وجود شركتين قائمتين على الأقل، ذات غرض واحد أو أغراض متكاملة أو متشابهة، حتى يمكن تحقيق الأهداف المرجوة منه.

كما يتطلب زوال هاتين الشركتين القائمتين أو أحدهما بضمهما، إما بإدماج أحدهما في الأخرى، وإما بإنشاء شركة جديدة تندمج فيها الشركات القائمة بمعنى أن يقع الاندماج بين شركات تتمتع بشخصية معنوية وذمة مالية مستقلة، ولا تخلو عملية الاندماج من قبول مساهمي الشركة المندمجة في الشركة الدامجة أو المندمج فيها (طه، 2008، ص370).

ويتم الاندماج باتفاق بين شركتين أو أكثر، يترتب عليه اتحاد ذمتها المالية، بحيث يجتمع جميع الشركاء في شركة واحدة. وقد يتم هذا الاجتماع بأن تضم شركة بقية الشركات الأخرى الداخلة في الاندماج إليها، وهو ما يطلق عليه الاندماج بطريق الضم. وإذا ما تم فصل الشركة المندمجة عن الشركة الدامجة عادت إلى الشركة الأولى شخصيتها القانونية المستقلة عن الشركة الدامجة وتصبح هي صاحبة الصفة في تمثيل حقوقها أمام القضاء (القليوبي، 2008، ص110).

حيث يجتمع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرون –بحسب الأحوال–في كل شركة من الشركات الداخلة في الاندماج للاتفاق على ما يجب إدراجه في المشروع من قواعد وشروط، وبعد الانتهاء من صياغة المشروع المقترح، يعرض المشروع على مجلس إدارة كل شركة من الشركات الداخلة في الاندماج لاتخاذ

قرار بشأنه، وتفويض رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه للتوقيع على المشروع مع المفوضين بالتوقيع على المشروع من أعضاء مجالس إدارة الشركات الأخرى.

وفي حالة الاندماج بطريق الضم يوقع على المشروع ممثلو الشركة المندمجة والشركة الدامجة، أما في الاندماج بطريق المزج فيوقع عليه ممثلو جميع الشركات المندمجة (المصري، 2007، ص163).

كما تمر عملية الاندماج الاقتصادي– سواء جرت بطريق الضم أو بطريق المزج–بعدة مراحل، تبدأ بمرحلة التحضير لإعداد مشروع الاندماج، حيث يتم خلالها إجراء المفاوضات والمباحثات الأولية بين الشركات الداخلة في الاندماج سواء بصورة مباشرة فيما بينها، أو بصورة غير مباشرة عن طريق وسطاء مثل بنوك الأعمال أو سماسرة الأعمال، إذا لم تكن هناك علاقة بين هذه الشركات.

وفي هذه المرحلة تثار مسألة إمكانية حدوث الاندماج، وتبحث الشروط المتعلقة بالمسائل الإدارية والمالية، وتستعرض كافة الصعوبات والمشاكل التي تعترض طريق الاندماج، بهدف التقريب بين وجهات النظر المختلفة والتوصل إلى الحلول المناسبة (الدسوقي، 1995، ص03) .

ومنه نتساءل من خلال الإشكالية عن ماهية الإجراءات المتعلقة بمشروع الاندماج الاقتصادي.

والإجابة عن الإشكالية تكون من خلال مبحثين وهما، السياق العام لمشروع الاندماج (المبحث الأول) ومراحل مشروع الاندماج (المبحث الثاني).

المبحث الأول: السياق العام لمشروع الاندماج

إن المرحلة التي يتم من خلالها مشروع الاندماج تلي بروتوكول أو بروتوكولات الاندماج وتسبق عقد الاندماج، فلا هو بروتوكول للاندماج ولا هو عقد. وهو– من جهة أخرى–وثيقة غير ملزمة، لكنه مع ذلك مهم خاصة في الإثبات. يضاف إلى ذلك أنه يعتبر مرحلة متقدمة في عملية الاندماج يدعم الرغبة الأكيدة في تحقيق إبرام العقد النهائي (اللمتوني، 2004، ص165).

وهناك من عرف مشروع الاندماج بأنه: وثيقة معلنة ليست مجهولة من الفقه والقضاء ولم يتجاهلها المشرع، وهي وثيقة ليست ملزمة ولكنها ضرورية تعقد في بداية

مرحلة إتمام عملية الاندماج بين وكيلي الشركتين الداخلتين في الاندماج المفوضين من قبل مجلسي إدارتهما، وتحدد فيها طبيعة الأموال التي تتلقاها الشركة الدامجة وقيمتها، وطريقة سداد ديون الشركة المندمجة، وعدد الأسهم الجديدة التي تصدرها الشركة الدامجة مقابل حصة الشركة المندمجة.

وقد شاع بين رجال الأعمال ومكاتب الأعمال المختصة بالوساطة في عمليات اندماج الشركات تعريف مشروع الاندماج بأنه عبارة عن وثائق غير إجبارية، لا يلزم القانون بإعدادها، ولكن فائدتها العملية كبيرة في الوصول إلى تحقيق الاندماج.

فهي وثائق تتم صياغتها داخل المكتب وتتسم بطابع السرية تستهدف توضيح الرغبة في الاتحاد واستظهار نية الاندماج بين الأطراف، وتحقيق اتفاقهم وإتمامه على الأسس الجوهرية لعملية الاندماج، وتبرم هذه الوثائق أثناء المرحلة التحضيرية بين المتفاوضين الذين يحركون عملية الاندماج (المعمري، 2010، ص423).

ووفقا لهذا الرأي فإن مشروع الاندماج يمكن أن يوصف بأنه مشروع عقد معلق على شرط واقف، هذا الشرط هو تحرير اتفاقية الاندماج والموافقة عليها من الشركاء أو جمعيات المساهمين غير العادية (الصغير، 2016، ص173) .

ومهما كانت التسمية فإن جميع هذه الاصطلاحات تشير إلى مدلول واحد، وهو وجود اتفاق أولي بين الشركات الداخلة في الاندماج يتناول نتائج كافة المباحثات والدراسات الأولية، ويتضمن أسس وقواعد الاندماج، وليس ثمة التزام على الشركات الداخلة في الاندماج بالخضوع لأحكامه، إلا بعد التصديق عليه من الجمعيات العامة غير العادية لهذه الشركات.

وهكذا فإن مشروع الاندماج لا يلزم الشركات الداخلة في الاندماج بما يتضمنه من قواعد وشروط، ولا مسؤولية على مجلس الإدارة الذي قام بإعداد مشروع الاندماج أو على الشركة إذا لم تصادق جمعيتها العامة على المشروع وقررت صرف النظر عن مسألة الاندماج، وهذه الخصيصة تعتبر من أبرز الخصائص المميزة لمشروع الاندماج.

ورغم عدم اتفاق الفقه والقضاء بخصوص تعريف مشروع الاندماج، إلا أنهما لم ينكرا عنه الأهمية البالغة لأن يصل بالاندماج إلى مراحله النهائية، باعتباره المقدمة الحتمية له.

لذلك فهو لا يقل أهمية عن اتفاقية الاندماج ذاتها، كون وثائق المشروع تتضمن كل الشروط والأسس التي تتم عليها عملية التفاوض والتفصيلات التي لا تحتويها الاتفاقية، وهو أمر قد يؤدي إلى القضاء على المشاكل والصعوبات التي يمكن أن تثور بشأن تفسير النصوص التي تتضمنها الاتفاقية بعد التصويت والمصادقة عليها (السنهوري، 1952، ص254).

وهو الأمر الذي تفطن له المشرع الجزائري عندما نص على ذلك في المادة 1/747 من القانون التجاري، حيث أوكل هذه المهمة لمجالس إدارة الشركات الراغبة في الاندماج.

كما أضافت المادة 748 ق ت، أنه :" يوضع مشروع العقد بأحد مكاتب التوثيق للمحل الموجود به مقر الشركات المندمجة والمستوعبة، ويكون محل نشر في أحد الصحف المعتمدة لتلقي الإعلانات القانونية ".

ثم نصت المادة 750ق ت على أن يقدم مجلس الإدارة أو القائمين بالإدارة حسب الأحوال مشروع الاندماج على مراقبي الحسابات إن وجدوا في كل من الشركات الدامجة والمندمجة، خلال 45 يوما على الأقل قبل انعقاد الجمعية العامة للشركاء أو المساهمين المدعوين للمصادقة على المشروع.

ويودع تقرير هؤلاء المراقبين لدى كل مركز من مراكز الشركاء الدامجة ليكون تحت تصرف الشركاء أو المساهمين قبل انعقاد الجمعية المذكورة ب 15 خمسة عشر يوما على الأقل.

وهو ما أكدته المادة 752 وفي حالة الاستشارة الكتابية يتعين موافاتهم بالتقرير مرفقا بالمشروع المقترح للمصادقة أو الرفض.

ومن خلال النصوص سالفة الذكر يفهم أن المشرع الجزائري كان حريصا كل الحرص على أن يكون الشركاء أو المساهمين على بنية من الأسس المالية للاندماج، والتي تتم مراجعتها والتحقق من صدقها عن طريق مراقبي الحسابات. وذلك قبل الاجتماع المخصص للمصادقة على مشروع الاندماج، بحيث يكون لهم الوقت الكافي لتكوين الرأي حول ملائمة الموافقة على المشروع أو رفضه .

وعن المزايا، فإن الاندماج يوفر للشركات المندمجة حصيلة أرباح مرضية، فضلا عن أنه يضمن استمرارية بقاء الشركة من خلال توفير رأس مال ضخم، بل ويفتح الباب أمام الأسواق الجديدة عن طريق ترشيد حسن استخدام رؤوس الأموال.

كما يرسخ أيضا مبدأ حرية المنافسة المشروعة، بنفي قول أن "الاندماج على أعتابه تدق أجراس النهاية للمنافسة بين المشروعات والمؤسسات المندمجة"، والذي يقتضي بالضرورة التأثير على جودة المنتجات وأسعارها وجودة أداء الخدمة، نتيجة لاحتكار واستئثار تلك المشروعات والمؤسسات للمجال الذى يحدث فيه الاندماج (موسي، 2008، ص100).

ويقابل ذلك عددا من الآثار السلبية للاندماج سواء على المستوى الجزئي (مستوى الشركة ومساهميها) أو على المستوى الكلى (مستوى الاقتصاد ككل)، وهذه الآثار لا ينبغي إغفالها وإنما يجب أن تؤخذ في الحسبان على المستويين (الجزئي والكلى) قبل الإقدام على إجراء عمليات اندماج من قبل الشركات أو الموافقة عليها من قبل الحكومات.

ولدرء سلبيات الاندماج عنت التشريعات بتنظيم عملية الاندماج وذلك لحماية اقتصادها من تسلل الشركات متعددة الجنسيات من محاولة تكوين احتكارات في أسواقها الوطنية (حماد، 2009، ص91).

كما أن الاندماج يترتب عليه أحيانا زيادة القوة الاحتكارية للشركة الدامجة أو الجديدة خاصة في حالات الاندماج الأفقي، مما قد يعطى للشركة الفرصة لزيادة الأسعار، ومن ثم زيادة الإيرادات وتحسين ربحية الشركة، فيعد ذلك عيب خطير في عمليات الاندماج الأفقي على المستوى القومي.

حيث أنه يحول الثروة من المستهلكين إلى المستثمرين أو المنتجين ويزيد من الفجوة بين الطبقات في المجتمع، وهو أمر غير مرغوب فيه (ابراهيم، 2005، ص30).

وفي إطار دخول الشركات متعددة الجنسيات للسوق الوطنية، يلاحظ أنه يترتب على اندماج الشركات الوطنية في شركات أجنبية تغيير جنسية الشركات الوطنية.

لذلك يشترط اتباع أحكام قانون الدولة التي تنتمي إليها الشركة الأجنبية الراغبة في الاندماج، فإذا كان يشترط إجماع الشركاء أو أغلبية معينة فيجب مراعاتها واتباعها.

وهذا الأمر من شأنه المساس بحقوق مساهمي الشركات الوطنية على الاندماج، كما يشترط لصحة ذلك اتباع الأحكام القانونية التي تنظم اندماج الشركات الوطنية في شركة أجنبية، الأمر الذي تفتقر إليه التنظيمات القانونية القائمة، مما يجعل افتراض اندماج الشركات الوطنية في شركات أجنبية أو معها مسألة نظرية (ملو، 2015، ص26). كما أن اندماج شركتين إذا اختلفت جنسية كل منهما عن الأخرى أو اختلفت جنسيتهما مع جنسية الشركة الجديدة الناتجة عن اندماجها لا يخلو من أحد الفرضين:

الفرض الأول: الشركة الداجمة أو الجديدة هي الشركة الوطنية والشركة أو الشركات المندمجة أجنبية، وفي هذه الحالة لا تتأثر جنسية الشركة الداجمة، لأنها تظل قائمة ومحتفظة بشخصيتها الاعتبارية، ولا يلزم والحال كذلك إجماع الشركاء والمساهمين على عملية الاندماج، لأن الشركة الداجمة تظل قائمة دون تغيير يطرأ على جنسيتها.

الفرض الثاني: الشركة الداجمة أو الجديدة شركة أجنبية والشركة أو الشركات المندمجة وطنية، وهذا يستوجب انقضاء الشركة المندمجة وحصول الشركاء أو المساهمين على حصص أو أسهم تمثل نصيبهم في رأسمال الشركة الأجنبية الداجمة أو الجديدة. ولذلك يعتبر الاندماج في حكم تغيير جنسية الشركة الوطنية (الصغير، 2016، ص173).

ومما سبق يمكننا أن نحدد خصائص مشروع الاندماج:

أولا :مشروع الاندماج وثائق سابقة على الاتفاقية

ثانيا :مشروع الاندماج وثائق تتسم بالسرية

ثالثا :مشروع الاندماج له الصفة الشكلية

أولا :مشروع الاندماج وثائق سابقة على الاتفاقية

تبدأ مرحلة التحضير لعملية الاندماج بالمفاوضات بين الأطراف المهتمة بعملية الاندماج وتتناول التقدير المبدئي لقيمة الشركات المعنية، حيث يسعى كل طرف لتحقيق ما يراه في صالحه فإذا ما نجحت هذه المفاوضات وتم صياغة مشروع الاندماج تجتمع مجالس إدارات الشركات المعنية للبت في النتيجة النهائية للمفاوضات، ثم التصويت بالموافقة على المشروع.

فإن تمت الموافقة يعين مجالس الإدارة ممثليهم للتوقيع على مشروع الاندماج والاتفاقية لعرضها على الجمعيات.

والغالب أن يعمد الأطراف إلى مرور مدة زمنية بين توقيع المشروع وتوقيع الاتفاقية، حتى إذا ما فشلت عملية الاندماج بعدم التصديق على الاتفاقية فيرد هذا الفشل إلى المشروع وليس إلى الاتفاقية، فيقال مشروع الاندماج لم يتم بدل من القول فسخ الاتفاقية.

ثانيا: مشروع الاندماج وثائق تتسم بالسرية

السرية سمة من السمات التي تلازم مشروع الاندماج، وقد جاءت هذه السرية لاعتبارات عديدة منها ما يتعلق بأسباب اقتصادية وتجارية وصناعية. حيث يحرص القائمون على أمر الاندماج على عدم نشرها وإذاعتها، حتى تنتهي العملية كلية بالمحافظة على سعر أسهم الشركات المعنية ببورصة الأوراق المالية.

وأيضا حتى لا تكون محلا للمضاربة أو تلك المتعلقة بالعمالة في الشركات الجديدة، خاصة ما يتعلق بأجهزة الإدارة وما يتطلبه التنظيم الجديد كاستبعاد البعض وتعيين البعض الآخر. وبالتالي لا يكون من استبعدوا سببا في عرقلة الاندماج.

ثالثا: مشروع الاندماج له الصفة الشكلية

اشترط المشرع إجراءات تأسيس الشركات من كتابة وقيد في السجل التجاري والإشهار.

لذلك فإن الشكل الذي اعتبره المشرع ركنا في العقد يعتبر أيضا ركنا في مشروع الاندماج باعتباره وعدا بالتعاقد حسب القواعد العامة. وقد نصت المادة 2/71 من القانون المدني الجزائري بأنه" ... وإذا اشترط القانون لتمام العقد استيفاء شكل معين، فهذا الشكل يطبق أيضا على الاتفاق المتضمن الوعد بالتعاقد". بالإضافة إلى ما أتت به المادة 418 من القانون المدني الجزائري، والمادة 548 من القانون التجاري الجزائري. وبخصوص النصوص القانونية المقارنة فلم تشترط إفراغ مشروع الاندماج في شكل رسمي، لذا فإنه يجوز إفراغ مشروع الاندماج في شكل عرفي. وليس هناك ما يمنع

من التصديق على التوقيعات التي يتضمنها، كما يمكن أيضا إفراغ مشروع الاندماج في الشكل الرسمي.

وفي جميع الأحوال فالأمر متروك للشركات الداخلة في الاندماج حتى تعد مشروع الاندماج بالشكل الذي تراه مناسبا (الصغير، 2016، ص173).

المبحث الثاني: مراحل مشروع الاندماج

يتخذ مشروع الاندماج سلسلة من المراحل، تتمثل أساسا في المرحلة التمهيدية، وإجراء الإشهار.

1-المرحلة التمهيدية

إذا ما أسفرت المفاوضات عن تلاقي وجهات النظر والاتفاق على المسائل التي سيتم الاندماج بناءا عليها فقد جرى العمل على إفراغ هذه المسائل والشروط في شكل وثيقة تسمى"بروتوكول الاندماج".

ويجب الإشارة إلى أن أصحاب فكرة الاندماج قد يبرمون بروتوكولا واحدا يتضمن كافة المسائل والشروط التي سيتم التأسيس عليها، إلا أنه ليس هناك ما يمنع من إبرام عدة بروتوكولات، يتناول كل بروتوكول منها جانب معين من الجوانب القانونية أو المالية أو الإدارية أو الاقتصادية، وذلك حسب طبيعة المفاوضات.

ولابد أن نشير إلى أن بروتوكول أو بروتوكولات الاندماج ليست شرطا لازما لصحة الاندماج، وليس لها أي قوة ملزمة للشركات الداخلة في الاندماج. ويرجع السبب في ذلك إلى أن القانون لا يعترف لها بأي قيمة قانونية قبل الشركات الداخلة في الاندماج، فهي وثيقة غير إجبارية وتتسم بطابع السرية قبل عرض البروتوكول على الجمعية العامة في شكل عقد (أبو زينة، 2012، ص134).

كما يختلف بروتوكول الاندماج عن مشروع الاندماج من حيث الأشخاص الذين يتولون إعداد كل منهما، فيتولى إعداد برتوكول الاندماج أو الاتفاق حول النقاط التي جرى التباحث بشأنها في مرحلة التحضير والإعداد الأشخاص الذين أجروا هذه المرحلة من سماسرة أو شركات توسط أو حتى ممثلين للشركات الراغبة بالاندماج، ولكن ليس بصفتهم مفوضين أو ممثلين لتلك الشركات، وإنما بما لهم من سيطرة فعلية أو تأثير على تلك الشركات، وقد استمد هؤلاء سيطرتهم وتأثيرهم على تلك الشركات بما لهم من نفوذ

بسبب ملكيتهم وحيازتهم لعدد من أسهم تلك الشركات، أو لكونهم مدراء قديمين يملكون الخبرة الطويلة والتي تجعلهم الأقدر على تسيير أمور الشركة. أما مشروع الاندماج فيتولى إعداده وصياغته وتوقيعه المفوضون بإدارة الشركات المخولون بالتوقيع عنها (اسماعيل، المجلد الأول، العدد الأول، 1986).

وأيضا فإن مشروع الاندماج يلي بروتوكول أو بروتوكولات الاندماج ويسبق عقد الاندماج، فلا هو بروتوكول للاندماج ولا هو عقد. وهو –من جهة أخرى–وثيقة غير ملزمة مثلما وضحناه سابقا، لكنه مع ذلك مهم خاصة في الإثبات.

يضاف إلى ذلك أنه يعتبر مرحلة متقدمة في عملية الاندماج يدعم الرغبة الأكيدة في تحقيق إبرام العقد النهائي (اللمتوني، 2004، ص165).

كما أنه لضمان نجاح عملية الاندماج لا بد من الإعداد الجيد والمسبق لها، إذ أن نجاح أي عمل يتوقف على مدى التحضير الكافي له قبل الشروع في تنفيذه، لذلك فإن عملية الاندماج تبدأ عادة بمباحثات ومفاوضات تجري بين الشركات الراغبة للاشتراك فيه، ويقوم بهذه المهمة ممثل عن الشركات كالمدير العام في الشركات المساهمة العامة أو الشركاء المتضامنين في شركات الأشخاص.

وفي الغالب يقوم بعملية التفاوض بعض أصحاب السيطرة في الشركات ومن لهم القدرة على الإقناع بحيث يتم التفاوض حول المسائل والشروط التي سيجري الاندماج على أساسها، كالتفاوض حول أصول وخصوم الشركات وتواريخ إقفال حساباتها أو اعتماد ميزانيتها ومن سيقوم بوفاء الديون على سبيل المثال (المحيسن، العدد13، سبتمبر 2008).

ومنه تجري مرحلة الإعداد والتحضير لاندماج الشركات إما بصورة مباشرة، أي بالاتصال المباشر بين ممثلي تلك الشركات، أو عن طريق وسطاء، أو سماسرة، يكلفون بإجراء تلك الاتصالات وإدارة المباحثات والإعداد والتحضير للاندماج من قبل الشركات الراغبة أو المرشحة للاندماج.

وتتميز طريقة الاتصال غير المباشر عن طريق الوسطاء على طريقة الاتصال المباشر بين الشركات الراغبة في الاندماج، نظرا لأن الشركات أو الجهات الوسيطة التي تقوم بعملية التفاوض والإعداد للاندماج في الغالب يكون لديها القدرة والخبرة الفنية

أكثر من الخبرة والقدرة التي تكون لدى الشركات الراغبة في الاندماج (حماد، 1996، ص64).

ويجري إعداد مشروع الاندماج على ضوء ما تسفر عنه المفاوضات وما تناولته بروتوكولات الاندماج، وقد أدرك كل من المشرع الفرنسي، والانجليزي، وحتى الجزائري أهمية مشروع الاندماج فاستلزم كل منهم إعداد مشروع الاندماج وفق بيانات يستلزم أن يتضمنها.

حيث تقوم الشركات الداخلة في الاندماج بإعداد مشروع الاندماج، ويجري العمل على أن يجتمع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرون في كل شركة من الشركات الداخلة في الاندماج للاتفاق على ما يجب إدراجه في المشروع من قواعد وشروط.

وبعد الانتهاء من صياغة المشروع المقترح يعرض على مجلس إدارة كل شركة من الشركات الداخلة في الاندماج لاتخاذ قرار بشأنه، وتفويض رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضاء مجلس الإدارة للتوقيع على المشروع مع المفوضين من أعضاء مجالس إدارة الشركات الأخرى (الصغير، 2016، ص173).

وإذا كان القانون قد أجاز لمجلس الإدارة أو المديرين إعداد مشروع الاندماج والتوقيع عليه، فإنه لا يجوز لهم الاتفاق على ما يتعارض مع غرض الشركة المنصوص عليها في عقد الشركة أو نظامها الأساسي.

غير أن المشكل الذي يثور هو في حالة ما إذا كانت الشركة الراغبة في الاندماج تحت التصفية، حيث سبق وأن ذكرت المادة 744 من القانون التجاري الجزائري " للشركة ولو في حالة تصفيتها أن تدمج في شركة أخرى ".

وبالتالي فإن حل الشركة ودخولها في دور التصفية يترتب عليه انتهاء سلطة المديرين وزوال صفتهم في تمثيل الشركة فإنه ليس من سلطة مجلس الإدارة أو المديرين إعداد مشروع الاندماج وتوقيعه. (سعدون، 2007، ص52)

أما عن مضمون مشروع الاندماج فيعتبر حلقة من حلقات مشروع الاندماج فهو الأساس الذي تقوم عليه كافة الإجراءات.

فالمشرع الجزائري نص في المادة 747 من القانون التجاري على ما يجب أن يتضمنه مشروع الاندماج، حيث تنص المادة على " يحدد مجلس الإدارة مشروع الإدماج أو الانفصال، سواء لكل واحدة من شركات المساهمة في الإدماج أو للشركة المقرر إدماجها".

ومنه يجب أن يتضمن مشروع الاندماج البيانات المتعلقة بأسباب الإندماج أو الانفصال وأهدافه وشروطه، بالإضافة إلى البيانات الآتية:

- تواريخ قفل حسابات الشركات المعنية المستعملة لتحديد شروط العملية:

بالنسبة للتاريخ الذي يتخذ أساسا لحساب أصول وخصوم الشركات المندمجة، فإن مدلول هذا البيان هو أن يتم الاتفاق على تاريخ معين تقف عنده حسابات الشركات الداخلة في الاندماج، وذلك لتتم عملية تقويم الأصول والخصوم في ظروف ملائمة من الناحية المحاسبية.

وغالبا ما يتم الاتفاق على تاريخ إقفال الميزانية الأخيرة بالنسبة للشركتين، يمنع اعتماد تواريخ مختلفة بين الشركات موضوع الاندماج، فإنه من الناحية التقنية يفضل الفقه أن يتم الاتفاق على تواريخ موحدة بين الشركات موضوع الاندماج، تفاديا للمشاكل التي تنجم عن التغير الذي يلحق قيمة أصول هذه الشركات خلال المرحلة الانتقالية للاندماج وقبل الإقرار النهائي للعملية (اللمتوني، 2004، ص165).

- تعيين وتقديم الأموال والديون المقرر نقلها للشركات المدمجة أو الجديدة:

وهو قيام الشركة الدامجة أو الجديدة بتحديد صافي أصولها وقت الاندماج ، ويتم ذلك بواسطة خبراء بناءا على ما يتم تقديمه لهم من دفاتر وبيانات، حيث يتم تقدير كل الأصول وبشكل واسع، وتقدم للشركة المندمجة رأسمالها باعتبارها حصص عينية، وهو مال مقدم من غير نقود سواء كان عقارا أو منقولا، والعقار سواء كان أرضا أو آلات أو مصنعا، والمنقول كبراءة الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية، وبالتالي تخضع هذه الحصة إلى إجراءات الشهر الخاصة بنقل حق الملكية المنصوص عليها في المادة من 793 قانون مدني جزائري، ونقلها إلى الشركة الدامجة.

ويتم التقييم على أساس مجموع واحد وليس كل عنصر بذاته وتعود عملية التقدير والتقييم لمندوبي الحصص بمساعدة الخبراء الذين يتم تعيينهم من الشركات المعنية، ويعرض التقرير المتوصل إليه على مساهمي الشركات (بن صاري، 2012، ص28).

- تقرير روابط مبادلة الحصص:

حسب مقتضيات المادة 753 قانون تجاري جزائري فإن الحصص وتحديد التاريخ الذي يبدأ فيه الحق في الحصول على الأرباح، يتم الاعتماد بخصوصها على عدة معايير تعتبر أساسية للقيام بتحديد عدد الأسهم وقيمتها التي تصدرها هذه الشركة الدامجة، كمقابل للشركة المندمجة بواسطة القيام بالموازنة بين الشركتين.

- المبلغ المحدد لقسط الإدماج أو الانفصال:

يتم إدراج المبالغ التي تقوم كل شركة بتقديمها لشركائها وذلك لتفادي عدم المساواة بينهم وتقدر الشركة الدامجة نفس المقدار المقدم من الشركة المندمجة، ويتم توزيع مقدار متساوي على مساهمي الشركة إضافة إلى هذه البيانات، حيث يبين المشروع أو أي بيان ملحق به طرق التقديم المستعملة وأسباب خيار روابط مبادلة الحصص.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه البيانات التي استوجب القانون الجزائري أن يتضمنها مشروع الاندماج تمثل الحد الأدنى من البيانات الواجب توافرها في مشروع الاندماج، لذلك يمكن تضمين مشروع الاندماج ببيانات أخرى قد يرى أصحاب فكرة الاندماج ضرورة ورودها في المشروع، وغالبا ما تكون محلا لمباحثات ومفاوضات أولية تم الاتفاق عليها بين الشركات الداخلة في الاندماج في شكل بروتوكولات (سعدون، 2007، ص52).

2 : إشهار مشروع الإندماج

من الأمور الهامة في الوسط التجاري بصفة عامة العلانية والشفافية والإشهار، ومن الضروري أن يعلم الشركاء والغير المتعامل مع الشركة أوجه نشاطها وأعمالها، ولا شك أن الاندماج يمثل تحولا هاما في حياة الشركة.

لذلك يغدو من الأهمية بمكان أن يعلم الكافة بمشروع الاندماج حتى قبل دعوة جماعة الشركاء أو الجمعية العامة غير العادية للمساهمين لطرحه عليها، فيكون الأمر واضحا بالنسبة إليهم، وبخاصة لدائني الشركة، فعلمهم بمشروع الاندماج، مسألة لها أهميتها لحقهم في الاعتراض على الاندماج إذا ما شعروا بخطورة منه تهدد حقوقهم في حالة الموافقة عليه.

كما أن علم المساهمين بشروط الاندماج وتاريخه يتيح لهم إبداء الرأي أمام الجمعية العامة غير العادية بعد دراسة شاملة لمشروع الاندماج (أبو زينة، 2012، ص134).

وفيما يخص المشرع الجزائري فقد تطرق إلى النشر من خلال المادة 248 من القانون التجاري التي نصت على أنه: "يوضع مشروع العقد بأحد مكاتب التوثيق للمحل الموجود به مقر الشركات المندمجة أو المستوعبة ويكون محل نشر في إحدى الصحف المعتمدة لتلقي الإعلانات القانونية" .

والفائدة من الإشهار كذلك هو تمكن كل من يعنيه الأمر من دائنين وأصحاب السندات لتقديم اعتراضهم قبل صدور قرار الاندماج، لأن مدة المعارضة محددة حسب المادة 756 من القانون التجاري الجزائري وهي 30 يوما ابتداء من النشر.

ويجري العمل على أن يجتمع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرون في كل شركة من الشركات الداخلة في الاندماج للاتفاق على ما يجب إدراجه في المشروع من قواعد وشروط، وبعد الانتهاء من صياغة المشروع المقترح يعرض على مجلس إدارة كل شركة من الشركات الداخلة في الاندماج لاتخاذ قرار بشأنه، وتفويض رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضاء مجلس الإدارة للتوقيع على المشروع مع المفوضين من أعضاء مجالس إدارة الشركات الأخرى (الصغير، 2016، ص173).

ويترتب على عدم إشهار مشروع الاندماج وعدم علم الدائنين إلا بعد حدوثه فعلا واتخاذ إجراءات إشهار عقد الاندماج وعندئذ يجوز للدائنين التقدم للمحكمة المختصة بطلب لتقرير ضمانات لهم في مواجهة الشركة الدامجة.

خاتمة

يتخذ مشروع الاندماج سلسلة من الإجراءات الضرورية، بعضها إلزامي وبعضها غير ذلك، ومن طرف الأطراف المندمجة مباشرة، أو حتى الأطراف الممثلة.

غير أن الصورة الذي يظهر من خلالها المشروع، والمتمثلة في الوثيقة (أي بروتوكول الاندماج)لا يشكل شرطا لازما لصحة الاندماج، وفي المقابل لا يجوز الاستغناء به عن مشروع الاندماج، الذي يعتبر وحده الوثيقة التي يعترف لها القانون بالقيمة القانونية، خصوصا بالنسبة لإثبات عملية الاندماج في مرحلة لاحقة.

وأمام الأهمية الواقعية لمشروع الاندماج، نتوقف عند الاقتراحات التالية:

- تشجيع اعتماد مشروع الاندماج، وتفضيل اللجوء للاندماج كمرحة بعدية للمشروع، باعتبار أنه في غالب الأحيان، نجاح الاندماج يكون من نجاح المشروع.
- وضع قواعد صارمة من قبل أطراف مشروع الاندماج، متعلقة بحدود السرية الواجب المحافظة عليها في حالة فشل المشروع، وتفاديا للأضرار الاقتصادية المحتملة في حالة الافشاء.
- توسيع دائرة الإشهار المتعلق بمشروع الاندماج، وعدم تركه متعلقا بالصحف الورقية فقط، بل جعله ممكنا في حالة اتخاذه للسبل الإلكترونية، خصوصا الموثوقة منها، نظرا لسهولة وسرعة التعامل بخصوصها.

المراجع

أسامة المحيسن. (العدد13، سبتمبر 2008). حماية أقلية المساهمين المعارضين عند اندماج الشركات المساهمة العامة- دراسة في التشريعين الأردني والإماراتي. *مجلة الحق، جمعية الحقوقيين بالشارقة*، 71.

أسامة فتحي عبادة يوسف. (2014). *النظام القانوني لعمليات التركز الاقتصادي في قانون المنافسة – دراسة تحليلية مقارنة*. المنصورة، مصر: دار الفكر والقانون.

تامر محمد خليل ابراهيم. (2005). دراسة تحليلية لطرق المحاسبة عن اندماج الشركات. *رسالة ماجستير*. جامعة الاسكندرية كلية التجارة.

حسام الدين الصغير. (2016). *النظام القانوني لاندماج الشركات*. مصر: دار الفكر الجامعي.

حسني المصري. (2007). *اندماج الشركات وانقسامها، دراسة مقارنة*. مصر: دار الكتب القانونية.

حمد عبد الوهاب سعيد أبو زينة. (2012). الإطار القانوني لاندماج الشركات التجارية، دراسة مقارنة. *رسالة الدكتوراه في الحقوق*. جامعة القاهرة.

رضوان بن صاري. (2012). الآثار القانونية لاندماج الشركات التجارية على حقوق الشركاء والدائنين. *مذكرة ماجستير في الحقوق*. كلية الحقوق.

سميحة القليوبي. (2008). *الشركات التجارية*. مصر: دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة.

عبد الرحمن اللمتوني. (2004). اندماج الشركات بين حتمية التركيز الاقتصادي والحاجة إلى الحماية القانونية،. *رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص*. جامعة محمد الخامس. الرباط.

عبد الرزاق السنهوري. (1952). *الوسيط في شرح القانون المدني الجديد*. مصر: دار النشر للجامعات المصرية .

عبد الوهاب المعمري. (2010). *اندماج الشركات التجارية متعددة الجنسيات، دراسة فقهية قانونية مقارنة*. مصر: دار الكتب القانونية.

عمر محمد حماد. (2009). *الاحتكار والمنافسة غير المشروعة، دراسة تحليلية مقارنة*. مصر: دار النهضة العربية.

ليندة سعدون. (2007) **النظام القانوني لإندماج الشركات في القانون الجزائري.** ***مذكرة الماجستير في قانون الأعمال.*** **كلية الحقوق،جامعة الجزائر1،يوسف بن خدة.**

ماهرصديق ملو. (2015)**. آثار اندماج الشركات على حقوق الشركاء والدائنين بين التنظيم القانوني ومبادئ حوكمة الشركات.** ***رسالة ماجستير.*** **كلية الحقوق جامعة المنصورة.**

محمد إبراهيم الدسوقي. (1995)**.** ***الجوانب القانونية في إدارة المفاوضات وإبرام العقود.*** **الرياض: مطابع الإدارة العامة للبحوث.**

محمد ابراهيم موسي. (2008)**.** ***اندماج البنوك واثار العولمة.*** **مصر: دار الجامعة الجديدة.**

محمد حسين اسماعيل. (المجلد الأول، العدد الأول، 1986)**. الاندماج في مشروع قانون الشركات الأردني.** ***مجلة مؤتة للبحوث والدراسات،*** 101.

محمد علي حماد. (1996)**. اندماج الشركات التجارية وفقاً لقانون الشركات الأردني.** ***رسالة ماجستير.*** **الجامعة الأردنية.**

مصطفي كمال طه. (2008)**.** ***القانون التجاري الشركات التجارية " الاحكام العامة في الشركات – شركات الاشخاص- شركات الاموال" .*** **مصر: دار الفكر الجامعي.**

المعايير الاستراتيجية في إدارة الأزمات السياحية في البيئة العربية من منظور الإعلام السياحي

مقاربة نقدية

Strategic standards in managing tourism crises in the Arab environment by analyzing tourism media
A critical approach

نجية ضيف
أستاذة بجامعة الجزائر 2
ماجستير
جامعة الجزائر02 الجزائر

د. اسعيداني سلامي
أستاذ بجامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر
دكتوراه
جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر

الجزائر

ملخص:

تعتبر السياحة أحد الصناعات التي برز دورها في الآونة الأخيرة كممول للتنمية والانتعاش الاقتصادي، و تزايد الاهتمام بها بشكل ملفت للنظر كبديل للثروات إلا ان هذا الاهتمام من الدول جعل بعض الخبراء يركزون على الآثار السلبية الت يتولد ازمات للصناعة السياحية في المجتمعات المعتمدة كليا في اقتصادها على السياحة، والبحث الذي بين أيدينا يعالج هذا الموضوع من جوانبه المتعددة و يتطرق للآثار المرغوب فيها و الآثار غير المرغوب فيها، من الجانب الاقتصادي و الثقافي و الاجتماعي.

سنحاول في بحثنا هذا أن ندرس أهم المعايير الاستراتيجية في ادارة الأزمات في قطاع السياحة (للثقافة السياحية) وانعكاساته على الفرد و المجتمع.

- الكلمات المفتاحية: الاعلام السياحية، المعيار، الاستراتيجية، أدارة الأزمة، السياحة.

Abstract

Tourisme is one of the industries whose role has recently emerged as a financier of economic development and recovery, and the interest in it has increased remarkably as an alternative to wealth, but this interest from countries has made some experts focus on the négative effects of the tourism industry in societies that are totally dependent on its economy on tourism,And the research that is in our hands addresses this issue from its various aspects and addresses the desired and undesirable effects, from the economic, cultural and social side.

In this research, we will try to study the most important strategic standards in crisis management in the tourism sector (for tourism culture) and its implications for the individual and society.

Key words: tourism media, standard, strategy, crisis management, tourism.

- مقدمة:

السياحة ظاهرة عالمية قديمة جديدة برز دورها و أثرها بشكل جلي في الآونة الأخيرة، نظرا لانتشارها وتهافت الافراد عليها ما جعل الدول تتنافس من أجل خلق بيئات سياحية وأماكن ترويحية وترفيهية وساهمت وسائل التواصل في رواج هذه الصناعة و اقبال السياح الى أماكن دون غيرها .

1. مدخل مفاهيمي:

1.1. تعريف السياحة:

هناك عدة تعريفات لمفهوم السياحة، و تلك التعريفات تختلف باختلاف زاوية الرؤية، فالتعريفات المقدمة من طرف الاقتصاديين يختلف عن تلك المطروحة من طرف علماء الاجتماع او علماء الدين، فالمقصود من السياحة مجموعة من الأنشطة المتنوعة والتي لها ابعاد حضارية و ثقافية و دينية و علمية ...، قد تكون داخلية كانتقال الفرد في البلد الواحد من ولاية لولاية أخرى ، او خارجية كانتقاله من بلد الى بلد آخر بغض النظر عن الهدف من ذلك الانتقال، قد تدوم تلك الرحلة لأكثر من يوم بغية اكتشاف المعالم الاثرية و البيئية و العناصر الثقافية لتلك المنطقة، و يكون الهدف من ذلك السفر و الانتقال اشباع رغبة او الاستمتاع او الاستجمام أو البحث عن الراحة و الهدوء او ممارسة هوايات ...الى آخره[1].

و قد عرفتها منظمة السياحة العالمية بأنها «نشاط من الأنشطة التي تتعلق التي تتعلق بخروج الفرد عن الوسط الذي يقيم فيه و لمدة لا تتجاوز سنة متواصلة، لغرض الترفيه و الاستمتاع او غيرها على الا تكون مرتبطة بممارسة نشاط بهدف الحصول على دخل»

فالسياحة الغاية منها الحصول على الاستجمام و تغيير البيئة التي يعيش فيها الانسان، ة اكتساب الوعي الثقافي و تذوق جمال المشاهد الطبيعية و الاستمتاع بالمناظر الطبيعية و جمالها. فالسياحة هي عملية انتقال وإقامة و انتشار الأجانب داخل و خارج منطقة معينة، أو أي بلد.

ويرى رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة العالميين بان السياحة هي مجموع العلاقات و الظواهر التي تترتب على سفر و إقامة مؤقتة لشخص اجنبي في

مكان ما، طالما ان هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول الى إقامة دائمة، و طالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي.

وعموما و يتبين مما سبق من التعريفات ان السياحة هي انتقال فردي او جماعي لفرد او مجموعة افراد من مكان اقامتهم المألوفة والمعتادة الى أماكن أخرى من اجل اشباع الرغبة في التنزه و الترفيه و الاستجمام والترويح، او لأغراض أخرى علاجية او دينية على الا تتجاوز مدة هذه الإقامة السنة الواحدة و دون هدف الكسب المادي.

2.1. أنواع السياحة

تتنوع السياحة بحسب المقصد والهدف و الدافع من السلوك، فان كان هدف الفرد في الانتقال هو التعبد او للاستفادة العلمية او الاستكشافات الاثرية و البيئية ...إلى آخره.

أ- السياحة الدينية: Religious Tourism

ان السياحة الدينية تعتبر ذلك السلوك المتمثل في انتقال الافراد او الجماعات من مكان لمكان بهدف القيم بالشعائر الدينية مهما كان انتمائهم الديني و ميولاتهم العقائدية، فهي ذلك التدفق المنظم من السياح القادمين من الداخل او الخارج بهدف التعرف على الأماكن الدينية و تاريخها و ما تمثله من قيم روحية لهذا الدين او المعتقد او ذاك، فهي سياحة تقليدية تمثل مصدرا للتعرف على التراث الديني لدولة ما، كزيارة المسلمين للمدينة المنورة ومكة المكرمة وما تمثله هاتين المدينتين للمسلمين ، و كذا المقامات بكربلاء والتي يزورها الناس من جميع اصقاع المعمورة بهدف التبرك بالحسين والفاتيكان و ما تمثله للمسيحيين[2].

ب-السياحة البيئية: Environmental-tourism

تعتبر العوامل البيئية والعناصر الثقافية أهم ما يجلب السياح و ينعش قطاع السياحة، وتعرف السياحة البيئية من الأنواع الحديثة والتي تتمثل في تنقل الافراد لاماكن بغية التعرف على المواقع الطبيعية والمعالم البيئية للاستمتاع بالطبيعة (اهرامات، كهوف، مقابر، قصور ....).

ج-السياحة العلاجية :Medical Tourism

وتعني السياحة بغرض العلاج و الترويح عن النفس في ان الوقت، قد تتمثل في السفر لمستشفيات في مدن معينة للعلاج و الاستمتاع بالطبيعة او العلاج المعدني بمياه الينابيع و المياه الكبريتية والرمال الساخنة أو الطين والتي تعالج الامراض الجلدية والروماتيزم، كالبحر الميت بالأردن والبحيرات التي تعالج بالأسماك الصغيرة بالجزائر وواحة سيوة بمصر[3].

د-السياحة الرياضية: Sports tourism

وتعني السفر من بلد الى اخر بهدف المشاركة في التظاهرات الرياضية و البطولات المختلفة، او الاستمتاع بممارسة بعض الأنشطة الرياضية كالتزلج على الجليد او مسابقة الهجن بسيناء مصر... إلى غيرها من النشاطات الرياضية والتظاهرات التي تمارس في فترات محددة في منطقة معينة.

ه-سياحة المؤتمرات: conférence tourisme

يعتبر هذا النوع من الأنماط المستحدثة نتيجة ظهور التخصصات الدقيقة من جهة والتسهيلات المقدمة من جهة أخرى، وتتم من خلال تنظيم المؤتمرات العلمية الدولية وترجع بالعائدات على المجتمع المنظم بحيث يجتذب السياح وبالتالي جلب العملة وانتعاش السياحة والصناعات التقليدية وحتى التكنولوجية، أكثر الدول التي تنظم مثل هذه التظاهرات العلمية نجد اسبانيا وأمريكا وهولندا وقطر وتركيا والمغرب وتونس والامارات العربية المتحدة و المملكة الأردنية و ...الى آخره[4].

و-سياحة المهرجانات والمعارض: Tourism festivals and exhibitions

وتعني انتقال الافراد او الجماعات للانضمام إلى مهرجانات أو منافسات سنيمائية او فنية او إنتاجية كمهرجان كان السنيمائي او مهرجان قرطاج او تيمقاد او مهرجانات الأزياء...و غيرها.

س-السياحة الترفيهية: Recreational tourism

ويعنى تغيير مكان الإقامة لغرض الاستمتاع والترفيه عن النفس فقط، وممارسة النشاطات الترفيهية والهوايات (الصيد والغوص والسباحة وتسلق الجبال...) وهذا النوع هو الاقدم والأوسع انتشارا. ينحصر الغرض من هذا النوع في قضاء أوقات

فراغ و العطل السنوية لاستعادة النشاط وبداية سنة جديدة بنشاط وحيوية بحثا عن المناطق الخلابة و الحدائق و المنتزهات و أماكن التسلية[5].

2-آثار السياحة

تعتبر السياحة قطاع جد هام يقضي على عدة مشكلات تعاني منها المجتمعات، ولها آثار جمة على عدة أصعدة، سنتطرق الى الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2-1 الآثار الاقتصادية للسياحة:

تشكل السياحة كمصدر للتنوع الاقتصادي[6]:

أ)- توفير فرص العمل للعاطلين: فقطاع السياحة يساهم في زيادة تشغيل اليد العاملة وخلق فرص عمل جديدة والحد من البطالة كتونس ومصر والكاريبي و...الى اخره.

ب)- الإيرادات

ج)- الضرائب

د)- تحسين المستوى المعيشي للأفراد وترويج المنتوج المحلي حيث تعتبر السياحة من اكثر الطرق فعالية في انتعاش الصناعة المحلية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

ه)- الإنعاش الاقتصادي و توفير العملات الاجنبية

و)- الناتج القومي الاجمالي

3. المعايير إدارة الأزمات السياحية في البيئة العربية

يرى الصينيون ان الازمة تعني الخطر والفرصة في آن واحد، مما يعني أن وجود خطة لأدارة الازمات قد يجعل من الازمة تجربة ذات جوانب ايجابية على المدى الطويل..

وهذا ما تفتقده القيادات السياحية في العالم العربي من وعي وثقافة مفاهيم واساليب ادارة المخاطر وادارة الازمات والتعرف على تقنيات لا تهتم فقط بأن تجعل الخسائر المترتبة نتيجة الازمة في ادنى حدودها بل تعني اضافة الى ذلك تحويل الازمة الى مصدر لتحقيق توسعات أو مزيد من الفرص الايجابية..

وهذا يعني غياب برنامج عملي فاعل لمواجهة المخاطر والازمات يقضي بالمنظمة الى الهلاك والانهيار (كما وضحنا في نتائج تطبيقاتنا) ولكي تؤدي الادارة العليا وظيفتها هذه تحتاج الى ادوات تظيمية تتولى التنسيق بين الاجهزة المعنية لأعداد برنامج ادارة

المخاطر ومتابعة تنفيذه فأن هذه الوظيفة لا ينهض بها شخص واحد أو قسم متخصص بمفرده وأنما هي واجب الجميع.

وتقدم بعض المقترحات كمتطلبات يجب توفرها من اجل نشر ثقافة ادارة المخاطر وادارة الازمات في المنظمات السياحية وعلى المستوى العربي.

أولا/ المقترحات: سيتم طرحها كمعيارين أساسيين لتغطية هذا العنصر:

المعيار الأول: إقامة مركز لإدارة المخاطر وادارة الازمات على مستوى الجهة المسؤولة عن القطاع السياحي في البيئة العربية (وزارة سياحة، هيئة... الخ) وكذلك انشاء قسم أو وحدة متخصصة مسؤولة عن ادارة المخاطر والازمات على مستوى المنظمات السياحية الفرعية لغرض التنسيق فيما بينهم لأتخاذ التدابير والاجراءات والقرارات اللازمة اثناء الخطر أو الازمة.

مهام المركز الاساسية هي[7]:

1- رصد الاحداث الطارئة والمخاطر والازمات التي تواجه قطاع السياحة عموماً والمنظمات السياحية المتخصصة سواء ازمات من داخل أو من خارج القطاع السياحي، واعداد التقارير والدراسات وتقديم المقترحات وتحديد التوصيات.
2- تحقيق الاتصالات الدائمة والتنسيق المستمر مع مسؤولي ادارة المخاطر والازمات في منظمات الاعمال السياحية المتخصصة (فنادق وشركات سفر وشركات طيران ... الخ) وكذلك التنسيق مع مسؤولي ادارة الازمات في الجهات والوزارات ذات العلاقة بالقطاع السياحي (وزارة النقل،وزارة البيئة، وزارة التخطيط، وزارة المالية ... هكذا) .
3- تدعيم قدرة العناصر البشرية اللازمة للعمل في مجال ادارة المخاطر و ادارة الازمات والتعامل الجيد مع الاحداث الطارئة.
4- التعاون والتنسيق مع وسائل الاعلام المختلفة ونشر ثقافة ادارة المخاطر وادارة الازمات بهدف رفع درجة الوعي وعلى كافة المستويات حول كيفية مواجهة الازمات وتقليل آثارها السلبية على القطاع السياحي والمنظمات السياحية بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام.

5- الاستفادة من تجارب الآخرين على المستوى الاقليمي والدولي لغرض تعزيز القدرات الوطنية في مجال ادارة الازمات وخاصة في موضوع بناء قاعدة معلومات وتبادل الخبرات في مجال ادارة الازمات.

المعيار الثاني:

من أجل امكانية وضع برنامج موحد متكامل لأدارة المخاطر والازمات ولتحقيق أهداف المركز اعلاه يتطلب توفر مهارات متخصصة متنوعة في ممارسة ادارة المخاطر والازمات بشكل فعال على مستوى القيادات الادارية العليا ومراكز اتخاذ القرار اولاً وعلى المستويات التنفيذية ثانياً.

ومن المهم ان نذكر ان عدم فهم وممارسة مهارة ادارة المخاطر وادارة الازمات بشكل فعال له اسبابه على الاقل من وجهة نظر إدارية وهي باختصار[8]:

1- المعلومات الخاطئة والناقصة عن الاحداث والازمات التي تواجه المنظمة.
2- التفسير الخاطئ للأمور والاحداث الطارئة والمفاجئة التي تحدث.
3- الضغوط الداخلية والخارجية على اداء المنظمة.
4- ضعف المهارات القيادية في ادارة المنظمة. كون القيادة (علم وفن وذكاء) .
5- الجمود والتكرار في الأداء الاداري حيث لا يقبلون بالتغير والتطوير والفكري والابداعي والتشريعي.
6- تعارض الاهداف بين الادارة والعاملين.
7- البحث عن الحلول السهلة ما يزيد المشكلة بدلاً من بذل الجهود والوقت لحلها ولأنهم لا يحثون عن حلول جذرية بل آنية ووقتية.
8- الشائعات التي تشيع نوعاً من عدم الثقة في ادارة المنظمة وعامليها وبين الجمهور اذا لم يتم اكتشافها وإطفائها في الوقت المناسب.

النقاط الثمان اعلاه توضح اهمية ان يكون فريق عمل متخصص لأدارة المخاطر والازمات لدى الجهة القطاعية المشرفة على السياحة ويعمل الفريق على التبؤ بالازمات والاحداث على مستوى النشاط السياحي ودراستها من حيث تكرارها وتأثيرها قومياً واقليمياً وعالمياً وهو ما يطلق عليه (Risk Assessment Team) ويتطلب هذا الفريق تعاوناً كاملاً بين مؤسسات الدولة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية والتعليمية من جهة وبين فروع النشاط السياحي المحلية ويتم اختيار الفريق على

اساس طبيعة الخطر أو نوع الازمة المراد ادارتها فالفريق الذي يتولى ازمة سياسية يختلف عن الذي يتولى لزمة اقتصادية أو ازمة تفجير فندق أو منتجعات سياحية أو كارثة طبيعية وغيرها فهذه المخاطر ولدت العديد من التخصصات العديدة التي تناسب نوع الازمة وأهم هذه التخصصات[9] :

1- محللي الازمات وهم نقطة البداية وايضاً نقطة النهاية في ادارة اي ازمة لأنهم يبدأون بالخطوة الاولى في التعامل مع الخطر أو الازمة التي يسميها الخبراء (بتشريح الازمة) وتتوقف الكثير في ادارة الازمة على كفاءة ودقة التحليل لأن التحليل الخاطيء قد يؤدي الى معالجة أو ادارة خاطئة للأزمة وهذا النوع من الخبراء يكلف في نهاية كل ازمة بأعداد وتقارير عما تحقق وما لم يتحقق والدروس المستقاة ليكون في متناول من يحتمل ان يواجهه مثل هذه الازمة مستقبلاً.

2- مفاوضي الازمة وهو تخصص تحتاجه الازمات السياسية بالذات لأن خبراء مفاوضات الازمات يعملون على تقريب وجهات النظر والتوصل لحلول وسط وكذلك دورهم في حوادث اختطاف الطائرات أو احتجاز رهائن.

3- خبراء الاتصال تركز مسؤولياتهم في المساعدة على استمرار تدفق المعلومات من والى فريق ادارة الازمة.

4- خبراء في ضخ افكار جديدة لمواجهة المخاطر والازمات مهما بدت بعيدة المنال في التنفيذ، ومنهم من تكون مهنته الاساسية بيان السلبيات في الافكار المطروحة.

اذن تشكيل فريق عمل لأدارة الازمة لا يتحقق الهدف منه إلا اذا تم الاختيار على اساس الخبرة والقدرة بغض النظر عن الموقع الوظيفي ولذلك فأن اعداد هذه العناصر يعني بالتحديد الصفات والمهارات الواجب توافرها في كل عنصر من هذه العناصر يعني بالتحديد الصفات والمهارات الواجب توافرها في كل عنصر من هذه العناصر والتخصص الانسب، وهذا يتطلب بذل جهود اكبر في مجال البرامج التدريبية والتعليمية للعاملين في القطاع السياحي والفندقي لتعريفهم بأنواع المخاطر والازمات المتوقع حدوثها وسبل معالجتها وآثارها المختلفة وخاصة على مستوى المديرين الذين يجب ان بتوصلوا تقنياً ونفسياً ومهنياً لمواجهة الازمات.

5. قواعد مهمة في مجال الإعلام والاتصالات السياحي الأزماتي

عندما تصبح الازمة أو الخطر هي نقطة تحول خطيرة وفترة غير مستقرة نتيجة للظروف الغير طبيعية تشكل تهديداً خطيراً لمجمل النشاط السياحي لأي بلد حال حدوثها، ولذلك يبرز دور وسائل الاعلام والاتصالات يوصي خبراء الازمات بأتباع قواعد يمكن الاستفادة منها من الناحية الاعلامية والاتصالات وعلى مستوى المنظمات السياحية وكما يلي[10] :

القاعدة الاولى: لا تقلل من قيمة الضرر المحتمل الذي يمكن ان تسببه الازمة وأحذر من تشعبها.

القاعدة الثانية: لا تقلل من قيمة تأثير وسائل الاعلام (Media) في أنتشار الخبر.

القاعدة الثالثة: يجب ان نكون مهيئين ونتوقع (حدوت أزمة ما) ويعلم بهذه الخطة كافة المسؤولين التنفيذيين ووضع خطة معالجة اي (خطط طوارئ).

القاعدة الرابعة: اقامة مركز اتصال مخول (communication center) الذي يكون المصدر الرئيسي للمعلومات ما دام تأثير الازمة متواصلاً وهو المسؤول عن تزويد الصحافة بالمعلومات.

القاعدة الخامسة: تحتاج الى استمرارية الاتصالات بعد اصدار التصريح الاولي ويجري التنسيق خارجياً وداخلياً واعلام اقسام المنظمة بها كافة.

القاعدة السادسة: لا نحاول فرض تعتيم على الاخبار فأنه غير مفيد وهيء شيئاً ما لوسائل الاعلام لتزويدهم بها.

القاعدة السابعة: يجب ان تعلم ان وسائل الاعلام اذا لم تستطع الحصول على المعلومات منك فأنها ستحصل عليها من مصدر آخر فنسارع الى تأسيس مركز اعلامي كمصدر للمعلومات الرسمية.

القاعدة الثامنة: التأكيد من وضع الازمة في السياق الصحيح وتهيئة المعلومات الدقيقة.

القاعدة التاسعة: لا تكذب ابداً ولأن الثقة شيء مهم أن تبنيه بينك وبين الجمهور وبين وسائل الاعلام وأنك بحاجة الى النيه الحسنة(Cood will)[11].

ان اتباع هذه القواعد تطفأ الشائعات التي ترافق حدوث الازمة أو الخطر والتي اذا لم يتم اكتشافها وأطفائها في الوقت المناسب ستزداد تداعيات الازمة السلبية على المنظمة السياحية خصوصاً وعلى المجتمع ككل عموماً.

- **خاتمة:**

من خلال ما سبق نستنتج أن المؤسسة السياحية تعمل في مناخ يتسم بالحركة والتغير والتنوع الحضاري والتكنولوجي والقطاع السياحي أكثر القطاعات تأثراً بالاستقرار والسلام العالمي، ولذلك يتعرض الى العديد من المخاطر والازمات المعقدة داخلياً وخارجياً ولها أسبابها ونتائجها التي تختلف من بلد الى آخر ومن منطقة الى اخرى ومن منظمة الى اخرى بأختلاف طبيعة وخصوصية عمل هذه المنظمة سواء كانت (فندق أو شركة سفر وسياحة، شركات طيران، منشآت ترفيه.. الخ) وعليها أن تواجه كل أنواع المخاطر سواء كانت مخاطر سياحية أو مخاطر اقتصادية وأجتماعية ومخاطر بيئة وصحية بخطة علمية مدروسة لأدارة المخاطر والازمات وتكون في حاجة دائمة للتطور مع مستوى المشكلات التي تواجهها للحفاظ على عناصر الطلب والعرض السياحي المتاح والمستقبلي في الدول المختلفة وأن تساهم ايجابياً في حل هذه المشكلات بفكر اداري يتناسب مع نوع المشكلة أو الازمة من خلال توفر وأعداد كل عناصر التعامل الناجح مع هذه المخاطر والازمات.

قائمة الهوامش

1. حسين الرفاعي ، إدارة الأزمات السياحية، صحيفة الراية المسالمة، العدد130، 2004 ، لمعلومات أوفر أنظر: تاريخ الولوج: 2020/03/16، على الساعة 14.30 www.attakwa.net
2. سيد عيسى مصطفى، تسويق الاعمال الادارية السياحة، ط2، دار الماسي للنشر و التوزيع، القاهرة،2009 ، ص225.
3. محمود مراد البنا ، اقتصاديات السياحة، جامعة المنوفية، مصر العربية، 2008، ص201..
4. منى عمر بركات ، دور المؤسسة السياحية المصرية في ظل الأزمات في الفترة من 1994 إلى 1999، الكتاب السنوي للسياحة والفنادق، دورية منشأة المعارف بالإسكندرية، 2010 ص154.
5. Lalonde, Carole (2004)."**In Search of Archetypes in Crisis Management** ." Journal of Contingencies & Crisis Management . Vol. (12) , No .(2) :7.
6. أحمد ماهر أحمد، ادارة الأزمات. الدار الجامعية ،الأسكندرية، مصر ، 2006، ص115.
7. Lalonde, Carole **opcit** :p113.
8. عبد الرحمن تيشوري (2005)، إدارة الأزمات والمشكلات، صحيفة الحوار المتحدة عبر موقع الانترنيت، العدد 1366 في 11/2. تاريخ الولوج: 2018/01/14، على 12.00.. www.rezagar.com ،
9. سمير طارق طه، ادارة الفنادق المداخل لنظرية والتطبيقية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2008، ص193.
10. Biyth, Bronwy G(1998); **The rules of crisis management**, BGBA feassociates wto, Tourism and Media, amman, 14th Dec., p16
11. سمير طارق طه، مرجع سابق، ص ص 195 و196.

آليات الضبط الإداري الوقائية لحماية البيئة في الجزائر.

Preventive administrative control mechanisms to protect the environment in Algeria

د. فاضل إلهام: أستاذة محاضرة أ

جامعة 8 ماي 1945/ الجزائر

د. ونوغي نبيل أستاذ محاضر أ

المركز الجامعي سي الحواس-بريكة- الجزائر

الجزائر

ملخص باللغة العربية:

تعد الوقاية الأسلوب المثالي في معالجة مشكلات البيئة والتصدي لها، بحيث أن تكاليف الوقاية ستكون أقل كلفة بكثير من تكاليف علاج الأضرار التي يمكن أن تمس مختلف عناصر البيئة وهي أضرار لا حصر لها. ولقد وضع المشرع الجزائري مجموعة من الآليات الوقائية لحماية البيئة في مختلف جوانبها حيث تتمثل هذه الآليات في نظام الترخص بتطبيقاته المتعددة في مجال حماية البيئة وكذا نظام الإلزام، أسلوب الحظر، دراسة مدى التأثير وموجز التأثير، سواء فيما يتعلق منها لحماية الموارد المائية أو المجال الطبيعي من خلال القوانين التي تصب في الإطار العام لحماية البيئة.

الكلمات المفتاحية: حماية البيئة، التلوث، الإجراءات الوقائية، الترخيص الإداري، دراسة التأثير على البيئة.

Résume

La prévention est la méthode idéale pour traiter et résoudre les problèmes environnementaux, car les coûts de la prévention seront beaucoup moins chers que les coûts de traitement des dommages qui peuvent affecter les divers éléments de l'environnement, qui sont des dommages innombrables. Le législateur algérien a mis en place un ensemble de mécanismes préventifs pour protéger l'environnement dans ses différents aspects, car ces mécanismes sont représentés dans le système d'autorisation avec ses multiples applications dans le domaine de la protection de l'environnement ainsi que le système contraignant, la méthode d'interdiction, l'étude de l'ampleur de l'impact et la synthèse de l'impact, que ce soit en relation avec la protection des ressources en eau ou le domaine naturel de Par les lois qui s'inscrivent dans le cadre général de la protection de l'environnement

les mots clés: Protection de l'environnement, la pollution, mesures préventives autorisation administrative , L'interdiction l'étude d'impact sur l'environnement

مقدمة:

تواجه الجزائر مشاكل جلية فيما يتعلق بالتلوث خاصة التلوث المتعلق بالمصدر الصناعي، كون أن بعض الشركات والمؤسسات العمومية منها والخاصة، لم تأخذ بعين الاعتبار مقتضيات البيئة وأفرزت العديد من المشاكل البيئية المستعصية، نذكر منها على سبيل المثال المركب الصناعي لأسمدال الذي ينفث بصفة مستمرة مواد وغازات شديدة السمية مثل الأمونياك والأزوت، أو غيرها من الحوادث البيئية الملوثة بالشلف أو وسط البحر ناحية الجزائر العاصمة أو سكيكدة وغيرها[1].

كما تشكل مفرغة النفايات المنتشرة في العديد من البلديات أحيانا، مصدرا لعدة أمراض مزمنة أصيب بها سكان المنطقة، كضيق التنفس والحساسية وضعف النظر، ناهيك عن تصريف النفايات الصناعية للعديد من مؤسسات الإنتاج بالولاية في الوسط المائي، وما نجم عن ذلك من إفساد المياه الصالحة للشرب في باطن الأرض، أو مثل مستودعات المبيدات الكيماوية المحتوية لمواد وغازات سامة المتواجدة وسط المناطق الحضرية للسكان.

ذلك ما جعل حماية البيئة ووقايتها من كل أشكال التلوث ومضاره وأخطاره ، من أولويات السياسة الوطنية ويظهر ذلك من خلال التشريعات الصادرة منها، قانون البيئة رقم 10/03 الصادر بتاريخ 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[2]، والقوانين الخاصة المرتبطة بمختلف عناصر البيئة كالبناء والتعمير والغابات والمياه والنفايات .....إلخ

وينتهج المشرع الجزائري في وضعه للأدوات القانونية المتعلقة بالحماية الإدارية للبيئة، الطابع الازدواجي إذ توجد آليات وقائية تحول دون وقوع الاعتداء على البيئة ، وآليات ردعية تمثل الجزاءات الإدارية المترتبة على مخالفة ضوابط حماية البيئة من طرف الأشخاص.

وسيتم التركيز في هذه الدراسة على النوع الأول من الآليات لأن الوقاية الأسلوب المثالي في معالجة مشكلات البيئة والتصدي لها بحيث أن الآليات الإصلاحية لوحدها التي تكتفي غالبا بإصلاح الأضرار البيئية بعد وقوعها ، لا تؤتي غالبا بثمارها ، خاصة إذا علمنا أن ضررا بيئيا مثل التلوث يستحيل إصلاحه ، وإعادة الوسط الذي

حدث فيه إلى ما كان عليه في السابق ، حيث يكون قد امتد إلى العديد من الأوساط البيئية الأخرى ناهيك عن ازدياد درجة حدته عبر الزمن[3].

ثم إن تكاليف الوقاية ستكون أقل كلفة بكثير من تكاليف علاج الأضرار، التي يمكن أن تمس مختلف عناصر البيئة وهي أضرار لا حصر لها. وسوف يتم معالجة الموضوع من خلال الإشكالية التالية:

فيما تتمثل الآليات الوقائية التي تتبعها الإدارة لحماية البيئة في التشريع الجزائري؟ و ما مدى فعاليتها على أرض الواقع؟ .

أما عن سبب اختيار الموضوع فهو يكمن في محاولة إبراز الوسائل القانونية الوقائية وتحديد دورها في تجسيد الحماية الوقائية للبيئة، استنادا إلى النصوص القانونية التي لها علاقة بالمجال البيئي.

وتتجلى أهمية الموضوع في كون أن الحق في بيئة سليمة أصبح اليوم يرتقي إلى مصاف الحقوق الأساسية الأخرى المكفولة دستوريا[4]، كالحق في المساواة والحق في الحرية فهو جيل جديد من حقوق الإنسان ، ما يفرض الاهتمام به من خلال البحث عن الآليات القانونية المناسبة التي توفر بيئة نظيفة و سليمة ، كما تبرز هذه الأهمية في كون أن هذه الآليات الوقائية تشكل حلقة اتصال بين سلطات الضبط الإداري وبين الأفراد في ممارستهم للأنشطة التي توثر على البيئة، ما يستدعي تسليط الضوء على دور هذه الآليات في خلق توازن بين مصلحة حماية البيئة وحرية ممارسة النشاط .

ثم إن الأسلوب الوقائي يعتبر أكثر فعالية ونجاعة ، نظرا لما يوفره من رقابة سابقة تحول دون وقوع الأضرار البيئية عن ممارسة الأنشطة الفردية في مختلف المجالات، والتي يتعذر في معظم الحالات تداركها مستقبلا .

وسنتعمد في دراسة هذا الموضوع بالدرجة الأولى على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بالأساس على قاعدة الوصف الدقيق والتحليل للنصوص القانونية لبيان مدى كيفايتها أو قصورها في معالجة كل عنصر من عناصر الموضوع.

وللإجابة على الإشكالية تم معالجة الموضوع من خلال الخطة التالية:

المبحث الأول: الآليات الإدارية الوقائية التقليدية لحماية البيئة.

المطلب الأول: نظام الترخيص الإداري وعلاقته بحماية البيئة.

المطلب الثاني: نظام الحظر والإلزام.

المبحث الثاني: الآليات الإدارية الوقائية الحديثة لحماية البيئة.

المطلب الأول: نظام التقارير.

المطلب الثاني: نظام دراسة مدى التأثير وموجز التأثير.

المبحث الأول

الآليات الإدارية الوقائية التقليدية لحماية البيئة:

وهي تلك الأساليب التي تحول دون الوقوع في الكارثة البيئية، فهي تعتبر إجراءات سابقة ومحددة بنصوص قانونية تفرضها سلطات الضبط الإداري الوطني أو المحلي، من شأنها تجنب وقوع الضرر البيئي أو تعمل على التقليل من آثاره وهي:

المطلب الأول: نظام الترخيص الإداري

يعتبر الترخيص الإداري من أكثر الوسائل الإدارية فعالية في رقابة النشاط الفردي والتحكم فيه، لما يحققه من حماية مسبقة على وقوع الاعتداء، كما يتقرر على النشاطات أو المشاريع ذات الأهمية والخطورة على البيئة، لا سيما المشاريع الصناعية وأشغال النشاط العمراني، والتي تؤدي في الغالب إلى استنزاف الموارد الطبيعية والمساس بالتنوع البيولوجي[5].

الفرع الأول: مفهوم الترخيص الإداري:

للإحاطة بهذا المفهوم وجب التطرق إلى:

أولا: تعريف الترخيص الإداري

الترخيص هو ذلك الإذن الصادر من الإدارة المختصة لممارسة نشاط معين، ولا يجوز ممارسته بغير هذا الإذن، وتقوم الإدارة بمنح هذا الترخيص إذا توافرت الشروط اللازمة التي يحددها القانون[6]. وفي مجال حماية البيئة يعني هذا الإجراء الضبطي الإذن الصادر من جهة الإدارة المختصة بممارسة نشاط معين لا يجوز ممارسته بغير إذن، وذلك بهدف عدم تأثير مثل هذا النشاط على البيئة والإضرار بها، وتقوم الإدارة بمنحه إذا توافرت الشروط اللازمة التي يحددها القانون، والمتمثلة في أن يكون الإذن في الحالات التي ينظمها القانون، وأن يكون هناك ضرورة ملزمة لهذا الترخيص، للإشارة فإن هذه الشروط تخضع لرقابة القضاء[7].

ثانيا: الطبيعة القانونية للترخيص الإداري

إن الترخيص الإداري من حيث طبيعته يعد قرارا إداريا أي تصرف قانوني صادر بالإرادة المنفردة يصدر قبل البدء في تنفيذ النشاط الذي يخضع له، فهو قرار لازم قبل كل بداية لممارسة النشاط المشروط به.

والأصل أن الترخيص دائم مالم ينص القانون على توقيته، ويجوز تجديد الترخيص المؤقت بعد استيفاء الشروط المطلوبة وعادة ما يكون الترخيص بمقابل يتمثل في رسوم يدفعها طالب الترخيص ضمن الشروط اللازم توافرها لإصداره[8].

أما عن طبيعة التراخيص المتعلقة بمزاولة الأنشطة التي يحتمل أن تؤثر على البيئة، فهي عينية وليست شخصية، مما يسمح بنقلها من المرخص له الأصلي إلى غيره عن طريق التنازل أو الوفاة وذلك لأن محل الاعتبار في القانون هو النشاط المرخص به ، وشروط وظروف مزاولته وما يمكن أن يكون له من آثار سلبية أو إيجابية بصرف النظر عن الأشخاص المرخص لهم. ويوجب على كل من آلت إليه ملكية المشروع سواء عن طريق التنازل أو الميراث تقديم طلب إلى الإدارة المختصة لنقل الترخيص باسمه خلال مدة معينة يحددها القانون[9].

ويهدف نظام الترخيص في مجال حماية البيئة، إلى إزالة الموانع القانونية التي تحول دون ممارسة النشاط الذي يقدر المشرع خطورته على البيئة والمجتمع. وبناء على ذلك فإن نظام الترخيص يهدف إلى حماية مصالح متعددة منها:

- **حماية الأمن العام، كما في حالة التراخيص المتعمقة بالمحال الخطيرة، مثل المصانع والمحاجر...إلخ.**
- **حماية الصحة، كما في حالة التراخيص المتعمقة بإقامة المشروعات الغذائية.**
- **حماية السكينة العامة، كما في حالة الترخيص باستعمال مكبرات الصوت في الأماكن العامة.....**

ثالثا: تمييز الترخيص الإداري عن بعض المفاهيم المشابهة له

أ/ الترخيص الإداري والإخطار المسبق:

يختلف الترخيص الإداري عن الإخطار المسبق، في أن الأول أساسه رقابي أما الثاني فيقوم على أساس عقابي[10]. ثم إن الشخص في حالة الإخطار، له أن يحدد مقدما بدء ممارسته للنشاط أو الحرية المخطر عنها، مادام حائزا ومستوفيا للشروط التي

حددها القانون وأوجبها وبالمقابل لا يستطيع ذلك، في النشاط الذي يجب لممارسته الحصول على ترخيص إداري مسبق، ومرد هذا الاختلاف أن سلطة الإدارة في المعارضة على الإخطار، أضيق قانونا وعمليا بكثير من سلطتها في رفض الترخيص.

ب/ الترخيص الإداري والتصريح:

يختلف الترخيص عن التصريح من حيث أن الترخيص تصدره الإدارة المختصة قبل البدء في النشاط، في حين يكون التصريح لاحقا على ممارسة النشاط حيث يتم ممارسة النشاط بدون إذن سابق، ولكن يشترط أن يكون هناك إبلاغ عنه خلال مدة معينة وذلك ليتم مراقبة النشاط من طرف الإدارة المختصة[11].

الفرع الثاني: أهم تطبيقات نظام الترخيص البيئي:

تتضمن التشريعات البيئية تطبيقات عدة في منح جهات إدارية سلطة إصدار تراخيص لمزاولة الأنشطة التي قد تنجم عن ممارستها أضرار تمس بالبيئة أو أحد عناصرها. وسنقتصر في هذا المجال على بعض الأمثلة فقط، كما هو الشأن بخصوص التراخيص المتعلقة بالنشاط العمراني وكذا التراخيص المتعلقة بالنشاط الصناعي.

أولا: التراخيص المتعلقة بالنشاط العمراني:

توجد ثلاثة أنواع من التراخيص تتعلق الأولى بالإنشاء و البناء (رخصة البناء)، أما الثانية فهي تتعلق بتنظيم وتهيئة العقارات غير المبنية (رخصة التجزئة)، في حين تتعلق الثالثة بإنهاء الوجود المادي للبناءات (رخصة الهدم)، و نحن سنركز بالدارسة على رخصة البناء على اعتبار أنها تعد أهم تلك الرخص كون عملية البناء تعد من بين أهم عمليات النشاط العمراني[12].

ونظرا لأهميتها عمل المشرع الجزائري على إعادة تنظيم أحكامها وذلك بسنه للمرسوم التنفيذي 19/15 المحدد لكيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها[13].

إلا أن المرسوم التنفيذي 19/15 لم يقدم تعريفا لرخصة البناء ، تاركا الأمر للفقه.

فعرفها البعض بأنها القرار الإداري الصادر من سلطة مختصة قانونا ، تمنح بمقتضاه الحق للشخص طبيعيا أو معنويا بإقامة بناء جديد أو تغيير بناء قائم قبل البدء في أعمال البناءات التي يجب أن تحترم قواعد العمران[14].

كما عرفت أيضا بأنها قرار إداري تصدره جهة مختصة بتنظيم المباني تأذن فيه بإجراء معين يتعلق بالمبنى الذي يصدر بشأنه[15].

أ/ أهداف رخصة البناء:

وجدت رخصة البناء من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- **تسمح بإجراء عملية الرقابة على إنشاء البنايات وتشييدها، بما يسمح بتجنب الأخطار التي يمكن أن تسببها المباني غير المشروعة على المجتمع والبيئة.**
- **هي وسيلة ناجعة للمحافظة على الطابع الحضاري للمدن بمنع الاستغلال العشوائي للمحيط.**
- **تساعد على حماية الوسط الطبيعي للبيئة وهو ما يظهر من خلال المادة 5 من المرسوم التنفيذي 91/ 175 الذي يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء، والتي تنص إذا كانت البناءات أو التهيئات بفعل موضعها ومآلها أو حجمها، من طبيعتها تكون لها عواقب ضارة بالبيئة يمكن رفض رخصة البناء أو التجزئة أو منحها شريطة تطبيق التدابير التي أصبحت ضرورية لحماية البيئة ....**
- **هي وثيقة مسبقة فلا يشرع في أشغال البناء إلا بعد الحصول عليها وإلا اعتبرت الأشغال غير المشروعة قابلة للهدم وهو ما نصت عليه المادة 76 مكرر 04 من القانون رقم 04-05 التي جاء فيها[16]:**

«عندما ينجز البناء دون رخصة، يتعين على العون المؤهل قانونا بتحرير محضر إثبات المخالفة وإرساله إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي والوالي المختصين في أجل لا يتعدى اثنين وسبعين ساعة، ..... يصدر رئيس المجلس الشعبي البلدي قرار هدم البناء في أجل ثمانية أيام.....»

ب/ إجراءات الحصول على رخصة البناء:

أشارت المادة 41 من المرسوم التنفيذي 19/15 المحدد لكيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها، إلى إجراء الحصول على رخصة البناء وفقا لما يلي:

1. ب/ طلب الحصول على رخصة البناء:

طلب رخصة البناء هو أول إجراء قانوني متطلب لمنحها، وقد حددت لنا المادتين 41 و42 من المرسوم التنفيذي 19/15، صفة طالب رخصة البناء والوثائق اللازمة لصاحب الطلب لدعم طلبه.

1.1ب/ صفة طالب رخصة البناء:

فحسب المادة 42 من المرسوم التنفيذي 15-19: "يجب على المالك أو موكله أو المستأجر لديه المرخص له قانونا أو الهيئة أو المصلحة المخصصة لها قطعة الأرض أو البناية، أن يتقدم بطلب رخصة البناء الذي يرفق نموذج منه ذا المرسوم والتوقيع عليه ."فهنا المشرع لم يجعل طلب الحصو ل على رخصة البناء قاصرة على المالك فقط بل هناك أشخاص أخرى كما ورد في المرسوم السالف الذكر، كما يجب على طالب رخصة البناء أن يدعم طلبه بالوثائق والبيانات الضرورية وذلك لأهمية هذه الرخصة التي يمكن أن يترتب عنها آثار خطيرة قد تلحق أضرارا بالآخرين إذا قامت على نحو مخالف للقانون ومن اجل تفادي هذه الأخطار ألزم هذا الشكل في كل أعمال البناء مهما كان نوعها."

2.1ب/إصدار رخصة البناء:

عند الانتهاء من دراسة الطلب و التحقيق فىه ضمن الآجال القانونية المحددة، فإن الجهة المختصة تصدر قرارها بشأن طلب الحصول على الرخصة بالموافقة إذا توافرت الشروط القانونية المطلوبة وقد ىكون بالرفض عند عدم توافر الشروط القانونية في الطلب، وقد ىكون بتأجيل البت في الطلب أو بسكوت الإدارة تماما طبقا للمادة 64 من المرسوم التنفيذي 15-19.

ثانيا: التراخيص المتعلقة بالنشاط الصناعي

دلت العديد من الدارسات على أن الصناعة تولد ملاين الأطنان من النفايات الصلبة والسوائل الخطيرة بالإضافة إلى الغازات السامة، وتنتج غالبية هذه النفايات من الصناعات المعدنية و الإنشائية والكيمائية، ولاسيما في مرحلتي استخراج المواد الخام ومعالجتها، وانطلاقا من هذا كان لابد من وضع ضوابط قانونية تكفل ضمان إدارتها بشكل سليم[17] ، وتتكرس هذه الضوابط من خلال مستويين التراخيص المتعلقة باستغلال المنشآت المصنفة والتراخيص المتعلقة بإدارة وتسير النفايات الناجمة عن استغلال المنشآت المصنفة.

أ/ رخصة استغلال المنشآت المصنفة:

تناول القانون 03/ 10 المتعلق بالبيئة في إطار التنمية المستدامة، هذه المؤسسات في الفصل الخامس تحت عنوان المؤسسات المصنفة ولقد نصت المادة 18 منه على أنه:

"تخضع لأحكام هذا القانون المصانع والورشات والمشاغل ومقالع الحجارة والمناجم وبصفة عامة المنشآت التي يستغلها أو يملكها كل شخص طبيعي أو معنوي عمومي أو خاص، والتي قد تسبب في أخطار على الصحة العمومية والنظافة والأمن والفلاحة والأنظمة البيئة والموارد الطبيعية والمواقع والمعالم والمناطق السياحية أو التي قد تتسبب في المساس براحة الجوار."

ولقد عرفت المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 06/ 198 المنشأة المصنفة بأنها كل وحدة تقنية ثابتة يمارس فيها نشاط أو عدة أنشطة من النشاطات المذكورة في قائمة المنشآت المصنفة المحددة في التنظيم المعمول به. أما المؤسسة المصنفة فتتمثل في مجموع منطقة الإقامة والتي تتضمن منشأة واحدة أو عدة منشآت مصنفة، تخضع لمسؤولية شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص، يحوز المؤسسة والمنشآت المصنفة التي تتكون منها أو يستغلها أو أوكل استغلالها إلى شخص آخر[18].

ويعتبر البعض أنه لكي تكون منشأة مصنفة لابد من توافر شرطين: أن تشكل خطرا أو إزعاجا على المصالح المحمية قانونا أي راحة الجوار الصحة، الأمن، السلامة العامة، الزراعة، حماية البيئة والحفاظ على المواقع والآثار وأن تكون مدرجة في قائمة المنشآت المصنفة[19].

أما البعض الآخر فيذهب إلى أنه " ينصرف مفهوم المنشأة المصنفة ووصفها إلى المحال والمؤسسات التي من شأن تشييدها وتسييرها أن يسبب أضرارا ومضايقات للبيئة والجوار والنظام العام بمفهوميه التقليدي والحديث[20].

بالنسبة لرخصة الاستغلال فهي تتمثل في وثيقة إدارية تثبت أن المنشأة المصنفة المعنية تطابق الأحكام والشروط المتعلقة بحماية وصحة وأمن البيئة المنصوص عليهما في التشريع والتنظيم المعمول بهما، حيث تهدف هذه الرخصة إلى تحديد تبعات النشاطات الاقتصادية على البيئة والتكفل بها[21].

لقد أخضع المشرع الجزائري المنشآت المصنفة إما للترخيص أو للتصريح ، ومعيار تحديد كل منها هو خضوعها لدراسة أو موجز التأثير من عدمه، كما صنف المنشآت الخاضعة للترخيص حسب أهميتها والأخطار الناجمة عن استغلالها إلى منشآت خاضعة لترخيص الوزير المكلف بالبيئة، ومنشآت خاضعة لترخيص الوالي ومنشآت خاضعة

لترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي ، كما أحال المشرع في تحديد كيفيات تطبيق هذه الأحكام إلى التنظيم[22].

وبالرجوع إلى التنظيم الذي يضبط التنظيم المطبق على المنشآت المصنفة يتضح أنه يقسم المؤسسات المصنفة -وتبعا لها المنشآت المصنفة-إلى أربع فئات[23]:

- مؤسسة مصنفة من الفئة الأولى ؛ وهي التي تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لرخصة وزارية .
- مؤسسة مصنفة من الفئة الثانية ؛ وهي تضم على الأقل منشأة خاضعة لرخصة الوالي.
- مؤسسة مصنفة من الفئة الثالثة ؛ تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي .
- مؤسسة مصنفة من الفئة الرابعة ؛ تتضمن على الأقل منشأة خاضعة للتصريح لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي.

يبدو أن هذا التصنيف يرتكز على النظام القانوني الذي تخضع له المنشأة المصنفة و الجهة المختصة بإعمال هذا النظام، لكن يبقى هذا التصنيف غير واضح لأنه لا يبين المنشآت الخاضعة للترخيص من تلك الخاضعة للتصريح، و من أجل ذلك صدر المرسوم التنفيذي الذي يحدد قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة، و معه ملحق يتضمن هذه القائمة ، التي من خلال تصفحها يمكن اكتشاف أنها تتضمن تفاصيل أكثر من تلك التي كانت واردة في قوائم المنشآت المصنفة السابقة فإضافة إلى تعيين نشاط المنشأة المصنفة يتم تحديد النظام القانوني الذي تخضع له ومساحة التعليق أو الإعلان، و الوثائق التقنية المرفقة بطلب الاستغلال[24].

مما سبق نبدي الملاحظات التالية:

- كل المنشآت التي تستعمل مواد أو مستحضرات خطيرة على اختلاف درجات الخطر تخضع لنظام الترخيص مع اختلاف الجهة مانحة الترخيص ، باختلاف درجة خطورة المادة أو الطاقة الإجمالية للمنشأة أو المساحة التي تغطيها المنشأة و غيرها من المعايير، إلا في حالات نادرة يمكن أن تخضع للتصريح إذا كانت خطورة المادة ضعيفة و كميتها قليلة، أو طريقة صنعها بسيطة و غير خطيرة .

- **يكثر اعتماد نظام التصريح في مجال الأنشطة البسيطة التي لا تشكل خطورة أو مساوئ كبيرة على الجوار مثل تربية الحيوانات والزراعة متى كان حجم النشاط صغيرا.**
- **كل النشاطات الخاضعة لترخيص وزاري أو ترخيص من الوالي تكون مرفقة بدراسة مدى التأثير ودراسة الخطر، بينما المنشآت الخاضعة لترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي تكون مرفقة بموجز التأثير وتقرير حول المواد الخطرة، أما المنشآت الخاضعة للتصريح فلا يشترط فيها تقديم أي وثائق تقنية.**

أما فيما يتعلق بإجراءات الحصول على الترخيص باستغلال المنشآت المصنفة يتعين إتباع مجموعة من الشروط والأحكام والمتمثلة في:

- **إعداد دارسات التقييم البيئي: ربط المشرع الجزائري في المادة 5 من المرسوم التنفيذي 06-198 بين عملية منح الترخيص لإنشاء واستغلال المنشآت المصنفة، وضرورة إعداد وتقديم دارسة تقييم للأثر البيئي من طرف صاحب المنشأة أو المشروع للجهة الإدارية مانحة الترخيص بهدف تقييم هذه الدراسة والمصادقة عليها قبل منح الرخصة المطلوبة.**
- **إيداع ملف طلب الحصول على رخصة الاستغلال: ويكون هذا أمام اللجنة الولائية للمنشآت المصنفة ويشمل هذا الملف:**
  - ✓ **دراسة التقييم البيئي المشار اليه سابقا.**
  - ✓ **اسم صاحب المشروع و لقبه و عنوانه إذا تعلق الأمر بشخص طبيعي أو اسم الشركة وشكلها القانوني و عنوان مقر الشركة إذا تعلق الأمر بشخص معنوي.**
  - ✓ **طبيعة وحجم النشاطات المقترح ممارستها من طرف صاحب المشروع وكذا فئة أو فئات قائمة المنشآت المصنفة التي تتضمنها المؤسسة المصنفة.**
  - ✓ **مخططين الأول مخطط تفصيلي للمشروع والثاني أجمالي يبين فيه موقع المشروع بالنسبة للمعالم المجاورة لأرض المشروع.**
- **إجراء تحقيق عمومي ودراسة تتعلق بأخطار وانعكاسات المشروع: إلا أن المشرع لم يحدد كيفية إجراء هذا التحقيق، كما أنه لم يحدد الجهة المكلفة بالقيام به.**

ب/ الترخيص المتعلق بإدارة وتسيير النفايات:

إن النفايات هي كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال، وبصفة اعم كل مادة أو منتوج أو منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه أو قصد التخلص منه أو يلزم بالتخلص منه أو بإزالته[25].

كما يقصد بالنفايات الخاصة الخطرة بموجب المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 04 –409 المحدد لكيفيات نقل النفايات الخاصة الخطرة، مايلي: " هي مجموع عمليات شحن النفايات الخاصة الخطرة وتفريغها ونقلها[26]".

في هذا الإطار نجد أن المشرع الجزائري في المادة 24 من القانون 01-19 المتعلق بتسير النفايات ومراقبتها وإزالتها، فرض ضرورة الحصول على ترخيص من خلال نصه على أن عملية نقل النفايات الخاصة الخطرة تخضع لترخيص من طرف الوزير المكلف بالبيئة بعد استشارة الوزير المكلف بالنقل.

أما فيما يخص كيفية نقل النفايات الخاصة الخطرة فقد حددها المرسوم التنفيذي رقم 04 –409 حيث تنص المادة 14 منه على أن رخصة نقل النفايات الخاصة الخطرة تثبت تأهيل الناقل لنقل النفايات الخاصة الخطرة، أما المادة 15 منه فقد أحالت على قرار وزاري مشترك يحدد محتوى ملف طلب الرخصة وكيفيات منحها وخصائصها التقنية، يتخذ من طرف الوزير المكلف بالبيئة والوزير المكلف بالنقل.

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري من خلال المادة 25 من القانون 01- 19 السالف الذكر قد حضر حضرا تاما، استيراد النفايات الخاصة الخطرة في حين ربط تصديرها نحو الدول الأخرى بضرورة الحصول على الموافقة الخاصة والمكتوبة من طرف السلطات المختصة في الدولة المستوردة كما أخضع كل العمليات إلى ترخيص مسبق من الوزير المكلف بالبيئة.

المطلب الثاني: نظام الحظر والإلزام

في كثير من الحالات يلجأ المشرع الجزائري إلى حماية البيئة من خلال نظام الحظر والإلزام، فالأول يتقرر لمنع الإتيان ببعض التصرفات والنشاطات التي يقدر خطورتها وضررها على البيئة.

أما الثاني يلجأ إليه المشرع حينما يريد من الأفراد المخاطبين إتيان تصرف معين في صورة إيجابية عكس الصورة السلبية التي يتخذها الحظر.

الفرع الأول: نظام الحظر باعتباره آلية وقائية لحماية البيئة

أولا: تعريف الحظر:

يعد أسلوب الحظر أعلى أشكال المساس بالحريات العامة يتم اتخاذه من طرف السلطة الإدارية بهدف الحفاظ على النظام العام[27]، فالحظر هو وسيلة قانونية تقوم الإدارة بتطبيقه عن طريق القرارات الإدارية، شأنه شأن الترخيص الإداري ، تصدره الإدارة بما لها من امتيازات السلطة العامة .

وفي مجال حماية البيئة يعني هذا الإجراء أن يمنع القانون الإتيان ببعض التصرفات التي تشكل خطرا على البيئة، وتؤدي إلى الإضرار بعناصرها ، وللحظر صورتان : حظر مطلق وحظر نسبي[28].

1/ الحظر المطلق: يعني أن يمنع القانون وبشكل مطلق لا إستثناء فيه ولا ترخيص بشأنه ممارسة أفعال معينة لما لها من آثار ضارة على البيئة .

2/ الحظر النسبي: يتمثل في منع القيام بأعمال وتصرفات من شأنها أن تلحق ضررا بالبيئة أو أحد عناصرها، إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من السلطات المختصة ووفقا للشروط والضوابط التي تحددها القوانين والتنظيمات البيئية.

ثانيا: تطبيقات نظام الحظر في مجال حماية البيئة:

لقد أكد المشرع الجزائري على هذه الآلية القانونية لحماية البيئة في العديد من المجالات منها:

- في مجال حماية المياه والأوساط المائية: إن مقتضيات حماية المياه والأوساط المائية العذبة تمنع كل صب، أو طرح للمياه المستعملة، أو رمي للنفايات أيا كانت طبيعتها في المياه المخصصة لإعادة تزويد طبقات المياه الجوفية وفي الآبار والحفر وسراديب جذب المياه[29].

- في مجال حماية التنوع البيولوجي: يمنع المشرع إتلاف البيض والأعشاش وتشويه الحيوانات غير الأليفة أو الفصائل النباتية غير المزروعة أو إبادتها أو مسكها أو تحنيطها. وكذا منع أيضا تخريب الوسط الخاص بهذه الفصائل الحيوانية أو النباتية أو تعكيره أو تدهوره[30].

- في مجال تسيير النفايات ومراقبتها وازالتها: أكد المشرع الجزائري على أنه يحظر استعمال المنتوجات المرسكلة التي يحتمل أن تشكل خطرا على الأشخاص ، في صناعة

المغلفات المخصصة لاحتواء مواد غذائية مباشرة أو في صناعة الأشياء المخصصة للأطفال[31].

كما يحظر المشرع تصدير وعبور النفايات الخاصة الخطرة نحو البلدان التي تمنع استيرادها ونحو البلدان التي لم تمنع هذا الاستيراد في غياب موافقتها الخاصة والمكتوبة[32].

- مجال حماية الساحل وتثمينه: حظر المشرع المساس بوضعية الساحل الطبيعية، فأوجب حمايته وتثمينه وفقا لوجهته الطبيعية، كما منع بعض الأنشطة على مستوى المناطق المحمية والمواقع الإيكولوجية الحساسة وكذا التوسع الطولي للمحيط العمراني للمجمعات السكنية على الشريط الساحلي على مسافة ثلاثة كيلومترات من الشريط الساحلي، إضافة إلى منع إقامة أي نشاط صناعي جديد على الساحل . كما تمنع البناءات والمنشآت والطرق وحظائر توقيف السيارات والمساحات المهيأة للترفيه في المناطق الشاطئية[33].

الفرع الثاني: نظام الإلزام كآلية وقائية لحماية البيئة

أولا: تعريف الإلزام

يختلف نظام الإلزام عن الحظر لأنه يوجب القيام بتصرف معين فهو إجراء إيجابي يعادل حظر القيام بعمل سلبي. ويقصد بهذا التدبير في مجال حماية البيئة إلزام الأفراد والمنشآت بالقيام بعمل إيجابي معين لمنع تلويث عناصر البيئة المختلفة أو لحمايتها أو إلزام من يتسبب بخطئه في تلويث البيئة بإزالة أثر التلوث وإعادة الحال إلى ما كان عليه إن أمكن ذلك[34].

وغالبا ما يأتي الإلزام (الأمر الفردي) تطبيقا لقاعدة عامة ومجردة (قانون أو تنظيم)، وفي هذه الحالة يشترط في الأوامر الفردية أن تكون مطابقة للقاعدة التنظيمية العامة التي تستند إليها، وأن تكون محكومة بها وجزاء مخالفة هذا التطابق هو البطلان لانطواء تلك الأوامر على مجاوزة السلطة[35].

ويتقيد الإلزام ببعض الشروط، أهمها أن تكون ثمة حاجة ضرورية وواقعية زمانا ومكانا للقيام بالتصرف المنصوص عليه. كما يجب ألا يكون هناك نص تشريعي يمنع الإدارة من إصدار الأوامر التي تأتي على شكل قرارات فردية[36].

ثانيا: أهم تطبيقات الإلزام في مجال البيئة:

في التشريعات البيئية العديد من الأمثلة التي تجسد أسلوب الإلزام:

- في مجال حماية الهواء والجو: عندما يكون الانبعاث الملوث للجو يشكل تهديدا للأشخاص والبيئة أو الأملاك، يلزم المتسببين فيه باتخاذ التدابير الضرورية لإزالته أو تقليصه، وفي نفس الوقت يلزم أصحاب الوحدات الصناعية، اتخاذ كل التدابير اللازمة للتقليص أو الكف عن استغلال المواد المتسببة في إفقار طبقة الأوزون[37].

- في مجال التخلص من النفايات: لقد أكد القانون 19/01 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها على العديد من صور الإلزام نذكر منها، إلزام كل منتج للنفايات أو حائزا لها اتخاذ كل التدابير لتفادي إنتاج النفايات بأقصى حذر ممكن لاسيما من خلال[38]:

- ✓ **اعتماد واستعمال تقنيات أكثر نظافة وأقل إنتاج للنفايات.**
- ✓ **الامتناع عن تسويق المواد المنتجة للنفايات غري قابلة للانحلال البيولوجي.**
- ✓ **الامتناع عن استعمال المواد التي من شأنها تشكيل خطر على الإنسان، لا سيما عند صناعة منتجات التغليف.**

كما أوجبت المادة 35 كل حائز على نفايات منزلية وما شابهها استعمال نظام الفرز والجمع والنقل الموضوع تحت تصرفه من قبل الهيئات المبينة في هذا القانون ، وهي البلدية التي تقع على عاتقها مسؤولية النفايات المنزلية والنفايات الصلبة الحضرية من خلال وضع مخطط بلدي لتسيير النفايات البلدية[39].

- في مجال حماية المياه والأوساط المائية: أقرت المادة 57 من القانون 03/ 10 المتعلق بحماية البيئة كل ربان سفينة تحمل بضائع خطيرة أو سامة أو ملوثة ، وتعبر بالقرب من المياه الخاضعة للقضاء الجزائري أو داخلها ، أن يبلغ عن كل حادث ملاحي يقع في مركبه ومن شأنه أن يهدد بتلويث أو إفساد الوسط البحري والمياه والسواحل الوطنية.

- في مجال حماية صحة المستهلك: لقد أورد قانون حماية المستهلك وقمع الغش جملة من القواعد والتدابير ذات الطابع الإلزامي ومنها على سبيل المثال: يجب على كل متدخل في عملية وضع المواد الغذائية للاستهلاك أن يسهر على احترام شروط النظافة والنظافة الصحية للمستهلكين، ولأماكن ومحلات التصنيع أو المعالجة أو التحويل أو التخزين، وكذا وسائل نقل هذه المواد، وضمان عدم تعرضها للإتلاف بواسطة عوامل بيولوجية أو كيميائية او فيزيائية[40].

المبحث الثاني

الآليات الإدارية الوقائية الحديثة لحماية البيئة

اعتمد المشرع الجزائري قصد القضاء على التلوث الذي يتميز بخطورته وسرعة انتشاره أو على الأقل التخفيف من آثاره ، على أدوات وتقنيات وقائية حديثة تتمثل في:

المطلب الأول: نظام التقارير

الفرع الأول. مضمون أسلوب نظام التقارير:

يعتبر نظام التقارير أسلوب حديث وضعه المشرع تماشيا مع التطور الدولي في مجال حماية البيئة وذلك بموجب النصوص الجديدة المتعلقة بحماية البيئة، ولقد جاء هذا النظام ليكرس رقابة لاحقة ومستمرة على النشاطات و المنشئات ، و ذلك ما يعرف بالرقابة البعدية والمستمرة على منح الترخيص. فهو أسلوب مكمل لأسلوب الترخيص، وهو أسلوب يسهل على الإدارة، عملية متابعة أصحاب الرخص من الناحية المالية والبشرية، ويكون ذلك عن طريق تقديم أصحاب الرخص تقارير دورية عن نشاطاته[41]، لتتمكن الهيئة الإدارية من فرض الرقابة وتسهيل عملية متابعة التطورات الحاصلة على النشاطات والمنشآت التي تشكل خطرا على البيئة، فبدلا من أن تقوم الإدارة بإرسال أعوانها للتحقيق من السير العادي للنشاط المرخص به صاحب النشاط ، يقوم بتزويد السلطات الإدارية بالمعلومات والتطورات الجديدة وعلى كل من يخالف ذلك يتعرض لجزاءات مختلفة لاحقا[42].

وأسلوب نظام التقارير هو شبيه بنظام التقييم البيئي ، فإذا كان هذا الأخير يقع على عاتق الإدارة فإن الأول يقع على صاحب الرخصة .

الفرع الثاني: أهم تطبيقات نظام التقارير:

نجد أمثلة عن أسلوب التقرير في القوانين الجوارية التي تدعم حماية البيئة منها:

- المادة 21 من القانون المتعلق بتسيير النفايات رقم 19/01، ألزمت منتجي أو حائزي النفايات الخاصة الخطرة تقديم تصريح للوزير المكلف بالبيئة يتضمن المعلومات المتعلقة بطبيعة وكمية وخصائص النفايات. كما يتعين عليهم أن يقدموا بصفة دورية المعلومات

الخاصة بمعالجة هذه النفايات وكذلك الإجراءات العملية المتخذة والمتوقعة لتفادي إنتاج هذه النفايات بأكبر قدر ممكن.

- ألزم قانون المناجم أصحاب السندات المنجمية أو الرخص أن يقدموا تقريرا سنويا متعلقا بنشاطاتهم إلى الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية يتعلق أساسا بنشاطاتهم إلى الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية يتعلق أساسا بنشاطاتهم وكذا الإنعكاسات على حيازة الأراضي وخصوصيات الوسط البيئي[43]، ورتب القانون عقوبات جزائية على مستغل أغفل تبليغ التقرير وذلك بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة مالية من 500 د ج إلى 2000 د ج[44].

- أوجب قانون المياه رقم 12/05 في المادتين 66 و67 الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الحائزين على رخصة أو امتياز استعمال الأملاك العمومية الطبيعية للمياه[45]، وأصحاب الامتياز أو المفوض لهم بالخدمات العمومية للماء والتطهير وأصحاب امتياز استغلال مساحات السقي أن يقدموا دوريا للسلطة المكلفة بنظام التسيير المدمج للإعلام على كل المعلومات والمعطيات التي تتوفر لديهم.

وفي نفس السياق، ألزمت المادة 109 من القانون رقم 12/05 السالف الذكر صاحب الامتياز تسيير نشاطات الخدمة العمومية للماء أو التطهير بتقديم تقرير سنوي لمسمطة المانحة للامتياز، يسمح بمراقبة شروط تنفيذ تفويض الخدمة العمومية وتقييمها . ويكون هذا التقرير السنوي والملاحظات المترتبة على دراسته موضوع عرض على الحكومة.

نستخلص مما سبق أن نظام التقارير له أهمية بالغة في المراقبة المستمرة للأنشطة والمنشآت الضارة بالبيئة أو التي تشكل خطرا عليها. كما أنه نظام يساهم في دعم باقي أساليب الرقابة الإدارية. غير أن المشرع لم ينص عليه صراحة في القانون 10/03 وهو الإطار العام لحماية البيئة.

المطلب الثاني: نظام دراسة مدى التأثير وموجز التأثير

يعد هذا الأسلوب من أهم الآليات المتطورة والاستراتيجيات المستحدثة في المفاهيم البيئية، وهو يدخل في مسار إعداد القرار الإداري الخاص بمنح أو رفض الترخيص.

كما يمتاز بخاصيته العلمية التقنية، كونه وسيلة للاستدلال وقياس مختلف الآثار السلبية للمشروعات على البيئة[46].

الفرع الأول: مفهوم دراسة مدى التأثير وموجز التأثير

يعد الطابع التقني الوقائي لدراسة مدى التأثير على البيئة أساس تجسيد مبدأ الاحتياط الذي تقوم عليه السياسة الحمائية للبيئة، وهي إجراء إداري تشاوريا قبليا لأن الإدارة تتخلى عن سلطتها التقديرية وتصرفها الانفرادي في إدارة شؤون البيئة واعتماد أسلوب المشاركة والاستشارة والتشاور مع مختلف الإدارات القطاعية والمراكز العلمية والمجتمع المدني والمؤسسات الاقتصادية[47].

وعرف البعض دراسة التأثير بأنه إجراء دراسة لتوقعات الآثار أو المردود البيئي للمشاريع التنموية الضارة والمقيدة، المباشرة وغير المباشرة، ونتائجها واحتمال وقوع الأضرار على المجتمع في منطقة المشروع، أو المناطق المجاورة سواء كانت محلية، إقليمية، أو عالمية وذلك من أجل معالجة أو تفادي هذه الأضرار والآثار[48].

كما تعرف على أنها دراسة تقييمية للمشاريع والمنشآت الخطرة والتي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيئة البحرية أو البرية، بما تسببه من آثار صحية أو فيزيولوجية بهدف الحد منها أو التكفل بها أو تقليلها[49].

وقد تطرق المشرع الجزائري في قانون حماية البيئة الحالي رقم 10/03 إلى دراسة التأثير في المادة 15 منه: "تخضع مسبقا، وحسب الحالة، لدراسة التأثير أو لموجز التأثير على البيئة مشاريع التنمية والهياكل والمنشآت الثابتة والمصانع والأعمال الفنية الأخرى، وكل الأعمال وبرامج البناء والتهيئة، التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة فورا أو لاحقا على البيئة، لا سيما على الأنواع والموارد والأوساط والفضاءات الطبيعية والتوازنات الإيكولوجية وكذلك على الإطار ونوعية المعيشة ...." .

إن المشرع لم يعرف هذا الإجراء بل إكتفى في المادة 15 المذكورة أعلاه، بذكر النشاطات الخاضعة لدراسة التأثير. وتطبيقا لهذا النص صدر المرسوم التنفيذي 07/ 145، الذي يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة[50]، حيث نصت المادة الثانية منه : " تهدف دراسة أو موجز التأثير على البيئة إلى تحديد مدى ملاءمة ادخال المشروع في بيئته، مع تحديد وتقييم الآثار المباشرة أو

غير المباشرة للمشروع والتحقق من التكفل بالتعليمات المتعلقة بحماية البيئة في إطار المشروع المعني."

الفرع الثاني: مجال تطبيق دراسة مدى التأثير

لقد حدد ذلك المشرع في المادة 15 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة، الأشغال ومشاريع التهيئة التي تخضع لدراسة وموجز التأثير على البيئة حيث تتمثل في:

- مشاريع التنمية والهياكل والمنشآت الثابتة والمصانع والأعمال الفنية الأخرى، وكل الأعمال وبرامج البناء والتهيئة التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على البيئة فورا أو لاحقا.....

أما الفقرة الثانية من المادة 16 من نفس القانون فقد نصت على أنه "..... التنظيم ما يأتي: .....

- قائمة الأشغال التي بسبب أهمية تأثيرها على البيئة، تخضع لإجراءات دراسة التأثير.

- قائمة الأشغال التي بسبب ضعف تأثيرها على البيئة، تخضع لإجراءات موجز التأثير.

من خلال نص المادتين يتضح أن المشرع اعتمد معيارين لتحديد الأشغال والمشاريع التي تخضع للدراسة وهما معيار حجم النشاط ومعيار آثار نشاط المنشأة على الوسط الطبيعي.

الفرع الثالث: إجراءات دراسة التأثير على البيئة

تتمثل إجراءات دراسة التأثير على البيئة فيمايلي:

1 - **تحديد مدى حاجة المشروع لإجراء التقييم الأثر البيئي أو عدم حاجته له، بالإعتماد على موقع المشروع والاشتراطات البيئية الموضحة لصاحب المشروع أثناء حصوله على الرخصة من الجهات الإدارية المختصة، وكذا حسب طبيعة ونوع المشروع ومنتوجاته[51].**

2 - **المصادقة على دراسة التأثير أو الخطر على البيئة وموجز التأثير على البيئة، بعد إيداع عشرة (10) نسخ منه لدى الوالي المختص إقليميا، ثم يكلف المصالح المكلفة بحماية البيئة إقليميا بفحص الدراسة ويمكنها أن تطلب من صاحب المشروع كل معلومة أو دراسة تكميلية لازمة[52].**

3- **بعد الفحص الأولي وقبول الدراسة يأمر الوالي بموجب قرار بفتح تحقيق عمومي لدعوة الغير أو كل شخص طبيعي أو معنوي لإبداء رأيهم حول المشروع والآثار**

المتوقعة على البيئة[53]، يعلم الجمهور بالقرار المتضمن فتح التحقيق العمومي عن طريق التعليق في مقر الولاية والبلديات المعنية وفي أماكن موقع المشروع وكذا النشر في يوميتين وطنيتين والذي يحدد فيه :

- ❖ موضوع التحقيق العمومي.
- ❖ مدة التحقيق التي يجب ألا تتجاوز شهر واحد من تاريخ التعليق.
- ❖ الأوقات والأماكن التي يمكن للجمهور أن يبدي ملاحظاته فيها على سجل مرقم ومؤشر عليه مفتوح لهذا الغرض.

يعين الوالي محافظا محقق لإجراء التحقيقات أو جمع المعلومات التكميلية الرامية إلى توضيح العواقب المحتملة للمشروع على البيئة[54]، وفي نهاية المهمة يحرر المحافظ المحقق محضر يحتوي على تفاصيل تحقيقاته والمعلومات التكميلية التي جمعها ثم يرسلها إلى الوالي. وعند نهاية التحقيق العمومي يحرر الوالي نسخة من مختلف الآراء ، المحصل عليها وعند الاقتضاء استنتاجات المحافظ المحقق ويدعو صاحب المشروع في آجال معقولة لتقديم مذكرة جوابية[55].

4- بعد نهاية التحقيق يتم فحص الدراسة عن طريق إرسال ملف الدراسة أو موجز التأثير المتضمن آراء المصالح التقنية ونتائج التحقيق مرفقة بمحضر المحافظ والمذكرة الجوابية لصاحب المشروع عن الآراء الصادرة حسب الحالة إلى الوزير المكلف بالبيئة بالنسبة لدراسة التأثير والمصالح المكلفة بالبيئة المختصة إقليميا بالنسبة لموجز التأثير، وفي هذا الإطار (فحص الدراسة) يمكن من الاتصال بالقطاعات الوزارية المعنية والاستعانة بكل خبرة وهو أمر مستحسن من جانب المشرع كونه قد ألزم أن يكون رفض الدراسة أو موجز التأثير مبررا حتى يتمكن صاحب المشروع من إجراء الطعن الإداري[56] .

5- أما بالنسبة للمصادقة على الدراسة فقد منح المشرع للجهات المختصة مهلة أربعة (4) أشهر من تاريخ إقفال التحقيق العمومي ، لإصدار قرار الموافقة الصريح من طرف الوزير المكلف بالبيئة بالنسبة للدراسة والوالي المختص إقليميا بالنسبة لموجز التأثير[57]، مستبعدا بذلك فرضية سكوت الإدارة لأن الأمر يتعلق بحماية البيئة والصحة والإنسان.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة نصل إلى أن المشرع الجزائري قد سن ترسانة من القوانين والنصوص التنظيمية لحماية البيئة، أقر من خلالها لسلطات الضبط الإداري إتخاذ مجموعة من الآليات الوقائية في جميع المجالات، ممثلة في الترخيص وتطبيقاته المتعددة، وكذا الحظر والإلزام وكذا نظام دراسة مدى التأثير وموجز التأثير.

ومع ذلك فإن المشاكل البيئية تزداد يوما بعد يوم ،لأنه لم يتم استعمال هاته الآليات الاستعمال الأمثل على أرض الواقع وبالجدية التي يتطلبها ضمان الحق في بيئة سليمة، كحق دستوري تم النص عليه ضمن أحكام التعديل الدستوري لأول مرة سنة 2016.

والسبب راجع إلى أن الإدارة اليوم أصبحت تؤدي دورا روتينيا ، ولم يعد يهمها التطبيق الصحيح للأحكام القانونية في هذا الصدد ولا نتائج تطبيقها، فعلى سبيل المثال تراقب الدراسات التقنية وتفحص طلبات الحصول على تراخيص استغلال المنشآت المصنفة في إطار الصلاحيات الممنوحة لها ، لكن دونما الوقوف على جدية تلك الدراسات من قبل صاحب الشأن، أو أنها لا تهتم غالبا بمدى مطابقة ملف طلب التراخيص بالاشتراطات القانونية الوقائية للبيئة من التلوث.

ويرجع جزء كبير من أسباب تهاون الإدارة إلى القانون نفسه بالرغم من توفر ترسانة قانونية كبيرة في مجال التشريع البيئي، إلا أنها احتوت في نفس الوقت على العديد من الإشكالات تشكل عقبات قانونية للإدارة تحول دون ممارسة مهامها الوقائية ، من هاته العقبات عدم إلزام القانون للإدارة في إطار الصلاحيات الممنوحة لها من طرف القانون، وكذا عدم وضوح أحكامه فيما يخص تحديد العديد من مهامها الرقابية ضمن قانون البيئة ومراسيمه التنفيذية المختلفة ، خاصة تلك المتعلقة بالمنشآت المصنفة والدراسات التقنية.

ضف إلى ذلك طول الإجراءات القانونية من جهة وتعقدها من جهة ثانية ، وكثرتها من جهة أخرى وتشابكها، خاصة فيما يتعلق بمتطلبات الحصول على ترخيص لممارسة أنشطة معينة، وكذا إجراءات القيام بالدراسات التقنية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: النصوص القانونية:

أ/ الدستور الجزائري لسنة 1996 ، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 438/96 **، المؤرخ في** 07 **ديسمبر** 1996 **، جريدة ر سمية عدد** 76 **،المؤرخة في** 08 **ديسمبر** 1996 **، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم** 16-01 **المؤرخ في** 06 **مارس** 2016 **،المتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية عدد** 14، **المؤرخة في** 07 **مارس** 2016

ب/: النصوص التشريعية:

- القانون رقم 01/ 19 **المؤرخ في** 12 **ديسمبر** 2001 **يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها الجريدة الرسمية ، العدد** 77 **، المؤرخة في** 15 **ديسمبر لسنة** 2001.

- القانون 10/01 **المؤرخ في** 4 **جويلية** 2001 **يتضمن قانون المناجم ، جريدة رسمية، العدد** 35 **مؤرخة في** 4**جويلية** 2001.

- القانون رقم 02/02 **المؤرخ في** 05 **فيفري** 2002 **المتعلق بحماية الساحل وتثمينه ، الجريدة الرسمية العدد** 10، **المؤرخة في** 12 **فيفري لسنة** 2002.

- القانون رقم 03- 10**المؤرخ في** 2003/07/19، **يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الجريدة الرسمية، العدد**43، **لسنة** 2003.

- القانون رقم 05/ 12 **يتعلق بالمياه، المؤرخ في** 4 **سبتمبر**2005، **جريدة رسمية العدد** 60 **المؤرخة في** 4 **سبتمبر** 2005.

- القانون رقم 04-05 **مؤرخ في** 2004/08/14، **يعدل و يتمم القانون رقم** 90-29 **المؤرخ في** 12/01/ 1990 **المتعلق بالتهيئة و التعمير، ج ر عدد** 51، **صادر في** 2004/08/15.

- القانون 09/ 03 **المؤرخ في** 25 **فيفري** 2009، **المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، الجريدة الرسمية، العدد** 15 **الصادرة سنة** 2009.

ثانيا: النصوص التنظيمية:

- المرسوم التنفيذي رقم 06-198 **، المؤرخ في** 31 **ماي** 2006 **، يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة ، الجريدة الرسمية ، العدد** 37 **،المؤرخة في** 4 **جوان** 2006.

- المرسوم التنفيذي رقم 07-145 **المؤرخ في** 12 **ماي** 2007 **المتضمن تحديد مجال تطبيق محتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة ، الجريدة الرسمية ، العدد** 34 **لسنة** 2007.

- المرسوم التنفيذي رقم 2007-205 المؤرخ في 30 يونيو سنة 2007، يحدد كيفيات إجراءات وإعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها ونشره ومراجعته، الجريدة الرسمية ، العدد43 الصادرة في أول يوليو 2007.

- المرسوم التنفيذي 19/15، المؤرخ في 25 جانفي 2015، المحدد لكيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها جريدة رسمية، العدد 07 الصادرة في 12 /02 /2015.

ثالثا: المؤلفات:

أ/ باللغة العربية:

- ماجد راغب الحلو ، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2009.

- نعيم مغبغب، الجديد في الترخيص الصناعي والبيئي والمواصفات القياسية (دراسة مقارنة في القانون المقارن) طبعة أولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2006.

- طارق إبراهيم الدسوقي ، الأمن البيئي ، النظام القانوني لحماية البيئة ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2009.

- عزري الزين، قرارات العمران الفردية وطرق الطعن فيها ، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، 2005.

- ديرم عايدة ، الرقابة الإدارية على أشغال التهيئة والتعمير في التشريع الجزائري، دار قانون للنشر والتوزيع، باتنة 2011.

- عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري ، الطبعة الثانية، جسور للنشر والتوزيع ، الجزائر 2007 .

- عبد الرؤوف هاشم محمد بسيوني، نظرية الضبط الإداري في النظم الوضعية المعاصرة والشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2007.

إبراهيم عبد العزيز شيحا، مبادئ وأحكام القانون الإداري، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1997.

- سايح تركية ، حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري ، طبعة 1 ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية 2014.

ب/ باللغة الأجنبية:

KAHLOULA Mohamed, Manuel de droit des pollutions et nuisances Konouz édition, Algérie, 2013, p03.

رابعا: المقالات العلمية:

- نواف كنعان، دور الضبط الإداري في حماية البيئة (دراسة تطبيقية في دولة الإمارات العربية المتحدة)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، العدد1، 2006.

- عيسى محمد الغزالي، "التقييم البيئي للمشاريع جسر التنمية"، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 43، السنة الرابعة، الكويت، يوليو/ تموز،2005.

- نورة موسى، " المسؤولية الإدارية والوسائل القانونية لحماية البيئة"، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 34، 2014.

خامسا: الرسائل والمذكرات الجامعية

- عزاوي عبد الرحمان، الرخص الإدارية في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه في القانون العام ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر، 2007.

- يحي وناس، الآليات لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2009.

- بوزيدي بوعلام، الآليات القانونية للوقاية من تلوث البيئة ، دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2018/2017.

- مدين أمال، المنشآت المصنفة لحماية البيئة، دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان . 2013

- مالك بن لعبيدي، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الإداري ، كلية الحقوق، جامعة الأخوين متنوري، قسنطينة، 2014/ 2015.

- نجار أمين، فعالية الضبط الإداري في حماية البيئة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قنون عام ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2017/2016.

سادسا: المواقع الإلكترونية

http://installationclassees.developpement-durable.gouv.fr

الهوامش

1. KAHLOULA Mohamed, Manuel de droit des pollutions et nuisances, Konouz édition, Algérie, 2013, P03.

2. **قانون رقم 03-10مؤرخ في 2003/07/19، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، ج ر ،عدد43 لسنة 2003.**

3. **بوزيدي بوعلام، الآليات القانونية للوقاية من تلوث البيئة ، دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2018/2017، ص 08.**

4. **كرس المؤسس الدستوري ولأول مرة الحق في بيئة سليمة ضمن أحكام الدستور المتعلقة بالحقوق والحريات ، في المادة 68 منه- الدستور الجزائري لسنة 1996 ، الجريدة الرسمية للجمورية الجزائرية ، عدد 76 المؤرخة في 08 ديسمبر 1996 ، المعدل بالقانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية للجمورية الجزائرية ، عدد 14 الصادرة في 07 مارس 2016.**

5. **كامل محمد المغربي، الإدارة و البيئة و السياسة العامة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2001 ، ص11.**

6. **ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2009، ص 135.**

7. **نعيم مغبغب، الجديد في الترخيص الصناعي والبيئي والمواصفات القياسية (دراسة مقارنة في القانون المقارن) ، طبعة أولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2006، ص 94.**

8. **ماجد راغب الحلو ، المرجع السابق، ص 137.**

9. **طارق إبراهيم الدسوقي ، الأمن البيئي ، النظام القانوني لحماية البيئة ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، 2009، ص 356.**

10. **عزاوي عبد الرحمان ، الرخص الإدارية في التشريع الجزائري ، رسالة دكتوراه في القانون العام ، كلية الحقوق جامعة الجزائر ، 2007، ص 251.**

11. **مدين أمال، المنشآت المصنفة لحماية البيئة ، دراسة مقارنة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، تخصص قانون عام ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013، ص 96.**

12. نورة موسى، " المسؤولية الإدارية والوسائل القانونية لحماية البيئة"، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 34، 2014، ص 382.
13. المرسوم التنفيذي 19/15، المؤرخ في 25 جانفي 2015، المحدد لكيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها جريدة رسمية، العدد 07 الصادرة في 12 /02 /2015.
14. عزري الزين، قرارات العمران الفردية وطرق الطعن فيها، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005 ص 12.
15. ديرم عايدة ، الرقابة الإدارية على أشغال التهيئة والتعمير في التشريع الجزائري، دار قانون للنشر والتوزيع، باتنة 2011، ص 62.
16. القانون رقم 04-05 مؤرخ في 2004/08/14 ، يعدل و يتمم القانون رقم 90-29 المؤرخ في 12/01/ 1990والمتعلق بالتهيئة و التعمير، ج ر عدد 51 ، صادر في 2004/08/15 ، ص 4 .
17. مدين أمال ، المرجع السابق، ص1.
18. المرسوم التنفيذي رقم 06-198 ، المؤرخ في 31 ماي 2006 ، يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة ، ج.ر،عدد37 المؤرخة في 4 جوان 2006
19. Les installations classées pour la protection de l'environnement(ICPE), comment ça marche?, les amis de la terre, p.1
20. Installations classées pour la protection de l'environnement, inspection des installations classées, prévention des risques et lutte contre les pollutions, http://installationclassees.developpement-durable.gouv.fr.
21. المادة 40 من نفس المرسوم.
22. المادة 19 من القانون رقم 03/ 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
23. المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 06 -198 الذي يضبط التنظيم المطبق على المنشآت المصنفة لحماية البيئة.
24. المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 07 -144 الذي يحدد قائمة المنشآت المصنفة.
25. المادة 3 من القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها ج.ر.ج.ج، العدد 77 الصادرة في 15 ديسمبر 2001.
26. المرسوم التنفيذي رقم 04-409، المؤرخ في 14 ديسمبر 2004، المحدد لكيفيات نقل النفايات الخاصة الخطرة، ج.ر.ج.ج العدد 81، الصادرة في 19 ديسمبر2004.

27. عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري ، الطبعة الثانية، جسور للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007 ، ص 384.
28. ماجد راغب الحلو ، المرجع السابق، ص 134.
29. أنظر المادة 51 من القانون 03/ 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، المرجع السابق.
30. المادة 40 من نفس القانون .
31. أنظر المادة 10 من القانون رقم 01/ 19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية ، العدد 77 ، المؤرخة في 15 ديسمبر لسنة 2001.
32. أنظر المادة 26 من 01/ 09 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، المرجع السابق.
33. المواد 9، 11، 12، 15 و30 من القانون رقم 02/02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه الجريدة الرسمية، العدد 10، المؤرخة في 12 فيفري لسنة 2002.
34. نواف كنعان، دور الضبط الإداري في حماية البيئة (دراسة تطبيقية في دولة الإمارات العربية المتحدة)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، العدد1، 2006، ص 92.
35. عبد الرؤوف هاشم محمد بسيوني، نظرية الضبط الإداري في النظم الوضعية المعاصرة و الشريعة الإسلامية، ، الطبعة الأولى دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 139.
36. إبراهيم عبد العزيز شيحا، مبادئ وأحكام القانون الإداري، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، 1997 ، ص788.
37. أنظر المادة 49 من القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المرجع السابق.
38. أنظر المادة 06 من القانون رقم 19/01 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها ، المرجع السابق.
39. المرسوم التنفيذي رقم 2007-205 المؤرخ في 30 يونيو سنة 2007، يحدد كيفيات إجراءات وإعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها ونشره ومراجعته، الجريدة الرسمية ، العدد43 الصادرة في أول يوليو 2007.

40. المادة 4 من القانون 09/ 03 المؤرخ في 25 فيفري 2009، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، الجريدة الرسمية العدد 15 الصادرة في 08 مارس سنة 2009.
41. سايح تركية، حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، طبعة 1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص 134.
42. مالك بن لعبيدي ، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الإداري كلية الحقوق ، جامعة الأخوين منتوري ، قسنطينة ، 2014/ 2015، ص 124.
43. المادة 61 من القانون 10/01 المؤرخ في 4 جويلية 2001 يتضمن قانون المناجم ، جريدة رسمية، العدد 35 مؤرخة في 04 جويلية 2001.
44. المادة 182 من القانون 10/01 ، المرجع نفسه.
45. القانون رقم 05/ 12 يتعلق بالمياه، المؤرخ في 4 سبتمبر2005، جريدة رسمية العدد 60 المؤرخة في 4 سبتمبر 2005.
46. يحي وناس ، الآليات لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2009 ص178.
47. المرجع نفسه، ص 177 و 178.
48. عيسى محمد الغزالي، "التقييم البيئي للمشاريع جسر التنمية"، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 43، يوليو/ تموز،2005، السنة الرابعة، الكويت، ص5.
49. نجار أمين، فعالية الضبط الإداري في حماية البيئة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قنون عام ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2017/2016، ص 149.
50. المرسوم التنفيذي رقم 07-145 المؤرخ في 12 ماي 2007 المتضمن تحديد مجال تطبيق محتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة ، الجريدة الرسمية ، العدد 34 لسنة 2007.
51. المواد من 10 إلى 15 من المرسوم التنفيذي 145/07 ، المرجع السابق.
52. المادة 6 من نفس المرسوم التنفيذي رقم 07-145.
53. المادة 9 من نفس المرسوم التنفيذي رقم 07-145.
54. المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 145/07 المتضمن تحديد مجال تطبيق محتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة ، المرجع السابق.

55. **المادة** 15 **من نفس المرسوم .**

56. **المادة** 18 **و**19 **من نفس المرسوم .**

57. **المادة** 17 **و**18 **من المرسوم التنفيذي رقم** 145/07 **المتضمن تحديد مجال تطبيق محتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة ، المرجع السابق.**